

تأليف

صلاح الدين مقبول أحمد



مجمع البحوث العلمية الإسلامية

تحت إشراف

مركز "أبو الكلام آزاد" للتوعية الإسلامية

٨/١ جوغابائى، نيودلهى - ١١٠٠٢٥ (الهند)

سلسلة المطبوعات (١٠)

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م



مجمع البحوث العلمية الإسلامية
تحت إشراف
مركز "أبوالكلام آزاد"
للتوعية الإسلامية
٨/١ جو غاباي - نيودلهي ٢٥-١١٠٠ (الهند)

ISLAMIC SCIENTIFIC RESEARCH
ACADEMY
RUN BY
ABUL KALAM AZAD
ISLAMIC AWAKENING CENTRE
8/1, JOGABAI, NEW DELHI-110025 (INDIA)

عنوان المراسلات :
٤ - جو غاباي - نيودلهي ٢٥-١١٠٠ (الهند)
هاتف : ٦٨٤٢٩٢٠ (٩١١١)

POSTAL ADDRESS
4-JOGABAI, NEW DELHI-110025 (INDIA)
Telephone: (9111) 6842920


زوابع
في
وجه السنّة
قديماً وحديثاً

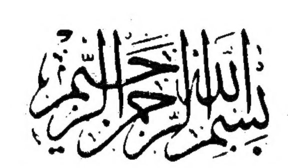
الإهداء

إلى كلّ من يعتزّ بدينه وعقيدته، ولا يخاف في إحقاق الحق، وإبطال الباطل لومة لائم، ويدافع عن علم الكتاب والسنة، وينفى عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فيبُخْس حقّه ويُظْلم ويرمى بالرجعية والتقوقع والشذوذ والغربة.

فطوبى للغرباء.

المقـدمـات

* كلمة الناشر: عبدالحميد بن عبدالجبار الرحماني.
* تقديم الدكتور: ربيع بن هادى المدخلى.
* كلمة المؤلف.


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سئيات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له وأشهد أن لا إله الا الله وحده لاشريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد :

فقد قال الله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]

وقال رسول الله ﷺ فيما صح عنه:

«تركت فيكم شيئين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتى ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض» (رواه الحاكم عن أبى هريرة. صحيح الجامع الصغير للألبانى رقم ٢٩٣٧)

* * * * *

ومِن هنا صار للشريعة مَعِينان ينبع عنهما ما يحيى به المسلم حياة طيبة مرضية عندالله في جميع شئونه. ولا سعادة له في حياة لايحكم فيها كتاب الله وسنة خاتم أنبيائه محمد ﷺ. وبما أنهما المصدران الأساسيان للشريعة الخالدة ضمن الله لحفظهما وقال:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

وهذه الآية كما أنّها تنصّ على محافظة القرآن كذلك هى تتضمن حفظ السنة لأن الله تعالى يقول:

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]

فقد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بتبيين القرآن للناس فلو كان بيان الرسول ﷺ للقرآن غير محفوظ لما أمكن التمسك بالقرآن والعمل به. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحىٰ﴾ [النجم: ٣ — ٤]
وقال: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَايُوحىٰ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥]

* * * *

ولا شك أن ما يتعلق من كلام الرسول ﷺ بالدين كلُّه وحيٌ وكله ذكر وكلُّه محفوظ بحفظ الله تعالى له.

أما القرآن فهو كله محفوظ ومنقول بنقل متواتر.

وأما السنة التى هى بيان القرآن وشرح له ومخصّص لعمومه ومقيّد لمطلقه فقد وفّق الله جمعا عظيما من المحدثين في كل عصر ومصر لروايتها ودراستها وتعميمها وتدوينها ونفى الباطل عنها والقيام بخدمتها خدمة مثالية لانظير لها في تأريخ العالم. ولاشك أن حفظ الكتاب لايتم إلا بحفظ سنة رسول الله ﷺ. وذلك لأن معانى القرآن تمثلت في أخلاقه وتجسدت في أعماله. فصار إنكار شيء من السنة الثابتة وإهماله وهجره، أو التحريف فيه، أو تأويله بغير ما قصد منه، وحمله على مالا حجة فيه من الشرع تركاً للقرآن وهجراً له، وقد نصّ الكتاب على تحكيم السنة في آيات كثيرة ومنها:

* ﴿يَا أَيُّها الَّذِيْنَ آمَنُوْا أَطِيْعُوا اللهَ وأَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ وَأُولِى الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِيْ شَيْءٍ فَرُدُّوْهُ إِلَى اللهِ والرَّسُوْلِ﴾ [النساء: ٥٩]

* ﴿وَمَا آتَاكُم الرَّسُوْلُ فَخُذُوْهُ وَمَا نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوْا﴾ [الحشر: ٧]

* ﴿إِنّما كَانَ قَوْلَ الْمُؤمِنِيْنَ إِذَا دُعُوا إِلى اللهِ وَرَسُوْلِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَّقُوْلُوْا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُوْنَ﴾ [النور: ٥١]

* ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَاقَضَى اللهُ وَرَسُوْلُهُ أَمْرًا اَنْ يَّكُوْنَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ. وَمَنْ يَّعْصِ اللهَ وَرَسُوْلَهَ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِيْناً﴾ [الاحزاب: ٣٦]

* ﴿قُلْ أَطِيْعُوْا اللهَ وَالرَّسُوْلَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِيْنَ﴾ [آل عمران: ٣٢]

* ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُوْلَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ [النساء: ٨٠]
* ﴿أَطِيْعُوا اللهَ وَالرَّسُوْلَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]
* ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُوْنَ حَتى يُحَكِّمُوْكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوْا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوْا تَسْلِيْماً.﴾ [النساء:٦٥]

* * * *

ونصّ الرسول ﷺ مبيناً أهمية السنة في الدين فقال:
«كل أمتى يدخلون الجنة إلامن أبى، قالوا ومن يأبى، قال من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى» (البخارى عن أبى هريرة).
وقال: «تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما كتاب الله وسنتى ولن يتفرقا حتى يردا علىّ الحوض» (رواه الحاكم. صحيح الجامع: ٢٩٣٧).

* * * *

وقام أصحاب الرسول ﷺ ومن بعدهم من أتباعهم، وقام محدّثوا الأمة ومفسرّوها وفقهاؤها بل الأمّة الإسلامية كلّها بالاحتكام إلى السنة الصحيحة، وبذل علماؤها ما استطاعوا من الجهود لخدمة السنة حفظاً ودراسة وبحثاً وتحقيقاً واستنباطاً وتمسكاً.

ولكن الأمر الذى كان الرسول ﷺ حذره منه أمته في حديثه:
«ألا إنى أو تيتُ القرآن ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه.

ألا لايحل لكم الحمار الأهلى ولا كل ذى ناب من السباع ولا لُقطة معاهِدٍ إلا أن يستغنى عنها صاحبها ومن نزل بقوم، فعليهم أن يُقروه فان لم يُقروه فله أن يَعْضِبهم بمثلِ قِراه» (أحمد وأبوادود عن معديكرب = صحيح الجامع: ٢٦٤٣)

* * * *

إن هذا الأمر المنكر المحذور منه قد حدث وحاول الهدّامون فصل السنة عن الكتاب، وتقديم الآراء والأهواء على النصوص الصريحة، وقد تجرأ في عصور من التأريخ الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية وأصحاب الرأى المذموم والفلاسفة والمتكلمون على النيل من السنة، والتشكيك في حجيتها، ورفض مالا توافق عقولهم المريضة ولوكان صحيحاً متصلًا غير منقطع ولا مُعَلّ ولاشاذ. ولكن المولى الحكيم الذى أرسل الرسل وبعث الأنبياء وأنزل الكتاب وأمر بأخذ مايؤتينا الرسول ﷺ وفّق في كل عصرٍ ومصرٍ من عباده المخلصين المؤمنين من قام بدحض فتنة هٰولاء المرجفين وتفنيد شبههم وإنكار باطلهم والقضاء على مؤامراتهم على حدّ قول الرسول ﷺ:

«لاتزال طائفة من أمتى قائمة بأمر الله لايضرّهم من خذلهم أو خالفهم حتى ياتى أمرالله وهم ظاهرون على الناس» [متفق عليه]

وقوله ﷺ:

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين» (البيهقى. وقال أحمد: صحيح. تعليق الألبانى على المشكاة رقم ٢٤٨)

* * * *

فقد قام في القديم من أمثال ناصر الحديث الإمام محمد بن إدريس الشافعى وتلميذه إمام السنة أحمد بن حنبل وتلميذه أمير المؤمنين وسيّد الفقهاء الإمام محمد بن إسماعيل البخارى، والإمام ابن حبان البستى، والإمام ابن قتيبة الدينورى، والإمام أبى محمد على بن حزم الظاهرى، والإمام العزّ بن عبدالسلام وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته: ابن القيم وابن كثير والذهبى وغيرهم.

وفي العصور المتأخرة محمد بن إبراهيم الوزير، والفلّانى وغيرهم — رحمهم الله تعالى — بجهود مشكورة محمودة لخدمة السنة والدفاع عنها، ودحض شبهات الشاكين والمشككين.

ولما حاولت الجهمية والمعتزلة الجدد إحياء تلك الفتن القديمة المقضى عليها في هذا القرن، وجعلوا يهجمون على السنة الصحيحة، وخاصة على أحاديث الصحيحين للبخارى ومسلم، ويهدمون كل ما وضعه سلف هذه الأمّة من أصول علمية لمعرفة عدالة الرجال وصدقهم ولنقد الأحاديث والأخبار والاستنباط والاجتهاد، ويثيرون أحقاداً عنصرية وجغرافية فقام أمثال:

* أبي سعيد محمد حسين البتالوى (ـــ ١٣٣٨ هـ)
* وعبد العزيز الرحيم آبادى (ـــ ١٣٣٦ هـ)
* وعبدالسلام المباركفورى (ـــ ١٣٤٢ هـ)
* وأبوالقاسم البنارسى (ـــ ١٣٦٩ هـ)
* ومحمد إسماعيل السلفى (ـــ ١٣٨٧ هـ)

وغيرهم في شبه القارة الهندية.

وأمثال:

* العلّامة محمد عبدالرزاق حمزة (١٣١١ - ١٣٩٢ هـ)
* الإمام عبدالرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى (ـــ ١٣٨٦ هـ)
* وعلامة الشام محمد بهجة البيطار (ـــ ١٩٧٨ م)
* والمحدث الكبير الشيخ أحمد محمد شاكر (ـــ١٣٧٧ هـ) رحمهم الله تعالى.
* والعلّامة المصلح محمد ناصرالدين الألبانى والأستاذ محمد سرور نايف زين العابدين، والعالم الشاب الشيخ سلمان العوده، والدكتور ربيع هادى وغيرهم ـــ حفظهم الله وتولّاهم ـــ في العالم العربى قاموا في وجه هؤلاء المتنوّرين من أدعياء العلم، وبذلوا كلّ ما كانو يملكون من الوسائل للقضاء على هذا العداء السافر والمؤامرة الخبيثة ضدّ السنّة وأهلها. فجزاهم الله أحسن الجزاء.

* * * *

غير خاف على من يتابع المؤامرات التى تنسج حول الإسلام بصفة عامة، وحول السنة بصفة خاصة أن بعض الشخصيات في العالم الإسلامى

انتهجت منهج ملاحدة المستشرقين من اليهود والنصارى في دراسة السنة، ومن أهمهم:

سيد أحمد خان، وجراغ على، وأمير على، وعبدالله الجكرالوى، وأسلم الجيراجفورى، وغلام أحمد برويز، وخليفة عبدالحكيم، وآصف الفيضى وغيرهم في شبه القارة الهندية.

ومحمد عبده، وقاسم أمين، وعلى عبدالرازق، ومحمود أبوريّة، وأحمد أمين، وحسين هيكل، ومحمد الخضرى، وحسن الترابى، ومحمد الغزالى، وغيرهم في العالم العربى.

وهناك أذيال لهم من صغار الكتاب المعاصرين يركضون وراء انحرافاتهم ويكبّرونها ويخدعون السذج من طلاب العلم بلوامع أسمائهم وألقابهم، مع تفاوت درجاتهم في الانحراف عن السنة، ومنهم:

فهمى هويدى، ومحمد فتحى عثمان، ومحمود الشرقاوى، ومحسن عبدالحميد، وجمال الدين عطية، وعبدالله العلايلى، وأحمد أبوالمجد، ومحمد العوا، ومحمد النويهى، وسهيرلطفى، ونوال السعداوى، وحسين أحمد أمين، وحسن حنفى، وخالد محمد خالد، ومحمد خلف الله، وزكى نجيب محمود، ومحمد أحمد الغرب، وعبدالقادر جغلول، ومحمد أركون، ومحمد عابد الجابرى، وعبدالله العروى، وأحمد خالد وغيرهم.

وهولاء وأمثالهم يعرفون بمحاولاتهم لرفض السنة في أساليب متنوعة، ونوايا مختلفة من جهل وغفلة وانخداع وادعاء للتطور والتنور والتجدد والتثقف. ولاينسى مابذله علماء السنة الذين أشرنا إليهم من الجهود المشكورة ضدّ هؤلاء وأمثالهم، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء.

* * * *

ولا يفوتنى هنا ذكر بعض الشخصيات الإسلامية البارزة في العالم الإسلامى التى عرفت بجهودها في مجال الدعوة والثقافة وتوجيه الجيل الجديد إلى الإسلام بأساليب عصرية، ولكن صدر من أقلامهم ما أضرت بالسنة

النبوية لإنكارهم بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في الصحيحين، وإيقاع شبهات وأوهام في قلوب الناشئة حول الأسس والأصول العلمية الدقيقة التى وضعها سلف هذه الأمة لنقد الحديث، وتلقتها الأمة بالقبول، وتجريح من أجمع أئمة الجرح والتعديل على توثيقهم بدون أى دليل، سوى أن أهواءهم وعقولهم تخالف روايتهم.

ومن هؤلاء، على اختلاف درجاتهم في الإنكار والتشكيك والتجريح، والاستهانة بالسنة، ونقد رجالها بدون حق:

عمر كريم البتنوى، وشبلى النعمانى، والشاعر محمد إقبال، وحميدالدين الفراهى، وأبو الأعلى المودودى، وظفر أحمد التهانوى، وأحمد رضا البجنورى وغيرهم في شبه القارة الهندية.

ومحمد زاهد الكوثرى وتلامذته ــ وعلى رأسهم عبدالفتاح أبوغدّه ــ وسعيد رمضان البوطى، ومحمد الغزالى، ويوسف القرضاوى وغيرهم في العالم العربى.

* * * *

وهذا الكتاب الذى نقدّمه اليوم حلقة من سلسلة الدفاع عن السنة والتحذير من كيد الكائدين ضدّها، ونقد مواقف طوائف الأمة حولها، وكفى به شرفا. والكتاب في نظرى ناجح في موضوعه، شامل لأكثر جوانبه خاصة في تأريخ من تجرأ على إنكار حجية السنة في العقيدة والعمل، وإهمال تطبيقها والإقدام على تحريفها عن ألفاظها ومعانيها، والتشكيك في ثبوتها، وتأويلها حسب الأهواء، وحملها على غير محملها خلاف ماذهب إليه السلف الصالح.

واستطاع مؤلفه الأخ صلاح الدين مقبول أحمد أن يُقدّم بعض النماذج لهذه التيارات الفكرية التى تولّت تضليل كثير من المسلمين الجهلة بعلوم الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح في أشكال متنوعة وأمصار متعددة وعصور مختلفة، وقام بعرض آرائها وأهوائها والرد عليها وحثّ الشباب المسلم

والمثقّف على التنبّه لخطورتها. وكل ذلك في أسلوب علمي مقبول إن شاء الله.

ولاشك أن الحاجة كانت ماسة إلى كشف القناع عما تقوم به بعض الجماعات والحركات والشخصيات من نبذ السنّة المطهرة الثابتة، أو التشكيك فيها من ناحية، والدس فيها ماليس منها من ناحية أخرى.

فاغتربت السنة على دعاة الاسلام والممثلين عنه والقائمين به والمنتصرين له فعادت تولول وتنادى قومها فقام لها رجالها أحسن قيام في العرب والعجم، والشرق والغرب على مستوى الأفراد والهيئات.

وبما أن هذا الكتاب الذى بين أيدينا يجمع ملخص تلك الجهود التى بذلها أعداء السنة وأصدقاؤها القاصرون قديماً وحديثاً، وكيفية مناهضتها كان جديراً بأن يطلع عليه طلبة العلم، فاختاره ''مجمع البحوث العلمية الإسلامية ' ' التابع لمركز ''أبى الكلام آزاد ' ' للتوعية الاسلامية بنيو دلهى من أول يومه لنشره وتوزيعه. ومع مامضى أكثر من ثلاثة أعوام على صفّ حروفه لم يوفّق المجمع لطبعه قبل هذا الوقت المقدّرله. وليس لنا على هذا الّا أن نقول: قدّر الله وماشاء فعل.

* * * *

وإذا كان هناك ملاحظة فهى أن الكتاب لكونه قد تمّ تأليفه قبل أربع سنوات أو أكثر لم يتمكن مؤلفه من نقد مفصّل لكتاب الأستاذ محمد الغزالى: «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث» الذى يعدّ اعتزالًا جديداً وخطة مدبّرة لهدم الأصول العلمية والقواعد الحديثية التى وضعها أئمة الحديث في ضوء الكتاب والسنة الصحيحة وتلقتها الأمة بالقبول.

وقد ردّ على هذا الكتاب غير واحد من محبى السنّة والغيارى على العقيدة والدين من طلبة العلم النبوى، وأخص منهم بالذكر كلًا من فضيلة الشيخ سلمان فهد العودة، والدكتور ربيع بن هادى المدخلى، والأستاذ جمال سلطان، والشيخ صالح بن عبدالعزيز بن إبراهيم آل الشيخ ـــ حفظهم الله وتولّاهم ـــ.

ولكن المسألة ليست مسألة كتابٍ ورسالةٍ، بل هذه شبكة عالمية دقيقة لمؤامرة دنيئة نسجت على الصعيد العالمى تحرّك خيوطها من هيئات وشخصيات لم تنكشف هوياتها وأهدافها، ومنها: «المعهد العالمى للفكر الاسلامى» في واشنطون بأمريكا.

ومجموعة فهمى هويدى، ومحمد عمارة وغيرهما في مصر.

ومجلّة «المسلمون» الأسبوعية، وجريدة «الشرق الأوسط» ومجلة «سيدتى» ومجلة «المسلم العاصر» ومجلة «العربى» ومجلة «كل الناس» التى يصدرها أمثال فيليب جلّاب ولويس جريس، وغيرهما من النصارى المائعين الداعرين. والعجب أن الأستاذ محمد الغزالى نفسه يشارك في بعضها، ولها أذيال في الهند وباكستان، وماليزيا، والمغرب، والبلاد الأخرى، وتبلغ وسائلها المادّية ميزانية الدول، وهى تشترى الضمائر، وتساوم الأقلام، وتعمل بأسلوب معقّد دقيق يصطاد به السذّج من الإسلاميين المساكين الذين ليس لديهم نضوج في العلم والفكر ولا خلفيات قوية لعقيدة السلف الصالح والسنة الصحيحة. وهؤلاء يعكسون الحقائق ويسمون أنفسهم بأصحاب الفكر المستنير.

فالقضية أعمق وأدقّ مما نتصوره نحن وغيرنا الذين لايتابعون تحركات هذه الهيئات والمعاهد والنوادى. وأرجو من الأخ صلاح الدين أنّه سيقوم باستدراك هذه الأمور في الطبعة الثانية من هذا الكتاب إن شاء الله.

* * * *

وإنى لأرى أن أشير على الشباب الإسلامى الذى يحبّ الأصالة ويبحث عن الحق ويدور معه، أن يضع بين يديه لدارسة أهمية السنة وفهم منهج السلف الصالح، كتب علماء الحديث وأئمة السنة، ومن أهمها عندى:

«الرسالة» للشافعى مع مقدمة وتعليقات أحمد محمد شاكر، ومقدمة فتح البارى للحافظ ابن حجر، ومقدّمة صحيح مسلم. وصحيح ابن حبان، ونقض الدارمى على بشر المريسى، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينورى، والسنّة للمروزى، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، والرد على المنطقيين،

ونقض المنطق، ومنهاج السنة النبوية، واقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية، ومفتاح دارالسعادة، وإعلام الموقعين، وزاد المعاد لابن قيم الجوزية ودراسات اللبيب لمحمد معين السندى، وإيقاظ همم أولى الابصار للفلاّنى، والروض الباسم في الذب عن سنة أبى القاسم لابن الوزير. ومؤلفات الإمام الشوكانى.

ومعيار الحق للإمام المجدد نذيرحسين المحدث الدهلوى، والروضة الندية للسيد صديق بن حسن، «وحسن البيان فيما في سيرة النعمان» للإمام المجاهد العلامة عبدالعزيز الرحيم آبادى، ومقدمة غاية المقصود وجميع مؤلفات المحدث الشيخ شمس الحق العظيم آبادى، وسيرة البخارى للمحدث الإمام العلاّمة الشيخ عبدالسلام المباركفورى، وحل مشكلات البخارى والأمر المبرم للعلاّمة أبى القاسم البنارسى، و «صيانة الإنسان» للشيخ محمد بشير السهسوانى، ومؤلفات وتعليقات لكل من الشيخ عطاء الله حنيف البهوجيانى والعلاّمة نذير أحمد الرحمانى، وتقديم وتعليقات أحمد محمد شاكر على (جامع الترمذى، وعلى الباعث الحثيث لابن كثير)، و «ظلمات أبى ريّة» لمحمد عبدالرزاق حمزة، والأنوار الكاشفة، والتنكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل، كلاهما لذهبى العصر الشيخ عبدالرحمن يحيى المعلّمى اليمانى، وحول ترحيب الكوثرى لعلاّمة الشام محمد بهجة البيطار، وكافة مؤلفات محدث العصر ومصلحه الكبير الشيخ محمد ناصرالدين الألبانى، و «دوام الحديث» للإمام الحافظ محمد الغوندلوى، وموقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوى للشيخ إسماعيل السلفى، و «أنوار المصابيح» للعلامة نذير أحمد الرحمانى، و «اللمحات» للأستاذ محمد رئيس الندوى.

كما أنى أشير على الشباب الإسلامى بالاعتناء الخاص في مجال السنة بكتابات بعض المعاصرين الذين لم أذكرهم وهم محدث القارّة الهندية العلاّمة الشيخ عبيدالله الرحمانى المباركفورى، والشيخ بديع الدين شاه الراشدى، والشيخ مقبل بن هادى الوادعى، والعلامة الشيخ عبدالمحسن حمدالعباد ـــ حفظهم الله تعالى ـــ.

* * * *

وهناك علماء ثقات آخرون من القرن الحالى منهم من توفّى رحمه الله ومنهم أحياء يرزقون حفظهم الله، بنوا كتاباتهم على أساس من الوحى المعصوم وثقافتهم اسلامية أصيلة خالصة. وأشير على الشباب اقتناء كل ما كتبوه. وأخصّ بالذكر منهم:

علامة القصيم الشيخ عبدالرحمن السعدى، علامة جنوب المملكة العربية السعودية الشيخ حافظ الحكمى، وعلّامة نجد الشيخ سعد بن عتيق، والامام الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ، وتلميذه الإمام المجاهد الشيخ عبدالله بن حميد، وعلامة المغرب الداعية العالمى الدكتور محمد تقى الدين الهلالى، وعلامة العراق الشيخ محمود شكرى الآلوسى، وكتابات الإمام السيد محمدرشيد رضا التى أنشاها بعد وفاة أستاذه محمد عبده، وجميع مؤلفات وكتابات وتراجم مؤسس جمعية الشبان المسلمين ومحرّر مجلتى «الفتح» و «الزهراء» الأستاذ الكبير محب الدين الخطيب، والدكتور أحمد محمد المغراوى، والدكتور أمين المصرى، والعلامة السلفى الزاهد الشيخ عبدالعزيز بن راشدالنجدى، ومؤسس أنصار السنة المحمدية الشيخ محمد حامد الفقى والشيخ عبدالرحمن الوكيل، والدكتور خليل الهرّاس، وصاحب مكتبة ابن تيمية الدكتور رشاد سالم، ومؤلفات الإمام عبدالحميد باديس، والأستاذ مالك بن نبي رحمهم الله للطلاب الراغبين الناضجين في العقيدة والمنهج فقط. ــ وكتابات إمام العصر الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، والمربى الكبير علامة القصيم الشيخ محمد صالح العثيمين، والدكتور بكر بن عبدالله أبوزيد، والدكتور صالح الفوزان، والشيخ عبدالله بن جبرين، وأستاذ الأدباء والمثقفين محمود بن محمد شاكر، والدكتور ناصرالدين الأسد، والأستاذ أنورالجندى، والأستاذ أبو تراب الظاهرى، وأبوعبدالرحمن بن عقيل باستثناء شذوذهم، وكتابات الأستاذ محمد سرور نايف زين العابدين في كشف الفرق الباطنية ونصرة عقيدة السلف الصالح والدفاع عن السنة، وتربية الشباب، ومؤلفات الشيخ سفر الحوالى في كشف المذاهب الهدّامة القديمة منها والحديثة، (مثل العلمانية والاشتراكية والشيوعية وغيرها)، وكتابات الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق في نصرة العقيدة السلفية والمشاكل المعاصرة، والأستاذ

محمود مهدى الاستانبولى، والأستاذ عيدالعباسى وغيرهم.

ومن علماء القارّة الهندية في هذا الباب سوى من تقدّم ذكرهم:

الإمام القاضى محمد سليمان المنصورفورى، وشيخ الإسلام أبوالوفاء ثناءالله الأمرتسرى، وأبو الكلام آزاد، ومحمد على القصورى، ومحمد حنيف الندوى مع استثناء بعض أفكاره الشاذة، وغلام رسول مهر، والدكتور رفيع الدين، والإمام عبدالعزيز الميمنى وغيرهم.

* * * *

أذكرهنا بعض المؤلفات القيمة في الثقافة الإسلامية الأصيلة ليستفيد منها طلبة العلم. ومن أهمها عندى:

* « الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» و « حصوننا مهدّدة من داخلها، للأستاذ محمد محمد حسين.
* «دواء الشاكين وقامع المشككين»، و «الدعوة إلى الله» و «تقويم اللسانين» للدكتور محمد تقى الدين الهلالى.
* «تحت راية القرآن»، و «وحى القلم» للأستاذ مصطفى صادق الرافعى.
* «مع الرعيل الأوّل»، ومجلة «الفتح» ومجلة «الزاهراء» للعلامة محب الدين الخطيب. ومقدماته وتعليقاته على: «العواصم من القواصم لابن العربى» «ومنهاج الاعتدال للذهبى»، و «مختصر التحفة الاثنى عشرية للشاه عبدالعزيز الدهلوى».
* «الظاهرة القرآنية» للأستاذ مالك بن نبى، مع تقديم أحمد محمد شاكر.
* «خصائص التصور الإسلامى» و «مقدماته» للسيد قطب.
* «واقعنا المعاصر» لمحمد قطب.
* «مقارنة بين الغزالى وابن تيمية»، و «الثقافة الإسلامية» للدكتور محمد رشاد سالم.
* «أباطيل وأسمار»، و «المتنبى»، و «هذه ثقافتنا» للأستاذ محمود محمد شاكر.
* «مصادر الشعر الجاهلى» لناصرالدين الأسد.

* «مفهوم تجديدالدين» للأستاذ بسطامى محمد سعيد.

* * * *

نظراً لما نعايشه في محيطنا من الجهل وسؤ الفهم وبطرالحق وغمط الناس أرى التنويه بشيئين مهمين:

(أولهما): أردنا من هذا الاستعراض السريع في الموضوع الدفاع عن السنّة، والانتصار لمذهب المحدّثين، وليس هدفنا أبداً الشخصيات التى ورد ذكرها في المقدّمة أو الكتاب.

وزد إلى ذلك أن الأشخاص المشار إليهم في هذه المقدمة عند بيان موقفهم من السنّة، أيضاً ليسوا على منهج موحّد ومستوى واحد في رفضها وإنكارها، أو محاولة التشكيك فيها،ولكنهم مع تفاوت درجاتهم يشاركون في الاستخفاف بالسنة وتهوين العمل بها ومن ثَمَّ في الإضرار بالإسلام من حيث يشعرون أو لايشعرون.

(الثانى): مهما بلغت الشخصيات ذروتها في الكمال، ومهما كثرت شعبيتها لدى الناس، ولكنها توزن عندنا في ميزان الحق. لأن إظهار الحق والدفاع عنه أغلى من كل غالٍ ونفيس، ولأن الحق لايعرف بالرجال، بل اعرف الحق تعرف الرجال.

* * * *

وختاماً نتقدّم بشكرنا الجزيل إلى المؤلف الأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد على عمله هذا الجادّ، وموقفه الشجاع الصريح من الدفاع عن السنّة.

ونسأل المولى الكريم أن يجعل عمله في كفّة حسناته يوم القيامة، وأن يوفّقنا جميعاً للجهاد في سبيله بكلّ ما وهبنا من الوسائل والإمكانيات، وأن ينصر الحق ويهزم الباطل، ويرينا الحق حقّاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يحسن لنا عاقبتنا إنه سميع قريب مجيب.

﴿رَبَّنَا اغْفِرْلَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُوْنَا بِالْإِيْمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِيْ

قُلُوْبِنَا غِلًّا لِّلَّذِيْنَ آمَنُوْا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوْفٌ رَّحِيْمٌ﴾ [الحشر: ١٠]

«سبحانك اللهم بحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك»

عبدالحميد الرحمانى

الرئيس العام

لمركز ''أبوالكلام آزاد'' للتوعية الإسلامية

نيو دلهى

١٣ /٨ /١٤١١ هـ

١ /٣ /١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم الدكتور ربيع بن هادى المدخلى
الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمابعد فان الله ابتعث محمداً — ﷺ — والبشرية كلها تتخبط في ظلمات حالكة مطبقة من الجهل والشرك والكفر والضلال والظلم — قال تعالى: «آلر كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد» [ابراهيم. ١].

فقام بهذه الرسالة على أكمل وجوهها واستجاب له بعد جهاد ونضال خير أمة أخرجت للناس ممن اختارهم الله لحمل رسالة الاسلام والجهاد والتضحية بكل غال ونفيس في سبيل نشرها والذود عن حياضها فقاموا بكل ما يتطلبه الاسلام من التلقى الواعي لما جاء به هذا الرسول — ﷺ — من كتاب لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ومن سنة مشرقة وضاءة شارحة ومبينة لاهداف القرآن ومقاصده ومبادئه ومثله.

ثم بتبليغ هذين النورين — بعد تطبيقهما الكامل في حياتهم إلى امم الأرض وشعوبها بالدعوة الواضحة والبيان وبالسيف والسنان.

فهدى الله تلك الامم وأخرجها من الظلمات إلى النور واستضاءت بنور الاسلام وتفيأت ظلاله بعد أن رضيت بالله رباء،وبالاسلام ديناء،وبمحمد رسولا وأقبلت على تعاليم الاسلام وتوجيهاته من كتاب وسنة تبتهل من غيرهما حفظا واعيا وتطبيقا صادقا في مجال العقيدة والعبادة والاقتصاد والحكم، فبلغوا بهذه الحياة على هذين المصدرين أوج العزة وقمة السعادة في الدنيا والآخرة ونعموا بحياة لم يسبق لها مثيل في تأريخ البشرية من العدالة والأخوة والمحبة الصادقة في الله والإيثار في جنب الله والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أجناس الأمم التي انضوت تحت لواء الإسلام لا فرق بين عربيهم وعجميهم ولا بين أبيضهم وأسودهم وأحمرهم.

فأثارت هذه الحياة الهنيئة الراضية مكامن الحسد والبغضاء والغيظ على هذه الأمم التي أصبحت أمة واحدة كالبنيان المرصوص وكالجسد الواحد.

فشرع أولئك الحاقدون من سلالات اليهود والمجوس يحيكون المكائد والدسائس ويرسمون الخطط لزلزلة هذا البنيان المحكم وتحطيم أركانه.

فزرعوا ألغام الفرقة في صفوف المسلمين أولا بالدسائس والمكائد السياسية مما أدى إلى الاطاحة بالخليفة الراشد المظلوم ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه وبقتل عليّ ابن عم رسول الله الخليفة الرابع الراشد ثم بالتالي أدى إلى تصدع صفوف المسلمين واختلافهم.

وثانيا: بعد نجاح أولئك الزنادقة في تمزيق صفوف المسلمين سياسيا، شرعوا في تأكيد تلك الفرقة وترسيخها ببث العقائد الفاسدة من يهودية ومجوسية ونصرانية ووثنية ثم شرعوا يؤيدون تلك العقائد والاتجاهات الضالة بانتحال الكذب على رسول الله — ﷺ — وافتراء الأحاديث فاستيقظت الأمة الإسلامية لما يحاك لها من الدسائس والمكائد فوحدوا صفوفهم بعد تنازل السيد النبيل الحسن بن علي بن أبي طالب وسبط الرسول — ﷺ — وابن فاطمة البتول لحقن دماء المسلمين ولاجتماع كلمتهم لاخيه معاوية بن ابي سفيان، فانتظم امر المسلمين وتوحدت صفوفهم سياسيا فصدق في ذلك قول الرسول الكريم: «ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»[1] فواصل بذلك خلفاء بني أمية وبني العباس توسيع دائرة الاسلام في الشرق والغرب والشمال والجنوب حتى امتدت رقعة الاسلام إلى المحيط الاطلسي غربا وإلى الصين شرقا.

وكانت الأيدي الحاقدة تحرك بعض الشراذم والفلول على الأمة الاسلامية بين الحين والآخر فيتصدى لهم جند الاسلام فيقضى عليها في مهدها، هذا على المستوى السياسي.

أما على المستوى الاجتماعي والعقائدي فكان أولئك الحاقدون ومن تأثربهم من الفرق الضالة المخذولة المهزومة تواصل وتمضي في ضلالها وتؤيد تلك الانحرافات بما تختلقه من الكذب والزور على رسول الهدى — ﷺ — حتى وصلت أحاديثهم المكذوبة إلى ألوف مؤلفة، فتصدى لهم الجهابذة من نقاد أئمة الحديث ففندوا كذبهم وكشفوا عوارهم فلم يتركوا كاذبا ولاأحاديث مكذوبة إلاوجعلوها تحت المجاهر وسلطوا عليها الأضواء الاسلامية بل امتد نشاط هؤلاء العباقرة إلى وضع قواعد متينة يعرف بها الصحيح من

---

(١) البخاري: كتاب الصلح. (٥/ ٣٠٦ — ٣٠٧).

السقيم ولو كان غير كذب، وألفوا في ذلك المؤلفات.

ووضعوا قواعد للجرح والتعديل تميز الراوي العدل الضابط من الضعيف والمجروح، وألفوا في ذلك المؤلفات فبلغوا بهذه الأعمال الجليلة في الحفاظ على سنة رسول الله وآثار الصحابة درجة لا نظير لها في تأريخ الانسانية وأضافوا إلى ذلك التأليف في العلل والموضوعات وقبلها التأليف في الصحيح والحسن فاصبح بذلك أمر السنة واضحا كالشمس لا يلتبس فيه الصحيح بالضعيف فضلا عن الموضوع والمختلق، مما حدى بأحد أئمة الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي (المتوفى سنة ٣٥٤) إلى أن يقول: «ولو لم يكن الاسناد وطلب هذه الطائفة له لظهر في هذه الأمة من تبديل الدين ما ظهر في سائر الأمم، وذلك انه لم يكن أمة لنبي قط حفظت عليه الدين عن التبديل ما حفظت هذه الأمة حتى لا يتهيأ (ان يزاد في سنة من سنن رسول الله ـ ﷺ ـ ألِف ولا واو كما لا يتهيأ زيادة مثله في القرآن، فحفظت هذه الطائفة السنن على المسلمين وكثرت عنايتهم بأمر الدين ولولا هم لقال من شاء بما شاء.» (كتاب المجروحين (١ /٢٥).

ثم إلى جانب هؤلاء طوائف زائغة تبنت عقائد وأفكاراً باطلة ثم وجدوا أنفسهم وعقائدهم في مواجهة نصوص الكتاب والسنة فلجؤا إلى التحريف والتأويل لنصوص الكتاب والمتواتر من السنة حتى تتفق هذه النصوص في زعمهم مع معتقداتهم الباطلة ولجؤا إلى وضع قواعد تدفع في نحور السنن أحيانا وتلوي أعناقها احيانا إلى حيث توافق أهواءها واتجاهاتها الضالة الباطلة.

فمن تلكم القواعد قولهم أخبار الآحاد لا يحتج بها في باب العقيدة «فكم أساءت هذه القولة الباطلة إلى الاسلام وكم أهانت من حديث عظيم من أحاديث رسول الله ـ ﷺ ـ واستخفت به. وامتدت هذه القاعدة إلى جحود وإنكار قضايا عقدية تبلغ أدلتها حد التواتر بل بعضها تطابق في الدلالة عليه الكتاب والسنة مثل أحاديث نزول عيسى، وخروج الدجال، وطلوع الشمس من مغربها، وأحاديث المهدي وغيرها مما يؤدي انكاره إلى هدم عقيدة الاسلام من أساسها ومن تلكم القواعد الضالة:

«كل ما لم يوافق العقل وكل ما لم يوافق الذوق من أحاديث رسول الله ـ ﷺ ـ يجب رده» ويجعلون من جهلهم بالكتاب والسنة ومن عقولهم القاصرة وأذواقهم الفاسدة موازين لأخذ ما شاؤا ورد ما شاؤا من أقوال أفضل الرسل وأعقل العقلاء الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى» وكادت هاتان الطائفتان أن تنقرضا ولكن عز على أعداء الاسلام ان تخبو نار الفتنة وأن تضع الحرب الموجهة ضد الاسلام أوزارها.

فهب أعداء الاسلام من يهود وماسونيين ومستشرقين ومستعمرين لإيقاظ هذه الفتنة من سباتها او نبشها من قبورها المندثرة ثم بثها في الشرق والغرب وفي صفوف أبناء الامة الاسلامية خصوصا المثقفين والجامعيين. وانضم إلى صفوف هؤلاء الاعداء سفهاء وأغبياء من أبناء جلدتنا ومن يتكلم بلغتنا، فكان هجومهم على السنة أشد وأعنف وكانوا اشد خطراً على الاسلام من أعداء الاسلام المكشوفين الواضحين.

ولكن الله الذي تعهد بحفظ دينه (إنا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون)[الحجر: ٩] لهؤلاء جميعا من أعداء الاسلام الواضحين وأعداء السنن المندسين في صفوف الاسلام ، واللابثين وراءه بالمرصاد. فكما جند لحماية السنة المطهرة في السابق جنودا من أئمة الحديث والسنة مخلصين ، فدحرت جيوش الباطل وجنود إبليس في السابق، فكذلك جند في اللاحق وفي هذا العصر بالذات من يتصدى لهؤلاء المتربصين بالسنن النبوية والعقائد الاسلامية من يدحرهم ويردهم على أعقابهم خاسئين (ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين إنهم لهم المنصورون وإن جندنا لهم الغالبون).[الصافات]

فلقد هب حماة الاسلام في السابق واللاحق يدافعون عن سنن المصطفى، ويهاجمون خصومها حتى تعلو كلمة الحق ويزهق الباطل: {وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا} . ففي السابق كان علماء الحديث والسنة وعلى رأسهم الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) واحمد بن حنبل (ت ٢٤١) وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ثم ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) وابن القيم (ت، ٧٥١ هـ) جنودا لبواسل في دحر هذه الشراذم الضالة.

وفي العصر الحاضر هب لدحرهم علماء السنة الفضلاء مثل الأستاذ عبد الرزاق حمزة وعبد الرحمن بن يحيى المعلمي وعلامة الشام ومحدثها الشيخ ناصر الدين الألباني فنفع الله بجهودهم شباب الامة الاسلامية فتسلموا راية السنة النبوية يطبقونها في حياتهم ويذودون عن حياضها ومن هؤلاء الشباب المتمسكين بالسنة الغيورين عليها الأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد أحد خريجي كلية الحديث بالجامعة الاسلامية والعاملين الآن في حقل الدعوة الاسلامية تدريسا وتأليفا وتحقيقا-بارك الله في حياته وكثر في شباب الامة الاسلامية من أمثالها-فألف في الرد على الطائفة الثانية هذا الكتاب القيم بين يدي القارئ، قديمها وحديثها وأسهم في دحر باطلها، ودحض شبهاتها بما وفق له من الحجج والبراهين وبما نقله عن المجاهدين المناضلين-وفقه الله لمتابعة السير في هذا المضمار ونفع بجهوده الامة الاسلامية خصوصا شبابها حتى تميز بين الحق والباطل وتعرف الغث من السمين فانه لا يصلح لحمل رسالة الاسلام والدعوة إليها والجهاد في سبيلها الا هذه النوعية الواعية.أما حاطبو الليل والذين يخلطون بين الغث والسمين ويتبعون كل ناعق بغير برهان ولا دليل،ولو كان على غير منهج الكتاب والسنة في عقيدته وعبادته وفكره،ولو شدد الحملات وسدد الضربات إلى سالكي هذا المنهج،هؤلاء بحاجة ماسة إلى الدعوة والتوجيه بالحكمة والموعظة الحسنة.ومنها كتابة مثل هذه البحوث التي تعالج أمراضهم وتنبه عقولهم.نسأل الله مخلصين ان يهيأ الله لهم الدعاة الجادين المخلصين،وأن يعيدهم إلى حظيرة الحق،ثم حمله إلى الناس بعد فهمه ووعيه — دعوة وجهاداً-"إن ربي لسميع الدعاء".وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المدينة الطيبة

ذو الحجة ١٤٠٥ هـ

ربيع بن هادي المدخلي

رئيس شعبة السنة في الدراسات العليا

بالجامعة الاسلامية بالمدينة الطيبة

بسم الله الرحمٰن الرحيم

كلمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد، وعلى آله وأزواجه وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه محاولة متواضعة لإبراز بعض النقاط في تأريخ الحديث الشريف، والدفاع عن السنّة المشرّفة. عسى الله أن يجعلها ناجحة ومشكورة وخالصة لوجهه سبحانه وتعالى.

إن مادّة تأريخ الحديث والدفاع عن السنّة تحتاج إلى تدوين مركّز، وكتابة واعية. والمؤلفات، مع كثرتها، في هذا الموضوع قد تهمل بعض الجوانب المهمة المتصلة بواقع حياة الأمة الإسلامية، وتتغاضى عن وضع الأصبع على بعض مواطن الضعف في تأريخ السنّة، ما يجعل الدارسين والباحثين عن الحق حيارى في اتخاذ الموقف الحاسم من عديد من الفرق القديمة والمعاصرة.

ومنشأ هذه الظاهرة ــ في نظرى ــ أمران:

الأوّل: هو اعتماد بعض الكتّاب على كتابات من سبقهم بدون بحث ومناقشة.

والثانى: يرجع إلى اتجاهات المؤلفين والكتاب أنفسهم، فيقرّرون ما يوافقهم، ويتغاضون عما يخالفهم. ولست الآن بصدد تقديم الأمثلة على ماقلتُ، لأن له موضعاً آخر ووقتاً آخر إن شاء الله.

ومن هنا رأيت أنا وكثير غيرى ــ أن يدوَّنَ تأريخُ السنّةِ المشرّفة على منهج أهلها، حتى يرى في ضوئه البون الشاسع بين الدعاية والواقع، وبين التأريخ والتطبيق.

هذا الكتاب أوراق منتشرة لذلك المشروع.

ولايسعنى بهذه المناسبة إلا أن أشكر الله عزّ وجلّ على توفيقه لهذا العمل، ثمّ أقدّم خالص شكرى إلى فضيلة أستاذنا الشيخ الدكتور ربيع بن هادى عمير المدخلى ــ حفظه الله ورعاه ــ الذى راجع أكثر أجزاء هذا الكتاب، وقدّم له بمقدّمة نفيسة احتوت على الاستعراض التأريخى السريع للاتجاهات المنحرفة عن السنّة النبوية، قديما وحديثاً، وزادت أهمية الكتاب. فجزاه الله خير ما يجازى به عباده الصالحين.

وكذلك لايفوتنى أيضا أن أشكر فضيلة الأستاذ الفاضل الشيخ عبدالحميد بن عبدالجبار الرحمانى (الرئيس العام لمركز «أبوالكلام آزاد» للتوعية الإسلامية) الذى وافق على طبع هذا الكتاب قبل سنوات، ولكن تأخر طبعه بسبب أوآخر. ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَراً مَقْدُوْراً﴾ [الأحزاب: ٣٨] وهاهو الآن بين يدى القارى الكريم. فجزاه الله خيرا.

أدعوالله العلى القدير أن يوفقنى لإكمال هذا المشروع، ويجعله، وجميع أعمالى، خالصة لوجهه الكريم «يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم»

وصلى الله على نبيّنا وآله وصحبه، وسلّم تسليماً كثيرا.

الكويت

٢٢ /٣ /١٤٠٩هـ. صلاح الدين مقبول أحمد

٢ /١١ /١٩٨٨م

كتاب

زوابـع
في وجـه السـنّة

قـديما وحديثـا

تأليـف

صلاح الدين مقبول أحمد

تأريخ

فتنة إنكار السنّة


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فنظرة عابرة في القرآن الحكيم تقطع بوجوب طاعة رسول الله ـ ﷺ ـ التي تتمثل بعد وفاته، في اتباع سنته، والاهتداء بهديه، والعمل بأحاديثه، في جميع مجالات الحياة. ولا يمكن الاستغناء عنها في أي حال، كما يشهد عليه العقل والنقل، والمنطق والواقع. هذا الذي فهمه الرعيل الأول من حثّ الله في كتابه على طاعة رسوله، وطَبّقه في حياته، وضحّى نفسه ونفيسه في اتباع أوامره.[1]

نشأة الفتن في تاريخ الأمة:

«بقى الأمر على ذلك في عهد أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وصدر من خلافة عثمان ـ رضي الله عنهم ـ؛ ثم طفق الحال يتبدل في نفوس بعض الناس، حين كثرت الفتوحات، واشتغل بعض الناس بالدنيا عن الدين، إلى أن أدلت السياسة بدلوها، وتدخّل مثيروا الفتنة يحرضهم اليهودى الماكر «**عبد الله بن سبأ**» حتى أشاطت **الأيدي الآثمة** بدم عثمان الخليفة الراشد يوم الدار.

ومن هنا ذرّ قرن الفتن، ثم تتابعت تلك الفتن، وظهرت معها الفرق. وأسماؤها تدل على منزعها السياسي. فالخوارج هم الذين خرجوا على علي ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ . والشيعة هم المشايعون لعلّي على زعمهم.

ثم كثر الجدل في الأندية، والمساجد، والمجتمعات، وتمخّض ذلك الجدل عن عقائد **اعتنقها**هؤلاء وهؤلاء، فظهرت بدعة القول بنفي القدر من معبد الجهني، فتبرّأ ابن عمر وغيره ممن يقول بهذه المقالة، ثم القول بالإرجاء من غيلان الدمشقي.

ثم حدثت بدعة الجهم بن صفوان ببلاد المشرق، فعظمت الفتنة به، فإنه نفى أن تكون لله صفة، وأورد على أهل الإسلام شكوكاً أثرت في الملة الإسلامية آثاراً قبيحة تولّد عنها بلاء كبير، فكثر أتباعه على أقواله التي تؤول إلى التعطيل، فأكبر أهل السنة بدعته، وحذّروا الناس منه.

---

١) قد باشرت بجمع «وقائع محسوسة من حياة الصحابة» تدل على امتثالهم بأوامر النبي ـ ﷺ ـ وتنفيذها بدون توقف، وغيرتهم على تطبيق السنّة. أدعو الله ـ عز وجلّ ـ أن يوفقنى لإتمامه.

وفي أثناء ذلك حدث مذهب الاعتزال على يد واصل بن عطاء، ولم تسلك فرقة المعتزلة مسلكاً سياسيا كما هو الحال عند الخوارج والشيعة. وإنما كان مسلكها فكريا محضا، فقد بنت مذهبها على الجدل، واستعانت في ذلك بما وجدته من منطق اليونان وفلسفتها لتعزيز آرائها، وبذلك سمحت لنفسها برد أخبار الآحاد الصحيحة، وتأويل النصوص القطعية لتتفق مع مبادئها...»[٢]

ان ما حدث من الخلافات بين الرعيل الأول من أصحاب النبي ــ ﷺ ــ كان مؤدّاها الاجتهاد، فكانوا يتراوحون في ذلك بين أجر وأجرين، كما قال النبي ــ ﷺ ــ:

«إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، ثم أخطأ فله أجر.»[٣]

وكان هذا الجيل المشهود له بالخير، مع حصول الخلاف بينه في بعض الأمور، مثالًا رائعا للتعاون والتناصح، والمحبة والمواساة، والأمانة والنزاهة، والصدق والإخلاص، لما كان فيه من الالتزام بحسن الأدب، والحب المتبادل، واحترام صحبة النبي ــ ﷺ ــ.[٤]

ولكن أعداء الله من اليهود والأعاجم الذين كانت قلوبهم تجيش بالكراهية والحقد على انتشار الإسلام، واتساع دولته، وصدورهم توغر بالتهم الباطلة، والتحامل البغيض على جيل الصحابة، استغلّوا بعض ما وقع بينهم من الخلافات الاجتهادية، وتربصوا بهم الدوائر، ونسجوا وراءهم المؤامرات، وشوّهوا جمال سيرهم تشويهاً لا يوجد له نظير في تاريخ الديانات.[٥]

---

٢) راجع «كتاب الايمان لابن منده (١ /٤ ــ ٥ــ مقدمة محققه الدكتور على ناصر الفقيهى) طبعة الجامعة الاسلامية بالمدينة الطيبة ١٩٨١.م

٣) صحيح البخارى (١٣ /٣١٨ ــ طبعة السلفية) وصحيح مسلم (١٧١٦ ــ طبعة محمد فؤاد) عن عمروبن العاص ــ رضي الله عنه ــ

٤) راجع «حملة رسالة الاسلام الأولون، وما كانوا عليه من المحبة والتعاون على الحق والخير، وكيف شوّه المغرضون جمال سيرتهم» للاستاذ العلامة محب الدين الخطيب ــ رحمه الله ــ.

٥) المصدر السابق.

يصوّر هذه المأساة الكاتب الإسلامي الكبير الدكتور مصطفى السباعي قائلا: «.... حتى إذا كانت الفتنة آخر خلافة عثمان، واندسّ بينهم أعداء الله من يهود وأعاجم تظاهروا بالإسلام، وكان ما قضى الله به من مقتل الخليفة الثالث، ثم الخليفة الرابع، ثم استتبّ الأمر لمعاوية، هناك رأينا ألسنة السوء تتطاول على هؤلاء الأصحاب، وتستّر بحبّ عليّ — رضي الله عنه — لتروى غيظها ممن أقاموا قواعد الدين الجديد بسواعدهم، ودمائهم، وأرواحهم، وكما تطاول المتظاهرون بالتشيّع لعليّ تطاولَ الخوارج أيضاً بعد التحكيم، وكفّروا جمهور الصحابة الموجودين يومئذ، لأنهم خالفوا أمر الله في زعمهم، ومن خالف أمر الله كفر...»(٦)

فقد وصلت شظايا هذه المعارك «السنة النبوية» بحيث أن الصحابة هم حملة السنّة الأولون، والطعن فيهم يعتبر طعنا مباشراً في المكانة التشريعية للسنة، ومحاولة خبيثة لإبطال أهمية أحد المصدرين الأساسيين للإسلام.

---

٦) «السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي» للدكتور مصطفى السباعى (ص ١٢٩) المكتب الاسلامى ط. ثانية ١٩٧٨م

بعض الفرق المحسوبة على الإسلام وموقفها من السنة

لم يوجد في عصر الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ من شكّ في حجية السنّة في التشريع،أو نادى بالاستغناء عنها بالقرآن الحكيم. فإن وجدت مثل هذه الحوادث فهي نادرة و فردية.

قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي(٧): «فقد وجد في عهد الصحابة ــ رضوان الله عليهم أجمعين ــ من لم ينتبه لقيمتها التشريعية.

قال الحسن: «بينما عمران بن الحصين يحدث عن سنة نبيّنا ــ ﷺ ــ إذ قال له رجل: يا أبا نجيد حدّثنا بالقرآن!

فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرأون القرآن، أكنت محدثى عن الصلاة وما فيها وحدودها؟

أكنت محدثى عن الزكاة في الذهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟ ولكن قد شهدتُ وغبت أنت.

ثم قال: فرض علينا رسول الله ــ ﷺ ــ في الزكاة كذا وكذا. فقال الرجل: أحييتَني، أحياك الله!

قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين.»(٨)

ويبدو أن إشكالًا من هذا النوع وقع لأمية بن خالد حيث حاول أن يبحث كافة المسائل في القرآن وحده. فقال لعبد الله بن عمر: إنا نجد صلاة الحضر، وصلاة الخوف في القران، ولا نجد صلاة السفر في القرآن. فقال عبد الله: يا ابن أخي، إن الله بعث إلينا محمدا ــ ﷺ ــ ولا نعلم شيئا. فإنما نفعل كما رأينا محمداً ــ ﷺ ــ يفعل.»(٩)

---

٧) »دراسات في الحديث النبوى وتأريخ تدوينه«للأعظمى (ص ٢١ ــ ٢٢) ط. ثالثة بالرياض.

٨) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١ /١٠٩ ــ ١١٠ ــ طبعة الهند) ونحوه مختصرا في«الكفاية»للخطيب (ص ١٥ ــ طبعة الهند)

٩) »المستدرك«(١ /٢٥٨) وقال رواته ثقاة مدنيون. ووافقه الذهبى

ومن المحتمل أنه بتقادم الزمن ازداد عدد الذين كانوا يبحثون مشاكلهم في ضوء القرآن وحده، حتى قال أيوب السختياني (٦٨ ــ ١٣١ هـ): «إذا حدّثت الرجل بالسنّة، فقال: دعنا من هذا، وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضالّ ومضلّ.»(١٠) هؤلاء الذين ذكرتهم آنفاً، يبدو أنهم لم يكونوا يمثلون فرقة ما، أو أيّ اتجاه جماعي. بل ربما كانت هذه الحالات فردية. ومن المحتمل أن عددهم قد زاد بمرور الأيام.

وهناك نقطة أخرى تسترعى الانتباه، هي أن ذلك الاتجاه لم يكن عاما في كافة البلاد الإسلامية، بل إنه على الأغلب قد وجد بشكل خاص بالعراق، لأن عمران بن حصين كان بالبصرة ــ كما ذكره ابن حبان ــ (١١) وكذلك أيوب السختياني من البصرة.(١٢)

ويبدو أن من أنكروا حجية السنة الذين ذكرهم الإمام الشافعي على الأغلب هم كذلك من البصرة.(١٣)

في ضوء هذه النصوص التأريخية يمكن القول إن هذا الاتجاه ربما وجد مجالًا بالعراق وحده.

ثم بيّن الدكتور الأعظمي التطور في رفض السنة فقال:

«رأينا في عصر الصحابة بعض الأشخاص الذين لم ينتبهوا لقيمة السنّة النبوية، لكن ــ كما أسلفنا ــ أن تلك الحوادث كانت فردية.

ثم تطورت الأمور بعد ذلك فقبيل نهاية القرن الثاني وجدت شرذمة أنكرت حجية السنّة كمصدر للتشريع.(١٤)

ووجدت طائفة أخرى أنكرت حجية غير المتواتر منها».(١٥)

---

١٠) «الكفاية» (ص ١٦)

١١) «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (ص ٣٧ ــ طبعة ألمانيا ١٩٥٩ م)

١٢) المصدر نفسه (ص ١٥٠)

١٣) السنة ومكانتها في التشريع الاسلامى للسباعى (ص ١٤٣)

١٤) الأم للشافعى (٧ / ٢٥٠ ــ طبعة القاهرة ١٣٢٥ هـ) حيث قال الإمام الشافعي: «باب حكاية قول الطائفة التي ردّت الأخبار كلها.»

١٥) المصدر نفسه (٧ / ٢٥٤) «باب حكاية قول من ردّ الخبر الخاصة»

السنّة ومنكروها
قديما

السنّة ومنكروها قديما

ثبت مما سبق أنه لما نجحت اليهود والأعاجم في تشتيت شمل الأمة، وتفريق جمعها، نشأت بعض الفرق التي أنكرت بعض جوانب السنّة اتباعاً لهواها، أو اختارت لتصحيح الحديث وتضعيفه قواعد لا تتفق مع أصول المحدثين من أهل السنة والجماعة، ومن هذه الفرق:

الخوارج:

كان الخوارج من أنصار عليّ ــ رضي الله عنه ــ، وبعد التحكيم أنكروا أن يحكم الرجال في كتاب الله. وقالوا: **لاحكم إلا لله** ثم اعتبروا ذلك التحكيم معصية وكفراً.

ثم بدأ الانشقاق في صفوفهم، حتى توزعوا في عشرين فرقة، ومنهم «الإباضية» وعلى رأى الإمام ابن حزم أنهم كانوا أعراباً، قرأوا القران، ولم يتفقهوا في السنن، وبذلك تعددت طوائفهم.[16]

فهم على اختلاف فرقهم يعدّلون الصحابة جميعاً قبل الفتنة، ثمّ يكفّرون عليّا، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وصوّب الحكمين، أو أحدهما.[17]

قال السباعي: «وبذلك ردّوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة، لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور على زعمهم. فلم يكونوا أهلاً لثقتهم.»[18]

وتعقبه الأعظمي فقال: «ولكن هذا الكلام يستدعى النظر. فمما لا ريب فيه أن كتب الخوارج انعدمت بانعدام مذهبهم، ماعدا «الإباضية»، وهم فرقة من الخوارج. وبمراجعة كتبهم نجد أنهم يقبلون الأحاديث النبوية،

---

١٦) «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم (٤ /١٦٨ ــ طبعة مصر ١٩٦٤.م) و «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص ٥٤ ــ ط. ثانية ١٩٧٧. م) و **«الملل والنحل» للشهرستانى** (١ /١١٥) طبعة الحلبى ١٩٦٨. م)،و «كتاب الإيمان» لابن منده (١ /٣٩ ــ مقدمة المحقق)

١٧) انظر «الفرق بين الفرق» (ص ٥٥)

١٨) انظر «السنة ومكانتها» (ص ١٣٠)

ويروون عن علي، وعثمان، وعائشة، وأبي هريرة، وأنس بن مالك وغيرهم ــ رضوان الله عليهم أجمعين ــ.[١٩]

وأما أخذهم بخبر الآحاد مما كتبوه في أصول الفقه. ومن هنا يثبت أنه لا يجوز إطلاق القول بأن كافة الخوارج يرفضون السنّة التي رواها الأصحاب بعد التحكيم أم قبله.»[٢٠]

الشيعة:

هم الذين شايعوا علياً ــ رضي الله عنه ــ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته، ووصيته إما جليّا وإما خفيّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده.

وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية، تناط باختيار العامة، ينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين..

والشيعة فرق كثيرة تكفّر بعضها بعضا، وجمهور طوائف الشيعة. يجرحون بل يكفّرون جمهور الصحابة إلا نفراً ممن عرفوا بولائهم لعليّ ــ رضي الله عنه ــ وقد ذكر بعضهم أنهم خمسة عشر صحابيا فقط، وأقاموا على ذلك مذاهبهم في رد أحاديث جمهور الصحابة إلا ما رواه أشياع عليّ منهم، على أن تكون رواياتهم من طريق أئمتهم، لاعتقادهم بعصمتهم، أو من هو على نحلتهم. والقاعدة العامة عندهم، أن من لم يوالِ عليّا فقد خان وصية الرسول، ونازع أئمة الحق، فليس أهلا للثقة والاعتماد.

وقد خالف جمهورَ الشيعة في هذا الرأى فريق منهم، وهم الزيدية القائلون بتفضيل عليّ على أبي بكر وعمر ــ رضي الله عنهم ــ مع الاعتقاد بصحة خلافتهما، والإشادة بفضلهما، وهؤلاء يعدّون أكثر طوائف الشيعة اعتدالاً، وفقههم قريب من فقه أهل السنة.[٢١]

---

١٩) انظر مثلا «مسند الربيع بن حبيب الفراهيدي.»

٢٠) دراسات في الحديث النبوي (ص ٢٢ ــ ٢٣)

٢١) انظر «الملل والنحل» للشهرستاني (١ /١٤٦) و «الفرق بين الفرق» (ص ٢٤)، ورجال الكشي (ص ١٢ ــ ١٣)، والإيمان لابن منده (١ /٣٩ ــ المقدمة) ، و «السنة ومكانتها» (ص ١٣١)، و «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٥)

المعتزلة:

حدث مذهب الاعتزال على يد «واصل بن عطاء» (ت ١٣١ هـ)، ولم تسلك فرقة المعتزلة ــ كما تقدم آنفا ــ مسلكاً سياسيا، كما هو الحال عند الخوارج والشيعة، وإنما كان مسلكها فكريا محضا. فقد نبت مذهبها على الجدل، واستعانت في ذلك من منطق اليونان وفلسفتها لتعزيز آرائها.

أما موقف المعتزلة من السنة، فقد استنتج الشيخ الخضري[٢٢] ــ كما قال الأعظمي[٢٣] ــ من كتابات الشافعي، ومال إلى ذلك السباعي[٢٤] أيضا ــ بأن الفرقة التي ردّت الأخبار كلها هي المعتزلة.[٢٥]

والواقع أن نقول العلماء ــ كما قال السباعي ــ قد اضطربت في موقف المعتزلة من السنة: «هل هم مع الجمهور في القول بحجيتها، بقسميها المتواتر والآحاد؟ أم ينكرون حجيتها بقسميها؟ أم يقولون بحجية المتواتر، وينكرون حجية خبر الآحاد؟»[٢٦]

وذكر السباعي نقولا عن الآمدي، وابن حزم، وابن القيم، ثم قال: «وهذه النقول -كما ترى ــ متضاربة لا تعطينا حكما صحيحاً في المسألة، وقد رأيت أن أرجع إلى كتب الكلام فأقف على ما يذكره علماء الملل والنحل عن المعتزلة من رأيهم في هذه المسألة، فرأيت الإمام أبا منصور البغدادي، وصاحب المواقف والرازي ينقلون عن النظامية (وهم فرقة من المعتزلة): إنكار حجية المتواتر وإفادته العلم، وتجويز وقوع التواتر كذباً، واجتماع الأمة على الخطأ. كما نسب الرازي إلى النظامية إنكار حجية خبر الآحاد.»[٢٧]

---

٢٢) راجع «تأريخ التشريع الإسلامي» (ص ١٨٥)
٢٣) «دراسات في الحديث» (ص ٢٣)
٢٤) «السنة ومكانتها» (ص ١٤٣)
٢٥) «الأم» للشافعي (٧ / ٢٥٠)
٢٦) «السنة ومكانتها» (ص ١٣٤)
٢٧) المصدر نفسه (١٣٤ ــ ١٣٥)

إن المعتزلة افترقت فيما بينها اثنتين وعشرين فرقة، وكل فرقة منها تكفّر سائرها.(٢٨) ولما كان موقف هذه الفرق من السنة يتوقف على موقفها وموقف زعمائها من الصحابة، فإليكم آراءها في الصحابة نقلا من «الفرق بين الفرق» لأبي منصور عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩. هـ).

ذكر البغدادي أوّلا العقائد المتفق عليها بين فرق المعتزلة، ثم قال في آخره «وصحّ أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه، فأما الذي اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما نذكره في تفصيل فرقهم ـــ إن شاء الله عز وجل ـــ»(٢٩). ثم ذكر فرق المعتزلة، ومنها:

الواصلية:

هؤلاء أتباع واصل بن عطاء الغزال، رأس المعتزلة، وداعيهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهني، وغيلان الدمشقي. وقال ـــ بعد ذكر عقائد هذه الفرقة ـــ:

«ثم إن واصلاً فارق السلف ببدعة ثالثة، وذلك أنه وجد أهل عصره مختلفين في عليّ وأصحابه، وفي طلحة والزبير وعائشة وسائر أصحاب الجمل. فزعمت الخوارج أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم يوم الجمل كفروا بقتالهم عليّا، وأن عليّا كان على الحق في قتال أصحاب الجمل، وفي قتال أصحاب معاوية بصفّين إلى وقت التحكيم، ثم كفر بالتحكيم.

وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين في حرب الجمل، وأصحاب الجمل كانوا عصاة مخطئين في قتال عليّ، ولم يكن خطؤهم كفراً ولا فسقاً يُسقِط شهادتهم، وأجازوا الحكم بشهادة من كل فرقة من الفريقين.

وخرج واصل عن قول الفريقين، وزعم أن فرقةً من الفريقين فَسَقَةٌ، لا بأعيانهم، وأنه لا يُعرَف الفسقة منهما. وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين عليّا وأتباعه، كالحسن، والحسين، وابن عباس، وعمار بن ياسر، وأبي أيوب الأنصاري، وسائر من كان مع عليّ يوم الجمل.

وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشة وطلحة، والزبير وسائر

٢٨) «الفرق بين الفرق» (ص ٩٣)

٢٩) المصدر نفسه (ص ٩٦)

أصحاب الجمل.

ثم قال في تحقق شكه في الفريقين:

«لو شهد عليّ وطلحة، أو عليّ والزبير، أو رجل من أصحاب عليّ ورجل من أصحاب الجمل عندي على باقة بقل، لم أحكم بشهادتهما، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين لعلمي بأن أحدهما فاسق، لا بعينه.

ولو شهد رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما.

ولقد سخنت عيون الرافضة القائلين بالاعتزال بشكّ شيخ المعتزلة في عدالة عليّ وأتباعه.

ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا:

مقالة ما وصلت بواصل   بل قطع الله به أوصالها[٣٠]

العَمريّـة:

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بنى تميم. وقد شارك عمرو واصلاً في بدعة القدر، وفي ضلالة قولهما بالمنزلة بين المنزلتين، وفي ردّهما شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل، والآخر من أصحاب عليّ.

وزاد عمرو علي واصل في هذه البدعة، فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل. وزعم أن شهادتهما مردودة، وإن كان من فريق واحد لأنه قال بفسق الفريقين جميعاً.

وقد افترقت القدرية بعد واصل وعمرو في هذه المسألة، فقال النظّام، ومعمر، والجاحظ في فريقى يوم الجمل بقولِ واصل.

وقال حوشب، وهاشم الأوقص: «نجت القادة، وهلكت الأتباع».

وقال أهل السنّة والجماعة بتصويب عليّ وأتباعه يوم الجمل. وقالوا: إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائباً، فلمّا بلغ وادي السباع قتله بها عمرو بن حرمون غرّة. وبَشَّر عليٌّ قاتلَه بالنار.

جرموز

٣٠) المصدر نفسه (٩٦ — ١٠٠)

وهمّ طلحة بالرجوع، فرماه مروان بن الحكم ـــ وكان مع أصحاب الجمل ـــ بسهمٍ قتله. وعائشة ـــ رضي الله عنها ـــ قصدت الإصلاح بين الفريقين، فغلبها بنو أزد، وبنو ضبّة على أمرها، حتى كان من الأمر ما كان.

ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو الكافر دونهم. هذا قول أهل السنّة فيهم، والحمد لله على ذلك.»[٣١]

الهذيلية:

هؤلاء أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل المعروف بالعلّاف. كان مولى لعبد القيس، وقد جرى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم.

وفضائحه تترى، تكفّره فيها **سائر** فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال، ومن غيرهم.

ثم ذكر عبد القاهر البغدادي عشراً من فضائحه.[٣٢] ومنها:

الفضيحة السادسة: قوله: إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء ـــ عليهم السلام ـــ، وفيما سواها لا تثبت بأقل من عشرين نفساً فيهم واحد من أهل الجنّة، أو أكثر.

ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقة حجة، وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب، إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة.

وزعم أن خبر ما دون الأربعة، لا يوجب حكما. ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصحّ وقوع العلم بخبرهم، وقد لا يقع العلم بخبرهم.

وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنّة يجب وقوع العلم منه لا محالة. واستدلّ على أن العشرين حجة بقول الله تعالى:

(إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) [الأنفال: ٦٥]

وقال: لم يبح لهم قتالهم إلا وهم حجّة.

---

٣١) المصدر نفسه (١٠٠ ـــ ١٠٢)

٣٢) المصدر نفسه (ص ١٠٢ ـــ ١١٣)

وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم. لأن الواحد في ذلك الوقت، كان له قتال العشرة من المشركين، فيكون جواز قتاله لهم دليلاً على كونه حجة عليهم.

قال عبد القاهر: «ما أراد أبو الهذيل باعتباره عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحدٌ من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها، لأنه أراد بقوله: «ينبغي أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة» واحد يكون على بدعته في الاعتزال، والقدر، وفي فناء مقدورات الله عز وجلّ، لأن من لم يقل بذلك، لا يكون عنده مؤمنا، ولا من أهل الجنّة.

ولم يقل قبل أبي الهذيل أحد على بدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرطه.»[٣٣]

النظّامية:

هؤلاء أتباع أبي اسحاق إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام وكان في زمان شبابه قد عاشر قوماً من الثنوية، وقوماً من السمتية، وخالط بعد كبره قوماً من ملحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي، فأدخل بدع هؤلاء وشبههم في دين الإسلام.

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة، منهم أبو الهذيل، والجبائي، والإسكافي، وجعفر بن حرب. وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها.

ومن أهم فضائحه:

* إنكار إعجاز القرآن في نظمه، وأنه ليس بمعجزة للنبي — ﷺ —.
* وإنكار ما روى في معجزات النبي — ﷺ — .
* وأنه استثقل أحكام الشريعة في فروعها، ولم يجرأ على إظهار رفعها فأبطل الطرق الدالة عليها، فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع، وحجة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري.

---

٣٣) المصدر نفسه (ص ١٠٩ — ١١٠)

وأن الخبر المتواتر مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف همم الناقلين، واختلاف دواعيهم يجوز أن يقع كذبا.

هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضروري.

تجويزه إجماع الأمة في كل عصر، وفي جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأى والاستدلال، ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه لجواز خطئهم فيه عنده.

وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد، ومنها ما أجمعوا عليه، وأخذوه عن اجتهاد وقياس. وكان النّظام رافعاً لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وأبطل القياس، وخبر الواحد إذا لم يوجب العلم الضروري، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطال طرقها

وأنه عاب أصحاب الحديث، ورواياتهم أحاديث أبي هريرة وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس.

وأنه طعن في أخبار الصحابة وفتاويهم، ونسبهم إلى الجهل والنفاق، ويترتب عليه خلودهم في النار، لأن الجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمتعمّد للخلاف بلا حجة منافق فاجر، وكلاهما من أهل النار على الخلود.

ــ طعن في الفاروق عمر ــ رضي الله عنه ــ وزعم أنه شكّ يوم الحديبيّة في دينه، وشكّ يوم وفاة النبي ــ ﷺ ــ.

ــ وعاب عثمان ــ رضي الله عنه ــ بإيوائه الحكم بن العاص إلى المدينة، واستعماله الوليد بن عقبة على الكوفة، حتى صلى بالناس وهو سكران، وزعم أنه استأثر بالحمى.

ــ وذكر عليّا ــ رضي الله عنه ــ وزعم أنه سئل عن بقرة قتلت حماراً، فقال: أقول فيها برأيي. ثم قال بجهله: من هو حتى يقضي برأيه.

هكذا عاب كثيراً من أصحاب النبي ــ ﷺ ــ. وما للصحابة رضي الله عنهم عند هذا الملحد الفرىّ ذنب غير أنهم كانوا موحدين

ثم إن النظام مع ما ذكر من ضلالاته وفضائحه كان أفسق خلق الله ــ عز وجل ـ وأجرأهم على الذنوب العظام، وعلي إدمان شرب الخمر.»(٣٤)

ملخص آراء المعتزلة في الصحابة والسنة:

قال الدكتور السباعي، بعد ما ذكر كلام أبي منصور عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩. هـ): «ومنه نرى أن المعتزلة ما بين شاكّ بعدالة **الصحابة منذ عهد الفتنة كـ «واصل» وما بين موقن لفسقهم كعمرو بن عبيد وما بين طاعن في أعلامهم، ومتهم لهم بالكذب، والجهل، والنفاق كالنظّام.**

وذلك يوجب ردّهم للأحاديث التي جاءت عن طريق هؤلاء الصحابة، بناءً على رأي «واصل» و «عمرو» ومن تبعهما

وأن أخبار الآحاد لا تثبت عند «أبي الهذيل» حكماً إلا إذ رواها عشرون، بينهم واحد من أهل الجنّة.

وأن النظّام ينكر حجية الإجماع والقياس، وقطعية المتواتر.»(٣٥)

---

٣٤) المصدر نفسه (ص ١١٣ ــ ١٣٦)

٣٥) «السنة ومكانتها» (ص ١٤٠). وقال: «وقد كان لموقف المعتزلة من السنة، هذا الموقف المتطرف المباين لعقيدة جمهور المسلمين أثر كبير في الجفاء بين علماء السنة، ورؤوس المعتزلة، وقد تطوّر الجفاء بين الفريقين إلى أن وقعت فتنة خلق القرآن التي حمل المأمون لواءها سنة ٢١٨. هـ وجعل الدولة رسميا تجبر الناس على **مالايعتقدون**. وكان للمحدّثين موقف مشرف في الدفاع عن الحق، وما لقيه إمام السنّة أحمد بن حنبل ــ رحمه الله ــ في ذلك من سجن وضرب مدى **ثلاثة** عشر عاماً، أبلغ دليل على ما نال علماء السنّة من اضطهاد وأذى، حتى ولي المتوكل الخلافة سنة ٢٣٢. هـ، فأعلن ميله إلى أهل السنّة، وأزال عن الناس تلك المحنة، ورفع من أقدار المحدثين. وتضاءل المعتزلة بعد ذلك حتى لم تقم لهم من بعدها قائمة. وأدّى ــ مع الأسف ــ هذا الصراع إلى نتيجتين خطيرتين فيما يتعلق بالسنة:

أولاهما: ما فتحه رؤساء المعتزلة من ثغرات في مكانة الصحابة، استطاع منها أن يلج المتعصبون من المستشرقين حمى أولئك الذادة الميامين من صحابة رسول الله، وأن يجرؤوا على رميهم بالكذب والتلاعب في دين الله، مستندين إلى ما افتراه النظام، وأمثاله عليهم. وقد تبع المستشرقين في هذا بعض الكتاب المسلمين...» =

مع هذا وذاك توجد نصوص في كتب المعتزلة تدل على قبول خبر الآحاد ولو بشروط. وأورد أبو الحسن محمد بن علي المعتزلي البصرى (ت ٤٣٦. هـ) في كتابه «المعتمد في أصول الفقه» أبواباً تدل على ذلك. مثلاً:

«باب في أن خبر الواحد لا يقتضى العلم.»(٣٦)

«باب فيما يقبل فيه خبر الواحد، وما لا يقبل فيه.»(٣٧)

«باب في جواز ورود التعبد بأخبار الآحاد.»(٣٨)

«باب في التعبد بخبر الواحد.»(٣٩)

«باب الدلالة على صحة القول بالإجماع.»(٤٠)

«باب في بيان وقوع العلم بالأخبار.»(٤١)

«باب شروط وقوع العلم بالخبر المتواتر.»(٤٢)

قال الدكتور الأعظمي، بعد ما ذكر بعض هذه النصوص من كتب المعتزلة: «هذه النقول تعطينا فكرة واضحة عن مذهب المعتزلة، بأنهم كانوا يأخذون بالأحاديث النبوية.

وما نقل عن النظّام فهو مضطرب، وإن ثبت عنه ردّ السنّة، فيكون مذهبه. وهو في هذا لا يمثّل جمهور المعتزلة....»

والذي نميل إليه-بعد هذه الشواهد ــ أن المعتزلة كانوا مع جمهور

= **والثانية** لما أشرعت الخصومة بين أهل الحديث وأهل الاعتزال، جرح المحدثون كل من قال بخلق القرآن. وجرّ ذلك بعض المغالين منهم إلى أن يجرح كثيرا من أصحاب أبي حنيفة، بحجة أنهم يقولون **بالرأى** ولا ذنب لهم إلا أن مذهب أبي حنيفة كان مذهب خصومهم المعتزلة...» (ص ١٤٠ ــ ١٤٢) انتهى مختصراً.

٣٦) راجع «المعتمد» لأبي الحسين المعتزلي (٢ /٥٦٦ ــ طبعة محمد حميد الله بدمشق ١٩٦٥. م)

٣٧) المصدر نفسه (٢ /٥٧٠)

٣٨) المصدر نفسه (٢ /٥٧٣)

٣٩) المصدر نفسه (٢ /٥٨٣)، و «زيادات المعتمد» لأبي الحسين أيضا (٢ /١٠٢٦)

٤٠) زيادات المعتمد (٢ /١٠١٩)

٤١) «المعتمد» (٢ /٥٥١) وزياداته (٢ /١٠٢٥)

٤٢) المصدر نفسه (٢ /٥٥٨) وزياداته (٢ /١٠٢٥)

الأمة، في الأخذ بالأحاديث النبوية، وربّما طعنوا في صحة بعض الأحاديث عندما وجدوها تقف في سبيل نظرياتهم. لكنه لم يكن من مذهبهم ردّ الأحاديث جملة.»(٤٣)

خبر الواحد وموقف المتأخرين منه:

عرفنا مما مضى أن الفرق التي نشأت بعد وقوع الفتن في الأمة، مع تعددها وتشعبّها لم تنكر الأحاديث بالكلية، بل كان إنكارها للحديث جزئياً، مثلا «الخوارج» أنكروا الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت، و «المعتزلة» نادت إلى إنكار الأحاديث الواردة في صفات الله عز وجل، و **«الشيعة»** تبنّت إنكار الاحاديث الواردة في مناقب الصحابة — رضي الله عنهم أجمعين —.

أما الأحاديث الواردة في الأبواب الأخرى فكانوا يستدلون بها في الفرعيات. حتى جاء متكلمو المعتزلة فقالوا ما لم يقله السابقون في خبر الواحد، يؤكده الإمام ابن حزم بقوله:

«وأيضا فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي — ﷺ — يجرى على ذلك كل فرقة في علمها كأهل السنة، والخوارج، والشيعة، والقدرية، حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المأة من التأريخ فخالفوا الإجماع في ذلك.»(٤٤)

فقد وصلت شظايا هذا الهجوم الاعتزالي على الحديث، أتباع المذاهب الفقهية اللهم إلا الحنابلة، وأهل الحديث. وجاء بشر المريسى (ت ٢١٨ . هـ) **وكان في الفقه على المذهب الحنفي، وكذلك القاضي «عيسى بن** أبان (ت ٢٢١ هـ) وغيرهما، فبدأوا ينظرون إلى «خبر الواحد» بعين الشبهة، حتى قيل:

---

٤٣) دراسات في الحديث النبوي (ص ٢٤ — ٢٥)

٤٤) الاحكام لابن حزم (١ /١٠٢ — طبعة أحمد شاكر)

«وأما رواية من لم يعرف بالفقه، ولكنه معروف بالعدالة والضبط، مثل «أبي هريرة» و «أنس بن مالك»، فإن وافق القياس عمل به، وإن خالفه لم يترك إلّا بالضرورة.»[٤٥]

هذه الفكرة لم تلق رواجاً لدى المتقدمين من الفقهاء، لأجل هذا قال القاضي عبد العزيز البخاري شارح أصول البزدوي:

«إن شرط فقه الراوي لتقديم الحديث على القياس مذهب عيسى بن أبان فقط، وذهب إليه القاضي أبو زيد الدبوسي أيضاً، وخرّجوا حديث «المصراة» وحديث «العرايا» على هذه الأصول، فأخذها كثير من المتأخرين...»[٤٦]

وكلما تأخر الزمن بدأ المتأخرون يقبلون كلام القاضي عيسى بن أبان، ولاشك أنه بهذا فُتح باب سري لإنكار العمل بخبر الواحد، وإنكار الأحاديث التي لم تُرو عن الرواة الفقهاء.

حتى وصل الأمر إلى أن خرّجت الأصول والفروع على مذهب القاضي عيسى بن ابان لدى المتأخرين من الحنفية، وأولت الأحاديث الصحيحة في بعض المواضع تأويلات بعيدة عن المقصود.

والمذهب الصحيح في خبر الواحد هو الذي اختاره جمهور أهل السنة. وما ذهب إليه القاضي عيسى بن أبان، ومن تبعه من متأخرى الحنفية تفوح منه رائحة الاعتزال. وأما وجهة نظر المحدثين في خبر الآحاد فتختلف عن وجهة أكابر الحنفية ومتقدميها أيضا بعض الاختلاف.[٤٧]

---

٤٥) أصول البزدوى على حاشية كشف الاسرار (٢/ ٣٧٧ ـــ ٣٨٣) طبعة بيروت ١٩٧٤م.

٤٦) راجع «كشف الأسرار (٢/ ٣٧٧ ـــ ٣٩١)

٤٧) راجع مبحث «خبر الواحد والتشكيك فيه» في كتاب «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث» لمحمد إسماعيل السلفي.(**فائدة**): لقد دافع عن خبر الواحد الإمام الشافعي في «الرسالة»، والبخاري في «صحيحه»، وابن حزم في الإحكام، والشاطبي في الموافقات، وابن القيم في «الصواعق المرسلة» وغيرهم من العلماء المتقدمين في كتبهم.

وأجاد من المتأخرين هذا الموضوع: الدكتور السباعي في «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» والشيخ عبد العزيز بن راشد في كتاب «ردّ شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد. والعلامة محمد ناصر الدين الألباني في «حجية خبر الآحاد»؛ والدكتور عمر الأشقر في «أصل الاعتقاد»، والأستاذ سالم البهنساوي في «السنة المفترى عليها» وغيرهم من الكتاب المعاصرين المحققين. فجزاهم خيراً.

السنة ومنكروها

حديثاً

السنة ومنكروها حديثاً

إن الفرق التي أثارت الشبهات حول السنّة قديما، وأنكرت بعض أجزائها التي كانت تقف في سبيل إثبات نظرياتهم الزائغة، عفى عليها الزمن، بفضل الله عزّ وجلّ ثم بجهود المحدثين المتواصلة في الدفاع عن السنة، وصارت أكثرها في ذمة التاريخ، ولم تقم لها بعد ذلك قائمة.

ولقد أعادت فتنة إنكار الحديث تأريخها، حينما قامت الجيوش الصليبيّة بالهجوم الكاسح على بلاد الإسلام، لاستعمار آراضيها ونهب ثرواتها من جانب، واستعباد شعوبها وإذلال كرامتها من جانب آخر، ومنيت بهزائم متتالية نكراء خلال حروب دامت مائتى سنة. ويئست من الاستيلاء على بلاد الإسلام عسكريّا، ففكرت في غزوها فكريّا وثقافيا، وجنّدت رجالا لتحقيق هذا الهدف، لدراسة شئون الأمة الإسلامية، وعقائدها. فاشتغلوا بالدراسات العربية والإسلامية بتشجيع حكوماتهم التي وفّرت لهم ما يساعدهم في مجال البحث والتحقيق من تسهيلات وفرة المصادر، والتفرّغ للدراسة، ورغدة الحياة، وكثرة المادة، وعملوا متستّرين بالدراسة والتحقيق، ما لم يعمله المسلمون لإمكانياتهم المحدودة، وأوضاعهم الاقتصادية.

ومما يؤسف له أن تلامذة هؤلاء المستشرقين من المثقفين ثقافة غربيّة، المسلمين بلغات أجنبيّة خاصة، اغتروا ببحوثهم المذيّلة بكثرة المصادر، ودراساتهم المغرضة، فانساقوا وراء مزاعمهم بدون تثبّت وتأكد، وردّدوا في كتبهم وأبحاثهم ما سجله أساتذتهم، فمنهم من يفاخر بأخذه من المستشرقين، ومنهم من يلبسه ثوبا إسلاميّا جديدا.[٤٨]

وهكذا نجح المستشرقون في إثارة الشبهات حول مقومات الإسلام، ووصل الأمر إلى «أن أقواما سخرتهم شياطين الإنس لهدم الإسلام من داخله، بوسيلة مكشوفة تتمثل في إظهار التمسك بالقرآن، والاكتفاء به، لأن السنة ظن، إذ لم تدوّن وقد تسرَّب إليها الضعف خصوصاً سنة الآحاد.»[٤٩]

---

٤٨) راجع «السنة ومكانتها» (ص ١٨٧ — ١٨٩)، و «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٦).

٤٩) «السنة المفترى عليها» (ص ٥٧)

فتنة إنكار الحديث في العالم العربي

لما نصب الاستعمار براثنه في قلب العالم العربي والإسلامي، وتخيمت الغيوم السوداء على أجوائه، تأثر كثير من أدعياء العلم بأفكار المستشرقين ضد مقومات الإسلام. ونادوا باسم «الإصلاح» إلى التحرر من استعباد المصادر الإسلامية البالية. وقاموا بشن الهجوم على العلوم الإسلامية عامةً، وعلى السنة النبوية، ودواوينها خاصة، وكل ذلك بدعوى التجرّد والموضوعية، والعلم والتحقيق.

«ومن الملاحظ أن هؤلاء الذين ينخدعون من المسلمين بالمستشرقين، والمؤرخين، والكاتبين من أعداء الإسلام الغربيين، يوقعهم في الفخ الذي نصبه لهم هؤلاء أحد أربعة أمور غالباً:

١ ــ إما جهلهم بحقائق التراث الإسلامي، وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية.

٢ ــ وإما انخداعهم بالأسلوب العلمي المزعوم الذي يدّعيه أولئك الخصوم.

٣ ــ وإما رغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكري من ربقة التقليد كما يدعون.

٤ ــ وإما وقوعهم تحت تأثيرات «أهواء» و «انحرافات» فكرية، لا يجدون مجالًا للتعبير عنها إلا بالتستّر وراء أولئك المستشرقين، والكاتبين.(٥٠)

ولقد برز عديد من الكتاب في العالم العربي في مجال عدم حجية السنّة في التشريع الإسلامي، أو رفض بعض أجزائها، أو عدم الثقة بخبر الآحاد، أو التشكيك في دواوين السنّة، أو إثارة الشبهات حول رواة الحديث من الصحابة ومن بعدهم، وكل هذا يؤدي إلى إنكار السنّة. ومنهم:

الأستاذ محمد عبده:

يرجع تأريخ فتنة إنكار السنّة حديثاً إلى عهد الأستاذ محمد عبده في مصر، إن كان ما يذكره «أبو رية» ويستنتجه صحيحاً.(٥١)

---

٥٠) «السنة ومكانتها» (ص ٣ ــ ٤)

٥١) راجع «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٦)

قال أبو رية: «قال الأستاذ الإمام محمد عبده ـــ رضي الله عنه ـــ:

إن المسلمين ليس لهم إمام في هذا العصر غير القرآن، وإن الإسلام الصحيح هو ما كان عليه الصدر الأول قبل ظهور الفتن.»

«وقال رحمه الله تعالى:

«لا يمكن لهذه الأمة أن تقوم ما دامت هذه الكتب فيها (أى الكتب التي تدرس في الأزهر وأمثالها، كما ذكره بالهامش)، ولن تقوم إلا بالروح التي كانت في القرن الأول، وهو «القرآن».[٥٢] وكل ماعداه فهو حجاب قائم بينه وبين العلم والعمل.»[٥٣]

وقال الأستاذ محمد عبده أيضا:

«لا يمكن أن يعتبر حديث من أحاديث الآحاد[٥٤] دليلًا على العقيدة»[٥٥]

هذا هو موقف الأستاذ محمد عبده من السنة النبوية، وقد ذكر الدكتور السباعي ـــ رحمه الله ـــ ماله وما عليه بهذا الصدد فقال:

«أما الشيخ محمد عبده ـــ رحمه الله ـــ فلاشك أنه كان من أكبر روّاد الإصلاح[٥٦] في عصرنا الحديث، وأنه كان في عصره فيلسوف الإسلام، ولسانه الناطق، وعقله المفكّر، وسلاحه الذائد عن حماه من كل عدوّ ومفترٍ من الغربيين، وخاصة المستعمرين منهم، ونوره المشرق تجاه الجمود الذي ران على العالم الإسلامي من مئات السنين.

---

٥٢) راجع للرد في مسألة الاكتفاء بالقرآن رسالة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني «منزلة السنّة وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن.»

٥٣) أضواء على السنة المحمدية« لمحمود أبي رية (٤٠٥ ـــ ٤٠٦) ط. ثالثة، دار المعارف، القاهرة.

٥٤) اقرأ حول هذا الموضوع رسالة »حديث الآحاد حجة في العقائد والأحكام« للعلامة الألباني.

٥٥) »السنة المفترى عليها« للبهنساوي (ص ١٤٣) نقلا عن »الأعمال الكاملة للامام محمد عبده (٥ /٣٧) للشيخ محمد عمارة عن رسالة التوحيد للأستاذ الامام.

٥٦) ترجم له الأستاذ أحمد أمين في كتاب »زعماء الاصلاح« (ص ٢٨٠ ـــ ٣٣٧) طبعة النهضة المصرية ١٩٤٨م

ولكنه ــ مع هذا ــ كان قليل البضاعة من الحديث. وكان يرى في الاعتماد على المنطق والبرهان العقليين خير سلاح للدفاع عن الإسلام.

ومن هذين العاملين وقعت له آراء في السنّة ورواتها، وفي العمل بالحديث، والاعتداد به، ما صحّ أن يتّخذ مثل «أبي رية» تكأة يتكي عليها، ليخرج على المسلمين بمثل الآراء التي خرج بها.»(٥٧)

لأجل هذه الدعوة الحرّة إلى فهم النصوص، وممارسة حق الإنسان في تأويلها كيفما يشاء، بدعوى اختيار الآراء العلمية الحرّة، فقد ثقته لدى الأوساط الدينيّة، ولكنه حاز إعجاب الكتاب من اليهود والنصارى، وأظهر المخطط الصليبي ومفكروه وفلاسفته رضاهم عن اتجاه المدرسة الإصلاحية، وتشجيعهم لها.

ومن ذلك قول (جب) في كتابه (إلى أين يتّجه الإسلام؟):

«لسوء الحظ، ظلّ قسم كبير من المسلمين المحافظين، ولاسيما في الهند، لا يخضعون لهذه الحركات الإصلاحية المهدئة، وينظرون إلى الحركة التي تزعمتها «مدرسة عليكره بالهند»(٥٨)، و «مدرسة محمد عبده بمصر» نظرة كلها ريبة وسوء ظنّ لا تقلّ عن ريبتهم في الثقافة الأوربية نفسها.»(٥٩)

---

٥٧) «السنة ومكانتها» (ص ٣٠)

٥٨) وصاحب هذه المدرسة بالهند: السيد أحمد خان. وسيأتي ذكره قريباً في «فتنة إنكار الحديث في القارة الهندية».

٥٩) راجع «السنة المفترى عليها» (ص ٢٠٧ ــ ٢٠٨ ــ نقلا عن «جب») وزاد صاحب السنة: «ولكن الاصلاح الذي ينشده المستشرق (جب) أوضحه في نفس الكتاب إذ قال: إن مشكلة الاسلام بالقياس إلى الأوربيين، ليست مشكلة اكاديمية خالصة فحسب، فان لتعاليم الدين الاسلامي من السيطرة على المسلمين في كل تصرفاتهم ما يجعل لها مكانا بارزا في أى تخطيط لاتجاهات العالم الاسلامى» والتخطيط الذى يريده سجّله في هذا الكتاب بقوله: «والسبيل الحقيقى للحكم على مدى التغريب ــ أى أن يصبح الاسلام غربياً ــ وهو أن نتبيّن إلى أى حدّ يجرى التعليم على الأسلوب الغربى، وعلى المبادى الغربية، وعلى التفكير الغربى. وهذا هو السبيل الوحيد، ولاسبيل غيره» ثم يقول: «إن التعاليم الدنية ومظاهرها عند أشد المسلمين محافظة على الدين، وتمسّكابه، قد أخذت في التحول ببطء، خلال القرن الماضي ــ وإذا حدث هذا، فان معناه أن الموازين الدينية، والتعاليم الأخلافية في الاسلام آخذة في التحول، وتتّجه نحو تقريبه من الموازين الغربية في الأخلاق، التى هي في الوقت نفسه متمثلة في التعاليم الأخلاقية للكنيسة المسيحية».

هذا، وقد مشى الدكتور «توفيق صدقي» على منهج الاكتفاء بالقرآن، حيث كتب مقالتين في مجلة «المنار» بعنوان «الإسلام هو القرآن وحده»[٦٠] وأيّده السيد رشيد رضا بهذا الصدد، إلى حدّ كبير.

ولكنهما ــ والحمد لله ــ رجعا[٦١] عن موقفهما هذا المناوي من السنة النبوية.

الدكتور أحمد أمين:

هو صاحب «فجر الإسلام» و «ضحاه» و «ظهره»، وكان كاتباً بارزاً سلك مسلك المستشرقين في شن الهجوم على السنّة ودواوينها، وإثارة الشبهات حولها، مقنعا بستار العلم والبحث، ومفضلا الدراية والمخاتلة، حتى لا يثير صاحبه عليه ثائرة الجمهور.

وهذا اللون من الهجوم أخبث أثراً، وأسوأ نتيجة، وأقوى سلاحاً. «ولقد تحدث في كتابه «فجر الاسلام» عن الحديث، فمزج السم بالدسم، وخلط الحق بالباطل»[٦٢]

---

٦٠) مجلة «المنار» السنة: ٩، العدد ٧، ١٢.

٦١) أما السيد رشيد رضا ــ رحمه الله ــ فقال الدكتور السباعي: «...يظهر أنه كان في أول أمره متأثراً بوجهة أستاذه الشيخ محمد عبده ــ رحمه الله ــ، وكان مثله في أول الأمر قليل البضاعة من الحديث، قليل المعرفة بعلومة، ولكنه منذ استلم لواء الاصلاح بعد وفاة الامام محمد عبده، وأخذ يخوض غمار الميادين الفقهية، والحديثيّة وغيرهما، وأصبح مرجع المسلمين في أنحاء العالم، في كل ما يعرض لهم من مشكلات، كثرت بضاعته من الحديث وخبرته بعلومه، حتى غدا اخر الأمر حامل لواء السنة، وأبرز أعلامها، **في مصر خاصة نظرا لما كان عليه علماء الازهرمن اهمال لكتب السنة وعلومها وتبحّر هم في المذاهب الفقهية والكلامية واللغوية وغيرها.**

لقد أدركته ــ رحمه الله ــ في آخر حياته، وكنت أتردد على بيته، فأستفيد من علمه وفهمه للشريعة، ودفاعه عن السنة ما أجد من حق تأريخه عليّ أن أشهد بأنه كان من أشد العلماء أخذاً بالسنّة القولية، وإنكاراً لما يخالفها في المذاهب الفقهية. وإني على ثقة بأنه لو كان حيّا حين أصدر «أبو رية» كتابه، لكان أوّل من يردّ عليه في أكثر من موضع من كتابه.» (السنة ومكانتها: ص ٣٠)

وأما الدكتور «توفيق صدقي» فإنه أيضا رجع أخيراً عن آرائه، وأصبح مذهبه كمذهب «السيد رشيد رضا» (مجلة «المنار» ١٠: ١٤٠)، و (دراسات في الحديث النبوي: ص ٣٢ ــ التعليق رقم ٧)

٦٢) راجع «السنة ومكانتها» (ص ٢٣٦)

«وبقي على آرائه حتى مات، وهو مع الأسف الشديد لا يمت إلى العلم بصلة بل يبعث الشك في نزاهته العلمية»[٦٣]

وعلى سبيل المثال نذكر «نصا واحدا» من كتابه، حاول فيه أن يثير الشبهات حول السنة ودواوينها خاصة «صحيح البخاري» منها، وأن يأتي على صرح السنة الشامخ من بنيانه إذ قال:

«وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم ــ والحق يقال ــ عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن،[٦٤] فقلّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ــ ﷺ ــ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه أو أن الحوادث التأريخية الثابتة تناقضه. أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي. أو أن الحديث يشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا.

---

٦٣) «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٧)

٦٤) في هذا الكلام حيف وظلم للجهود التي بذلها المحدثون لحفظ الحديث الشريف، وتخليصه من كل ما يشو به، فإن علماء الجرح والتعديل تناولوا نقد سند الحديث كما تناولوا نقد متنه، وإن الجهود التي بذلوها في نقد المتن لا تقل عن جهودهم في نقد السند. ونستطيع أن نردّ على كل من يدعي أن نقد العلماء كان منصبا على «السند» دون «المتن» بأنهم ــ كما وضعوا علامات لتمييز السند الضعيف من السند الصحيح ــ وضعوا علامات تميّز متن الخبر الموضوع من غيره. وهذه العلامات ثمانية للمتن، وأربعة للسند:

علامات الوضع في المتن:

١ ــ ركاكة اللفظ في المروى بحيث يدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبي ــ ﷺ ــ ولكن المدار في الركة على ركة المعنى، **فحيثما** وجدت دلت على الوضع. أما ركاكة اللفظ فقط فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى، فغيّر ألفاظه بغير فصيح. نعم إن صرح بأنه من لفظ النبي ــ ﷺ ــ فكاذب.

٢ ــ فساد المعنى: كالأحاديث التي يكذبها الحس، وتبطلها الشواهد الصحيحة.

٣ ــ ما يناقض نصّ الكتاب والسنة المتواترة أو الإجماع القطعي.

٤ ــ كل حديث يدعى تواطؤ الصحابة على كتمان أمر، وعدم نقله كما تزعم الشيعة في حديث خلافة علي.

٥ ــ كل حديث يخالف الحقائق التأريخية التي جرت في عصر الرسول ــ ﷺ ــ أو اقترن بقرائن تثبت بطلانه. مثل حديث «وضع الجزية عن أهل خيبر»

٦ ــ أن يكون خبراً عن أمر جسيم كحصر العدد للحاج عن البيت، ثم لا ينقله منهم إلا واحد، لأن العادة جارية بتظاهر الأخبار في مثل ذلك. =

ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم. حتى نرى البخاري نفسه ــ على جليل قدره، ودقيق بحثه ــ يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية، والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال...»[٦٥]

إن هذه الشبهات التي أثارها الدكتور أحمد أمين حول نقد السنّة، تنم عن عدم اطلاعه على منهج المحدثين في نقد متون الحديث، واهتمامهم الكبير بذلك، لأنه قلما يوجد كتاب من كتب مصطلح الحديث إلا وتناول قواعد نقد المتن كما تناول قواعد نقد السند، كما لا يخفى على من له إلمام بالحديث وعلومه، هذا من ناحية.

= ٧ ــ موافقة الحديث لمذهب الراوي، وهو متعصب مغالٍ في تعصبه، كأن يروى رافضى حديثاً في فضائل أهل البيت، أو مرجي حديثاً في الإرجاء.

٨ ــ اشتمال الحديث على مجازفات، وإفراطٍ في الثواب العظيم مقابل عمل صغير.

وإلى جانب هذه القواعد، قد تكونت عند أكثر العلماء ملكة خاصة، نتيجة لدراستهم حديث رسول الله ــ ﷺ ــ وحفظه ومقارنة طرقه، فأصبحوا يعرفون ــ لكثرة ممارستهم هذا ــ ما هو من كلام الصادق المصدوق، وما ليس من كلامه.»

(«السنة قبل التدوين» للدكتور محمد عجاج الخطيب: ص ٢٣٩ ــ ٢٤٨ ط ثالثة ١٩٨٠.) وراجع أيضاً: قواعد التحديث للقاسمي (ص ١٦٤ ــ طبعة الحلبى)، و (مقدمة تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الضعيفة والموضوعة» لابن عراق). و (المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم) و (عناية المحدثين بمتن الحديث للدكتور محمود الطحان) و (منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي للدكتور صلاح الدين الأدلبي).

هذا، ويوجد مبحث نقد المتن في جميع كتب مصطلح الحديث، وبهذا ــ ولله الحمد ــ تتبخّر شبهات المستشرقين وتلامذتهم من المسلمين حول الموضوع.

«فجر الإسلام» (ص ٢١٧ ــ ٢١٨ ــ طبعة النهضة المصرية ١٩٧٥ م)

(فائدة): لقد ردّ على الأستاذ أحمد أمين كل من: الدكتور السباعي في «السنة ومكانتها (٢٣٦ ــ ٣١٩) والدكتور محمد عجاج الخطيب في «السنة قبل التدوين (ص ٢٥٥ ــ ٢٥٩)، والأستاذ سالم البهنساوي في «السنة المفترى عليها» (ص ٢٦٣ ــ ٢٦٦، ٢٩٢ ــ ٢٩٥)، وصلاح الدين مقبول أحمد في كتابه «دفاع عن السنة، وردّ شبهات المستشرقين:»

ومن ناحية أخرى هذه الشبهات ليست وليدة افكاره، بل سرقها من كتابات بعض المستشرقين[٦٦]، ونسبها إلى نفسه مع دعوى البحث والتحقيق، لئلا يتنفّر منها الناس، ولا يثير عليه ثائرة الجمهور.

وهذا هو المنهج الهدام الخطير الذي اختاره لنفسه، وينصح الآخرين للالتزام بذلك لبثّ الأفكار الاستشراقية في الأوساط العلمية بدون ذكر المستشرقين، وكشف عن حقيقة هذا الأمر الدكتور السباعي إذ قال:

«ولما ثار النقاش في الأزهر حول الإمام الزهري عام ١٣٦٠ هـ، قال الأستاذ أحمد أمين للدكتور علي حسن عبد القادر[٦٧] وهو الذي أثيرت الضجة حوله:

---

٦٦) تعرض (غاستون ويت) كاتب مقال (الحديث) في التأريخ العام للديانات، لنقد الحديث فقال: «وقد درس رجال الحديث السنّة بإتقان، إلا أن تلك الدراسة كانت موجهة إلى (السند) ومعرفة الرجال، والتقائهم، وسماع بعضهم من بعض...»

وقال أيضا: «لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول مشافهة، ثمّ جمعه الحفاظ ودوّنوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن...» (السنة قبل التدوين: ص ٢٥٤ نقلا عن «التأريخ العام للديانات: ص ٣٦٥ — مادة الإسلام) وهل كلام الأستاذ أحمد أمين إلا صدى لشبهات هذا المستشرق؟!

٦٧) كان الدكتور على حسن مجازاً من كلية أصول الدين في قسم التأريخ بالأزهر، وأخذ شهادة الدكتوراه في قسم الفلسفة من ألمانيا، وعين أستاذاً لتأريخ التشريع الإسلامي في عهد الشيخ المراغي. فكان أول درس — كما قال الدكتور **السباعي**. تلقيناه عنه أن بدأه بمثل هذا الكلام:

«إني سأدرس لكم تأريخ التشريع الإسلامي، ولكن على طريقة علمية لا عهد للأزهر بها، وإني اعترف لكم بأني تعلمت في الأزهر قرابة أربعة عشر عاما، فلم أفهم الإسلام، ولكن فهمت الإسلام حين دراستي في ألمانيا.»

والعجيب أنه بدأ درسه من تأريخ السنة النبوية من كتاب — دراسات إسلامية لجولد تسيهر المستشرق المجرى اليهودي (السنة ومكانتها ص ١٩)

وفيما بعد كتب الدكتور علي حسن كتابه «نظرة عامة في تأريخ الفقه الإسلامي» يدندن فيه أيضاً حول رأى (جولد تسيهر) في الحديث، وتأخر تدوينه، وأنه نتيجة للتطور الديني، والسياسي، والاجتماعي، للإسلام في القرنين الأول والثاني، وأنه ليس صحيحاً، يقال: إنه وثيقة للإسلام في عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جهود الإسلام في عصر النضوج.=

«إن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرّة، فخير طريقة لبثّ ما تراه مناسباً من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهريين على أنها بحث منك، وألبسها ثوبا منك لا يزعجهم مسّها كما فعلت أنا في «فجر الإسلام» و «ضحى الإسلام».

هذا ما سمعته من الدكتور علي حسن يومئذ نقلاً عن الأستاذ أحمد أمين....»(٦٨)

هكذا يدسّ أدعياء العلم المنافقون الموالون للمستشرقين على الإسلام والمسلمين، ويمزجون السم بالدسم، ويخلطون الحق بالباطل، فيقع من لا رسوخ له في الشريعة وعلومها فريسةً لأفكارهم المستوردة، ظنّا منه أن أصحابها من الكتّاب المسلمين، الذادة الميامين عن حياض الإسلام!!!

إسماعيل أدهم:

هذا أيضا من أدعياء العلم المغرورين بدراسة المستشرقين، ومن لفّ لفهم من الكتاب المسلمين مثل الأستاذ أحمد أمين وغيره. وحاول في رسالة له التشكيك في دواوين السنة بما فيها الصحيحان للبخاري ومسلم. وذكره الدكتور السباعي بقوله:

« فقد نشر أحد الملاحدة المسلمين في مصر (إسماعيل أدهم) رسالةً في عام ١٣٥٣ . هـ عن تأريخ السنة، أعلن فيها أن هذه الثروة الغالية من الحديث، الموجودة بين أيدينا، والتي تضمنتها كتب الصحاح، ليست ثابتة الأصول والدعائم، بل هي مشكوك فيها، ويغلب عليها صفة الوضع.

وقد قوبلت هذه الرسالة بنقمة الأوساط الإسلامية، حتى اضطرّت الحكومة الإسلامية، بناءً على طلب مشيخة الأزهر إلى مصادرة الرسالة من الأيدي، وقد اضطرّ إلى أن يدافع عن نفسه في كتاب أرسله إلى إحدى المجلات الإسلامية(٦٩) زعم فيه أن ما ذهب إليه من الشك في صحة

= ويقول في الهامش: هذا الرأى الذي ننقله هو رأى جولد تسيهر في كتابه «دراسات إسلامية». (نظرة عامة في تأريخ الفقه الإسلامية (ص ١٢٦ ــ ١٢٧ ــ طبعة مصر ثانية ١٩٥٦ . م) ودائرة المعارف الإسلامية مادة «حديث»، وانظر التفصيل في «السنة قبل التدوين: ص ٢٤٩) هكذا كان معجباً بآراء المستشرقين ضد السنة وغيرها، ولأجل هذا لعل الأستاذ أحمد أمين علّمه طريقة بثّ أفكارهم في الأوساط العلمية بصمت!!

(٦٨) **السنة ومكانتها: (ص ٢٣٨).**

٦٩) مجلة الفتح، عدد ٤٩٤ ص ١٢.

السنّة لم ينفرد به، بل قد وافقه عليه جماعة من كبار الأدباء والعلماء، وذكر منهم الأستاذ أحمد أمين بكتاب أرسله إليه. وانتظرنا أن يكذب الأستاذ هذا الزعم فلم يفعل، بل كتب في بعض المجلات الأسبوعية الأدبية[٧٠] ما يفيد تألمه مما حصل لصاحبه، واعتبار ذلك محاربةً لحرّية الرأى، وحجرة عثرة في سبيل البحوث العلمية.»[٧١]

هكذا كل من هؤلاء، يحاول في هدم بناء السنّة، والتشكيك في هذه الوثيقة التأريخية العظيمة التي لا يوجد لها نظير في أديان العالم، متستراً بالدراسة والتحقيق، وبدعوى حرية الفكر، معتمداً على كتابات أعداء الإسلام من المستشرقين، ومن حذا حذوهم من الكتاب المسلمين. كما قال (إسماعيل أدهم) بأنه ليس منفرداً فيما ذهب إليه من الشك في صحة السنّة، بل وافقه الأستاذ أحمد أمين أيضا.

ولاشك أن كل من جاء بعده من أدعياء العلم المهاجمين على السنّة اعتمد على كتاباته إلى حد كبير، وأخيرا اختار ابنه (حسين أحمد أمين) أيضا موقفه من الرد على السنة في كتابه «دليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين» ما يندى له جبين العلم والتحقيق.

محمود أبو ريّة:

هو رجل حقود على السنّة ودواوينها، وحملتها من الصحابة، خاصةً على الصحابي الجليل «أبي هريرة» ــ رضي الله عنه ــ الذي هو أكثر الصحابة رواية وحفظاً للأحاديث لما دعا له النبي ــ ﷺ ــ بذلك[٧٢].

---

٧٠) هي مجلة الرسالة.

٧١) «السنة ومكانتها» (ص ٢٣٧ ــ ٢٣٨)، وعنه الأعظمي في «دراسات في الحديث النبوي (ص ٢٧ ــ ٢٨)

٧٢) صحيح البخاري مع الفتح (١ /٢١٥) طبعة السلفية، وصحيح مسلم رقم (٢٤٩٢) طبعة محمد فؤاد عبد الباقي.

فلم يعجبه ذلك حتى سوّد وجهه بكتاب أسماه بـ «شيخ المضيرة أبو هريرة»(٧٣)، نال فيه من كرامة هذا الصحابي الجليل الذي دعا له النبي ــ ﷺ ــ ولأمه فقال:

«اللهم حبّب عبيدك هذا ــ يعنى أبا هريرة ــ وأمّه إلى عبادك المؤمنين، وحَبِّبْ إليهم المؤمنين. (يقول أبو هريرة): فما خلق مؤمن يسمع بي، ولا يراني إلا أحبّني.»(٧٤)

---

٧٣) حكى الإمام الحاكم أبو عبد الله (ت ٤٠٥ هـ) في كتابه «المستدرك على الصحيحين» كلام شيخه إمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ) في الردّ على من تكلّم في أبي هريرة، فكأنما هو يردّ على أهل عصرنا، وهذا نصّ كلامه: «وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره، من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار.

« إما معطل جهمي يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم الذي هو كفر، فيشتمون أبا هريرة، ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه، تمويهاً على الرعاء والسفل أن أخباره لا تثبت بها الحجة!

« وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد، ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام، إذا سمع أخبار أبي هريرة عن النبي ــ ﷺ ــ خلاف مذهبهم الذي هو ضلال، لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجّة وبرهان، كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة!!

«أو قدري اعتزل الإسلام وأهله، وكفر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدّرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قدرواها عن النبي ــ ﷺ ــ في إثبات القدر، لم يجد حجّة تؤيد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها!

« أو جاهل يتعاطى الفقه، ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة يخالف مذهب من اجتبى مذهبه واختاره، تقليداً بلا حجة ولا برهان، تكلّم في أبي هريرة، ودفع أخباره التي تخالف مذهبه، ويحتجّ بأخباره على مخالفيه إذا كانت أخبار موافقة لمذهبه!

وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخباراً لم يفهموا معناها....» (المستدرك للحاكم (٣ /٥١٣)

٧٤) صحيح مسلم (٢٤٩١)

وكتابه «أضواء على السنة المحمدية» الذي هو نتيجة بحثه وتحقيقه في تأريخ السنّة، والتشكيك في صحتها، وتقليل أهميتها في أعين المسلمين، لقد خرج فيه على رأى جمهور المحققين من السلف والخلف.

محتويات هذين الكتابين تنم عن جهله بحقائق التراث الإسلامي، وانخداعه بالأسلوب العلمي المزعوم، ورغبته في الشهرة الرخيصة، وادعائه بالتحرر الفكري، ووقوعه فريسةً لأهواء المستشرقين، وانحرافات أدعياء العلم المغرورين من القدامى والمُحدثين.

· ولا تتعدى مواد هذين الكتابين المصادر التالية:

* آراء أئمة الاعتزال التي نقلت عنهم في الكتب.

* وآراء غلاة الشيعة التي جهروا بها في مؤلفاتهم.

* وآراء المستشرقين التي بثّوها في كتبهم، و «دائرة معارفهم».

* و «حكايات» تذكر في بعض كتب الأدب التي كان مؤلفوها موضع الشبهة في صدقهم، وتحريهم للحقائق.

لأجل هذا وذاك، صادف كتابه «أضواء» رغبة أعداء الإسلام، حتى اشترت إحدى السفارات الأجنبية بالقاهرة، أكثر نسخه، وأرسلتها إلى مكتبات الجامعات الغربية، لتكون بين يدي الحاقدين على الإسلام، ورسوله، وصحابته، ويستندون إليها فيما أورده من أكاذيب وأباطيل.[٧٥]

ومن جهة أخرى، صادف كتابه في «أبي هريرة» — رضي الله عنه — رغبة الرافضة الأعداء الألدّاء لهذا الصحابي الجليل، فطبعه علامتهم «صدر الدين شرف الدين»، وقدّم له تقديماً يثنى فيه على «العلامة المؤلف بأنه عالم متبحرّ يلين بيده الحديث.»[٧٦]

ولم ينته الأمر إلى هنا، بل أبوه «عبد الحسين شرف الدين الآملي» أيضا كتب كتاباً في «أبي هريرة» — رضي الله عنه — انتهى منه إلى تكفيره، وأنه من أهل النار ببشارة رسول الله — صلى الله عليه وسلم —!![٧٧]

---

٧٥) «السنّة ومكانتها» (ص ٤٦٧)

٧٦) انظر «شيخ المضيرة» (ص ٥ — ٦) ط. ثالثة.

٧٧) «السنّة ومكانتها» (٤٦٩)

وترجم كتاب «أبي ريّة» في أبي هريرة إلى اللغة الفارسية مع تقديم جديد له، وترجمت هذه المقدمة إلى العربية، وهي الآن مطبوعة في آخر «شيخ المضيرة».(٧٨)

وما هذا الاعتناء البالغ بالطعن في أبي هريرة إلا لتشكيك الناس في الإسلام كله، لأن أحاديث هذا الصحابي الجليل ترشد إلى أصل، أو فرع، أو أدب من آداب الإسلام.

هكذا نال «أبو رية» شهرةً رخيصةً لدى أعداء السنّة، الذين يتربصون لأهلها الدوائر، ويحيكون وراءهم المؤامرات، ويدبّرون لهم الشرور في جميع المناسبات، وشهرته هذه في التشكيك في صحة السنة، ونقد أبي هريرة — رضي الله عنه — لا تقلّ عن شهرة ذلك الأعرابي الذي بال في «بئر زمزم» في موسم الحج، فلمّا سئل عن سبب جريمته، أفاد، بأنه فعل ذلك ليتحدث عنه الناس، ولو باللعنات!!

هذا، وعلماؤنا — رحمه الله — لم يألوا جهداً في الردّ على خزعبلات أبي ريّة في كتبهم المستقلة،(٧٩) وكذلك في فصول كتبهم المتعلقة بالدفاع عن السنة(٨٠)

---

٧٨) ص (٣٠٥ — ٣١٠)

٧٩) ومن هذه الكتب المعروفة: «ظلمات أبي ريّة أمام أضواء السنة المحمدية» للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة. و «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنّة من الزلل والتضليل والمجازفة» للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني — رحمهما الله —.

٨٠) انظر «السنة ومكانتها» للدكتور السباعي (ص ٤ — ١٢، ٣٢٠ — ٣٧٣، ٤٦٤ — ٤٧١) و «والسنة قبل التدوين» (ص ٤٣٦ — ٤٧١). و «السنة المفترى عليها» (ص ٢٩٥ — ٢٩٨). وكذلك راجع «دفاع عن أبي هريرة للأستاذ عبد المنعم صالح العزّى، «وأبو هريرة راوية الإسلام.»، و «الدفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين» للأستاذ محمد محمد أبو شهبة، و «الدفاع عن الحديث النبوي، وتفنيد شبهات خصومة» للأستاذ زكريا محمد يوسف. «والسنة في مكانها وفي تأريخها» للدكتور عبد الحليم محمود.

واعترف أبو ريّة بكل وقاحة أنه بلغ ما صدر في نقد كتابه «أبي هريرة» إلى اليوم (الطبعة الثالثة) خمسة عشر كتاباً، في مصر، والحجاز والشام. هذا ماعدا ما نشر في المجلات...» (أبو هريرة: ص ٧ — ط ثالثة) —

وإليكم الآن تفسيره لكلمة «السنه»[٨١]، حتى يعرف كيف يضيّق معناها، تضيـيقاً يؤدي إلى إنكارها، فقال:

«ولم تكن السّنّة يومئذ [يعنى في عصر النبي ــ ﷺ ــ] تعرف إلّا بالسنّة العملية.»[٨٢]

وقال أيضا: «وسنن الرسول المتواترة ــ وهي السنن العملية ــ كل ذلك لا يسع أحد جحده، أو رفضه بتأويل، ولا اجتهاد: ككون الصلاة المعروفة خمساً، وكون الفجر ركعتين، والمغرب ثلاثا، والبواقي أربعاً أربعاً.

وكون كل ركعة تشمل على قيام، وقراءة، وقرآن فيه، وركوع وسجودين الخ، ما هو معروف بالعمل من عهد الرسول ـ ﷺ ـ إلى اليوم، هذه هي سنة الرسول ــ ﷺ ــ.

وأما أطلاقها على ما يشمل الأحاديث فاصطلاح حادث.»[٨٣] أما بالنسبة لأحاديث الآحاد فيقول:

«ومن صحّ عنده شيء منها رواية ودلالةً عمل به، ولا تجعل تشريعاً عاماً تلزمه الأمة إلزاماً، تقليداً لمن أخذ به»[٨٤]

السيد صالح أبوبكر:

هو صاحب كتاب «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية، وتطهير البخاري منها.»[٨٥]

=(فائدة): قد قام شيخنا الدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي بدراسة مرويات أبي هريرة، ومتابعاتها وشواهدها، وطبع جزء من هذه الدراسة بعنوان «أبو هريرة في ضوء مروياته» وهو عنوان رسالته التي قدمها للحصول على درجة العالمية «ماجستر».

وهو الآن في سبيل إعداد «موسوعة أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ وسيكون هذا الكتاب لونا آخر للدفاع عن هذا الصحابي الجليل إن شاء الله تعالى.

٨١) انـظر «دراسات في الحديث النبوي» (ص ٢٨)

٨٢) «أضواء على السنة المحمدية» (ص ٤٠٤)

٨٣) المصدر نفسه (ص ٤٠٦ ــ ٤٠٧)

٨٤) المصدر نفسه (٤٠٧)

٨٥) راجع الردّ على هذا الكتاب في «السنة المفترى عليها» (ص ٢٦٧ ــ ٢٨٥)

يزعم **واضع** هذا الكتاب أن عمدة المراجع للأحاديث النبوية هو «صحيح البخاري» وقد اشتمل على مائة حديث مكذوب دسّها اليهود على النبي ـ ﷺ ـ ثم جاء البخاري، وحكم بصحتها، ونسبها إلى النبي ﷺ.

والمؤلف يدعي أنه قد اكتشف هذه الإسرائيليات في صحيح البخاري من خلال المراجع العلمية، وهي:

* كتاب «الأضواء على السنّة المحمدية» للمدعو محمد أبو **رية**
* وروايات **محرفة** استند إليها للوصول إلى هدم بناء السنة **النبوية**.
* وأحاديث مختلفة يحرّفها لأجل إثبات ما ادعاه.
* والاحتكام إلى العقل البشري.
* ومقتطفات من مراجع علمية، اقتصر فيها على **شطر** الكلام الذي يؤيّد بدعته كالذي يقتصر على قول الله (ولا تقربوا الصلاة) **ولا يذكر** باقي قوله (وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون).

والحق أن المؤلف الذي يكون على هذا المستوى المنحط من العلم والثقافة جدير بأن لا يؤاخذ على ما يصدر منه.

وإن تعجب فعجب من هذا المؤلّف الذي نقد أهم دواوين السنة إطلاقاً، واعتبر نفسه ناقداً لعلوم الحديث بكل سهولة، وهو يعتمد في ذلك على هذه «المراجع» التي ماها أية قيمة علمية ونقدية لدى علماء الحديث.

أدعياء العلم الآخرون:

هناك أدعياء للعلم آخرون من الكتاب والصحفيين، يدلون بدلوهم بدعوى العلم والتحقيق، وحرية الرأى، في هدم بناء السنة، والتشكيك في صحتها من حيث يشعرون أو **لايشعرون،** مغترين في ذلك بشبهات الفرق الضالّة قديما، وبمزاعم المستشرقين حديثاً. **وأكثرهم لم يفعلوا ذلك في زعمهم** إلا دفاعا عن الدين فيما يفهمون، فبالتالي هم ليسوا **متهمين بالعمل** ضد الإسلام.

هذا لا يخفى على من له اطلاع على كتابات المؤلفين المعاصرين، المثقفين ثقافة غربيّة، الملمّين باللغات الأجنبيّة خاصة، فهم عندما يتناولون في كتاباتهم موضوعاً من مواضيع الشريعة، يخرجون فيها على تحقيق جمهور العلماء من السلف والخلف، وذلك لعدم تقيّدهم بالأصول والقواعد المعترف بها لدى علماء الأمة.

وهذه الظاهرة توجد في كتب كثيرة، ومنها:

* «نظرة عامة في تأريخ الفقه الإسلامي»، للدكتور علي حسن عبد القادر.
* و «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ علي عبد الرازق.
* و «الإسلام والوحدة» للشيخ محمد عمارة.
* ودليل المسلم الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين للأستاذ حسين أحمد أمين. وغيرها من الكتب.

هذا، ويرى الدكتور عبد الحميد متولى أن سنّة الآحاد لا يمكن أن يثبت بها حكم دستوري. ويرى آخرون أنها لا تصلح في الحدود والعقوبات.(٨٦)

وينكر الشيخ شلتوت نزول عيسى ـ عليه السلام ـ في فتوى له، خلاف الأحاديث المتواترة في نزوله في آخر الزمان، وخلاف إجماع الأمة على ذلك.(٨٧)

ويرى الزميل حمد السعيدان أن الملفّقين دسّوا على الطبعات الأخيرة من صحيح البخاري، وتوجد فيه أحاديث موضوعة.(٨٨)

وكذلك يترشح من بعض كتاباته أيضا أنه يشك في صحة عذاب القبر،(٨٩) الذي هو عقيدة الأمة الإسلامية المتفق عليها، ولم ينكرها إلا المعتزلة.(٩٠)

---

٨٦) راجع « السنة المفترى عليها (ص ١٤٣)

٨٧) «الدفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه» (ص ١٧٣ ـ مطبعة الإمام بالقاهرة)

٨٨) «صحيفة السياسة» الكويتية الصادرة يوم الثلاثاء (٥ /٢ /١٩٨٥. م) (النافذة الضبابية).

٨٩) «السياسة» (٩ /١ /١٩٨٥.م) مع الرد على حمد السعيدان، بقلم الأستاذ طايس الجميلي في نفس الصحيفة الصادرة يوم الأربعا (١٦ /١ /١٩٨٥. م)

٩٠) شرح النووي على صحيح مسلم (٥ /٨٥ ـ المطبعة المصرية)

فتنة إنكار الحديث في شبه القارة الهندية

عندما نشب الاستعمار براثنه في قلب القارة الهندية، وسيطر المنصرون عليها تحت إشراف الحكومة البريطانية، تأثر كثير من مؤيديها بحملاتهم التنصيرية وظهرت آثارها في كتاباتهم إما بحسن نيّة لأنهم ما عرفوا غير ذلك. وإما بخطة مدبّرة من جهة الاستعمار لتمزيق صفوف المسلمين، وتشتيت وحدتهم.

ومهما كان الأمر فإن الاستعمار استفاد من تصرفاتهم كثيراً. ونجح في تحقيق كثير من أمنياته. فيمايلى ذكر بعض هؤلاء السادة ' الذين حرفوا معانى الكتاب والسنة، وأنكروها أيضاً إذا لم توافق عقولهم، ولم تناسب فهومهم(٩١).

(٩١) مخالفاتهم منتشرة نحو الحديث والمحدثين في كتبهم ورسائلهم ومقالاتهم، فليحذر القارىء منها.

المرزا غلام أحمد القادياني (المتوفى ١٩٠٧. م):

هو المتنبي الكذّاب المعروف، كان موالياً للحكم الإنجليزي، فأفتى بعدم جواز القتال ضد الاستعمار، وأنكر الجهاد بالسيف، وطعن في الأحاديث الواردة في فضله، وكل ذلك خدمةً للاستعمار، وسادته المستعمرين.

وأنكر رفع عيسى — عليه السلام — ونزوله في آخر الزمان، وحرّف الأحاديث الواردة في هذا الأمر عن معناها العربي. ثم ادعى النبوة، وأنكر الأحاديث التي كانت تفنّد دعواه الباطلة، وتكشف عن سخفها وهرائها.

وانتهى أمره بتمزيق صفوف المسلمين، فعليه من الله ما يستحقه، وعلى من أغواهم فاتبعوه على ضلاله.

وأتباعه ينتسبون إليه، فعرفت تلك الفرقة التي وقعت فريسةً لأهوائه «بالقاديانية»، أو «الأحمدية»، أو «المرزائية».(٩٢)

السيد أحمد خان (— ١٨٩٨ .م):

السيد أحمد خان هو مؤسس «جامعة على كره الإسلامية»، التي هي الآن إحدى الجامعات العصرية الكبيرة في الهند. «أما شخص السيد أحمد خان فعلى ما وصفه أحمد أمين:

«هو في الهند أشبه شيء بالشيخ محمد عبده في مصر، بعد مفارقته للسيد جمال الدين، وعودته من نفيه، والإصلاح عندهما إصلاح العقلية بالتثقيف والتهذيب.»(٩٣)

---

٩٢) لقد ردّ على القادياني و «نحلته» كثير من العلماء، ومنهم:

* الشيخ محمد حسين البتالوي في مجلة «إشاعة السنّة» التي وقفها للرد على القاديانية.
* والشيخ أبو الوفاء ثناء الله الأمر تسرى (ت ١٩٤٨. م) الذي ضيّق على القادياني بكتاباته الرصنية، تضييقاً اضطرّه إلى المباهلة معه، فمات الكاذب في حياة الصادق. وكتبه جديرة بأن تنقل إلى العربية لأنها مهمة جدًا.
* والشيخ المودودي في كتابه «القاديانية»
* والشيخ إحسان إلهي ظهير في كتابه «القاديانية: دراسات وتحليل»

وغيرهم من المؤلفين الغيارى على الإسلام الذين لا يحصون كثرةً. هذا، وأعلنت الحكومات الإسلامية، وعلماؤها بتكفير هذه النحلة المارقة من الدين، فالحمد لله.

٩٣) «زعماء الإصلاح في العصر الحديث» للدكتور أحمد أمين (ص ١٢١ — طبعة ١٩٤٨. م)

ولأجل «الإصلاح» الذي قام به السيد أحمد خان في مجال التعليم والتربية، والإسهام في سياسة البلاد لصالح المسلمين، وحثّهم على التعليم الإنجليزي المهجور لدى الأوساط الإسلامية، تعتبر «على كره» مدرسة من المدارس الإصلاحية في العصر الحديث.

وكان السيد أحمد خان يوالي الحكم الإنجليزي، ولكنّه كان شديد المخالفة مع التبشير النصراني في الأمور الدينية، الذي كان يبيض ويفرخ في القارة الهندية في ظل الاستعمار. وبما أن السيد كتب كثيرا ضد الأعداء دفاعاً عن الإسلام، ولكنّه انبهر أمام الحملات النصرانية المدبّرة، ولجأ إلى تأويل النصوص، ورأى في الاعتماد على المنطق والبرهان، خير دفاع عن الإسلام. وبيّن الأستاذ أحمد أمين منهجه في تفسير القرآن فقال:

«وأخذ يفسّر القرآن ويدعو إلى أن القرآن إذا فهم فهما صحيحاً، اتفق مع العقل، وأن النظر الصحيح فيه يوجب الاعتماد على روحه، أكثر من الاعتماد على حرفيته، وأنه يجب أن يفسّر على ضوء العقل والضمير.»(٩٤)

اختار هذا المنهج ـــ منهج الطبيعة والعقل ـــ في تفسيره للقرآن، وحكّم عقله، وأوّل النصوص التي لم توافق طبيعته وعقليته تأويلاً لا تتحمله اللغة العربية وقواعدها، وأدّى ذلك إلى إنكار المعجزات، والأحاديث النبوية الصحيحة التي خالفت عقله حسب زعمه، فقبل ماشاء منها، ورفض ماشاء.(٩٥)

---

٩٤) المصدر نفسهَ (ص ١٣٠ ـ ١٣١)

٩٥) «إن الإيمان بالغيب لدى العقلي الفلسفي يكون ضعيفاً، فهو لا يقبل إلا ما يسع في حدوده، وما ليس كذلك فإما يؤول أو يرفض. وهذا الذي وقع فيه السيد أحمد خان: يقول في تأويل (واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) المراد منه أنه مشي متكأ على العصاء على الجبال فوصل أى فوجد اثنتى عشرة بالصدفة.

ـ **والمعراج عنده، هو**عبارة عن سير النبى ـــ ﷺ ـــ في المنام.

ـــ والمراد بالملائكة والشياطين **هو**الأخلاق الجليلة والأخلاق الرذيلة.

ـــ والجنة والنار عبارة عن أمر روحى.

ـــ والاعتقاد **بالبعث والنشور**، والحساب، الميزان، وما في النار من الوان **العذاب** وما في الجنة من **انواع** النعيم عقيدة الناس السذّج البسطاء. =

ولقد تأثر بفكرة السيد أحمد خان في إنكار السنّة لأجل مكانته في الأوساط المسلمة في الهند، بعض أدعياء العلم أمثال «المولوي جراغ علي» و «عبد الله الجكرالوي» و «أحمد دين الأمرتسري»، وتسرّب هذا الداء إلى صفوف المسلمين، وتطوّر بمرور الزمن، حتى نادوا بكفاية القرآن في أمور الدين، وأنه لا حاجة إلى السنّة إلا فيما يوافق هواهم.

وإذا راجعنا تأريخ الهند الإسلامي، وجدنا أن منهج السيد أحمد خان القائم على العقل والطبيعة، العاري من الالتزام بالقواعد والأصول هو الذي فتح ثغرة في بناء السنّة، بل آراؤه الحرّة في التفسير والحديث هي امتداد لفتنة إنكار السنة في القارة الهندية.

ومع هذا — وللأسف الشديد — يعتبر السيّد أحمد خان، زعيما من زعماء الإصلاح الديني في العصر الحديث. واتجاهه هذا يتمتع بثقة المستشرقين، ورضاهم، وتشجيعهم، بل يلوم المستشرق (جب) في كتابه (إلى أين يتّجه الإسلام؟) مسلمى الهند على الابتعاد من «الحركة الإصلاحية» التي قام بها السيد أحمد خان إذ يقول:

«لسوء الحظ ظلّ قسم كبير من المسلمين المحافظين — ولاسيما في الهند — لا يخضعون لهذه الحركات الإصلاحية المهدئة، وينظرون إلى الحركة التي تزعمتها «مدرسة على كره» بالهند، و «مدرسة محمد عبده» بمصر نظرة كلها ريب، وسوء ظنّ، لا تقلّ عن ريبتهم في الثقافة الأوربيّة نفسها.»[٩٦]

حقاً قال (جب)، لأن المسلمين تنبهوا لخطورة أفكار السيد أحمد خان في الدين، وحذّروا الناس من أن يقعوا فريسةً لعقليته المعاصرة[٩٧]، فباتوا

=أما عذاب القبر، وعلامات القيامة مثلا طلوع الشمس من مغربها، وخروج دابّة الأرض، ونزول المسيح — عليه السلام — وغير ها من الأمور فليست عنده من الصحة والحقيقة في شئ(المودودية ص٢٠ — ٢١)

٩٦) راجع «السنة المفترى عليها » (ص ٢٠٧)، وكذلك التعليق رقم (٥٩) من هذا المقال.

٩٧) كل من كتب حول التفسير والحديث في القارة الهندية، ردّ على السيد أحمد خان، وموقفه من تحريف النصوص، وتأويل المعجزات و الآيات التى يحرفها السيد عن معناها العربى.

على شك من أمره لمنهجه العقلي المباين لعقيدة المسلمين، وموالاته الاحتلال الانجليزي وكان هذان العاملان في نظري، من أهم العوامل لتأخر بعض الفئات من المسلمين، من الترحيب باقتراحه حول الإسهام في التعليم الإنجليزي المعاصر، ليسايروا ركب الحياة زمن الاستعمار.

ولا يفوتني أن أعترف بأن السيد أحمد خان ــ رغم اتجاهه المباين لجمهور العلماء من السلف والخلف ـهو رائد النهضة التعليمية المعاصرة في أوساط المسلمين بالقارة الهندية. وفي هذا المجال له جهود متظافرة يشكر عليها.

غلام أحمد برويز «رئيس جمعية أهل القرآن»:

تسلّم قيادة طائفة منكرى السنّة أخيراً، ونظّم جهودهم، وقام بنشاط واسع، وجهد متواصل في هدم بناء السنّة. ونشر كتبا كثيرة في إنكار الحديث، وأسّس «جمعية أهل القرآن»، وأصدر مجلة «طلوع إسلام» الناطقة باسم الجمعية، ونادى بالاكتفاء بالقرآن وحده، وإنكار الحديث جملة وتفصيلا.

والتفّت حوله شرذمة قليلة من أدعياء العلم المغرورين بالثقافة الغربية، الملمّين باللغات الأجنبيّة خاصة، الجاهلين بلغة الكتاب والسنّة وقواعدها، حتى فهمهم للقرآن، واطلاعهم على بعض الأحاديث لنقدها وإنكارها كان رهيناً لترجمة أردية أو إنجليزية. ومع هذا لم يخجلوا من إبداء ملاحظاتهم على «السنّة» بدعوى ممارسة التفكير الحرّ. ورؤا أن العالم قطع شوطاً بعيدا في الرقي والتقدم، ولا يمكن للمسلمين أن يسايروا ركب الحياة المتحضرة لطول الإسلام، وعلى فهم العلماء البالي، ففكّروا اختصاره، وتهذيبه من السنّة، ليلحق بالركب الحضارى المنشود. وأتوا بفاقرة عظيمة لم يأت بها أحد من منكرى الحديث قديما وحديثا.

قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي:[٩٨] «... إن منكرى السنّة

---

٩٨) « دراسات في الحديث النبوى » (ص ٣٢ ــ ٣٣).

قديما وحديثاً ــ ماعدا «أهل القرآن» ــ كانوا يأخذون بالسنّة العملية المتواترة، كالصلاة وهيئاتها، وركعاتها، والزكاة، والحج وما شاكل ذلك من الأمور التي تناقلها المسلمون جيلاً بعد جيل نقلا عمليا. ولكن ذهب أهل القرآن إلى أبعد من ذلك، فأنكروا حتى هذا الجزء المتواتر العملي من الإسلام. وقالوا:

«لم يُبيّن لنا القرآن الأمور الجزئية إلا قليلا، وقد تطرّق في أغلب الأحيان للكليات. فمثلاً أمر الله سبحانه وتعالى بإقامة الصلاة، ولم يبيّن لنا مقدارها، فإن كان الله سبحانه وتعالى يريد أن نصلّي كما يصلون، لذكره في آية واحدة مثلا: صلوا الظهر، والعصر، والعشاء اربعاً، والفجر ركعتين، والمغرب ثلاثا.

ولا يمكن القول بأن مثل هذا التفصيل يزيد في حجم القرآن، لأن القرآن الكريم كرّر الأمر بإقامة الصلاة مرّاتٍ عديدة، فكان يمكن الاكتفاء بذكر إقامة الصلاة مرّة أو مرّتين، ثم تذكر التفصيلات لإقامة الصلاة بدلاً عن التكرار، وكذلك الزكاة وهلمّ جرا.»(٩٩)

ومن هنا يتضح جليّا أن «أهل القرآن» فاقوا جميع منكرى الحديث قديما وحديثاً ووصلوا في رفض السنّة إلى نقطة جعلت «النبي» ــ ﷺ ــ مثل سائر الناس. ونسوا أنه ليس هناك بون شاسع بين إنكار «الرسول»، وإنكار «أحاديث الرسول» ــ ﷺ ــ.(١٠٠)

وصدق عليهم قول الشاعر:

كبهيمة عمياء قاد زمامها أعمى على عوج الطريق الحائر

---

٩٩) « مقام حديث » للسيد جعفر (ص ٦٧ ــ ٦٨).

وهذا الأمر ــ عند هم ــ متروك لرئيس الدولة يعيّنه بمشورة مستشاريه حسب الزمان والمكان. (دراسات في الحديث النبوى: ص٢٩)

١٠٠) لقد ردّ على أفكار هذه الطائفة الضالّة كثير من العلماء دفاعا عن السنة، ومنهم: « الشيخ المودودى في« المكانة التشريعية للسنة» (سنت كى آئينى حيثيت) «والشيخ محمد إسماعيل السلفى في « المكانة التشريعية للحديث » (حديث كى تشريعى أهميت) وفي السنة في مرآة القرآن » (سنّت قرآن كے آئينه ميں) وفي « حجية الحديث في ضوء سيرة النبى ــ ﷺ » (حجيت حديث آنحضرت كى سيرت كى روشنى ميں) والدكتور محمد مصطفى الأعظمى في « دراسات في الحديث » (ص ٢٨ ــ ٤١).

مع الكتاب المعاصرين
في
رحاب السنّة

مع الكتّاب المعاصرين في رحاب السنّة

لا نعنى بهم «من استولى المبشرون والمستشرقون على عقولهم وقلوبهم، فلا يرون إلا بأعينهم، ولا يسمعون إلا بآذانهم، ولا يهتدون إلا بهديهم، ولا ينظرون إلا على ضوء نارهم يحسبونها نوراً. ثم هم قد سمّاهم آباؤهم بأسماء إسلامية، وقد عدّوا من المسلمين ــ أو عليهم ــ في دفاتر المواليد، وفي سجلّات الإحصاء. فيابون إلا أن يدافعوا عن هذا الإسلام الذى أُلبِسُوْه جنسيّة، ولم يعتقدوه ديناً فتراهم يؤوّلون القرآن ليخضعوه لما تعلّموا من أستاذيهم ولا يرضون من الأحاديث حديثاً يخالف آراءهم وقواعدهم...

ولا نعنى بهم أولئك الذين كانوا كسابقيهم إلا أنّهم أراحوا أنفسهم فاعتنقوا مانفثوه في أرواحهم من دين وعقيدة. ثم هم يأبون أن يعرفوا الإسلام ديناً، أو يعترفوا به، إلا في بعض شأنهم: في التسمّى بأسماء المسلمين، وفي شيء من الأنكحة والمواريث ودفن الموتى.

ولا نعنى بهم أولئك الذين عُلِّمُوْا في مدارس منسوبة للمسلمين، فعرفوا من أنواع العلوم كثيراً، ولكنهم لم يعرفوا من دينهم إلا نزراً أو قشورا، ثم خدعتهم مدنية الأفرنج وعلومهم عن أنفسهم، فظنوا أنهم بلغوا في المدنية الكمال والفضل، وفي نظريات العلوم اليقين والبداهة. ثم استخفّهم الغرور، فزعموا لأنفسهم أنّهم أعرف لهذا الدين وأعلم من علمائه وحفظته وخلصائه. فذهبوا يضربون في الدين يميناً وشمالًا. يرجون أن ينقذوه من جمود رجال الدين، ويصفُّوه من أوهام رجال الدين.(١٠٠ /١).

(١٠٠ /١) تقدم الكلام عن بعض هؤلاء في مبحث «إنكار السنة حديثاً في العالم العربي». وأمثال هؤلاء الكتاب أشدُّ خطراً على المسلمين وعقائدهم، لأن مايكتبه خصوم الإسلام من اليهود والنصارى والشيوعيين يقرأه الشباب المسلم بحذر، لأن الخصومة الدينية والتأثر بالعاطفة ضد الخصوم يوحى دائما بالانحراف عن الحقيقة إلى إرضاء العاطفة وهذا الحذر أصل من أصول البحث العلمي.

وأما إذا كتب المسلمون عن الإسلام فاننا نكتفى بأن الكاتب مُسلم، وقد يكون هذا المسلم أشدُّ خطراً على الإسلام من كل خصومه، ومتى ثبت الشك في =

ولانعنى بهم من كشف عن دخيلة نفسه (١٠٠ /٢) وأعلن إلحاده في

= عقيدة المسلم، وسبقت له الجرأة على الأصول المقرّرة في الإسلام فإننا يجب أن نضعه فيما يسمى «القائمة السوداء»، ونقرأ ما كتب بكل دقة وحذر. وخاصة إذا كان أديباً بارعاً في أسلوبه ساحراً في عبارته. فإنه بهذا السحر وتلك الجاذبية يجر القارىء إلى الاقتناع بما يكتب. ولا سيما إذا كان القارىء غير مطلع على الموضوع الذى يقرأه.

وأقرب مثالٍ لهذا، هو الدكتور طه حسين. وله كتابات منحرفة. حتى تهجم على مقام النبى ﷺ حيث وضع في كتابه «على هامش السيرة» (ص ٥٠) تحت عنوان (شوق الحبيب إلى الحبيب) خياله النائى عن كل ذوق إنسانى، فيصوّر سيد الخلق أمام الشباب المسلم في قضية زواجه مع السيّدة زينب بنت جحش، في صورة أى رجل لايبالى بالقيم الخلقية، فيتطلع إلى زوجة غيره. ويجعل كلّ همّه هو الحصول على هذه الزوجة.

ومن العجيب أن كتاب (على هامش السيرة) هذا قد قررّته وزارات التربية في البلاد العربية على طلبة الشهادة الثانوية...

إن الذين قرأوا هذا الكتاب، ثمّ أتيح لهم قراءة كتاب (على وبنوه) لايجدون شيئاً غريباً في اتهام طه حسين، عبدالله بن عباس بالسرقة، ماداموا قد قرؤا له تهجمه على رسول الله ﷺ بأنه تطلع إلى زوجة غيره من أصحابه، وهى لاتزال في عصمة زوجها!!

من يهن هان الهوان عليــــــه ما الجرح بميّت إيــــــــلام.

(راجع للتفصيل كتاب «أباطيل يجب أن تمحى من التأريخ» للدكتور إبراهيم على شعوط (ص ١٩٨ ــ ١٩٩) المكتب الإسلامى الطبعة الخامسة ١٩٨٣.م)

(١٠٠ /٢) لايفوتنى أن أذكر بهذه المناسبة «حسين أحمد أمين» (صاحب كتاب «دليل المسلم الحزين في القرن العشرين» الحائز على جائزة أحسن كتاب في معرض القاهرة الدولى عام ١٩٨٤.م) وموقفه العدائى الحاقد من أصول الإسلام عامّة، والسنّة النبوية خاصة. والعجيب أنه أخذ أسوأ ما في أبيه. فيكتب بأسلوب طفولى ماجن. ولا يشجّعه على ذلك، ولا ينشر مقالاته وكتبه إلا من هو على شاكلته في معاداته للإسلام والمسلمين. فأوّل من نشر مقاله أحمد بهاءالدين في مجلة «العربي» الكويتية. ثم نشر بعض إنتاجه في مجلة «الدوحة» في قطر. قال فيه: «ان محاربة البدعة والجديد موقف جاهلى» وجزى الله القضاة في المحاكم الشرعية في قطر على ما حكموا في هذا الأمر من الحكم العادل. فقرّروا أولّا: طرد «رئيس التحرير أحمد بهاءالدين من البلاد. ثانياً: التنبيه إلى خطر هذا الكاتب: حسين أحمد أمين. (الموسم الثقافى الأوّل لجمعية إحياء التراث الإسلامى بعنوان «تراثنا الإسلامى وكيف نحييه» مقال الدكتور على السالوس (ص ١٢٠) ــ ونشرت مجلة «كل العرب» بالقاهرة مقابلة معه أعدّها أحمد عزالدين بعنوان: «حقيقة =

هذا الدين وعداوته، ممّن قال فيهم القائل: «كفروا بالله تقليداً» (١٠٠ /٣)

لانعنى بهم هؤلاء كلهم لأنّهم عرفوا لدى المسلمين بولائهم للمبشرين والمستشرقين، وعمالتهم لأعداء الإسلام، ولبعض الفرق الضالّة المحسوبة على الإسلام.

ولكن نعنى بهم بعض المعنيين بالأبحاث الإسلامية، ممن يتصدرون التوجيه الدينى، والإصلاح الاجتماعى، والصحوة الإسلامية، والدفاع عن الإسلام، ولا يتّهمون في حسن نواياهم نحو الإسلام وتشريعه. ولكنهم أخطأوا في موقفهم من السنة حين أحاطوها بالشبهات، وقبلوا منها ما وافق هواهم — ولو كان ضعيفاً أو موضوعاً — ولم يتردّدوا في ردّ الصحيح الثابت منها إذا خالف هواهم، ولو رواه الشيخان.

ولقد سرى هذا المنهج الاعتزالى في كتابات هؤلاء المعاصرين. فهم يدافعون عنه بمناسبة وبدون مناسبة. ويتجّه الشباب المسلم الذى يعيش على كتبهم إلى مسار منحرف ضد السنّة لأنّه يأخذ كلامهم على عواهنه مغتراً بلوامع الأسماء والألقاب فيبدأ مسيره من الاستخفاف بالسنّة، وتهوين العمل

الإرهاب الدينى في مصر يكشفها صوت من بيت أحمد أمين... «السلفية كارثة شبيهة بالنازية» — تنمّ هذه المقابلة عن عدائه للصحوة الإسلامية، وعن حقده على شعائر الإسلام وشرائعه فقال: ماكان أحمد أمين يفرض علينا الصلاة، ويرى أن قطع يد السارق كان إذا سرق من المسافر في الصحراء. ولكنه الآن لايتمشى مع أهمية الجريمة، فكان لابدّ من تغيير الحكم في هذه الحالة — وسئل عن حجاب المرأة في الإسلام فقال: ليس للحجاب أى علاقة بالإسلام...» (مجلة كل العرب ص ٢٣ — ٢٧)

(١٠٠ /٣) راجع مقدمة العلامة أحمد محمد شاكر على جامع الترمذى (١ /٧١ — ٧٢) بتصرف يسير. وقال أيضاً: أو من رجل ممّن ابتليت بهم الأمة المصرية في هذا العصر، ممن يسمّيهم أخونا النابغة الأديب الكبير «كامل كيلانى»: «المجدّدِينات»....»

هكذا — والله ـ سمّاهم هذا الاسم العجيب، وحين سأله سائل عن معنى هذه التسمية، أجاب بجواب أعجب وأبدع: «هذا جمع مخنّث سالم».!!

فأقسم له سائله أن اللغة العربية في أشدّ الحاجة إلى هذا الجمع، في هذا الزمن!» ' '

بالأحاديث، وقد ينتهى إلى إنكار بعضها، إذا خالفت عقله، وفهمه للدين، وسياسته للدعوة!!!

* * * * * *

لحظات
مع السيّد أبي الأعلى المودودي في رحاب السنّة

لحظات مع السيّد أبي الأعلى المودودي في رحاب السنّة

السيد أبو الأعلى المودودي ـــ رحمه الله ـــ (١٩٠٣ ـــ ١٩٧٩. م) هو مؤسس «الجماعة الإسلامية» بالقارة الهندية وأميرها. وكان كاتبا مجيدا، وصحفيا ناجحاً، بارعاً في الأسلوب، لبقاً في الأداء، موفّقا في عرض الحلول للمشاكل الناجمة في المجتمع، ومبدعا في تقديم الإسلام إلى غير المسلمين في الأسلوب العصري المتزن.

قام بتشكيل «الجماعة الإسلامية» سنة ١٩٤١. م، وأصدر مجلة «ترجمان القرآن»، وألّف في التفسير والحديث، والتعليم والتربية، والسياسة والقانون، والاقتصاد والاجتماع، والدفاع عن الإسلام. وردَّ في كثير من كتاباته على الحضارة الغربية المزيّفة، والأفكار الإلحادية المستوردة، والحركات الهدامة المعاصرة، ونقلت بعض كتبه إلى كثير من لغات العالم الحيّة.

وكذلك حذّر المسلمين من وخيمة الشرك، والقومية، والتقليد الأعمى، والتصوف. وبذل جهداً مشكوراً مع الجماعات الأخرى في تدوين الدستور الإسلامي في باكستان، وتطبيق الشريعة.

واعتقل عدة مرّات، وحكم عليه بالإعدام أيضاً سنة ١٩٥٣. م، ولكن قامت المحكمة العليا بالعفو عنه في الآخر.[١٠١]

ولقد عاش الأستاذ المودودي حياة حافلة بالأعمال والمآثر، حتى جاءه الأجل المحتوم يوم الأحد (٣٠ من شوال سنة ١٣٩٩. هـ الموافق ١٩٧٩. م)، وهو في «مستشفى نيويورك» بالولايات الأمريكية المتحدة. ونقل جثمانه إلى باكستان، ودفن في «المنصورة» بلاهور. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

اللهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه!!

---

١٠١) راجع سيرة الأستاذ المودودى في كتاب « أبو الأ على المودودى: فكره ودعوته » للأستاذ أسعد جيلاني (طبعة المنصورة بلا هور ١٩٨٣.م)

كل يخطئ ويصيب:

إن الشيخ المودودي ـــ رحمه الله ـــ أكثر الكتابة في مواضيع مختلفة ومتنوعة. فزلّ قلمه في بعض الأمور التي نراه قد رجع عن كثير منها، إلى الصواب الذي فقده في كتاباته القديمة، أو أدخل تعديلا في العبارات التي كانت مثار سوء تفاهم لدى الناس، أو وعد بذلك عند تنبيه القرّاء على بعض أخطائه، كما لا يخفى على من له إطلاع على كتاباته القديمة والحديثة.(١٠٢)

---

١٠٢) راجع على سبيل المثال:

تفسير آية (فان كُنّ نِساءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ) [النساء: ١١] في تفسيره «تفهيم القرآن» (ط. أولى)، حيث أخطأ في تفسيرالآية ،وصَحّحه في الطبعات الأخرى (انظر ج ١ /٣٢٦ ـــ طبعةلاهور ١٩٨٢.م)

* وكذا في تفسيرآية (فمن تعجّل في يومين فلا إثم عليه) [البقرة: ٢٠٣] وقع في الخطأ، وصححه في تفسيره «التفهيم» (طبعة لاهور ١٩٨٢ .م)

* ذهب إلى إباحة المتعة في بعض الحالات الاضطرارية (ترجمان القرآن» أغطس ١٩٥٥.م، ص ٣٧٩، ج ٤، عدد ٦).

وحينما سئل عن توضيح هذا الأمر، قال: « كنت أريد من هذا إصلاح أفكار الذين أجازوا المتعة مطلقاً بدون شرط الاضطرار، ولكنى أتأسف على أنه نشأسوء تفاهم من أسلوب كتابتى بأنى أجيز المتعة في حالة الاضطرار، والحق اننى أقول بحرمتها قطعاً، وصرّحت بذلك قبل عدّة سنوات في « رسائل ومسائل» (٢/ ٢٠ ـــ ٢٣). فاطمئنوا على أنه سيد خل تعديل في مثل هذه العبارات عند المراجعة بحيث لا يبقى إمكان لأى سوء فهم» (« رسائل ومسائل» للمودودى: ٣ / ٤١ ـــ ط. رابعة، فبراير ١٩٨١.م بدلهى)

فالانتقاد على الشيخ المودودى في مثل هذه المسائل، بناء على كتاباته القديمة خلاف الحق والصواب، وخلاف الأمانة العلمية أيضا.

* ولكن الأسف أن السيد على النقوى من علماء الشيعة استغلّ كلامه لإثبات المتعة فقال: «قد أقرّ بإِ فادية المتعة مفكرّ العصر الشهير العلامة أبوالأ على المودودى، أمير الجماعة الاسلامية ، بكتابة مقال مفصل حول الموضوع» (« الأستاذ المودودى في نظر علماء أهل الحديث» (ص ١٥ ـــ طبعة غوجرانواله) نقلا عن «المتعة والاسلام» للسيد على النقوى (ص ٧ ـــ نشر المكتبة الامامية بلاهور)

* ولم يقتصر الأمر على هذا، بل الشيعة اتخذوا بعض كتابات الشيخ المودودى الأخرى أيضا حول «الصحابة» ـــ رضى الله عنهم ـــ تكأة يتكئون عليها، وليس هذا مجالا للتفصيل. ومن يريد ذلك فليراجع كتابه «الخلافة والملك» الذى طبعته «دارالقلم» بالكويت.

وقد قام بالردّ على هذا الكتاب عديد من علماء شبه القارة الهندية دفاعاً عن الصحابة رضى الله عنهم ـــ .

وهذا الذي كان يرجى منه ومن أمثاله العاملين في حقل الدعوة الإسلامية، لأن الإنسان يخطيء ويصيب، وهو مركب الخطأ والنسيان، فالرجوع إلى الحق خير من التمادى في الباطل. وهذا هو دأب العلماء قديماً وحديثاً.

موقفه من الحديث النبوي:

دخل الشيخ المودودي خلال كتاباته ــ وللأسف الشديد ــ في بعض المواضيع الشائكة أيضاً التي لم يكن يحسنها، فوقع فيما لا تحمد عقباه من الأخطاء والزلّات، وقام العلماء بتنبيه عليها، ولكنّه ــ مع رحابة صدره في الرجوع إلى الحق، وترحيبه بالنقد البنّاء ــ لم يرجع عنها.(١٠٣)

وفي هذه المواضيع موقفه من الحديث النبوي، الذي نراه ثابتاً لم يطرأ عليه تغيير يذكر. وكتاباته حول نقد منهج المحدثين، والإسناد والمتن، والرواية والدراية مضطربة، ونقده لبعض أحاديث الصحيحين يلقى رواجاً في أوساط الجماعة الإسلامية بدعوى حرية التفكير والتحقيق في النظام الإسلامي. وخاصةً مقاله «مسلك الاعتدال» المطبوع في التفهيمات، الذي أبدى فيه آراء متفككة في ظنية خبر الآحاد، وخرج على منهج المحدثين في نقد الحديث، ونظر إليه بنظر الريبة والشكّ. كما ردّ فيه على طائفة منكرى الحديث، انتقد على أنصاره أيضاً، ما ينشئ جراثيم لرفض الحديث، ويفتح أبوابا سرّية لإنكاره، أمام أصحاب العقول المريضة، والأفكار السقيمة الذين يبحثون عن كلمات يتخذونها شبكة يصيدون بها سفهاء الأحلام، وصغار العقول.

---

١٠٣) وإليكم بعض المسائل منها:

* تأويله لآيات الصفات، وعدم إمراره إياها كما جاءت، وذلك في تفسيره «تفهيم القرآن».
* وتأويله لبعض المعجزات، مثلا قال في تفسير آية (وسخّرنا مع داود الجبال والطير) [الأنبياء: ٧٩] ما معناه: «يفهم من هذه الآيات أن داود ــ عليه السلام ــ حينما كان يحمدالله تعالى، ويثنى عليه، كانت الجبال ترتج بصوته الندى الجميل، والطيور تتوقف، وطرأت كيفية عجيبة» (تفهيم القرآن: ٣ /١٧٥) هذا التأويل «لتسخير الجبال» (أى ارتجاج الجبال بالصوت) ليس خاصا بداود عليه السلام ــ بل «الارتجاج» والصدى يحصل

وقد وقع ما كان يُخَافُ منه، هذا «غلام أحمد» رئيس طائفة منكرى الحديث، استشهد بالشيخ المودودي على تأييد وجهة نظره الرافضة للحديث مرّات، وخاصة استغلّ هو وزملاؤه «التفهيمات» للشيخ المودودي، للردّ على أنصار الحديث في كثير من الأحيان، حتى قال هذا الغلام مستفزّا الجماعة الإسلامية:

«عقيدتي وعقيدة الشيخ المودودي في قضية إنكار الحديث سواسية، فلا تناقشنى الجماعة الإسلامية فيها بدون طائل.»(١٠٤)

في نظري، لا يريد «غلام أحمد» من قوله هذا إلا إسكات أفراد الجماعة الإسلامية، إلا أنه يعرف بأنه كذاب في قوله هذا، ومفتر على الشيخ المودودي، وهو برئ مما رماه به بكل وقاحة.

فإذن ما الذي بعثه على هذا التصريح الوقح؟

والإجابة عن هذا السؤال سهل ميسور لدى العارفين بما كان «غلام أحمد» عليه من صلة بالشيخ المودودي في بداية أمره، فراه عن كثب، وتتبّع كتاباته حول السنّة تتبّعا تاما، وعرف مدى قيمة جهود المحدثين في نظره، وتيقّن بعدم ثقته الكاملة بمنهج علماء الحديث خلال نقده عليه، فقال ما قال، وصرح بما صرّح.

وأضف إلى ذلك أن أول مقال ضدّ الحديث لهذا الغلام نشر بعنوان «عبودية الشخصية» في مجلة «ترجمان القرآن» للشيخ المودودي. وأيّده في ذلك الوقت إلى حد كبير.(١٠٥)

= بصوت كل واحد من الناس. ولأجل هذا عقب عليه الشيخ عبدالماجد الدريابادى قائلا:
«إن هذا المعنى لتسخير الجبال لداود ــ عليه السلام ــ ليس تفسيراً للقرآن، بل هو تحريف له.»(التفسير الماجدى ــ الأنبياء: ٧٩)

* قلة الاهتمام بالأحاديث في فهم القرآن:

١٠٤) إصاحة الحق للقريشى (ص ٧٤-مقال الشيخ محمد يونس الدهلوى) نقلا عن «طلوع إسلام» عدد إبريل ــ مايو ١٩٥٥م.

١٠٥) «موقف الجماعة الاسلامية من الحديث"(ص٤٤ ــ مقدمة الفوجيانى. طبعة الكويت)

لم يكن الشيخ المودودي منكراً للحديث، ولا يقول ذلك إلا معاند، بل ردّ على منكرى الحديث في كتاباته، حتى ألّف كتابه «المكانة التشريعية للسنّة»، للرد على أفكار هذه الطائفة الضالّة خاصة. وهو في الحقيقة يدافع عن الحديث، ولكن إذا نظر إلى بعض كتاباته بمنظار المحدّثين تتصل حدودها بإنكار السنّة. وذلك لنقد منهج المحدثين نقدا حرا بدون التقيد بالقواعد والأصول، ورميه إياهم بالاتكال على الرواية دون الدراية، وتشكيكه في صحة بعض أحاديث الصحيحين، وخلطه في مبحث ظنّية خبر الآحاد.

وإليكم الآن بعض آرائه وأفكاره حول الحديث والمحدّثين، اقتباساً من كتاباته التي لم يرجع عنها، ليتّضح موقفه من الحديث لدى القارئ، ويكون على بيّنة من الأمر.[١٠٦]

ظنّية خبر الآحاد:

قال الشيخ المودودي ـــ رحمه الله ـــ في «مسلك الاعتدال» وهو يتكلم عن يقينيّة «المتواتر»، وظنية «الآحاد»: «الأحاديث التي وصلت إلينا يمكن تقسيمها إلى جزءين:

* جزء منها متواتر، سواء كان هذا التواتر عمليا، أو خبريا.
* وجزء منها لم يتواتر.

ولقد اتفقت الأمة كلها على أن الجزء الأول يقيني. والعقل أيضا يحكم على تسليمه حقيقة ثابتة، وذلك لأن إفادة التواتر علم اليقين من المسلّمات.

وأما الجزء الثاني فكل يراه ظنّيا على الأصول، ولا يقول أحد بأنه مفيد للعلم الضروري.[١٠٧]

---

١٠٦) التزمت ان أنقل الاقتباسات من كتابات الشيخ المودودى كاملا بدون زيادة ونقص، ليتبيّن ماله وما عليه في الموضوع.

١٠٧) هذا يشبه بما نقله الأستاذ البهنساوى «في السنة المفترى عليها» (ص ١٤٨) عن بعض العماء (أن عدم يقينية أخبار الأحاد هو ماقرره جميع فقهاءالشريعة الاسلامية، بل قيل لم نسمع أن فقيها واحدا ادعى أن أخبار الآحاد تفيد اليقين. وهذا القول غير صحيح لأن الأئمة قاطبة لم يقولوا إن أحاديث الآحاد ظنية الثبوت. كا بن الصلاح والسيوطى، وابن حزم وآخرين. =

ولكن الاختلاف الذي ينشأ حول الموضوع في أنه ماذا يعامل بخبر

=وأيضا لأن من قال إن هذه الأحاديث ظنية الثبوت لم يربط بين هذه الظنية وبين الظن الوارد في قول الله: (إن الظن لايغنى من الحق شيئا) [يونس ٣٦] وفي الحديث: «إن الظن أكذب الحديث»

ولم يجعل هذا الاصطلاح مضعّفا لهذه السنّة بحيث لاتصبح حجة في بعض أمر الدين، بل جعل الفارقة بين الآحاد والمتواتر قاصراً على حكم من شك في الحديث النبوى، فالوارد بطريق التواتر، لامجال للشك فيه، وبالتالى من ردّه كان كافراً.

أماما ورد بطريق الآحاد يصبح محلا للنظر في مدى صحة نسبته إلى النبى — ﷺ — ومن ثم لايكفر من شك في ثبوت حديث بذاته، أما من شك في جميع أحاديث الآحاد، ولم يأخذ بها يكون منكراً للسنة، ويكفر بذلك)

«إفادة كثير من أخبار الآحاد العلم واليقين:

قال الشيخ الألبانى في كتابه «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» (ص ٥٧):

(ثم إن ماتقدم من البحث وتحقيق القول ببطلان التفريق المذكور [أى التفريق بين العقائد والأحكام في الاحتجاج بحديث الآحاد] إنما هو قائم كله على افتراض صحة القول بأن خبر الواحد لايفيد إلا الظن الراجح، ولايفيد اليقين والعلم القاطع.

فينبغى أن يعلم أن ذلك ليس مسلّما على إطلاقه، بل فيه تفصيل مذكور في موضعه، والذى يهمنا ذكره الآن هو أن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان، من ذلك:

* الأحاديث التى تلقتها الأمة بالقبول.

* ومنها ما أخرجه البخارى ومسلم في صحيحيهما مما لم ينتقد عليهما فانه مقطوع بصحته، والعلم اليقينى النظرى حاصل به. كما جزم به الامام ابن الصلاح في كتابه «علوم الحديث» (ص ٢٨ — ٢٩)، ونصره الحافظ ابن كثير «في مختصره»، ومن قبله شيخ الاسلام ابن تيمية، وتبعه العلامة ابن قيم الجوزية في «مختصر الصواعق» (٢/٣٨٣). ومثل له بعدّة أحاديث، منها حديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات» ، وحديث «إذاجلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل». وحديث ابن عمر: «فرض رسول الله — ﷺ — صدقة الفطر في رمضان على الصغير والكبير، والذكر والأنثى» وأمثال ذلك. قال ابن القيم (٢/٣٧٣): «قال شيخ الاسلام ابن تيمية: فهذا يفيد العلم اليقينى عند جماهير أمة محمد — ﷺ — من الأوّلين والآخرين.

أما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع.

وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة. والمسألة منقولة في كتب الحنفية، والمالكية، والشافعية والحنبلية مثل السرخسى وأبى بكر الرازى من الحنفية. والشيخ أبى حامد، وأبى الطيّب، والشيخ أبى اسحاق من الشافعية. وابن خويز منداد وغيره من المالكية. ومثل القاضى أبى يعلى وابن أبى موسى ، وأبى الخطاب وغير هم من =

الحنبلية ومثل أبى إسحاق الأسفرائينى، وابن فورك، وأبى إسحاق النظام من المتكلمين. وذكره ابن الصلاح، وصحّحه واختاره. ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة.

وظنّ من اعترض عليه من المشايخ الذين لهم علم ودين، وليس لهم بهذا الباب خبرة تامّة: إن هذا الذى قاله أبو عمرو بن الصلاح انفرد به عن الجمهور!

وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى مايجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى السيف الأمدى، وإلى ابن الخطيب. فان علاسندهم صعدوا إلى الغزالى، والجوينى، والباقلانى».

(قال): وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة على قول الجمهور: ان تلقى الأمة للخبر تصديقاً وعملا إجماع منهم، والأمة لاتجتمع على ضلالة، كما أن لواجتمعت على موجب عموم، أومطلق، أواسم حقيقة أوعلى موجب قياس، فانها لا تجتمع على خطأ، فان العصمة تثبت بالنسبة الاجماعية كما أن اخبار التواتر يجوز الخطأ والكذب على واحد واحد من المخبرين بمفرده، ولا يجوز على المجموع، والأمة معصومة من الخطأ في روايتها ورأيها.»

(قال): والآحاد في هذا الباب قد تكون ظنونا بشروطها، فاذا قويت صارت علوما. واذا ضعفت صارت أوها ما، وخيالات فاسدة»

(قال): واعلم أن جمهور أحاديث البخارى ومسلم من هذا الباب كما ذكره الشيخ أبو عمرو، ومن قبله من العلماء، كالحافظ أبى الطاهر السلفى وغيره.

فان ماتلقاه أهل الحديث، وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصّل للعلم، مفيد لليقين، ولاعبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فان الاعتبار في الاجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم. كما لم يعتبر في الاجماع على الأحكام الشرعية الا العلماء بها، دون المتكلمين، والنحاة، والأطباء. وكذلك لايعتبر في الاجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه، وعلله، وهم علماء الحديث، العالمون بأحوال نبيّهم، الضابطون لأقواله، وأفعاله، المعتنون بها أشدّ من عناية المقلدين بأقوال متبوعيهم، فكما أن العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص. فيتواتر عند الخاصة ما لايكون معلوماً لغيرهم، فضلا أن يتواتر عند هم، فأهل الحديث لشدّة عنايتهم بنبيّهم، وضبطهم لأقواله، وأفعاله، وأحواله يعلمون من ذلك علما لايشكون فيه مما لاشعورلغيرهم به البتّة)

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية في مجموع فتاواه (١٣ /٣٥١): (كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له، أوعملا به أنه يوجب العلم. وهذا الذى ذكر المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبى حنيفة،

ذهبوا في خبر الاحاد إلى ثلاثة مذاهب:

ومالك والشافعي، وأحمد إلافرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام)
وقال ابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام (١ /١١٢):
«... فقد ثبت يقينا أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلّغا إلى رسول الله ـ ﷺ ـ حق مقطوع به موجب للعمل والعلم معاً)
هذا غيض من فيض من أقوال العلماء في خبر الآحاد، وبهذا تبطل دعوى «أنه كل يراه ظنيا، ولم يقل أحد بأنه مفيد للعلم الضروري»
(راجع للتفصيل «شرح العقيدة الطحاية (ص ٣٩٨ ـ ٤٠١ ـ طبعة المكتب الاسلامى» «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» للعلامة اللألبانى «والسنة المفترى عليها» للأستاذ البهنساوى (مبحث خبر الآحاد) وكتاب موقف الجماعة الإسلامية من الحديث» للشيخ محمد اسماعيل السلفى (مبحث خبر الآحاد)
(فائدة): وعذر من يقول بهذا القول هو ـ كما قال شيخ الاسلام ابن تيمية ـ نظره في كتب المتأخرين وعدم الاستفادة من كتب المتقدمين الذين فصلوا القول **في الموضوع**.
وبين الامام ابن قيم الجوزية في «مختصر الصواعق» (٧ /٣٧٩) نقلا عن ابن تيمية، سبب ادعائهم عدم إفادة الآحاد العلم:
(فاذا **قالوا**: أخباره ـ ﷺ ـ وأحاديثه الصحيحة **لاتفيد** العلم، **فهم** مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم. فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم، كاذبون في إخبارهم أنها لاتفيد العلم لأهل الحديث والسنة)
وقال في (٢ /٤٣٢): (فقولهم أن أخبار رسول الله ـ ﷺ ـ الصحيحة **المتقاة** بين الأمة بالقبول لاتفيد العلم بل هى ظنيّة...» فيقال له: اصرف عنايتك إلى ما جاء به الرسول ـ ﷺ ـ **واحرص** عليه حرص أتباع المذهب على معرفة مذاهب، أئمتهم، بحيث حصل لهم العلم الضرورى بأنها مذاهبهم، وأقوالهم. ولو أنكر ذلك عليهم منكر لسخروا منه.
وحينئذ تعلم هل تفيد أخبار رسول الله ـ ﷺ ـ العلم أو لاتفيده. فأما مع إعراضك عنها وعن طلبها، فهى لا تفيدك علما. ولوقلت: لا تفيدك ـ أيضا ـ ظنا**لكنت** مخبرا بحصّتك ونصيبك منها) ١.هـ مختصرا.
والحق أن كل حديث آحادى صحيح تلقته الأمة بالقبول، من غير نكير منها عليه، أوطعن فيه، فانه يفيد العلم واليقين. **وامّا ماتنازعت** الأمة فيه، فصححه بعض **العلماء** **وضّعفه** آخرون، فانه يفيد عند من **صحّحه** الظن الغالب فحسب (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام **ص**١٥).

قال فريق:(١٠٨) إن ذخيرة الأحاديث ظنّية، لهذا جديرة بأن ترفض من حيث الكل، لأن الشيُ الظني لا يثبت، والشيْ غير الثابت لا يليق بأن يتّبع. ولكن يتضح خطأ هذا المذهب بعد شيء من النظر والتفكير.

ولا ريب أن الشيُ المظنون لا يثبت، ولكن كون الشيء غير ثابت لا يعنى أنه يكون جديرا بالرفض.(١٠٩)

إذا كان هناك شرط للاتباع أن يكون الشيُ يقينيّا، فقولوا كم من اليقينيّات توجد في الدنيا؟ وكم من أمور الحياة تتقيدون فيها باليقينيّات، وتُرَدّ فيها المظنونات من حيث الكل ؟

ويتّضح عليكم بعد تخطى عدة خطوات من التحليل أن هذه القاعدة ما جرت قطّ، ولا يمكن أن تجري في الحياة. إن رفض المظنونات من حيث الكل أيضا خطأ مثل تلقيها من حيث الكل»

---

١٠٨) هذا الفريق هو منكر الحديث، كما هو ظاهر من تقرير الشيخ المودودى في الصفحات الآتية.

١٠٩) غير خافٍ على أحد أن «الشى الذى لا يثبت» لا يقوم له وزن في ميزان الشرع. ثم إطلاق كلمة «الظن» على أحاديث الآحاد، وربطها بقول الله تعالى (إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً) [يونس: ٣٦] خطأ مبين، حيث أورد للظن معنى واحدا حصره في المفهوم الذى اتبعه المشركون في مواجهة حقائق القرآن الكريم.

إن أراد الشيخ المودودى في قوله: (أن الشيُ المظنون لا يثبت) بالظن «الوهم» فهو صحيح. ولكن القرآن لم يستعمل «الظن» بمعنى «الوهم» إلا في مقابل «الحق» كما هى الحال في الآية المتقدمة. وليس كذلك «الظن» المنسوب إلى أحاديث الآحاد.

هذا، واستعمل «الظن» في القرآن بمعنى «العلم، والحقيقة، واليقين» أيضا.

حيث قال تعالى: (الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم) [البقرة: ٤٦]

وقال: (وظَنّ أهلها أنهم قادرون عليها) [يونس: ٢٤]

وقال: (وأنا ظننّا أن لن نعجز الله في الأرض) [الجن: ١٢]

وقال: (ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون) [المطففين: ٤]

وذكر الراغب الأصبهانى في كتابه «المفرادت في غريب القرآن»، (ص ٣١٧ — طبعة بيروت قاعدة في الظن فقال:

«الظن اسم ما يحصل عن إمارة، ومتى قويت أدّت إلى العلم، ومتى ضعُفت جدا لم يتجاوز حد التوهم، ومتى قوى، أو تصوّر تصور القوى، استعمل معه «أنّ» المشدّدة، «وأنْ» المخففة منها...» =

ولكنه سرعان ما ينتبه لخطورة ما قال في ظنية خبر الآحاد، فيقول: «برفض الآحاد لا يبقى الشمول والجامعية في الدين، ولا يمكن استقاء النظام الإسلامي الكامل للحياة من القرآن الكريم، والأحاديث المتواترة فقط، بل أخبار الآحاد هي التي توفر لنا ذخيرة عظيمة للتوجيهات السديدة، والإرشادات النبوية»[110]

ثم ذكر الفريق الثاني، وعتب عليه لأجل «التطرف» في قبول جميع الأحاديث التي حكم عليها المحدثون بالصحة!

وأخيرا ذكر المذهب الثالث ـــ وهو الوسط الحق[111] عنده ـــ

= والظن في اصطلاح المحدثين هو: اسم لمرتبة معيّنة من العلم. ومعروف أن العلم البديهى يحصل من «المتواتر» وإن وجدت قرائن الصدق في «الآحاد» فما يحصل بها من العلم نظرا إلى قوة القرائن أوضعفها يعبرون عنه **بالظن**، وهو موجب للعمل. وكذلك نظراً إلى تلقى الأمة إياها بالقبول يحصل العلم النظرى بها، فكأن هذا «الظن» يحصل به العلم النظرى.

فهل يمكن على قول الشيخ المودودى أن يكون الشئ غير الثابت موجبا **للعمل**، أو يحصل به العلم النظرى؟!

يتصور منكروا الحديث عامّة أن الظن شئ غير ثابت، وذلك با عتبارهم مرادفا للوهم. وهذا خلاف اصطلاح «الظنية» الذى أتى بها العلماء المحدثون.

وعلى هذا التصور الخاطئ اعتبر الشيخ المودودى أيضا ـــ ذهولا أومسامحة ـــ الظن بأنواعه غير ثابت. ولكنه لمّا نظر في أبعاده، ونتائجه سرعان ما حكم عليه بالقبول قائلا: «...ولكن كون الشئ غير ثابت لايعنى أنه يكون **جديراً بالرفض**.» (راجع لمزيد من التفصيل «**موقف** الجماعة الاسلامية **من**الحديث» للشيخ محمد اسماعيل (التعليق رقم ٦) «والسنة المفترى عليها» (ص ١٥٤).

١١٠) التفهيمات (١ /٣٥٠ـــ ٣٥٣ ـــ «مسلك الاعتدال)

١١١) ولأجل هذا سمى الشيخ المودودى مقاله هذا «مسلك الاعتدال». و سلك مسلكاً ثالثاً بين منكرى الحديث، وبين أهله وأنصاره، في رفض الحديث وقبوله، كما يدل عليه قوله المتقدم آنفاً:

«إن رفض المظنونات من حيث الكل أيضا خطأ، مثل تلقيها من حيث الكل»

الذي لا يتقيّد بالإسناد كاملا، ولا يعترف بحكم المحدثين على صحة الحديث وضعفه اعترافا كلّيا، بل يقبل الحديث أحياناً بدلالة الذوق على صحته، وإن لم يكن إسناده صحيحا، ويرفض الحديث الصحيح لأن الذوق يأباه.

وسيأتي كل ذلك قريباً مع ردّه على منكرى الحديث من جهة، وعلى أهل الحديث وأنصاره من جهة أخرى؛ ومع تأييده للمذهب الثالث، وترجيحه الدراية، وتقليله أهمية الرواية.

الشيخ المودودي يدافع عن الحديث:

قال الشيخ المودودي بعد ذلك ـ وهو بصدد الرد على منكرى الحديث لدعواهم بظنية الأحاديث: «يتشبّث هؤلاء لرفض الحديث كليا بالأحاديث المتعارضة فيما بينها، أو الأحاديث التي فيها طعن بالأنبياء ـــ عليهم السلام ـــ أو التي تخالف العقل الصريح، أو يرونها تخالف القرآن. ويستدلّون بهذه الأفراد[١١٢] على رفض الأحاديث كلها. وهذا أشبه بالاستدلال بشرور عدة أفراد من القوم على شرور القوم أجمعين.

ولما كانت كل رواية تختلف عن الأخرى من حيث متنها وسندها، فليحكم على كل منها على حدة، بعد تحقيقها هل هي جديرة بالقبول، أو لائقة بالرفض. وعلى هذا، الحكم على المجموعة كلها حكما واحدا لا يعتبر من عمل رجل متّزن.

إذا ألقى هؤلاء نظرةً على مجموعة الأحاديث حديثاً حديثاً، وجدوا أن هناك عدداً قليلا من الأحاديث فقط التي يشهد عليها القلب بأنها لا يمكن أن تصدر من رسول الله ـــ ﷺ ـــ وأما الطائفة الكبيرة منها فيجدونها مليئة بجواهر الحكم، ودالّة على الأصول القيّمة للقانون والأخلاق، وملقية الضوء الكامل على حقيقة الإسلام، ومصالحه، وحكمه»[١١٣]

---

١١٢) هذا تمهيد من الشيخ المودودى لرفض بعض الأحاديث الصحيحة التى تخالف العقل، أو فيها طعن بالأنبياء حسب زعمه (مثل حديث «الكذبات الثلاث» لابراهيم ـــ عليه السلام ـــ)، والأسف على أنه أنكر بعض الأحاديث الصحيحة مشيا على هذه القواعد التى نسبها إلى منكرى الحديث هنا. راجع التعليق رقم (١٥٦) من هذا المقال.

١١٣) التفهيمات للشيخ المودودى (١ /٣٥٤ ـــ «مسلك الاعتدال») ط. رابعة عشرة ١٩٨٢

يشيد بجهود المحدثين:

ثم أشاد بجهود المحدثين، وأثنى عليها في جمع الأخبار ونقدها قائلا:

«ثم لو كان هؤلاء (أى منكرو الحديث) من أهل الحق والإنصاف، لرؤوا أن المحدثين الكرام قاموا في جمع أخبار وآثار عهد النبوة وعصر الصحابة بجهد لم يقم به قوم لتدوين أحوال أى عصر من العصور، في تأريخ العالم. واختاروا طرقا لنقد الأحاديث وتنقيحها ما لم يعهد به العقل الإنساني لحدّ اليوم، أحسن منها لتحقيق تأريخ أى دور من الأدوار الخالية. واستخدمت جماعة المحدثين أقصى ما يمكن للإنسان من وسائل معتبرة في مجال التحقيق، وشدّدت في تطبيقها تشديداً لا يوجد له نظير في أي حقبة من التأريخ.[١١٤]

وفي الحقيقة هذا هو الأمر الذي لأجله نتيقّن أن هذه «الخدمة الجليلة» لم تتمّ إلا بتوفيق من الله عز وجلّ. والذي ضمن حفظ كتابه على أعجب طريق، هو الذي ضمن حفظ أسوة نبيّه، وآثار هدايته ضمانا منقطع النظير».[١١٥]

يردّ على أنصار الحديث:

أنهى الشيخ ردّه على منكرى الحديث، وبدأ يردّ على أنصار الحديث وأهله قائلا: «هذا ما يتعلق بالفرقة التي تحاول أن ترفض الأحاديث بالكلية، على ظنّيتها الأصولية، وإليكم فرقة أخرى صارت فريسةً للتطرف بهذا الصدد»[١١٦]

١١٤) جزى الله تعالى الشيخ على هذا الاعتراف الكامل بجهود المحدثين، ولكن العجب أنه استردّ منهم ما أعطاهم، كما سيأتى قريبا تحت عنوان «يستردّ من المحدثين ما أعطاهم».

١١٥) التفهيمات (١/٣٥٤ — ٣٥٥)

١١٦) هم «أهل الحديث» «أنصار السنة» الذين ينادون بالعمل بكل ما صحّ عن النبى — ﷺ

هؤلاء يشدّدون في اتباع المحدّثين أكثر بكثير من حد الجواز، ويقولون: إن المحدثين ميّزوا اللبن من الماء، ونقدوا الأحاديث، وحكموا على حديث حديث بأنه إلى أي حدّ هو يصلح للقبول والاعتبار، أو لا يصلح لذلك. ولا يبقى لنا الآن إلّا أن ننزل الأحاديث من حيث الحجية والاعتبار على ما حكم به عليها هؤلاء السادة المحدثون، فليترك «ضعيف الإسناد» في مقابلة «قوى الإسناد». وما صححوه يسلّم أنه صحيح، وما قدحوا في صحته لا يعتمد عليه، ونقول بما عرفوه معروفاً، وبما أنكروه منكراً، كأنه علينا أن نؤمن بآرائهم(١١٧) التي أبدوها في تعديل الرواة، وتوثيقهم وضبطهم، وأن تتقيّد تقيدا كاملا بمعيار اعتبارهم بالحديث أو عدم اعتبارهم به. فنرجح — مثلا بـ «المشهور» على «الشاذ»، و«المرفوع» على «المرسل»، و «المسلسل» على «المنقطع»(١١٨) ترجيحا لازما. ولا نتجاوز الحدود التي رسموها قيد شعرة.

هذا هو المذهب الذي شِدَّتُه دفعت كثيراً من قليلي العلم إلى الرفض الكلي للحديث، أي إلى التطرف في الجهة الأخرى المعاكسة»(١١٩)

---

١١٧) نعم! «كل ما علينا اليوم من بحث هو أن نرجع إلى ما كتبه هؤلاء العلماء الذين وهبوا أنفسهم لخدمة السنة. فطهّروها من محاولات التحريف التى قام بها أعداء الاسلام، لأن الذين جمعوا السنة وتخصصوا فيها كان لديهم من العلم والملكات ما يؤهّلهم لهذه المهمة، فلا يجوز في عصرنا أن نجلس على الأرائك، ونتغنى بردّ الأحاديث لأن متنه يعدّ شاذا في نظر نا عن غيره » (السنة المفترى عليها: ص ٨٠، ٧٤)

١١٨) لقد استعمل الشيخ ههنا هذه الكلمات الاصطلاحية، من غير التقيد بمد لولاتها المبينة في كتب المصطلح التى لا تخفى على من له أدنى إلمام بقواعد الحديث، وذلك لأن «المشهور» يقابله «الغريب»، لا «الشاذ»، والشاذ يقابله «المحفوظ».

وكذلك «المرفوع» «يقابله» «الموقوف» (وهو ما توقف على الصحابى)، لا «المرسل» (وهو مارفعه التابعى إلى النبى — ﷺ — .

و «المسلسل» لعل الشيخ أراد به (المتصل على المنقطع)، لأن المسلسل في اصطلاح المحدثين: (هو ما تتابع فيه رجال الاسناد واحداً واحداً، على صفة واحدة، أوحال واحدة، أوقول واحد. كأن يكونوا جميعا من الحفاظ، أومن الفقهاء، أومن النحويين، أويكونوا من بلد واحد كالمصريين، أو باسم واحد كالمسلسل بالمحمد ين، وهكذا)

(فائدة): إنى لعلى يقين من رحابة صدر الشيخ المودودى أن لوطالع كتب الحديث و قواعدها بالدقه والعناية لما وقع فيما وقع من التنا قضات، بل وجد الردود المقنعة على جميع الشبهات التى يثيرها حول الحديث والمحدثين. ولكن سبحان من لايسهو، ولايخطى (وفوق كل ذى علم عليم)

١١٩) التفهيمات (١ /٣٥٥ ــ ٣٥٦)

يسترد من المحدثين ما أعطاهم:

ثم أبدى عدم ثقته بحكم المحدثين على الحديث من حيث الصحة والضعف وأثار بعض التشكيكات حول هذا الموضوع. وهكذا استردّ منهم ما منحهم من وسام الخدمة الجليلة في مجال السنة قائلا:

«خدمات المحدثين ـــ رحمهم الله ـــ مسلَّمة. والمواد التي وفّروها لنقد الحديث مفيدة جداً، في تحقيق أخبار وآثار الصدر الأول،ومسلّمة أيضا

ليس الكلام في هذا، بل الكلام فقط في أنه إلى أى حدّ يجوز الاعتماد عليه؟

مهما يكن من الأمر هم كانوا أناساً، وما كان لهم أن يتجاوزوا الحدود الفطرية التي عيّنها الله عز وجل لعلم الإنسان، ولم تكن أعمالهم مصونة من النقص الفطري الذي يطرأ على أعمال الناس.(١٢٠)

فبالنظر إلى هذا، كيف يمكن أن تقول: ان ما صححوه، هو صحيح في الحقيقة أيضا؟ بل هم أنفسهم أيضا لم يكونوا على يقين كامل من صحة الحديث، وأكثر ما كانوا يرون أنه يغلب الظنّ على صحته.(١٢١)

---

١٢٠) أشاد الشيخ المودودى بجهود المحدثين قبل قليل قائلا: «...واستخدمت جماعة المحدثين أقصى ما يمكن للانسان من وسائل معتبرة في مجال التحقيق، وشدّدت في تطبيقها تطبيقاً لا يوجدله نظير في أى حقبة من التأريخ»

ثم قوله هنا: «....وما كان لهم أن يتجاوزوا الحدود الفطرية التى عينها الله عزوجل لعلم الانسان الخ.» يدلّ على أنه كأنهم كانوا مُطَالَبين بأكثر من الجهد البشرى.

وكذلك من يردّ على جهود المحدثين ويشك في إصابتها، ويثير الا حتمالات في وقوع الأخطاء في أعمالهم، لأنها لمْ تكن مصونة من النقص الفطرى، هو أيضا إنسان وليس ملكا، ولا يتعدى الحدود الفطرية، ولا تكون أعماله مصونة من النقص الفطرى. وعلى هذا ردّ جهود المحدثين، والتشكيك فيها بايراد الشبه والاحتمالات الضعيفة يفتح بابا أمام منكرى الحديث، وخاصة إذا وجدوا مثل هذه الاحتمالات ممن يدافع عن السنة. فالله المستعان.

١٢١) راجع التعليق رقم (١٠٧) الذى يبثّ في يقينية الحديث وظنّيته، وكذلك تقدم ما مفاده أن المحدثين بعد هذا الجهد العظيم لولم يكونوا على اليقين من صحة الحديث، فلايبقى أى معنى لكلمة اليقين في معاجم اللغة

وزد إلى أن الأساس الذي حصل لأجله الظن الغالب كان بالنظر إلى «الرواية»، لا بناحية «الدراية». وكانت وجهة نظرهم أكثر ما كانت أخبارية.

ولم يكن الفقه موضوعهم الأصلي. ولأجل هذا، كانوا ضعفاء بالنسبة للفقهاء المجتهدين، في إبداء الرأى حول الحديث بالوجهة الفقهية.(١٢٢)

وعلى هذا، لابد من أي يسلّم — مع الاعتراف الجائز بكمالاتهم — أن التحقيقات التي قاموا بها في الحديث، كان فيها نوعان من النقص:(١٢٣)

---

١٢٢) لايصح أن يقال: ان الدراية لاتحظى باى أهمية في نقد الحديث، أو أن وجهة نظر المحدثين كانت إخبارية، لا فقهية، بل روعيت الدراية، واحترم العقل في نقد الحديث احتراما كاملا. ولا يعنى الاختلاف بين منهج المحدثين ومنهج الفقهاء أبدا أن المحدثين كانوا غافلين عن الدراية والتفقة، لأن الخلافات توجد حتى بين فقهاء العراق أنفسهم أيضا.
وهذا الذى يثبته ابن القيم نقلا عن شيخه الحافظ ابن تيمية قائلا:
«قال: وقد تدبرت ما أمكننى عن أدلة الشرع مما رأيت قياسا صحيحا يخالف حديثا صحيحاً. كما أن المعقول الصحيح لا يخالف المنقول الصحيح، بل متى رأيت قياسا يخالف أثرا، فلا بد من ضعف أحدهما....» (اعلام الموقعين ٢ /٣ — ٤ — دارالجيل)، وراجع أيضاً «فتاوى شيخ الاسلام» (١٩ /٢٨٨)

١٢٣) يعنى «ذخير السنة النبوية»ليست موثوقابها، لأن المحدثين لم يكونواموفقين فينقد الأسانيد توفيقا تا ما، لأنهم كانوا «أناساً، وكذلك كانوا محرومين من التفقه وما كانوا يفقهون ما يروونه من الأحاديث.
ولأجل هذا القول انبرى الشيخ محمد إسماعيل السلفي فقال:
«إن أنظار المحدثين أبعد بكثير من المضحكات التى أثيرت في مقالات الشيخين المودودى «والاصلاحي» ولا أدرى من هو «المهرّج» الذى أرشد حضرات العلماء إلى أن المحدثين تغاضوا عن أصول الدراية، وأن وجهاتهم كانت أخبارية محضة.
أقول بكل ثقة واعتماد: إن فقهاء العراق لم يضعوا في ضوء العقل، أى قاعدة من قواعد نقدالحديث حتى اليوم، بل هذا من أحلام الشيخ «شبلى» والشيخ المودودى التى لاتفسير لهافي دنيا الواقع، بل هو تخمين محض لايمتّ إلى الحقيقة بصلة.
ولاريب أن جهود علماء العراق في الأصول والقياس تستحق مائة ألف كلمة من كلمات الشكر والترحيب. وتدقيقاتهم في المسائل، وتشقيقاتهم في الفروع حازت بالفعل، على الاعجاب والتقدير من قبل الأوساط العلمية.
ولكنه غيرخاف أنها ليست من أصول العقل، بل هى تخريجات على منهج خاص، يُسَلَّمُ عدم تناسبها مع الأصول، حتى لدى أوساط «الجماعة الاسلامية» أيضا. لقد نشر قريبا مقال قيم للشيخ أمين أحسن الاصلاحى، حول «تمليك الزكاة» انتقد فيه مذهب الحنفية انتقادا صريحا وشديدا. ــ

أحدهما بناحية «الإسناد»، والآخر بناحية «التفقه». (١٢٤)

يثير الشبهات حول الإسناد:

ثم ذكر الشيخ المودودي مناقشات بعض الصحابة فيما بينهم، ومناقشات علماء الجرح والتعديل في بعض الرجال، واختلاف الأقوال فيهم، مستدلا بها على إمكان سيطرة الميول الشخصية على النقاد عند جرح الرجال وتعديلهم، ذلك لأنهم لم يكونوا منزّهين عن النقائص البشرية. وبعد ذلك تناول بذكر الإسناد قائلا:

«هذا أمر فن الرجال، والشيء الثاني المهم بعد ذلك هو: «الإسناد» لقد حاول المحدثون في تحقيق الأحاديث حديثا حديثا أن يعرفوا هل كان الراوي معاصراً لمن روى عنه أم لا؟ وإن كان معاصراً له فهل لقيه أم لا؟ فإن لقيه فهل سمع بنفسه ذلك الحديث منه أم سمعه من غيره، ولم يذكره. قاموا بتحقيق هذه الأمور إلى الحد الذي يمكن للإنسان تحقيقه، ولكن لا يلزم منه أنهم حصلوا على معلومات صحيحة أيضاً، في هذه الأمور عند تحقيق كل رواية.

ويمكن جدّا أن تكون الرواية التي يحكمون عليها بالاتصال منقطعة في الحقيقة، ولم يعرفوا أن راويا مجهول الحال سقط من السند، ولم يكن ثقة.

وهكذا الروايات المرسلة، أو المعضلة، أو المنقطعة التي تعتبر نازلة عن درجة القبول والاعتبار، يمكن أن جاءت بعضها عن طريق الثقات، وتكون صحيحة بالكلية. (١٢٥)

وكذلك فضيلة الشيخ المودودى أيضا لم يقصر في النقد الصريح الحرّ على بعض المسائل الفقهية في كتابه «الحجاب».

وهذا النوع من النقد أمر متفق عليه لدينا جميعا، فلا يتناسب أن يضيع الوقت في مثل هذه المباحث. (مبحث «الدراية وعلم الحديث» من كتاب «موقف الجماعة الاسلامية من الحديث»)

١٢٤) «التفهيمات» (١ /٣٥٦)

---

١٢٥) إيراد الشبه والاحتمالات في ضعف الأحاديث الصحيحة، وفي صحة الأحاديث الضعيفة مع الاعتراف بقيام المحدثين بتحقيق هذه الأمور إلى الحد الذى يمكن للانسان تحقيقه ـــ يؤدى إلى أن يشك الانسان حتى في الأمور المسلّمة. =

بناء على هذا وغيره من الأمور لا يمكن أن يعتبر علم الإسناد والجرح والتعديل صحيحاً بالكلّية.(١٢٦)

هذه الاحتمالات التى أوردها الشيخ ههنا كلها ممكنة، ولاشى في خلق الله غير ممكن. ولكن لا بد للانسان أن يقبل «الضابط» الذى يميز بين الصحيح والضعيف، والطيب والخبيث، والحق والباطل. وهذا الضابط الذى اختاره المحدثون لقبول الحديث وردّه مأخوذ من كتاب الله عزوجل، في قبول الشهادات، والعمل بمقتضاه، فان رفضناه فكأننا نرفض الأمور التى تنبنى على الشهادات، وبهذا تتسرب الشكوك في القضايا الشرعية كلها، وتعم الفوضى في حياة الانسان.

١٢٦) يلزم مما تفضل الشيخ المودودى بأنه «لايمكن أن يعتبر علم الاسناد، والجرح والتعديل صحيحا بالكلية»، أن رفع القضايا إلى المحاكم الشرعية عبث لا يحتاج إليه، لأن قضاة الشريعة يقضون في جريمة السرقة بقطع اليد، وفي جريمة الزنا بالرجم بعد توفر نصاب الشهادة فى كلتا الجريمتين، فان أوردت على قضائهم مثل هذه الشبه الخطيرة، والاحتمالات البعيدة بأن قضاء هم ليس مصونا من النقص الفطرى، ولا يلزم منه أنهم حصلوا على معلومات صحيحة، ويمكن أن الشاهد كذب عليه، وهذا كله مع الاعتراف بأن القضاة بذلوا أقصى جهدهم في التحقيق في القضية، حسب حكم القرآن في قبول الشهادات — فان أوردت مثل هذه الشبه تتعطل شريعة الله عزوجل، ولاتنفذ أحكامها أبداعلى وجه الارض،وتصيرجهود إقامة النظام الاسلامى هباء منثورا.

مما لا مجال للشك في أن المحدثين — رحمهم الله استنبطوا أصول الرواية من نصوص القرآن في قبول الشهادات، وعلى هذا قبلوا أقوال العلماء في رواة الحديث جرحا وتعديلا، وبنوا عليه بعد توفر الشهادة فيهم صحة الأحاديث وضعفها.

فان قيل: يمكن أنهم لم يحصلوا على معلومات صحيحة، لأنهم أناس ما كان لهم أن يتجاوزوا الحدود الفطرية لعلم الانسان».

يقال: بالله دوّنوا قانوناً جديداً للشهادة والرواية حتى يوثق به، ويعتمد عليه، وإلامجرّد إيراد الشبه، وإثارة الشكوك في أمورالشريعةمن غير تقديم الحلول المناسبة لها يعتبر تشكيكاً في أمر الله عزوجل، وأمر رسوله — صلى الله عليه وسلم — مهما كانت النيّة خالصة. حتى لايكون أمره مثل فخرالدين الرازى الذى كان يعاب بايراد الشبه الشديدة، ويقصر فى حلّها، حتى قال بعض المغاربة:

«يورد الشبه نقداً، ويحلّها نسيئة» (لسان الميزان: ٤ /٤٢٨ — طبعة الهند) هذا، وإن لم يعتمد على الاسناد، وعلى علم الجرح والتعديل في نقد الأحاديث بالكلية، فكيف تعرف الصحيحة من الضعيفة. وما هو الجزء الباقى الذى لفقدانه لا يعتمد على تصحيح المحدثين وتضعيفهم بالكلية.

فان كان هذا الجزء هو «الذوق السليم» الذى حصل عليه الفقهاء، لأجل تفقههم في الدين، ونظر هم في القرآن، وسيرة الرسول — صلى الله عليه وسلم — حسب قول الشيخ المودودى، فهو حاصل للمحدثين أيضا. (انظر لزيادة التوضيع التعليق رقم (١٢٨) الآتى.

نعم! ان هذه المادة جديرة بالاعتماد عليها إلى أن يستمدّ منها في تحقيق السنّة النبوية، وآثار الصحابة، وتُراعى مراعاة مناسبة. ولكن لا تليق أن يعتمد عليها اعتمادا خاصا بالكلية.»(١٢٧)

يمجّد الدراية ويقلّل أهمية الرواية:

ذكر الشيخ فيما مضى أهمية الدراية، وغفلة المحدثين عنها، وعاد مرّة ثانية إلى تمجيدها، وتقليل أهمية الرواية، ورميه إياهم بالاتكال عليها دون الدراية قائلا:

«أما وجهة النظر الفقهية (أي الحكم على صحة الحديث وضعفه بعد النظر في متنه) فلم تكن لها كبير صلة بموضوعهم الأصلي، ولأجل هذا كانت هذه الوجهة تغيب عن أنظارهم كثيراً، وقلّما كانوا يلقون على الرواية النظرة الفقهية.»(١٢٨)

---

١٢٧) التفهيمات (١ /٣٥٩ ــ ٣٦٠)

١٢٨) قرّر الشيخ المودودى هنا أن «النظر الفقهى» و«النظر الحديثى» شيئان يختلف أحدهما عن الآخر، وبالتالى ليس «الفقه» و«الحديث» بشئ واحد (راجع التعليق ١٢٢، ١٢٣)

والآن نريد أن نعرف ماهو تعريف «الفقه» حتى نصل إلى أن المحدثين هل كان لهم نصيب منه أم لا؟

فالفقه ــ في الاصطلاح ــ هو: «العلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال».(حصول المامول من علم الأصول للنواب صديق حسن ص: ١ طبعة السلفية) وعلم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف (ص ١١ ــ طبعة دارالقلم ١٩٧٨ م)

وعلى هذا التعريف للفقه نراجع «صحيح البخارى»، فنجد أنه يورد الحديث الواحد في بعض الأحيان في عشرات المواضع تحت أبواب مختلفة وكتب مختلفة، لكثرة ما يحتوى عليه هذا الحديث من المسائل والاحكام.

فلو كان هم البخارى في صحيحه تجديد الاسناد فقط، لكفاه أن يورد الحديث في موضع واحد، وتخلّص من هذا الجهد العظيم الذى جعل كتابه «أصح كتاب بعد كتاب الله في الحديث.» لأن الفقه لم يكن موضوعه الأصلى.

ولكن إيراده الحديث الواحد في مواضع مختلفة من كتابه يدل على أنه لم يرد بذلك تجديد الاسناد فقط، بل أراد أيضا أن يستنبط منه الأحكام الكثيرة، ويستخرج منه المسائل الوفيرة.

وهذا لم يحصل له إلا لكفاءته في فقه الدين، بل بجدارته أيضا على تفقيه الآخرين.

وكذلك الأمر في سائر دوا وين السنة حسب قدرات جامعيها على استنباط المسائل بادراج الأحاديث تحت الأبواب الفقهية.

وبالتالي حصل في أكثر الأحيان تصحيحهم لرواية لا تصلح للقبول كثيراً من ناحية المعنى، أو حصل عدم اعتبارهم برواية أخرى، تُرى صحيحة، نظراً إلى معناها. وليس هنا مجال لتوضيح هذا الجانب بالأمثلة....[١٢٩]»

ثم قال «اتضح من هذا البحث أن من يردّ الحديث كلّيا على خطأ، كذلك أولئك الناس الذين اعتمدوا على الروايات فقط في الاستفادة من الحديث أيضاً ليسوا بمحفوظين من الخطأ. والمذهب الحق بينهما. وهذا هو المذهب الذي اختاره الأئمة المجتهدون.[١٣٠]

وترى في فقه الإمام أبي حنيفة الكثرة الكاثرة من المسائل تنبنى على الأحاديث المرسلة، والضعيفة، والمنقطعة، أو يستشهد عليها بحديث ضعيف الإسناد في مقابل حديث صحيح الإسناد،[١٣١] أو تنصّ الأحاديث

هذا، ولاشك أن الاسناد روح الحديث، بل الاسناد هو الحديث. قال عبد الله بن المبارك (ـــ ١٨١ . هـ):

«الاسناد عندى من الدين، لولا الاسناد لقال من شاء ما شاء» (مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووى (١ /٨٧ ـــ طبعة ثانية بيروت) وراجع التخريج المفصل لهذا القول في «مسألة العلووالنزول في الحديث» لابن طاهر المقدسى (ص ٤٤ ـــ بتحقيقى. طبعة ابن تيمية بالكويت).

ولله درّ من قال: «العلم ما كان فيه قال حدثنا: وما سوى ذاك وسواس الشياطين

اتضح من هذا التقرير جليّا أن المحدثين كما كانوا يهتمون بالأسانيد، كذلك لم تكن تغيب عن أنظارهم الوجهة الفقهية أيضا.

١٢٩) لو وضّح هذا الجانب بالأمثلة لجنّب كثيرا من الناس من الوقوع في الشبهات حول الحديث ولا يجوز لمسلم، فضلاأن يكون داعية إلى الاسلام مدافعاً عن حوزته أبداً، أن يثير الشبهات حول الأحاديث، ويتركها بدون أن يفنّدها تفنيدا كاملا.

١٣٠) «هذا المذهب الحق» يفتح مجالا لانكار الحديث، وبذلك صار فريسة لعدم الاعتدال، في البحث عن مسلك الاعتدال، وصدق عليه القول السائر: «فرّمن المطر وقام تحت الميزاب»

١٣١) «قد سئل الشيخ المودودى عن مثال لقبول الامام ابى حنيفة حديثا ضعيف الاسناد نظرا إلى معناه، وتركه حديثا صحيح الاسناد، فتفضل بالردّ عليه قائلا: «ليس أمامى الآن ذلك المثال المطلوب، وأيضا يطول البحث من تقديم الأمثلة هكذا.» (التفهيمات: ١ /٣٦٤، ٣٦٦ ـــ استدراك على مسلك الاعتدال) ورسائل ومسائل (١ /٢٢١، ٢٢٣) ليس الأمر عند الأئمة ـــ رحمهم الله ـــ في ترك الاحاديث الصحيحة، كما قرّر الشيخ المودودى، وأنى لهم ذلك! بل الواقع كما بين شيخ الاسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام». فمن يريد التفصيل في ترك الأئمة الأحاديث الصحيحة، وعذرهم في ذلك فليرا جعه فانه مهم.

فيها على أمر، ويرى الإمام أبو حنيفة وأصحابه أمراً آخر..» (١٣٢)

يعتبر الذوق معياراً على صحة الحديث:

بعد ما ذكر الشيخ موقف الإمام أبي حنيفة وأصحابه من الحديث، ذكر موقف الإمام مالك والإمام الشافعي أيضا، في أسلوبه الخاص. ثم قال:

«معاذ الله! ليس معنى ذلك أبداً أنهم كانوا ينحرفون عن قبول أى حديث بعد معرفتهم بصحته، بل الواقع أنه لم يكن مدار صحة الحديث لديهم على الإسناد فقط. وكان هناك «معيار آخر» أيضاً لاختبار الحديث ونقده. فمتى اطمأنوا إلى حديث ما بأنه أقرب إلى الحقيقة، قبلوه، ولو كان مرجوحاً من وجهة نظر المحدثين الأصيلة.(١٣٣)

ما هو هذا «المعيار الثاني»؟(١٣٤) قد أشرنا إليه قبل هذا عدة مرات:

إن الرجل الذي ينعم الله عز وجل — عليه بنعمة «التفقه»، ينشأ فيه «ذوق خاص» بعد دراسة القرآن، وسيرة الرسول دراسة متأنية، تكون كيفيته مثل بصيرة «جوهري قديم» ينقد الجواهر على أدق الخصائص وأغمضها، ويكون نظره على النظام الكامل للشريعة الحقة من حيث الكل، ويعرف طبيعة هذا النظام. فمتى يرى الجزئيات، يهتدى ذوقه إلى معرفة أى منها تناسب طبيعة الإسلام، أو تخالفها.

ومتى يرى الروايات، يكون هذا الذوق أيضاً معياراً لردّها وقبولها.

---

١٣٢) التفهيمات (١ /٣٦٠ — ٣٦١)

١٣٣) هذا الكلام لادليل عليه كما تقدم في التعليق رقم (١٣١)

فإن قيل: إن مثاله حديث «المصراة» الذى رفضه بعض الفقهاء لعدم موافقته للقياس حسب زعمهم.

يقال: إن هذا القياس ليس قياسا اصطلاحيا، بل هو رأيهم الشخصى الذى نصبوه ضد الحديث النبوى الصحيح الموافق للقياس الصريح، كما فصله ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين» (٢ /٣٨، ٢١٦ — طبعة دارالجيل)، وابن حجر في «فتح البارى» (٤ /٣٦١ — ٣٦٧ — طبعة السلفية).

١٣٤) إن كان الذوق معياراً لنقد الأحاديث، وهو معتبر في ردّ ها وقبولها، فما معنى أن الامام أبا حنيفة كان يقدم الحديث الضعيف على الرأى والقياس؟!

وما سبب تصريح الأئمة بالرجوع إلى السنة الصحيحة، وترك أقوالهم المخالفة لها، كما ذكره الشيخ المودودى نفسه في التفهيمات (١ /٣٦٣ — ٣٦٤) وقال: «إن جميع الأئمة يقولون: إن من استبانت له سنة رسول الله — ﷺ — يحرم عليه أن يقبل غيرها»

إن طبيعة الإسلام هي بعينها طبيعة الذات النبوية، فمن يفهم طبيعة الإسلام، ويقوم بدراسة الكتاب والسنة دراسة غائرة، يكون عارفاً بطبيعة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ[١٣٥]، بحيث تشهد بصيرته بمجرد ما يرى الروايات أيّها من فعل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأيّها أقرب إلى السنّة النبوية». [١٣٦]

لا يحتاج إلى الإسناد كثيراً بعد الذوق:

حرّر الشيخ فقهاء الأمة من الالتزام بقواعد نقد الحديث المتبعة لدى المحدّثين، وسلّم لهم الحق الكامل أن يحكموا على الحديث بما شاؤوا من الصحة والضعف، حسب أذواقهم، بل أعطاهم «صلاحيات واسعة» أكثر من هذا، تجعل الدين ألعوبة، يلعب بها من يشاء وكيف يشاء. قال ـ رحمه الله ـ بعد الثناء على ذوق الفقهاء:

«لا يقتصر الأمر على هذا، بل المسائل التي لا ينص عليها الكتاب والسنة، يستطيع أن يقول فيها أيضاً، بأنه لو كانت المسألة الفلانية عرضت أمام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لحكم فيها كذا وكذا.

---

١٣٥) قال الشيخ محمد زكريا الكاندلوى ردّا على من تأثر بكتابات الشيخ المودودى: «....اقرؤا هذه المقالة البراقة للأستاذ المودودى، واقرؤ وها بعيدين من أى تحمس، ثم قولوا منصفين: أليست هذه المقالة تهدم علم الحديث؟

بل إنها تهدم دين الاسلام قاطبة، إذ أن مدار تفسير القرآن الكريم على الحديث وذخيرة الحديث عنده لا يعتمد فيها على كلام المحدثين في الاسناد، كما لايسمح باتباعهم في صحتها وضعفها، بل الذى يطالع الكتاب والسنة بامعان، ولا تقلّ مدة مطالعته عن شهر، فهو يصبح عالماً بطبيعة الاسلام، ويتلاشى في «الطبيعة المحمدية»، وتفنى روحه في «الروح المحمدية»، فيصبح مدار الحديث على ذوقه، فلا يحتاج إلى الاسناد، فله أن يحكم على حديث بالقبول، ردّه سائر الفقهاء والمحدثين، كما له أن يرفض حديثا اتفق على قبوله جميع المحدثين والفقهاء، لماذا كلّ ذلك؟! (الاستاذ المودودى ونتائج بحوثه وأفكاره للكاندلوى (ص ٥٦ ـ ٥٧)

١٣٦) التفهيمات (١ / ٣٦١ ـ ٣٦٢)

وذلك لأن روحه تفنى في الروح المحمدية، ونظرته تتّحد مع البصيرة النبوية، ودماغه ينصهر في قالب الإسلام. فهو يرى ويتفكّر كما يريد الإسلام أن يُرى ويُتَفكَّر. بعد ما يصل الإنسان إلى هذا المقام، لا يحتاج كثيراً إلى الإسناد، وهو يستمدّ منه بالضرورة، ولكن حكمه على الحديث لا يتوقف عليه وكثيرا ما يأخذ حديثا محكوماً عليه بالغرابة، أو الانقطاع، أو حديثا مطعونا فيه بأى نوع من الطعون، لأن نظره الثاقب يطلع على «لمعان الجوهر» في ذلك الحجر المهجور.(١٣٧)

وربّما يعرض عن حديث مقبول، متصل السند، غير معلّ، ولا شاذ. لأنه يرى شراب المعنى الذي هو في ذلك الكوب الذهبي مناسباً لطبيعة الإسلام، وملائما لطبيعة النبي — ﷺ —)

ثم يقول — وهو يناقض نفسه بنفسه —:

---

١٣٧) قال الشيخ محمد اسماعيل السلفي ما مُلخصه: «بالغ الشيخ المودودى في هذا الجزء من المقال في وصف الفقهاء بل تحلّى — ههنا — بحلة فضفاضة بالشعر القاديانى [أى استخدم الكلمات الفخمة مثل القاديانى لاثبات مقصوده — ولو كان ضعيفاً —، ولم يتقيد فيها باصطلاحات العلوم] في تعريف الفقية فقال: روحه تفنى في «الروح المحمدية»....»

وقال: «بعد ما يصل الانسان إلى هذا المقام لا يحتاج كثيرا إلى الاسناد....»

لا كلام في سمو مكانة الفقهاء، وعظم قدرهم، ورفعة شأنهم، ولكن كل ما قيل في الصفحات الأخيرة من «مسلك الاعتدال» عارٍ عن الدليل، بل هو شعر محض. والحق أن الأمر في هذا كله يرجع إلى الاختلاف في منهج التفكير فقط، وإلا ليس هناك «جوهر» ولا «لمعانه».

ولم ينته الأمر إلى هنا، بل القصر الذى بناه الشيخ بطلعاته الشعرية أيضاً يهدمه بنفسه في الآخر حيث يقول:

«....وبما أن هذا الشئ ذوق محض، ولم ولن يندرج تحت أى ضابط. لأجل هذا مازالت فيه فسحة للاختلاف ولا تزال...» (التفهيمات: ١ /٣٦٢]

يتضح من هذا أن منهج تفكير الفقهاء أيضا ذوق، لا أصولى، فكيف يصير هذا «لمعان الجوهر».

فليدلنا أحد، ماذا منحنا الشيخ في هذه الصفحات الثلاث عشرة من مقاله «مسلك الاعتدال»؟

ويسأله منكرو الحديث: ماذا أسدى فضيلتها لينا، بعد هذا القدر من الملام، وما هو الفرق بيننا وبينه؟؟!!

(موقف الجماعة الاسلامية من الحديث: «الردعلى الجزء الثالث من مقال مسلك الاعتدال»)

«وبما أن هذا الشيء ذوقي محض، ولم ولن يندرج تحت أى ضابط، لأجل هذا، مازالت فيه فسحة للاختلاف، ولا تزال. وعلى هذا، وقعت اختلافات كثيرة بين الأئمة المجتهدين في جزئيات المسائل، وليس من الضروري أن يتوافق ذوق شخص مع آخر بالكلّية.(١٣٨)

وهذا هو السبب الذي لأجله اختلف أئمة المذهب الواحد فيما بينهم في كثير من المسائل.)(١٣٩)

هذه هي خلاصة أفكاره نحو الحديث والمحدثين التي لم يرجع عنها،(١٤٠) وهذه هي الشبهات التي أثارها حول الاسناد. وأما إشادته بالدراية وترجيحه إياها على الرواية، فجعل منكرى الحديث يستدلون به للدفاع عن موقفهم المعادي من السنّة.

---

١٣٨) وسيلة العلم با لأحاديث عندنا هو الاسناد. وهو خصيصة هذه الأمة دون غيرها. قال ابن المبارك: «الاسناد عندى — من الدين، لولا الاسناد لقال من شاء ماشاء»
وأما عند الشيخ فذوق المجتهد أيضا معيار نقد الحديث. وعرفنا من كلام الشيخ أن ذوق كل مجتهد يختلف عن الآخر،وأيضا ليس من الضرورى أن يكون ذوق كل مجتهد صوابا، ولأجل هذا احتاج الأئمة إلى السنة، وصرّحوا بالرجوع إليها، وترك أقوالهم لمخالفة لها (التفهيمات: ١ /٣٦٣)
فينشأ هنا سؤال: كيف يكون «الذوق» معيارا على السنة، وهو محتاج إليها؟والذوق يختلف باختلاف الأشخاص، فذوق من يعتبر في نقد الحديث؟! وهذا السؤال يحتاج إلى الجواب، فهل من مجيب؟

١٣٩) التفهيمات (١ /٣٦٢ — ٣٦٣)

١٤٠) قد أصرّ مخلصوه على الرجوع عن مثل هذه الكتابات التى تقلّل أهمية الحديث، وتثير ضجّة في أوساط العلماء بالحديث، تعوّق سير الدعوة، ولكنّه دافع عن موقفه هذا بدون أى مبالاة، وحاول إقناع المعارضين له، من غير أن يطرأ أى تغيير في موقفه.
راجع «الاستدراك على مسلك الاعتدال» المطبوع في آخره.
و«رسائل ومسائل» للشيخ المودودي (١ /٢١٩ — ٢٣٥ — ط سادسة ١٩٧٤م باكستان)
حيث ردّ على أسئلة السائلين عن هذا الموضوع بعناوين مختلفة مثلا: «الحديث والفقه». و «حرية التحقيق في نظام الجماعة الاسلامى»،و«مكانة الاسناد والتفقه فيتحقيق الأحاديث» وهذه الردودتوكدّ ما قاله في مسلك الاعتدال تاكيدا، تا ما. ولأجل هذا الاصرار ردّ كثير من العلماء على موقفه من الحديث في كتب مستقلة، ومقالات عديدة كما سيأتى ذكرها إن شاء الله.

رأيه في صحيح البخاري:

إن كل من يحاول أن يقلل أهمية الحديث النبوي في أعين المسلمين، وينال من ثقة المحدثين، يردّ أولا على أحاديث الصحيحين للبخاري ومسلم، فإنه يعرف إن نجح في تشكيك صحة أحاديثهما ــ وخاصة في أحاديث البخاري ــ فنجاحه في تشكيك دواوين السنة الأخرى أهون. «وذلك لأنهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم عند الأمة، وهما اللذان لا مطعن في صحة حديث من أحاديثهما عند العارفين من أهل العلم». (١٤١)

لقد وجّه سؤال إلى الشيخ المودودي عن «أصح الكتب بعد كتاب الله» فقال: «لقد وجّهتَ سؤالا أخيرا عن كون «صحيح البخاري» أصح الكتب بعد كتاب الله. والإجابة عنه بالاختصار: ان ما وصل إلينا بأهم وأرقى وسائل العلم والمعرفة في العالم هو كتاب الله. وذلك لتواتر نقله عن آلاف من الناس.

ثم الكتاب الذي وصلت إلينا محتوياته بأسانيد معتبرة أشدّ الاعتبار هو «صحيح البخاري». وذلك لأن مؤلفه قام بتمحيص أسانيده أكثر من تمحيص أى مؤلّف آخر، وهذا الحكم عليه بالصحة بناحية الإسناد فقط. وهو صحيح من هذا الجانب قطعاً.

أما نقد أحاديثه بالنظر إلى الدراية فقد أشرت آنفا(١٤٢) إلى أنه لم يكن يتعلق بفن أهل الرواية إلى حد كبير.(١٤٣) ولهذا لا يصحّ الادعاء بأن تقبل جميع الأحاديث الواردة في «صحيح البخاري» كما هي، من غير النقد

---

١٤١) «دفاع عن الحديث النبوى» (ص ١٥٨) نقلا عن العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «دائرة المعارف» (٤ /٤٢٥)

١٤٢) قال ما مُلخصه: «إن الدراية تتعلق بمحتويات الحديث، والرواية تتعلق كليا بالأسانيد. وان الخدمة التى قام بأدائها أهل الرواية هى جمع الأحاديث بأسانيد معتبرة فقط. أما أخذ ما فيها من المسائل فهو من مهمات أهل الدراية.» (رسائل ومسائل» (٢ /٣٨ — طبعة ثالثة ١٩٧٩ م .

١٤٣) كلام الشيخ المودودى هذا لا يختلف عن كلام المستشرق (غاستون ويت) الذى تقدم في التعليق رقم (٦٦) وعن كلام أحمد أمين في فجر لاسلام (ص٢١٧)
وراجع للردّ على هذه الفكرة التى هى وليدة قلة الاطلاع على كتب علوم الحديث، التعليق رقم (٦٤)، حيث أثبت أن جهود المحدثين في نقد متون الحديث لا تقلّ عن جهود هم في نقد الأسانيد.

والتمحيص.(١٤٤)

وليعلم أيضا بهذا الصدد أنه لا يلزم من صحة الرواية سنداً، أن تكون محتوياتها صحيحة من جميع النواحي، وجديرة بالقبول كما هي.)(١٤٥)

معروف أن علماء الحديث الفطاحل، وأساطين الجرح والتعديل قاموا بنقد أحاديث صحيح البخاري طبق أدقّ ما يمكن للإنسان من قواعد النقد، فوجدوها على مستواها، وصرحوا بأنه أصح الكتب بعد كتاب الله. وتلقته الأمة بالقبول.

وبعد هذا، الدعوة إلى نقده في هذا الزمن الزمِن الذي كثر فيه

---

١٤٤) نشرت مجلة «المنبر» الأسبوعية (الصادرة في ٢٤ / شوال ١٣٧٤. هـ الموافق ١٧ــ ٢٤ من يونيو ١٩٥٤.م ص ١٣، جلد ٧، عدد ٢٣ ــ ٢٤) خطابا للشيخ المودودى، وردفيه ما يلى:

إذا انتقد أحد اليوم لأحاديث صحيح البخارى، لا يلام على مجرّد نقده لها، إن كان طبق القواعد » (المودودية والأحاديث النبوية للشيخ عبد الله الأمر تسرى: ص ٢٦ ــ ط ثانية)

هذا، وذكر الشيخ عطاءالله حنيف (صاحب التعليقات السلفية على سنن النسائى) أن الشيخ المودودى ألقى محاضرة في قاعة «بركتِ على» بلاهور، تناول فيها «البخارى» وجامعه الصحيح بدون حاجة، وقال فيه قولا بكل صراحة، يقلّل أهمية هذا الكتاب الأساسى للاسلام، ويشكّك في صحة أحاديثه (مقدمة «موقف الجماعة الاسلامية من الحديث: ص ٤٦ــ مقدمة)

ويذكر أن الشيخ المودودى قال في المحاضرة المذكورة:

«لا يستطيع أى رجل شريف، أن يدّعى أن جميع أحاديث صحيح البخارى صحيحة»(إضاحة الحق للأستاذ عبد الحق الهاشمى القريشى: ص ٧٩ ــ مقال الشيخ محمد يونس الدهلوى) وقال كاتب المقال: «إن صحت نسبة هذا القول إلى الشيخ المودودى فهو أشبه بقول المرزا غلام أحمد القاديانى المتنبى الكذاب: كل يقبلنى الاذريّة البغايا»

وزد إلى ذلك أن محاضرة الشيخ المودودى هذه، كانت دفاعا عن السنة، وللردّ على منكرى الحديث، إذنشرت مجلة «طلوع إسلام» مقالا لرفض السنة. ولكن الأسف أن هذه المجلة استغلّت محاضرته في تأييد موقفها المعادى من السنة. (إضاحة الحق: ص ٦)

راجع مجلة «الاعتصام» الصادرة (٢٧ / مايو ــ ٣ / يونيو ١٩٥٥ .م) للردّ على محاضرة الشيخ المودودى مفصلا.

١٤٥) «الرسائل والمسائل» (٢ /٤٣ ــ ٤٤ = طبعة ثالثة ١٩٧٩ م بدلهى)

المغرضون، وقلّ فيه العلماء المخلصون أمر عجيب، كم كنت أتمنى أن لو لم يصدر مثل هذا الكلام من مثل الشيخ المودودي — رحمه الله — .

* * * *

أصول المحدثين في نقد الأحاديث

من أصول أهل العلم بالسنة أنه إذا كان رواة الحديث حفاظا عادلين، وإسناده متصلا إلى منتهاه، ومتنه خاليا من الشذود، والعلّة، يعتبر الحديث صحيحا، لأن الحديث الصحيح عندهم هو:

«ما رواه عدل، تام الضبط، متصل السند، غير معلّ ولا شاذ.»(١٤٦)

نظرة واحدة في هذا التعريف توضّح أن من شروط الصحيح عند المحدثين، «الضبط» و «العدالة» وهما يتعلقان بالراوي؛ و «الاتصال» خاصّ بالسند، وعدم «الشذوذ» وعدم «العلّة»، يشتركان بين المتن والإسناد.

ولم تكن هذه الشروط الجامعة للراوي، والمروي، والإسناد لدى المحدثين إلا لتطبيقها، ومراعاتها في الحكم على صحة الحديث. وأيضاً ما كان ظاهر اتصال السند، وعدالة الراوي، يمنعان المحدثين أبداً، من البحث في متن الحديث. وكُتُبُ «علل الحديث» أكبر شاهد على ذلك.(١٤٧)

ولقد سبَّب هذا التمحيص الدقيق للسنّة نشأة مصطلح الحديث الذي يحتوى على علم الحديث رواية ودراية، وعلم الجرح والتعديل، وعلم تأريخ الرجال، والناسخ والمنسوخ، وعلل الحديث، وغريب الحديث، وما إلى ذلك.

وهذا يلقى الضوء الكافي على أن الأحاديث ليست كما يتصور المعترضون على السنّة النبوية، أو كما يريد بعضنا من الشهرة بنقد الأحاديث بغير علم بأصول النقد ورجاله، أو كما يتصور من كانت ثقافته أجنبيّة عن السنّة النبوية، فيستسيغ ردّ بعض الأحاديث التي لا تتّفق مع الأفكار

---

١٤٦) راجع «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ١٠ — طبعة نور الدين عتر)، و «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص ٢١ — مع الباعث)، و «نزهة النظر» لابن حجر (ص ٢٩ — طبعة التمنكانى) «وتدريب الراوى في شرح تقريب النواوى» للسيوطى (١ /٦٣ — طبعة عبد الوهاب)، و «قواعد التحديث» للقاسمى (ص ٧٩ — طبعة البيطار).

١٤٧) ولا يخفى على من له إلمام بكتب العلل، أنها لا تبحث في الصحة والضعف، والجرح والتعديل، بل -كما قال الحاكم النيسابورى في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢) تبحث في (أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فان حديث المجروح ساقط، وعلّة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدّثوا بحديث له علّة، فيخفى عليهم علمه) راجع «السنة المفترى عليها» (ص ٧٣ — ٧٥)

الغربية، أو الشرقية، دون أدنى جهد وبحث في هذه العلوم للوصول إلى الحقيقة.(١٤٨)

* * *

١٤٨) «السنة المفترى عليها» (ص ٦٧)

مدى حرّية نقد الأحاديث لدى الشيخ المودودي

يرى الشيخ المودودي ـــ رحمه الله ـــ حرية التحقيق وصراحة النقد في النظام الإسلامي، ولا يختلف اثنان في أنه يطالب بها كل مسلم يريد الالتزام بالإسلام. ولكن إذا وصلت الدعوة إلى النقد والتحقيق إلى أن لا يتقيد الانسان حتى في المجالات التي هي خارجة عن تخصصاته، ويمارس حقه في النقد والتمحيص حتى في أحاديث الصحيحين التي تلقتها الأمة بالقبول على مر الدهور وكرّ العصور. فلا يبقى إلا أن تنشأ الفوضى في مسلمات الدين، وأمور الشريعة.

أما نقد الأحاديث الصحيحة من جديد، في هذا الزمن الذي لا يفرّق علماؤه بين الرطب واليابس، فلا داعي له إلا بعد أن يعلن عدم الثقة بجهود المحدثين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها كليا، ثم يلعب بها من يشاء، وكيفما يشاء، ويرد الحديث نظراً إلى متنه، أو اعتماداً على فهمه الخالص للدين، أو لمخالفته للدراية والتفقه.(١٤٩)

قال الشيخ ـــ وهو بصدد الرد على السوال عن توضيح الفرق بين الرواية والدراية ـــ:

(في الحقيقة أن سوء التفاهم الذي ابتليتم به، هو أنكم تحسبون أني أرجّح التفـقّه على الحديث، أو أعتبرهما متساويين، والأمر ليس كذلك.(١٥٠)

بل الواقع أن الرواية المنسوبة إلى النبي ـــ ﷺ ـــ تكون نفسها موضع البحث والدراسة من حيث صحة نسبتها إلى النبي ـــ ﷺ ـــ.

كل رواية صحّحها المحدثون بحكم إسنادها، تعتبر ـــ عندكم ـــ حديث النبي ـــ ﷺ ـــ وجوباً، ولكنّه لا يجب عندي، لأني لا أرى صحة

---

١٤٩) راجع التعليق رقم (١١٧)

١٥٠) لا، بل الأمر كذلك، لأن الشيخ نفسه قال في آخر هذا الكلام: «إذا رأى أحد في هذا الباب التساوى بينهما ماارتكب جريمة، وكذلك إذا رجّح إحداهما على الأخرى أيضا لم يرتكب جريمة» راجع التعليق رقم (١٥٥). وقال أيضا في (رسائل ومسائل: ١ /٢٢٢): «إن إسناد الحديث، وتفقه المجتهد لا يترجّح احد هما على الأخر مطلقا....»

ولا يخفى أن وضع الرواية والدراية في مرتبة واحدة، مذهب المعتزلة (الإضاحة ٣٢)

الإسناد دليلا لازما على صحة المتن، والإسناد ليس ــ عندي ــ وسيلة واحدة للعلم بصحة الحديث،[151] بل هو أحد الطرق التي يحصل بها الظنّ الغالب، في كون الرواية حديثَ النبي ــ ﷺ ــ.[152]

فيجب عندنا أن ينظر في المتن، ويراعى فهم الدين[153] الذي حصلنا عليه، من جهة العلم الكلي بالكتاب والسنة، ويلقى النظر على السنة التي لها صلة بالحادث، وثبتت بطريق أقوى.

هذا إضافة إلى نواحٍ عديدة أخرى[154]، لا يمكن أن ننسب أى حديث بدون مراعاتها، إلى النبي ــ ﷺ ــ).[155]

لم يصرّح الشيخ المودودي بتلك النواحي العديدة الأخرى، التي بدون مراعاتها لا يمكن أن ينسب حديث إلى النبي ــ ﷺ ــ ولكن يمكن الاطلاع عليها من خلال دراسة كتاباته التي يردّ فيها على الأحاديث

---

١٥١) غضّ الطرف في هذا التقرير عن جهود المحدثين في تمحيص الروايات من طرق متعددة، غير الاسناد.

١٥٢) إذا لم يحصل بجهود المحدثين الجبارة في نقد الحديث وتمحيصه تمحيصا دقيقا إلا الظن الغالب، فعلى المهتمين باللغات أن يشطبوا لفظة «اليقين» من معاجم اللغات وقواميسها لأن المحدثين قاموا في هذا المجال بأقصى ما يمكن من الجهد البشرى ــ كما اعترف به الشيخ نفسه ــ وهم لم يكونوا مطالبين أكثر من ذلك (لا يكلف الله نفساً إلاوسعها) ولا أدرى بعد هذا من يقوم بجهد يفوق الحدود البشرية حتى ينبنى عمله على «اليقين»؟!!

١٥٣) لا أدرى فهم من يعتبر؟ أفهم الفقهاء؟ فهو يختلف اختلافا تاماً فى مسألة واحدة،أم فهم المحدثين؟ فهو متهم عندكم بالبساطة،والقشر بدون اللب.أم فهم المعتزلة لأنهم أصحاب «العقول الصريحة»؟ ولكن لايرضى به جمهور طوائف المسلمين.

١٥٤) لقد عرفنا ممامضى من جهود المحدثين المتنوعة في نقد الأحاديث بأنهم تطرقوا إلى كل ناحية من نواحى نقد الحديث وتمحيصه، ولكن الشيخ، مع الاعتراف بفضلهم، لا أدرى لماذا يصرّ أن يقول قولا لادليل عليه من الصحة والواقع.

١٥٥) «رسائل ومسائل» (١ /٢٣٣) وزاد الشيخ المودودى: «فليس الخلاف بيننا وبينكم في أنه هل يتساوى حديث الرسول واجتهاد المجتهد أم لا؟ بل الخلاف في الواقع، في أن رأى المحدث بحكم الرواية، ورأى المجتهد بحكم الد راية يتساويان في ردّ الروايات وقبولها، واستنباط الأحكام منها أم لا؟ ورأى أيهما يرجّح؟

إذا رأى أحد في هذا الباب التساوى بينهما ما ارتكب جريمة، وكذلك إذا رجّح إحداهما على الأخرى لم يرتكب جريمة....»

الصحيحة، وهي تتلخص في النقاط التالية:[١٥٦]

* مخالفة الحديث العقل والذوق.
* مخالفته القرآن.
* مخالفته الوقائع التاريخية.
* تعارض الأحاديث فيما بينها.

هذا، ولا يفوتني أن أقول أن رفض الأحاديث الصحيحة ـــ التي ظاهرها يتعارض مع القرآن، أو الأحاديث الأخرى، أو العقل، أو التاريخ ـــ اعتماداً على هذه الأمور، ينشأ عن قلة الاطلاع على ما كتبه علماء الأمة في مشكل الأحاديث والآثار، وعن العجز عن التوفيق فيما بينها، ويرجع إلى عدم الثقة بجهود المحدثين، وإلى تأليه العقول والأذواق إزاء الأحاديث الصحيحة.

وإليكم الآن بعض الأحاديث الصحيحة التي رفضها الشيخ المودودي تطبيقاً لهذه القواعد:

---

١٥٦) هذه هي النقاط التي تشبث بها منكروا الحديث قديما وحديثا للرد على الأحاديث الصحيحة كما ذكرها الشيخ المودودي نفسه في (التفهيمات: ١ /٣٥٤). والفرق بينه وبينهم هوالفرق ما بين الرد الجزئ، والرفض الكلي، لأنهم يعمّمون هذه القواعد، ويجعلونها معيارا على السنة، والشيخ يردّ بها بعض الأحاديث الصحيحة وقد قال بعد ذكر هذه النقاط، وهو بصدد الرد على منكرى الحديث ـــ «يستدلّون بهذه الأفراد على رفض المجموعة الحديثية كلها، وهذا أشبه بالاستدلال بشرور عدة أفراد من الجماعة، على شرور الجماعة كلها» (التفهيمات: ١ /٣٥٤)

حديث «الكذبات الثلاث»

عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أن رسول الله ــ ﷺ ــ قال: «لم يكذب إبراهيم النبي ــ عليه السلام ــ قطّ، إلا ثلاث كذبات، ثنتين في ذات الله، قوله: (إني سقيم)، وقوله: (بل فعله كبيرهم هذا).

وواحدة في شأن «سارة»،(١٥٧) فإنه قدم أرض جبّار، ومعه سارة، ــ وكانت أحسن الناس ــ(١٥٨) فقال لها: إن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتي، يغلبني عليك. فإن سألك فأخبريه أنك أختي، فإنك أختي في الإسلام. فإني لا أعلم في الأرض مسلما غيري وغيرك.

فلما دخل أرضه، رآها بعض أهل الجبّار، أتاه فقال له: لقد قدم أرضك امرأة لا ينبغي لها أن تكون إلا لك. فأرسل إليها، فأتى بها. فقام ابراهيم ــ عليه السلام ــ إلى الصلاة، فلمّا دخلت عليه، لم يتمالك أن بسط يده إليها، فقبضت يده قبضةً شديدةً.

فقال لها: ادعى الله أن يطلق يدي، ولا أضرّكِ. ففعلت. فعاد، فقبضت أشدَّ من القبضة الأولى. فقال لها مثل ذلك. ففعلت، فعاد، فقبضت أشدَّ من القبضتين الأوليين. فقال: ادعى الله أن يطلق يدي، فلك الله أن لا أضرّك. ففعلت. وأطلقت يده. ودعا الذي جاء بها، فقال له: إنّك أتيتني بشيطان، ولم تأتني بإنسان، فأخرجها من أرضى، وأعطها «هاجر».

قال: فأقبلت تمشى فلمّا رآها إبراهيم ــ عليه السلام ــ انصرف.

---

١٥٧) قال العلماء: والواحدة التي في شأن «سارة» هى أيضا في ذات الله لأنها سبب دفع كافر ظالم عن مواقعة فاحشة عظيمة، وإنما خصّ اثنتين بأنهما في ذات الله تعالى، لكون الثالثة تضمنت نفعاله وحظًا مع كونها في ذات الله تعالى (شرح صحيح مسلم للنووى: ١٥ /١٢٤ ــ ١٢٥ ــ طبعة دارالفكر بيروت)

١٥٨) في «صحيح مسلم» في حديث الاسراء الطويل، من رواية ثابت عن أنس في ذكريوسف: «أعطى شطر الحسن». وزاد أبو يعلى من هذا الوجه: «أعطى يوسف وأمه شطر الحسن ــ يعنى سارة ــ.

وفي رواية الأعرج عن أبي هريرة في آخر البيوع من صحيح البخاري (٤ /٤١٠ ــ ٤١١): دخل إبراهيم بامرأة هى من أحسن النساء» (فتح البارى: ٦ /٣٩٢)

فقال لها: مَهْيَمْ(١٥٩)؟ قالت خيراً. كفّ الله يد الفاجر، وأخدم خادماً.

قال أبو هريرة: فتلك أمّكم(١٦٠) يا بني ماء السمّاء»!(١٦١)

* * *

١٥٩) أي ما شأنك، وما خبرك. ويقال أن الخليل أوّل من قال هذه الكلمة.

١٦٠) كأن أبا هريرة خاطب بذلك العرب لكثرة ملازمتهم للفلوات التي بها مواقع القطر لأجل رعي دوابّهم. فنفيه تمسّك لمن زعم أن العرب كلهم من ولد إسماعيل.

وقيل: اراد بماء السماء زمزم لان الله انبعها لهاجر، فعاش ولدها بها فصاروا كأنهم أولادها. قال ابن حبان في صحيحه: كل من كان من ولد اسماعيل يقال له ماء السماء، لأن إسماعيل ولد هاجر، وقد رُبّي بماء زمزم، وهي من ماء السماء.

وقيل: سموا بذلك لخلوص نسبهم، وصفائه، فاشبه ماء السماء وعلى هذا فلا متمسّك فيه.

وقيل: المراد بماء السماء عامر ولد عمرو جد الأوس والخزرج، قالوا: إنما سمّي بذلك لأنه كان إذا قحط الناس أقام لهم ماله مقام المطر. (فتح الباري: ٦ /٣٩٤)

١٦١) صحيح البخاري (٤ /٤١٠ ــ ٤١١= البيوع /باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه) و (٥ /٢٤٦= الهبة /إذاقال أخدمتك هذه الجارية) و (٦ /٣٨٨=الأنبياء /واتخذ الله إبراهيم خليلا) من طريقين. و (٩ /١٢٦=النكاح / اتخاذ السراري) و (١٢ /٣٢١= الاكراه / إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حدّ عليها) وصحيح مسلم رقم (٢٣٧١) واللفظ له ــ. وسنن أبي داود رقم (٢٢١٢)، وجامع الترمذي (٣١٦٥)

(فائدة): قدورد ذكر «الكذبات» صراحة أو إشارة، على لسان إبراهيم ــ عليه السلام ــ في حديث الشفاعة الطويل، الذي هو موجود في أكثر دواوين السنة.

آراء العلماء في تأويل هذا الحديث:

* قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) في تفسير قوله (بل فعله كبيرهم هذا):[الأنبياء: ٦٣]

وقد زعم بعض من لا يصدّق بالآثار، ولا يقبل من الأخبار إلا ما استفاض به النقل من العوام أن معنى قوله (بل فعله كبيرهم هذا) إنما هو: «بل فعله كبيرهم هذا إن كانوا ينطقون، فاسألوهم». أى إن كانت الآلهة المكسورة تنطق فإن كبيرهم هو الذي كسرهم.

وهذا قول خلاف ما تظاهرت الأخبار عن رسول الله ــ ﷺ ــ أن إبراهيم لم يكذب إلا ثلاث كذبات...

وغير مستحيل أن يكون الله تعالى ذكرُه، أذن لخليله في ذلك ليقرع قومه به، ويحتجّ به عليهم، ويعرفهم موضع خطئهم، وسوء نظرهم لأنفسهم، كما قال مؤذن يوسف لإخوته (أيتها العير انكم لسارقون) [يوسف: ٧٠] ولم يكونوا سرقوا شيئا.»(١٦٢)

* وقال ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ . هـ):

«رجاء الرخصة في المعاريض، وقيل: إن فيها عن الكذب مندوحة. فمن المعاريض قول إبراهيم ــ عليه السلام ــ في امرأته: «إنها أختى»، يريد أن المؤمنين إخوة...(١٦٣)

* وقال نظام الدين حسن بن محمد القمي:

«... أما قوله لسارة: إنها أختي، فالمراد أنها أخته في الدين. فلم يكن

---

١٦٢) «تفسير الطبرى المسمى بجامع البيان في تفسير القرآن» (١٧ / ٣٠ ــ ٣١ــ دارالفكر بيروت ١٩٧٨ . م،وتفسير الماوردى (٣ /٤١٨ ــ ٤١٩ــ طبعة وزارة الأوقاف بالكويت)

١٦٣) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص ٣٥ ــ طبعة مصر ١٩٦٦ .م

وقتئذٍ على وجه الأرض مسلم سواهما.»[١٦٤]

* وقال أبو محمد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي (ت ٥١٦ . هـ) بعد تأويل هذه الأمور الثلاثة:

«وهذه التأويلات لنفي الكذب عن إبراهيم. والأول هو الأولى للحديث فيه.

ويجوز أن يكون الله عز وجلّ أذن له في ذلك لقصد الصلاح، وتوبيخهم، والاحتجاج عليهم، كما أذن ليوسف حتى أمر مناديه، فقال لإخوته (أيتها العير إنكم لسارقون) ولم يكونوا سرقوا.»[١٦٥]

* قال محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ . هـ):

«قال المازري: أما الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله تعالى، فالأنبياء معصومون منه. وأما ما لا يتعلق بالبلاغ، ففي إمكان وقوعه منهم وعصمتهم منه القولان المشهوران للسلف والخلف.

قال القاضي عياض: الصحيح أن الكذب فيما يتعلق بالبلاغ، لا يتصوّر وقوعه منهم، سواءً جوزنا الصغائر منهم، أو عصمتهم منه أم لا، وسواء قلّ الكذب أو كثر. لأن منصب النبوّة يرتفع عنه، وتجويزه يرفع الوثوق بأقوالهم.

وأما قوله ــ ﷺ ــ:«ثنتين في ذات الله تعالى، وواحدة في شأن سارةَ» فمعناه: أن الكذبات المذكورة هي بالنسبة إلى فهم المخاطب والسامع وأما في نفس الأمر فليس كذباً مذموماً، لوجهين:

أحدهما: أنه ورّى بها، فقال في سارة: أختي في الإسلام. وهو صحيح في باطن الأمر. والوجه الثاني: أنه لو كان كذبا لا تورية فيه لكان جائزا في دفع الظالمين، وقد اتفق الفقهاء على أنه لوجاء ظالم يطلب إنساناً مختفيا ليقتله، أو يطلب وديعة لإنسان ليأخذها غصبا، وسأل عن ذلك،

---

١٦٤) «تفسير غرائب القرآن» المطبوع على هامش تفسير الطبرى (١٧ /٣٣)

١٦٥) «معالم التنزيل» المطبوع على هامش تفسير الخازن (٤ /٢٩٩ــ دارالفكر بيروت ١٩٧٩م

وجب على من علم ذلك إخفاؤه، وإنكار العلم به. وهذا كذب جائز، بل واجب لكونه في دفع الظالم، فنبّه النبي ـــ ﷺ ـــ على أن هذه الكذبات ليست داخلة في مطلق الكذب المذموم.

قال المازري: وقد تأول بعضهم هذه الكلمات، وأخرجها عن كونها كذبا، قال: ولا معنى للامتناع من إطلاق لفظ أطلقه رسول الله ـــ ﷺ ـــ قلت: أما إطلاق لفظ الكذب عليها فلا يمتنع لورود الحديث به. أما تأويلها فصحيح لا مانع منه»(١٦٦)

* وقال علاء الدين علي بن محمد البغدادي المعروف بالخازن (ت ٧٢٥ . هـ): «... فكل هذه الألفاظ صدق في نفسها، ليس فيها كذب. فإن قلت: قد سمّاها النبي ـــ ﷺ ـــ كذبات بقوله: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات.»

وقال في حديث الشفاعة: «ويذكر كذباته.» قلت: معناه أنه لم يتكلم بكلام صورته صورة الكذب، وإن كان حقّا في الباطن، إلا هذه الكلمات.

ولما كان مفهوم ظاهرها خلاف باطنها أشفق إبراهيم ـــ عليه السلام ـــ منها بمؤاخذته بها.»(١٦٧)

* قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ . هـ):

«فالكذب على الشخص حرام كله، سواء كان الرجل مسلما، أو كافراً، برّا أو فاجراً، ولكن الافتراء على المؤمن أشدّ، بل الكذب كله حرام. ولكن تباح عند الحاجة الشرعية «المعاريض»، وقد تسمّى كذبا. لأن الكلام يعنى به المتكلم معنى، وذلك المعنى يريد أن يفهمه المخاطب. فإذا لم يكن على ما يعنيه فهو الكذب المحض.

وإن كان على ما يعنيه، ولكن ليس على ما يفهمه المخاطب فهذه «المعاريض». وهي كذب باعتبار الإفهام، وإن لم تكن كذبا باعتبار الغاية

---

١٦٦) شرح صحيح مسلم للنووى (١٥ /١٢٤ـــ دارالفكر بيروت ١٩٧٨ .م

١٦٧) «لباب التأويل في معاني التنزيل» المعروف بتفسير الخازن (٤ /٢٩٩)

السائغة. ومنه قول النبي ـ ﷺ ـ لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات ... وهذه الثلاثة معاريض.(١٦٨)

* وقال شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ): «قال شيخنا ـ يعني ابن تيمية ـ رضي الله عنه:

والذي قيست عليه حيل الربوية وليست منه نوعان: أحدهما: «المعاريض»، وهي أن يتكلم الرجل بكلام جائز، يقصد به معنى صحيحاً، ويوهم غيره أنه يقصد به معنى آخر، فيكون سبب ذلك الوهم كون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين لغويتين، أو عرفيتين، أو شرعيتين، أو لغوية مع احداهما، أو عرفية مع إحداهما، أو شرعية مع إحداهما، فيعني أحد معنييه، ويوهم السامع له أنه إنما عنى الآخر: إما لكونه لم يعرف إلا ذلك، وإما لكونه دلالة الحال تقتضيه، وإما لقرينة حاليّة، أو مقاليّة، يضمّها إلى اللفظ.

أو يكون سبب التوهم كون اللفظ ظاهراً في معنًى، فيعني به معنًى يحتمله باطناً: بأن ينوي مجاز اللفظ دون حقيقته، أو ينوى بالعام الخاص أو بالمطلق المقيّد.

أو يكون سبب التوهم كون المخاطب إنما يفهم من اللفظ غير حقيقته لعرف خاص به، أو غفلة منه، أو جهل، أو غير ذلك من الأسباب، مع كون المتكلم إنما قصد حقيقته.

فهذا كله إذا كان المقصود به رفع ضرر غير مستحق فهو جائز كقول الخليل: «هذه أختي» وقول النبي ـ ﷺ ـ: «نحن من ماء». وقول الصديق ـ رضي الله عنه ـ «هاديني يهديني السبيل» ومنه قول عبد الله بن رواحة: «شهدت بأن وعد الله حق» الأبيات. أوهم امرأته القرآن.

وقد يكون واجباً إذا تضمّن دفع ضرر يجب دفعه، ولا يندفع إلا بذلك.(١٦٩)

---

١٦٨) مجموع فتاوى شيخ الاسلام (٢٨ /٢٢٣ ـ تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ) و«الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح» له ايضا (٤ /٢٨٧ ـ ٢٨٨ ـ طبعة المجد)

١٦٩) إعلام الوقعين عن رب العالمين (٣ /٢٣٤ـ ٢٣٥ـ دارالجيل)، و «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن القيم (٢ /١١٢ـ ١١٣ـ دارالمعرفة بيروت)

* وقال أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤. هـ) «أما الحديث الذي رواه ابن جرير ههنا... فهو مخرّج في الصحاح والسنن من طرق. ولكن ليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي يُذَمّ فاعله، حاشا و كلّا، ولمّا.

إنما أطلق الكذب على هذا تجوّزا، وإنما هو من المعاريض في الكلام، لمقصد شرعي دينيّ، كما جاء في الحديث: «إن في المعاريض مندوحة عن الكذب»[170]

* وقال أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢. هـ):

* قال ابن عقيل: دلالة العقل ظاهر إطلاق الكذب على إبراهيم، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثوقاً به، ليعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه.

وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع. وعلى تقديره، لم يصدر ذلك من إبراهيم ـــ عليه السلام ـــ يعني إطلاق الكذب على ذلك، إلا في حال شدّة الخوف لعلو مقامه. وإلا فالكذب المحض في تلك المقامات يجوز. وقد يجب لتحمل أخفّ الضررين دفعاً لأعظمها.

أما تسميته إياها كذبات، فلا يريد أنّها تذمّ، فإن الكذب، وإن كان قبيحا مخلّا، لكنّه قد يحسن في مواضع، وهذا منها.»[171]

---

١٧٠) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤ /١٣ـــ دارالمعرفة بيروت) تفسير آية (فقال انى سقيم) سورة الصافات.

١٧١) فتح البارى بشرح صحيح البخارى (٦ /٣٩٢ـــ السلفية)

* وقال بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ـــ ٨٥٥. هـ):

«أما وجه إطلاق الكذب على الأمور الثلاثة فهو ما قاله الماوردي. أما الكذب ما طريقه البلاغ عن الله عز وجل، فالأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عنه. أما غيره فالصحيح امتناعه، فيؤول ذلك بأنه كذب بالنسبة إلى فهم السامعين، أما في نفس الأمر فلا.» ثم ذكر تأويل الأمور الثلاثة، ونقل اتفاق الفقهاء على أن الكذب جائز بل واجب في بعض المقامات.(١٧٢)

* ونقل جلال الدين السيوطي (ـــ ٩١١. هـ) هذا الحديث، وحديث الشفاعة بدون أن يذكر شيئاً من التعقيبات التي تدلّ على ضعف هذه الرواية أو كذبها.(١٧٣)

* وقال أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ـــ ٩٢٣. هـ) وهو بصدد شرحه لهذا الحديث:

«وقد اتفق الفقهاء فيما لو طلب ظالمٌ وديعةً عند إنسانٍ، ليأخذها غصبا، وجب على المودّع عنده أن يكذب بمثل أنه لا يعلم موضعها بل يحلف على ذلك.

ولما كان ما صدر من الخليل ـــ عليه السلام ـــ مفهومُ ظاهرِهِ خلاف باطنه أشفق أن يؤاخذ به لعلوّ حاله، فإن الذي كان يليق بمرتبته في النبوة والخلّة، أن يصدع بالحق، ويصرّح بالأمر كيفما كان. ولكنه رخّص له فقبل الرخصة.

ولذا يقول عند ما يسئل في الشفاعة: إنما كنت خليلا من وراء وراء...»(١٧٤)

---

١٧٢) عمدة القارى شرح صحيح البخارى (١٥ /٢٤٨ـــ ٢٤٩) طبعة الادارة المنيرية.

١٧٣) الدر المنثور في التفسير بالمأ ثور للسيوطى (٥ /٦٣٧ـــ ٦٣٨) دارالفكر بيروت ١٩٨٣م.

١٧٤) إرشاد السارى للقسطلانى (٥»٣٤٧) طبعة دار إحياء التراث العربى بيروت.

* وقال ملا علي القاري (ـــ ١٠١٤ هـ) بعد ما ذكر قول المازري المتقدم في ضمن كلام الإمام النووي:

«ووافقه شارح من علمائنا حيث قال: إنما سمّاها كذبات، وإن كانت من المعاريض لعلوّ شأنهم عن الكناية بالحق، فيقع ذلك موقع الكذب عن غيرهم. أو لأنها لما كانت صورتها صورة الكذب سمّيت كذبات.»[١٧٥]

* وقال الإمام محمد بن علي الشوكاني (ـــ ١٢٥٠. هـ) في تفسير قوله تعالى (إني سقيم): «... وهذا تورية وتعريض، كما قال للملك لما سأله عن سارة: هي أختي، يعني أخوة الدين....»[١٧٦]

هذه هي أقوال بعض الجهابذة من علماء الحديث والتفسير في شرح هذا الحديث، الذين نذروا حياتهم لخدمة الكتاب والسنة، ولم يصعب أبدا فهمه عليهم، حتى يشكوا في صحّته، أو يعدّوه من الإسرائيليات المهملة اللاغية الخرقاء!!!

شبهات الرازي حول هذا الحديث:

كان فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ . هـ) من أكابر المتكلمين الذين لبّسوا الكلام بالفلسفة، فوقعوا فيما لا تحمد عقباه.[١٧٧]

وكان الرازي يورد شبه المخالفين في المذهب والدين على غاية ما يكون من التحقيق، ثمّ يورد مذهب أهل السنّة والحق على غاية من الوهاء.

وكان يعاب بإيراد الشبه الشديدة، وتقصر في حلها، حتى قال بعض المغاربة: يورد الشبه نقداً، ويُحلّها نسيئة.[١٧٨]

---

١٧٥) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥ /٣٢٩ـــ ٣٣٠) طبعة دار إحياء التراث.

١٧٦) «فتح القدير» للشوكاني (٤ /٤٠١) طبعة مصطفى الحلبي ١٩٦٤ م.

١٧٧) مجموع فتاوى شيخ الاسلام (٤ /٦٢ـــ ٦٣)

١٧٨) «لسان الميزان» لابن حجر (٤ /٤٢٨) ـــ طبعة الهند ١٣٣٠ هـ

وذكره الذهبي فقال: «الفخر بن الخطيب، صاحب التصانيف، رأس في الذكاء والعقليات لكنّه عري من الآثار، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرةً، نسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا.»(١٧٩)

قال الرازي نفسه: «وأما الكتب التي صنّفتها، واستكثرت فيها من إيراد السؤالات فليذكرني من نظر فيها بصالح دعائه على سبيل التفضّل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيِّئ، فإني ما أردت إلا تكثير البحث، وشحذ الخاطر، والاعتماد في الكل على الله.»(١٨٠)

من هذه التشكيكات إثارته الشبهات حول حديث «لم يكذب إبراهيم ــ عليه السلام ــ إلا ثلاث كذبات» الذي رواه أصحاب الصحاح والسنن. ولعلّه هو أوّل من(١٨١) ثقل عليه فهم هذا الحديث ودعا إلى رفض هذه الرواية، بكلام مضطرب، لأن فيها نسبة الكذب إلى إبراهيم ــ عليه السلام ــ. وقال: «للناس فيه قولان: (أحدهما): وهو قول كافة المحدثين أنه ليس بكذب. (القول الثاني): وهو قول طائفة من أهل الحكايات أن ذلك كذب، واحتجّوا بما روى عن النبي ــ ﷺ ــ أنه قال: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات» كلها في ذات الله تعالى قوله «إني سقيم»، وقوله «بل فعله كبيرهم هذا»، وقوله فى سارة «هي أختي».

وفي خبر آخر: «إن أهل الموقف إذا سألوا إبراهيم الشفاعة قال: إني كذبت ثلاث كذبات...»

ثم قرّروا قولهم من جهة العقل، وقالوا: «الكذب ليس قبيحا لذاته، فإن النبي ــ ﷺ ــ إذا هرب من ظالم، واختفى في دار إنسان، وجاء الظالم، وسأل عن حاله، فإنه يجب الكذب فيه.

وإذا كان كذلك فأي بعد في أن يأذن الله تعالى في ذلك لمصلحة لا يعرفها إلا هو.

---

١٧٩) «ميزان الاعتدال» للذهبى (٣ /٣٤٠ ــ طبعة البجاوى) وقد عاب تاج الدين السبكى على الذهبى ذكر هذا الرجل في الميزان (طبقات الشافعية: ٥ /٣٦ ــ دارالمعرفة بيروت)

١٨٠) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكى (٥ /٣٨)

(١٨١) وأخيراً تلقّفه الشيخ المودودى فوقع فيما وقع فيه الرازى من التشكيك في هذه الرواية.

واعلم أن هذا القول مرغوب عنه.

وأما الخبر الأول، وهو الذي رووه فلأن يضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — والدليل القاطع عليه أنه لو جاز أن يكذبوا لمصلحة، ويأذن الله تعالى فيه، فليجوّز هذا الاحتمال في كل ما أخبروا عنه، وفي كل ما أخبر الله تعالى عنه. وذلك يبطل الوثوق بالشرائع، وتطرق التهمة إلى كلّها.

فإن ذلك الخبر لو صحّ فهو محمول على المعاريض، على ما قال — عليه السلام —: «إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب».

فأما قوله «إني سقيم» فلعلّه كان به سقم قليل.

وأما قوله «بل فعله كبيرهم هذا» فقد ظهر الجواب عنه، «وذكر سبعة أقوال في تأويله».

وأما قوله في سارة «إنها أختي» فالمراد أنها أخته في الدين إذا أمكن حمل الكلام على ظاهره[١٨٢] من غير نسبة الكذب إلى الأنبياء — عليهم السلام — فحينئذ لا يحكم بنسبة الكذب إليهم إلا زنديق.»[١٨٣]

* وذكر الرازي في تأويل قوله «فنظر نظرة في النجوم فقال إني سقيم» [الصافات:٨٨—٨٩] ثمانية أوجه. وقال في «الوجه السابع» «قال بعضهم: ذلك القول عن إبراهيم — عليه السلام — كذبة. ورووا فيه حديثا عن النبي — ﷺ — أنه قال: «ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات.»

---

١٨٢) هذا الذى تقرّر مما مضى من أقوال العلماء في تأويل هذا الحديث، ولكن الرازى يتنافر من مجرد لفظ الكذب، فينصّ على رفض هذه الرواية بدون النظر في نتيجته.

١٨٣) التفسير الكبير للرازى (٢٢ /١٨٥ — ١٨٦، الطبعة الأولى) تفسير سورة الأنبياء. آية (قال بل فعله كبير هم هذا).

قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يُقْبَل لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز

فقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدول؟

فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي، وبين نسبته إلى الخليل ـــ عليه السلام ـــ كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى.

ثم نقول: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد بكونه كذبا، خبراً شبيهاً بالكذب.؟!(١٨٤)

وقد ردّ شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣. هـ) على هذه المقالة فقال ـ وهو ينقل كلام ابن عقيل المتقدم في تأويل ابن حجر لهذا الحديث ـــ:

«على كل تقدير فلم يصدر من إبراهيم ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ إطلاق الكذب على ذلك ـــ أى حيث يقول في حديث الشفاعة: «وإني كنت كذبت ثلاث كذبات ـــ إلا في حال شدّة الخوف لعلو مقامه،(١٨٥) وإلا فالكذب في مثل تلك المقامات يجوز. وقد يجب لتحمل أخفّ الضررين دفعاً لأعظمهما.«وأما قول الإمام فخر الدين الرازي:

«لا ينبغي أن ينقل هذا الحديث لأن فيه نسبة الكذب إلى إبراهيم، وقول بعضهم له: فكيف يكذب الراوي العدل؟ وجواب الإمام له، بأنه لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي، وبين نسبة الكذب إلي الخليل، كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى.»

فليس بشيء، إذ الحديث صحيح ثابت، وليس فيه نسبة محض الكذب إلى الخليل. وكيف السبيل إلى تخطئة الراوي مع قوله (إني سقيم) وقوله (بل فعله كبيرهم هذا)، وعن سارة (أختي) إذ ظاهر هذه الثلاثة بلا ريب غير مراد. (١٨٦)

---

١٨٤) التفسير الكبير (٢٦ /١٤٨ ـــ تفسير آية (إنى سقيم) سورة الصافات.

١٨٥) راجع «فتح البارى» (٦ /٣٩٢)

١٨٦) «إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى» للقسطلانى (٥ /٣٤٧ـــ ٣٤٨ ـــ دار إحياء التراث العربى بيروت) وراجع كلامه الكامل في تاويل هذا الحديث عند التعليق رقم (١٧٤)

«أما محاولة رفض هذا الحديث بإثارة الشبهة حول إطلاق لفظ الكذب على هذه الأمور، فلا يمتنع لورود الحديث به، وأما تأويلها فصحيح لا مانع منه»[١٨٧]

وقال ابن حجر العسقلاني: «وأما تسميته إياها كذبات، فلا يريد أنها تذمّ، فإن الكذب وإن كان قبيحا مخلّا، لكنّه يحسن في مواضع، وهذا منها.[١٨٨]

والجدير بالذكر أن العلماء لم يفرقوا بين ما وقع ذكره في القرآن من هذه الأمور الثلاثة، وبين ما لم يذكر في القرآن، وذكر في الحديث فقط، وهو قوله في سارة «إنها أختي». وأوّلوا الأخير بما أوّلوا به الأمرين الأوّلين بلا تفريق بينها.

لقد اتضح مما مضى من أقوال علماء التفسير والحديث في تأويل هذا الحديث الصحيح الوارد في أكثر دواوين السنّة، بأنه لم يثقل فهمه عليهم، ولم يصطدم مع عقولهم النيّرة الصافية من أكدار «الفلسفة» الزائغة و «الكلام» الفارغ وصعب فهمه على من هو رأس في الذكاء والعقليات أمثال «الرازي»،[١٨٩] ومن حذا حذوه، ولَفَّ لفّه في عرض النصوص من الكتاب والسنّة الصحيحة على مبرد عقولهم لتقبل ما تشاء، وترفض ما تشاء. فنسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا. ويجنّبنا من الزيغ والضلال.

شبهات المودودي أشدّ خطورة من شبهات الرازى فى ردّ هذا الحديث:

ردّ الشيخ المودودي هذا الحديث ــ مع دفاعه عن السنّة، وردّه على منكريها ــ بكل قناعة[١٩٠]، وتشبّث في رده بالشبهات التى لم تخطر ببال

---

١٨٧) قاله النووى في شرحه على صحيح مسلم (١٥ /١٢٤).
١٨٨) «فتح البارى» (٦ /٣٩٢)
١٨٩) راجع مبالغة السبكى في الثناء على الرازى في طبقات الشافعية (٥ / ٣٣)
١٩٠) قلت: «ردّه بكل قناعة»، لأن الشيخ ــ رحمه الله ــ يقول: «إنى لا أجهل بالأدلّة التى قدّمها أكابر المحدثين في الدفاع عن هذه الرواية، بل لا أقتنع بها.» («رسائل ومسائل» (٣ /٤٩) ط رابعة ١٩٨١ .م بدلهى)

الرازي ـــ مع شهرته قديما وحديثا، في إيراد الشبه، وإثارة التشكيكات حول مسائل من دعائم الدين ـــ.

وإليكم الآن ترجمة كتاباته حول هذا الحديث مفصّلا، ليتّضح على القارئ اللبيب ما له وما عليه، بمجرد قراءتها. وبالله التوفيق:

* قال الشيخ المودودي في أهم كتبه «تفهيم القرآن» في تفسير الآية «بل فعله كبيرهم هذا» [الأنبياء: ٦٣]:

*ولسوء الحظّ ورد في رواية من الروايات أن إبراهيم ـــ عليه السلام ـــ كذب في حياته ثلاث كذبات:

(إحداها): قوله «بل فعله كبيرهم هذا» [الأنبياء: ٦٣]

(والثانية): قوله «إني سقيم» [الصافات: ٨٩]

(والثالثة): قوله في سارة «إنها أختي». وهي لم تذكر في القرآن، بل ورد ذكرها في باب الولادة من الإنجيل.(١٩١)

فرقة تغلو في «عبودية الرواية» إلى أن يعزّ عليها صدق عدة رواة من الصحيحين للبخاري ومسلم،(١٩٢) ولا تبالي بأن تثبت بذلك تهمة الكذب في حق نبيّ من الأنبياء.

وفرقة تهجم على ذخيرة السنّة كلّها بسبب هذه الرواية، وتقول برفض جميع الأحاديث لوجود مثل هذه الروايات.(١٩٣)

---

١٩١) قال شيخ الاسلام ابن تيمية: «إن الأحاديث الاسرائيليات على ثلاثه أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهدله الصدق. فذاك صحيح [وهذا الذى يدل عليه حديث: بلغوا عنى ولوآية، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج»] والثانى: ما علمنا كذبه مما عندما مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل،فلا نؤمن به، ولانكذبه، وتجوزحكايتهلما تقدم. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه، تعود إلى أمر دينى (مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: ص ٤٢ ـــ طبعة بيروت ١٩٨٠ م.

١٩٢) يلمزبه «أهل الحديث» الذين يدافعون عن هذا الحديث، في ضوء أقوال المفسّرين والمحدثين قديما وحديثا.

١٩٣) إن ثقلت الأحاديث الصحيحة على عقول أدعياء العلم من منكرى الحديث، لقصور فهمهم،فليس معنى هذا أن نتخلى عنها، ونسير مع ركبهم في ردّها، بل يجب على من يحترم دينه أن يدافع عنها، ولايتركها ألعوبة يتلاعب بها من يشاء وكيف يشاء.

ولا يلزم من وجود بعض النقائص في رواية، أو عدة روايات أن ترفض كلها ولا يلزم من صحة إسناد الرواية من وجهة نظر علوم الحديث، أن تسلّم عميانا لا محالة، مهما كان متنها محل النقد والاعتراض.

وعلى الرغم من قوة الإسناد، وجدارته بالقبول يمكن أن توجد هناك أسباب كثيرة ينقل لأجلها متن من متون الحديث بصورة خاطئة، ويحتوى على موادّ تصرخ قبائحها بأنها لا يمكن أن تكون من أحاديث النبي ـ ﷺ ـ.

ولهذا ينظر في المتن أيضا مع الإسناد، فإن وجدت قبيحة في المتن فلا يصحّ أن يصرّ على صحته بلا طائل.(١٩٤)

وهذا الحديث الذي ذكرت فيه الكذبات الثلاث لإبراهيم ـ عليه السلام ـ ليس محل الاعتراض لأجل أنه يثبت الكذب في حق نبي من الأنبياء فحسب، بل هذه الأمور الثلاثة نفسها أيضا محل النظر والدراسة.

ولقد رأيتَ -حقيقة- كذبة من هذه الكذبات آنفاً،(١٩٥) ولا يطلق

١٩٤) عرفنا مما مضى في التعليق رقم (١٢٢) أن المنقول الصحيح لا يخالف المعقول الصريح أبداً ولا يوجد حديث صحيح يصرح قبائحه أنه ليس من أقوال النبى ـ ﷺ ـ أما هذا الحديث الذى نحن بصدد البحث فيه، فقد عرفنا تأويله عند العلماء، ولم يصعب على فهم أحد منهم غير الرازى الذي يزن النصوص الشرعية على عقله، ويورد الشبه فيها بدون أن ينظر في نتيجتها، ويردّ عليها. فنسأل الله السلامة.

أما تعبير الشيخ المودودى عن مادة هذا الحديث بقبيحة فجرأة في غير محلها وقلة أدب مع حديث النبى ـ ﷺ ـ الصحيح الثابت في أكثر دواوين السنة بما فيها «الصحيحان» اللذان يعتبران أصح الكتب بعد كتاب الله عزوجل في الحديث. فعفا الله عنا وعنه.

١٩٥) وهى قوله (بل فعله كبيرهم هذا) وذكر في تفسيره بأنه لم يرد بذلك الكذب، بل قاله إقامة للحجة عليهم. كما مضى في بداية تفسير هذه الآية.

الكذب على قوله هذا، رجل قليل العقل والفهم في هذا السياق، فضلاً أن نتوقع ــ معاذ الله ــ عدم فهم النبي ــ ﷺ ــ إياه.

وأما قوله: «إني سقيم» فلا يثبت كونه كذبا، إلى أن لا يثبت أن إبراهيم ــ عليه السلام ــ كان صحيحا معافًى حينئذ حقاً، ولم يكن يشتكى بأدنى شيء من المرض.

وهذا لم يذكر في «القرآن»، ولا في أي رواية معتبرة غير هذه الرواية التي نحن بصدد البحث فيها.

أما قوله في زوجته «سارة»: «إنها أختي» فهو بنفسه أمر مهمل، يحكم عليه الإنسان بمجرد سماعه أنه لا يكون الواقع أبداً.

يحكى أنه حدث حينما سافر إبراهيم ــ عليه السلام ــ مع زوجته إلى مصر. وكان إبراهيم حينئذ، حسب بيان الإنجيل ــ ابن خمسة وسبعين عاماً، وكانت سارة، بنت خمس وستين عاماً أو ما يزيد. ويخاف إبراهيم في هذا العمر أن ملك مصر سيقتله لأجل هذه المرأة الوسيمة، ويقول لزوجته: إن أخذك المصري، ويذهب بك إلى الملك، فقولي: «إنه أخي»، وأقول: «إنها أختي»، لتنجو نفسي من القتل [الولادة، باب ١٢]

أساس الكذبة الثالثة في هذا الحديث على هذه الرواية الإسرائيلية المهملة اللاغية الصريحة(!)(١٩٦)

هل من المعقول أن نصرّ على نسبة متن الحديث الذي يحتوى على مثل هذه الأمور إلى النبي ــ ﷺ ــ، على أن إسناده ليس مجروحاً؟!

---

١٩٦) اتفق الشيخ المودودى هنا مع السيد صالح أبى بكر الذى ادعى وجود الاسرائيليات في صحيح البخارى كما تقدم عند التعليق (٨٥)وهذا القول في غاية الخطورة بحيث يؤدى إلى التشكيك في جميع الأحاديث التى تؤيد ما في الاسرائيليات، ولقد مضى في التعليق رقم (١٩١) أن الاسرائيليات على ثلاثة أقسام: قسم يؤيده ما عند نا من الكتاب والسنة فهو صادق،وفي هذا قال النبى ــ ﷺ «بلغوا عنى ولوآية، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج...»

هذه الرواية الاسرائيلية مما صدقها هذا الحديث، فاذا عملنا بما قال الشيخ المودودى يلزم منه إنكار حديث: «وحدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج» أيضا. فيكون ضغثا على إباّ لة .

هذا هو «الإفراط»[١٩٧] الذي يفسد الأمر، ويؤدي إلى ذلك التفريط الذي يبديه منكروا الحديث.» (راجع للمزيد من التفصيل كتابي «رسائل ومسائل» الجزء الثاني ص ٣٥ ـــ ٣٩)[١٩٨] وقال الشيخ في كتابه «رسائل ومسائل» الذي أحال إليه الآن:

«وردت هذه الرواية في كتاب أحاديث الأنبياء ١٩٩ من «صحيح البخاري»؛ وفي باب[٢٠٠] إثبات الشفاعة من «صحيح مسلم» وغيرهما من كتب الحديث، ولا يشك أحد، نظراً إلى كثرة طرقها، في أن أبا هريرة هو راوي هذا الحديث، وذلك لأنه لا يظنّ في هؤلاء الرواة الكثيرين، وخاصة أغلبهم من الثقات، أنهم اختلقوا عمداً رواية مكذوبة على صاحبٍ من أصحاب النبي ـــ ﷺ ـــ.

أما أبو هريرة فلا نشك فيه حتى الشك المجرد أنه ينسب قولا مكذوبا إلى النبي ـــ ﷺ ـــ.

وعلى هذا تكذيبنا لهؤلاء الرواة صعب علينا، وأصعب منه أن نسلّم أن كذب نبي من الأنبياء، أو وجّه النبي ـــ ﷺ ـــ، معاذ الله، تهمة الكذب إلى أحد منهم.

ولهذا نضطرّ قطعاً إلى فهم أنه وقع «سوء فهم» حتماً في هذا الأمر، لم ينقل لأجله قول النبي ـــ ﷺ ـــ على الوجه الصحيح. والدليل على ذلك أن الكذبات الثلاث التي نسبت إلى إبراهيم ـــ عليه السلام ـــ اثنتان منها

---

١٩٧) إن العمل بكل ما صحّ عن النبى ـ ﷺ ـ، والدفاع عنه لا يسمى «إفراطا»، وإنكار جميع ما ثبت عن النبى ﷺ ليس تفريطا بل هو كفر.

كأن الشيخ يريد أن يتنازل «أهل الحديث» المدافعون عنه، عن الاصرار على صحة الحديث الذى صحت نسبته إلى النبى ـ ﷺ من جهة، ويطلب من منكرى الحديث أن لا يرفضوا جميع الأحاديث من جهة أخرى. وإذا رضي الطرفان على هذه المساومة ينشأ مذهب ثالث هو «مسلك الاعتدال» الذى لا يرفض الأحاديث كليا، ولا يقبلها كليا، بل يقبل ما يوافق العقل والتأريخ، ويرفض ما يخالفها.

١٩٨) «تفهيم القرآن» (٣ /١٦٧ ـــ ١٦٨ ـــ تعليق رقم (٦٠) طبعة إدارة ترجمان القرآن بلاهور ١٩٨٢م).

١٩٩) رواه البخارى في كتاب «البيوع» و «الهبة»، و «النكاح» و «الاكراه» أيضا (راجع التعليق رقم (١٦١).

٢٠٠) مسلم (٢٣٧١).

ليستا من الكذب في شئ.[٢٠١] والكذبة الثالثة هي في الحقيقة كذبة بني إسرائيل التي نسبوها إلى إبراهيم في موضعين من الإنجيل»

ثم ذكر ان قوله «إني سقيم» وقوله «بل فعله كبيرهم» لم ينص الله-عز وجل ــ في كتابه على أنهما من الكذب، ولا واقع الحال يدل على ذلك. وبعد ذلك قال:

«أما الكذبة الثالثة ــ فهي إحدى الأساطير المهملة التي اختلقت في الإنجيل على الأنبياء. وقد ذكرت هذه الحادثة في باب الولادة من الإنجيل مرتين» وقال: الحادثة الأولى وقعت بمصر، ثم نقل من الإنجيل [باب ١٢. آيات ١١ ــ ٢٠] ما يشبه ما ورد في «سارة» في دواوين السنّة، وقال:

«ومن الطريف أن سارة كانت بنت خمس وستين سنة حينئذ حسب الإنجيل» ثم ذكر الحادثة الثانية التي وقعت بفلسطين [باب ٢٠. آيات ٢ ــ ١٦] وهي أيضا تشبه بماورد في سارة في كتب الحديث. وذكر أن عمرها كان حينئذ تسعين عاما. وقال:

«هاتان الحكايتان تدلان بنفسهما أنهما مكذوبتان،[٢٠٢] ولا يمكن أن نسلّم أبداً أن النبي ــ ﷺ ــ يصدق مثل هذا الكذب»

يمكن أن ينشأ ههنا سؤال في ذهن أحد عما إذا كانت هذه الأمور الثلاثة خاطئة بحكم الدراية، فلماذا ذكرها في كتبهم أهل الدراية؟

جوابه: ان الدراية تتعلق بمحتوى الحديث نفسه، والدراية غالب صلتها بالسند، وأن المسئوليات التي قبلها أهل الرواية هي أن يقوموا بجمع كل ما يوجد من أخبار عهد النبي ــ ﷺ ــ بالوسائل الموثوق بها. أما استخلاص ما في هذه الروايات من الأمور المفيدة بعد النظر فيها، فهو من

---

٢٠١) والثالثة كذلك، لأن العلماء الذين أوّلوا الكذبتين السابقتين هم الذين أوّلوا الكذبة الثالثة أيضا، بدون أن يوردوا أى شبهة في صحتها عن النبى ــ ﷺ ــ، ولكن الشيخ مصرّ على إثبات أنها تهمة على إبراهيم ــ عليه السلام ــ، وذلك بعد معرفة أقوال المفسرين، وشراح الحديث، في تأويل هذا الحديث.

«إن كنت لاتدرى فتلك مصيبة　　　وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم»

٢٠٢) ولكن الجزء الذى يوافقه الحديث الصحيح لا يكذب أبداً (راجع التعليق رقم (١٩١، ١٩٦)

عمل أهل الدراية. ولو قام أهل الرواية حسب فهمهم بعمل أهل الدراية، وردّوا كل الروايات التي لم تكن موافقة لآرائهم، بعد نقد محتوياتها، لحرمنا من المواد الكثيرة التي لم تكن مفيدةً في نظر جامعي كتب السنة، وكانت مفيدة في نظر غيرهم.(٢٠٣)

ولهذا، كان مناسباً جداً أن أوقف أهل الرواية نشاطهم عند حد نقد الأسانيد في أكثر الأحيان، وجمعوا المواد الثابتة بالأسانيد المعتبرة، لمن يقوم بخدمة نقد محتويات الروايات)(٢٠٤)

*وجّه أحد من الناس خطاباً إلى الشيخ المودودي لإعادة النظر في بعض المواضع من «تفهيم القران» التي اختلف فيها مع جمهور الأمة، ومنها: هذا الأمر الذي نحن بصدد البحث فيه، فردّ عليه الشيخ قائلا:

« بحثت في الكذبات الثلاث لإبراهيم ــ عليه السلام ــ في موضعين من كتبي:

أولهما: «رسائل ومسائل» (ج ٢ /٣٥ ــ ٣٩)

والثاني: «تفهيم القران» (تفسير سورة الأنبياء. التعليق رقم (٦٠)

وبيّنت في هذين الموضعين(٢٠٥) الدلائل التي لأجلها أتوقف في تسليم صحة محتوى هذه الرواية. فإن اطمأننت إلى هذه الدلائل فحسن. وإلا فلتأخذ ما تراه صحيحا. وما الحرج لو بقيت بيننا خلافات في مثل هذه الأمور.

يجدر ــ عندكم ــ محتوى الحديث بالقبول، لأنه روى بالأسانيد المعتبرة عند البخاري، ومسلم، والنسائي، وغيرهم من أكابر المحدثين. ولكنه لا يليق بالقبول عندي، لأنّ فيه نسبة الكذب إلى أحد من الأنبياء. وهذا ليس من السهل أن يقبل على أساس رواية عدةٍ من الرواة. ولا أريد أن

---

٢٠٣) راجع التعليقات (١٢٢، ١٢٣، ١٢٨) ليتبيّن ضعف هذه الفكر الناشئة عن قلّة الاهتمام بدواوين السنة، وأعمال جامعيها الضخمة.

٢٠٤) «رسائل ومسائل» (٢ /٣٤ــ ٣٩= ط. ثالثة ١٩٧٩ م بدلهى)

٢٠٥) هذان الموضعان هما اللذان تقدم ذكر نصوصهما الآن بشى من التفصيل.

أذهب[٢٠٦] في هذا الأمر إلى ما ذهب إليه الإمام الرازي حيث قال:

«فلأن يضاف الكذب إلى رواته أولى من أن يضاف إلى الأنبياء — عليهم الصلاة والسلام — (التفسير الكبير: ج ٦ ص ١١٣)[٢٠٧] وقال أيضا: «لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي، وبين نسبته إلى الخليل — عليه السلام — كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى.» (التفسير الكبير: ج ٧ ص ١٤٥)[٢٠٨]

أما أنا بالنسبة لأحد من هؤلاء الرواة الثقات فلا أقول إنه نقل كذباً، بل أقول فقط، إنه وقع عدم الاحتياط في نقله من جهة راوٍ من الرواة حتماً في أي طبقة من الطبقات. ولهذا لا يناسب أن نعتبره من أقوال النبي — ﷺ —.

وكيف نسلّم عميانا مادة الرواية التي تنال من ثقة الأنبياء، اعتماداً على محض الإسناد.[٢٠٩]

ولست جاهلا بتلك الأدلة التي قدّمها أكابر المحدثين في الدفاع عن هذه الرواية، بل ما وجدتها مقنعة![٢١٠]

أما قوله «بل فعله كبيرهم هذا»، وقوله «إني سقيم» فاتفق جمهور المفسرين والمحدثين على أنهما لا يدخلان في تعريف الكذب. فلتراجع تفسير هذه الآيات في أي كتاب من كتب التفسير، وكذلك في شروح ابن حجر، والعيني والقسطلاني وغيرهم من شراح الحديث. لم يقل أحد منهم بأن هذين

---

٢٠٦) هذا مجرد مداراة، وإلا ذهب الشيخ إلى أخطر مما ذهب إليه الرازى في إيراد الشبه في هذا الحديث الصحيح.

٢٠٧) «التفسير الكبير» للرازى (٢٢ /١٨٥= ط. أولى)

٢٠٨) المصدر السابق (٢٦ /١٤٨)

٢٠٩) (أى) حتى نعرضها على «الذوق»، والدراية». وعرفنا مما تقدم أن الذوق يختلف باختلاف الأشخاص، وكذلك الرواية، فدراية من تعتبر؟ وذوق من يؤخذ؟! أذوق الرازى والمودودى اللذين يوردان الشبه في الأمور الثابتة، أم ذوق المفسّرين وشرّاح الحديث من العلماء العباقرة الفطاحل الذين نذروا حياتهم في خدمة الكتاب والسنة؟!!

٢١٠) لمثل هذه المناسبات قال الشاعر:

إن كنت لا تدرى فتلك مصيبة ... وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم.

القولين كانا من الكذب.[٢١١]

وأما قوله في زوجته بأنها أختي، فهو أمر أخرق، كلما حاول المحدثون في تقويمه وتوجيهه، باؤوا بالفشل)

ثم ذكر استحالة صدور قوله في «سارة» «إنها أختي»، واستهزأ بتأويلات[٢١٢] شراح الحديث في سبب وقوع هذا القول. وبعد ذلك قال:

«أليس الاعتراف بأن النبي — ﷺ — لن يقول هذا القول أبداً، بل نقل عنه من طريق غير صحيح لأى سوء فهم — أولى من محاولة تصحيح مثل هذا الكلام المهمل بهذه التأويلات السخيفة»[٢١٣]

---

٢١١) وكذلك لم يقل أحد منهم بأن القول الثالث من الكذب، فليراجع للتحقق في هذا الامر نفس المراجع التى أحال إليها الشيخ المودودى.

وبعد هذا إصراره على رمى قول إبراهيم — عليه السلام — في زوجته (إنها أختى) بأنه (أمر أخرق)، ليس إلاجراة مجنونة، وكلاماً أحمق، لانتوقع أن يصدر ممن يحترم نفسه، ودينه، ودعوته. ونعوذ بالله من الشيطان.

٢١٢) مهما كان في هذه التأويلات ضعف وسخف، ولكن السياق يدلّ على أن قول إبراهيم — عليه السلام — في سارة (إنها أختى) كان ليتجنّب من الوقوع فيما هو أدهى منه أمر، وليدافع عن شي عظيم لم يُبيّنه إبراهيم — عليه لسلام — ولا ذكره النبى — ﷺ —.

ومن جملة التأويلات التى لم يذكرها الشيخ المودودى، هو ما ذكره ابن حجر نقلا عن المنذرى في «حاشية السنن» عن بعض أهل الكتاب:

«إنه كان من راى الجبار المذكور، أن من كانت متزوّجة لا يقر بها حتى يقتل زوجها، فلذلك قال إبراهيم: هى أختى، لأنه إن كان عادلا خطبها منه، ثم يرجو مدافعته عنها. وإن كان ظالما خلص من القتل».

قال الحافظ: وليس هذا ببعيد مما قررته أوّلا، وهذا أخذ من كلام ابن الجوزي في «مشكل الصحيحين» فانه نقله من بعض علماء أهل الكتاب أنه سأله عن ذلك فاجاب به» (فتح البارى: ٦ /٣٩٣)

أما استحالته بأن «سارة» كانت عجوزا، ولا يعقل أن الجبار يتطاول عليها في هذا لعمر، فهى مجرّد تخمين، ألايمكن أن تكون العجوز جميلة، مع أنه ورد في سارة أنها كانت من أحسن النساء (راجع التعليق ١٥٨)

٢١٣) «رسائل ومسائل» (٣ /٤٨ — ٥١). ط. رابعة ١٩٨١ م بدلهى)

هذا هو منتهى استدلال الشيخ المودودي في رفض هذا الحديث الصحيح المتفق عليه، ورسيه إياه بأنه رواية اسرائيلية مهملة لاغية خرقاء. وبهذا الحكم الأخرق المبتنى على تحكيم العقل في نقد الحديث وافق الرازي، بل جاء بفاقرة لم يأت بها الرازي ولا غيره من خدام العقول في أمر المنقول هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لا يختلف كلامه عن كلام السيد صالح أبوبكر حيث اعترف بحكمه هذا، بوجود الإسرائيليات في الصحيحين، وكل هذا باسم التحقيق العلمي، والدراسة الحرة في الحديث، متغاضيا عما قاله علماء الحديث الفطاحل في تأويل هذا الحديث خاصة، من أن إطلاق لفظ الكذب لا يمتنع لورود الحديث فيه، لأن الحديث الصحيح الثابت عن النبي ــ ﷺ ــ حكم مستقلّ بذاته لا يحتاج لإثباته إلى أي شيء آخر.

هذا وغير مستحيل أيضا أن يكون الله تعالى، أذن لإبراهيم الخليل ــ عليه السلام ــ في ذلك ليقرع الملك الظالم به، ويعرّفه موضع خطئه، وسوء نظره وكل ذلك لتوبيخه، والاحتجاج عليه.

وهذا الأسلوب من الكلام ليس بشاذّ في حياة الأنبياء لقصد الإصلاح، والإرشاد إلى ما هو أفضل. ولقد أذن الله ليوسف ــ عليه السلام ــ حتى أمر مؤذّنه فقال لإخوته: (أَيَّتُها الْعِيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ) [يوسف: ٧٠] ولم يكونوا سرقوا شيئاً.

وهذا الكيد الذي اختاره يوسف ــ عليه السلام ــ كان من تعليم الله عز وجل إيّاه كما هو ظاهر من قوله سبحانه وتعالى (كَذٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ) [يوسف: ٧٦] وهذا من الكيد المحبوب المراد الذي يحبّه الله ويرضاه، لما فيه من الحكمة، والمصلحة المطلوبة،(٢١٤) ولأجل هذا بقي يوسف صدّيقا مع صدور هذا الكلام المخالف للواقع منه، ولُقِّب بالصدّيق في كتاب الله حيث جاء (يُوْسُفُ أَيُّهَا الصِدّيقُ أَفتنَا في سَبْعِ بقرات سمان) [يوسف: ٤٦].

وأرجو أن تزول بهذا، الشبهة التي تثار من جهة المشككين في الكتاب والسنّة بأن الله عز وجل وصف إبراهيم ــ عليه السلام ــ بالصدق

---

٢١٤) تفسير ابن كثير (٢ /٤٨٥)

فقال: (وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيْمَ إِنَّهُ كَانَ صِدّيْقاً نَبِيّاً) [مريم: ٤١]، فلا يمكن أن يصدر منه ما يسمى بالكذب، وبالتالي الرواية التي تتحدّث عن كذبات ثلاث لإبراهيم ــ عليه السلام ــ باطلة دُسَّتْ في الصحيحين وغيرهما من دواوين السنّة.

إن وهاءَ هذه الشبهة لا يحتاج إلى دليل،وهو أوهن من بيت العنكبوت. وأقول في نهاية المطاف إنّ ما هو جوابهم بالنسبة ليوسف ــ عليه السلام ــ فهو جوابنا أيضاً بالنسبة لإبراهيم ــ عليه السلام ــ وكلاهما صدّيق رغم أنوف المشككين الذين يؤلّهون عقولهم في نقد الأمور النقلية. فنسأل الله السلامة والهداية.

* * * *

حديث سليمان عليه السلام: "لأطوفنّ الليلة على نسائي

عن أبي هريرة عن النبي ــ ﷺ ــ قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفَنَّ الليلة على سبعين امرأة تحمل كل امرأة فارساً يجاهد في سبيل الله.

فقال له صاحبه: إن شاء الله، فلم يقل. ولم تحمل شيئاً إلّا واحداً ساقطاً أحدُ شِقَّيه. فقال النبي ــ ﷺ ــ: لو قالها لجاهدوا في سبيل الله» قال شعيب وابن أبي الزناد «تسعين» وهو أصحّ.(٢١٥)

موقف المحدثين من الاختلاف في الروايات الصحيحة:

من قاعدة المحدثين أنه إذا حصل الاختلاف في الروايات الصحيحة الأسانيد يحاولون الجمع بينها أوّلا، إن أمكن. وإلّا فيعتبرونها من باب الناسخ والمنسوخ، وذلك عند معرفة المتأخرة منها من المتقدمة. وإذا تعذّر ذلك يرجحون إحداهما على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن، والإسناد. وإذا تعذّر ذلك أيضاً، يتوقفون عن العمل بها حتى يظهر عليهم ما خفي عليهم، أو يظهر على غيرهم، وذلك لقوله تعالى: (وفوق كل ذي علم عليم [يوسف: ٧٦](٢١٦)

---

٢١٥) صحيح البخارى (٦ /٤٥٨= أحاديث الأنبياء /باب قول الله تعالى: ووهبنا لداود سليمان)

(٦ /٣٤= الجهاد /من طلب الولد للجهاد)

(٩ /٣٣٩= النكاح /قول الرجل: لأطوفن الليلة على نسائى)

(١١ /٥٢٣= الأيمان والنذور/كيف كانت يمين النبى ــ ﷺ ــ)

(١١ /٦٠٢= كفارات/ الأيمان /الاستثناء في الأيمان)

(١٣ /٤٤٦= التوحيد /باب في المشيئة والارادة)

وصحيح مسلم (رقم ١٦٥٤= كتاب الأيمان /[باب الاستثناء]

وسنن النسائى (٧ /٢٥= الأيمان /باب إذا حلف فقال له رجل: إن شاءالله، هل له استثناء /وباب الاستثناء) كلهم عن أوجه مختلفة عن أبى هريرة ــ رضى الله عنه.

٢١٦) راجع «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» لابن حجر العسقلانى (ص ٣٧ ــ ٣٩) ط. ثالثة بالمدينة.

الاختلاف في عدد نساء سليمان ـ عليه السلام ـ:

اختلفت الروايات في عدد نساء سليمان ـ عليه السلام ـ ومحصلها: (ستون، وسبعون، وتسعون، وتسع وتسعون، ومائة).

ولما وقع هذا الاختلاف في العدد في الروايات الصحيحة الأسانيد لجأ العلماء بالحديث إلى الترجيح، أو الجمع بينها، ولم يعتبروها من الناسخ والمنسوخ لأن مخرج الحديث واحد، وهو أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ، والرواة عنه هم الذين اختلفوا في الرواية.

وكذلك لم يتوقفوا عن العمل بهذا الحديث، واستخراج الأحكام الفقهية الكثيرة منه، لأن الجمع أو الترجيح ممكن بين الروايات.

ولأجل هذا نرى أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رحمه الله سلك مسلك الترجيح حيث ذكر قول شعيب وأبي الزناد هو: «تسعين»، فقال: «هو أصحّ»، كما مضى آنفا.

وذكر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ قول الجمع بين هذه الروايات فقال: «إن الستين كنّ حرائر، ومازاد عليهن كنّ سراري، أو بالعكس.
وأما السبعون للمبالغة.
وأما التسعون والمائة، فكنّ دون المائة وفوق التسعين، فمن قال: «تسعون» ألغى الكسر، ومن قال «مائة» جبره. ومن ثم وقع التردّد في رواية جعفر في الجهاد[217] فقال: «مائة امرأة، أو تسع وتسعون» على الشك»[218] ونقل أيضاً جواب النووي، ومن وافقه في الجواب عن اختلاف العدد في قصة سليمان بأن مفهوم العدد ليس بحجّة عند الجمهور، فذكر القليل لاينفي ذكر الكثير. وقد تعقب بأن الشافعي نصّ على أن مفهوم العدد حُجّة، وجزم بنقله عنه الشيخ أبو حامد، والماوردي وغيرهما. ولكن شرطه أن لا يخالفه المنطوق.
ثم قال: «والذي يظهر مع كون مخرج الحديث عن أبي هريرة، واختلاف الرواة عنه أن الحكم للزايد، لأن الجميع ثقات»[219]

---

٢١٧) صحيح البخارى (٦ /٣٤= الجهاد / من طلب الولد للجهاد)

٢١٨) فتح البارى (٦ /٤٦٠)

٢١٩) المصدر السابق (١١ /٦٠٧)

ملخص القول:

لما كان رواة هذا الحديث كلهم ثقات، ووقع الاختلاف في بيان عدد أزواج سليمان ـــ عليه السلام ـــ، وكان الجمع بين الروايات المختلفة، أو الترجيح ممكناً؛ لم يتأخر المحدثون لمجرد وقوع الاختلاف في العدد، عن إخراج هذا الحديث في دواوينهم.

هذا الإمام البخاري ـــ رحمه الله ـــ مع شدّة شروطه، ودقة نظره، وطول باعه في الحديث، رواه في ستة مواضع من صحيحه. بل روى حديث جابر[٢٢٠] في قدر ثمن الجمل الذي هو أكثر اختلافاً في العدد من هذه القصّة.[٢٢١]

وغير خافٍ على من له إلمام بمنهج المحدثين أنهم اختاروا هذا المنحى المحتاط في الجمع أو الترجيح، الذي لا يوجد له نظير في قواعد العلوم الأخرى، في الحكم على الروايات الصحيحة التي اختلفت فيما بينها في بعض الأمور، لئلا يكونوا قد رفضوا ما هو صحيح.

وكذلك منحوا من ليس عنده ذاك العلم بالحديث قاعدة واضحة جلية لئلا يقع في رفض الأحاديث الصحيحة لمجرد وقوع نوع من الاختلاف في روايتها.

وبهذه الدقّة في الاصطلاح قد صانوا أنفسهم من الحكم الصبياني على الحديث من جهة. ومن جهة أخرى منعوا أدعياء العلم بالحديث من التلاعب به كيفما يشاؤون.

شبهة أخرى: «قال ابن الجوزي ـــ رحمه الله ـــ:

فإن قيل من أين لسليمان أن يخلق من مائة هذا العدد في ليلة؟ لا جائز أن يكون بوحي لأنه ما وقع؛ ولا جائز أن يكون الأمر في ذلك إليه لأن الإرادة لله.

---

٢٢٠) صحيح البخاري (٥ /٣١٤= كتاب الشروط / باب إذا اشترط البائع ظهر الدابّة إلى مكان مسمّى جاز)

٢٢١) نقل الكرماني أنه ليس في الصحيح أكثر اختلافا في العدد من قصة سليمان ـ عليه السلام. وقد غاب عنه حديث جابر في قدر ثمن الجمل الذى هو أكثر اختلافا في العدد من هذه القصة . (فتح البارى: ١١ /٦٦)

والجواب أنه من جنس التمنى على الله، والسؤال له أن يفعل، والقسم عليه كقول أنس بن النضر «والله لا يكسر سنها».(٢٢٢)

ويحتمل أن يكون لما أجاب الله دعوته أن يهب له ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده،(٢٢٣) كان هذا عنده من جملة ذلك، فجزم به.

وأقرب الاحتمالات ما ذكرته أولا، وبالله التوفيق.(٢٢٤)

وذكر الحافظ ابن حجر فوائد هذا الحديث، ومنها:

«ما خصّ به الأنبياء من القوّة على الجماع الذال ذلك على صحة البنية، وقوّة الفحولية، وكمال الرجولية، مع ما هم فيه من الاشتغال بالعبادة والعلوم.

وقد وقع للنبي ـ ﷺ ـ من ذلك أبلغ المعجزة، لأنه مع اشتغاله بعبادة ربّه وعلومه، ومعالجة الخلق كان متقلّلا من المآكل والمشارب المقتضية من ضعف البدن على كثرة الجماع، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في ليلة بغسلٍ واحد، وهن إحدى عشرة امرأة.

ويقال: إن كل من كان أتقى لله، فشهوته أشدّ، لأن الذي لا يتّقى يتفرّج بالنظر ونحوه»(٢٢٥)

* * *

---

(٢٢٢) صحيح البخارى (٨ /٢٧٤) وغيره من المواضع.

(٢٢٣) ذكر الله عزوجل على لسان سليمان فقال (قَالَ رَبِ اغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكاً لا ينبغى لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِى إِنَّكَ أَنْتَ الوهّاب) [صَ: ٣٥]

(٢٢٤) فتح البارى (٦ /٤٦٢) قال الحافظ: «ويحتمل أن يكون أوحى إليه بذلك مقيّدا بشرط الاستثناء، فنسى الاستثناء، فلم يقع ذلك لفقدان الشرط....»

(٢٢٥) المصدر السابق (٦ /٤٦٢)

موقف الشيخ المودودي من هذا الحديث:

لقد صعب فهم هذا الحديث على بعض الناس، فسأل الشيخ المودودي عنه في ضمن مجموعة الأسئلة التي تتعلق بالأحاديث التي فيها إهانة للأنبياء — عليهم السلام — حسب زعمه.

فردّ عليه الشيخ قائلا:

« هذا الحديث أورده الإمام البخاري في كتاب «الأنبياء»،وكتاب «الجهاد»، وكتاب «الأيمان والنذور». واختلفت الروايات في تعيين عدد نساء سليمان — عليه السلام — ما بين (ستين، وسبعين، وتسعين، وتسع وتسعين، ومائة)، وأسانيد هذه الروايات متعدّدة، وما وصل إلى المحدثين من هذه الأسانيد المتعددة يصعب القول فيه بأنه لا أصل له قطعاً.

بل يظهر إمّا أنّه وقعتْ زلّةٌ في فهم أبي هريرة — رضي الله عنه — كلام النبي — ﷺ — أو أنه لم يستطع أن يسمع حديثه الكامل»

ثم يعطي الحديث صيغة جديدة، ويصهره في قالب جديد من عنده فيقول:

« يمكن أن النبي — ﷺ — قال: إن سليمان — عليه السلام — كانت عنده نساء كثيرات، عددهن على ما تقول اليهود (٦٠، ٧٠، ٩٠، ٩٩، ١٠٠) ففهم أبو هريرة أنه من كلام النبي — ﷺ —»

ثم يأتي إلى الشبهة الأخيرة، وهي استحالته طواف سليمان — عليه السلام — على نسائه في اللية الواحدة فيقول:

« وكذلك يمكن أيضاً، أن النبي — ﷺ — بيّن كلام سليمان — عليه السلام — أنه يطوف على نسائه، ويولد من كل منهن مجاهد. ففهم أبو هريرة أنه قال: إنه يطوف عليهن في الليلة الواحدة » (٢٢٦)

تتلخّص شبهات الشيخ المودودي حول هذا الحديث في النقطتين اللتين تقدم ذكرهما، وردّ العلماء عليهما آنفاً، ألا وهما: اختلاف العدد في نساء سليمان — عليه السلام — . واستحالة طوافه على النساء في الليلة الواحدة.

---

٢٢٦) «الرسائل والمسائل» (٢ /٣٢) ط. ثالثة ١٩٧٥ م بدلهي.

ولما رأى الشيخ كلام العلماء حول هذا الحديث خلاف عقله، وكان مضطراً أيضا أن يردّ على سؤال السائل دفاعاً عن السنة، لجأ إلى أمرين، كل منهما أشد خرقا من الآخر:

أوّلا:

خَطَّأَ أبا هريرة ـــ رضي الله عنه ـــ في فهمه كلام النبي ـــ ﷺ ـــ ونسى قول العلماء في اختلاف العدد انه ليس من قول النبي ـــ ﷺ[227] ـــ كما زعم.

ثانيا:

أعطى الحديث صيغةً جديدةً، وألبسه معنى لا تتحمله ألفاظ أى رواية من الروايات المختلفة، بناءً على احتمالاته العقلية المادّية التي لا تساوي شيئاً أمام تحريات المحدثين في نقل الحديث،ودقّتهم في قبوله. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، لا يتجرأ على نسبة القول إلى النبي ـــ ﷺ ـــ حسب هواه بدون دليل، إلا رجل غافل عن مغبّة هذا الأمر الخطير، الذي حذّر منه النبي ـــ ﷺ ـــ في حديث متواتر صحيح[228]

ثم جاء الشيخ يبرهن على سقوط هذا الحديث من درجة الاعتبار، مغمضا عينيه من أقوال العلماء في تأويله، فيقول:

« توجد مثل هذه الأمثلة لسوء الفهم في روايات عديدة، ربّما وضّحته روايات أخرى، وبعضها تبقي غامضة.

ووقوع مثل هذا، في الروايات الشفوية ليس من العجب في شيئ، ولأجل عدة أمثلةٍ من هذا النوع، اعتبارُ ذخيرة السنّة كلها ساقطةً، لا يمكن أن يكون من تصرفات رجل متّزن... »[229]

ينبيءُ هذا الكلام بأن الشيخ يدافع عن السنّة، ولكن الأسف أنه يردّد بعض الأحيان نفس الشبهات التي يثيرها منكروا الحديث، ويساير ركبهم أحياناً فيتقدّمهم أو يتأخرهم، فنسأل الله السلامة.

---

٢٢٧) فتح البارى (٦ /٦٠٦)

٢٢٨) **قال ﷺ ''من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار '' (متفق عليه)**

٢٢٩) الرسائل والمسائل (٢ /٣٢)

حديث الجسَّاسَة

قال الإمام مسلم بن الحجاج ــ رحمه الله ــ في صحيحه:

حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، وحجّاج بن الشاعر، كلاهما عن عبد الصمد (واللفظ لعبد الوراث بن عبد الصمد)، حدثنا ابي، عن جدي، عن الحسين بن ذكوان، حدثنا ابن بريدة، حدثني عامر بن شراحيل الشعبي ــ شعب همدان ــ؛ أنه سأل فاطمة بنت قيس، أخت الضحاك بن قيس، ــ وكانت من المهاجرات الأول ــ فقال:

حدّثينى حديثاً سمعتيه من رسول الله ــ ﷺ ــ، لا تسنديه إلى أحد غيره. فقالت: لإن شئت لأفعلنّ، فقال لها: أجَلْ، حدثيني! فقالت:

نكحت ابن المغيرة، وهو من خيار شباب قريش يومئذ، فأصيب في أوّل الجهاد(٢٣٠) مع رسول الله ــ ﷺ ــ فلمّا تأيَّمْتُ (إلى أن قالت)(٢٣١) فلمّا انقضت عدّتي سمعت نداء المنادي، منادي رسول الله ــ ﷺ ــ ينادي: الصلاة جامعة. فخرجت إلى المسجد، فصليت مع رسول الله ــ ﷺ ــ فكنت في صفّ النساء التي(٢٣٢) تلي ظهور القوم، فلما قضى رسول الله ــ ﷺ ــ صلاته جلس على المنبر، وهو يضحك، فقال: لِيَلْزَمْ كلّ إنسانٍ مصلاه».

٢٣٠) هو: أبو حفص بن عمرو بن المغيرة، وقد ذكروا أنه عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ــ وظاهر قولها في الحديث «فأصيب في أول الجهاد» أنه قتل معه ــ ﷺ ــ وأن فاطمة تأيّمت بذلك. وقد روى مسلم بعد هذا الحديث، ومن طريق أخرى عن الشعبى عنها أنها قالت: «طلقنى بعلى ثلاثا».

وفي رواية أخرى في «الطلاق» من طريق أبى سلمة عبد الرحمٰن عنها أنه طلّقها آخر ثلاث تطليقات. لذلك تأوّل العلماء قولها: «فأصيب» أى بجراحة، أرادت بذلك ذكر بعض فضائله، فابتدأت بكونه خير شباب قريش، ثم ذكرت الباق. والله أعلم.

(مختصر صحيح مسلم للمنذرى ص ٥٤٦ ــ تعليق (١) طبعة المكتب الاسلامى)

٢٣١) تركت تفصيل الخطبة لها، وكيفية قضائها العدة في بيت عبد الله بن أم مكتوم اختصارا. فمن أراد التمصيل فليراجع صحيح مسلم وغيره من دواوين السنة.

٢٣٢) في مختصر صحيح مسلم: «الذى يلى».

ثم قال: «أتدرون لِمَ جمعتكم».

قالوا: الله ورسوله أعلم!

قال: «إني، والله! ما جمعتكم لرغبة ولا رهبة، ولكن جمعتكم لأن تميماً الداري كان رجلا نصرانيا، فجاء فبايع وأسلم. وحدّثني حديثاً وافق الذي كنت أحدّثكم عن مسيح الدجال.

حدّثني:(٢٣٣) أنه ركب في سفينة بحرية، مع ثلاثين رجلا من لخم وجذام. فلعب بهم الموج شهراً في البحر، ثمّ أرفؤا(٢٣٤) إلى جزيرة في البحر حتى مغرب الشمس، فجلسوا في أقرب(٢٣٥) السفينة، فدخلوا الجزيرة، فلقيتهم دابّة أهلب(٢٣٦) كثير الشعر، لا يدرون ما قُبُله من دُبُره من كثرة الشعر.

فقالوا: ويلكِ ما أنتِ؟

فقالت: أنا الجسَّاسة!(٢٣٧)

فقالوا: وما الجَسَّاسة؟

قالت: أيها القوم! انطلقوا إلى هذا الرجل في الدَّير، فإنه إلى خبركم بالأشواق.

قال لمّا سمَّت لنا رجلا فرقنا(٢٣٨) منها أن تكون شيطانة.

قال: فانطلقنا سراعاً، حتى دخلنا الدّيرِ، فإذا فيه أعظم إنسان

---

٢٣٣) قال النووى: «هذا معدود في مناقب تميم — رضى الله عنه — لأن النبى — ﷺ — روى عنه هذه القصة. وفيه: رواية الفاضل عن المفضول، ورواية المتبوع عن التابع. وفيه: قبول خبر الواحد (شرح صحيح مسلم ١٨ /٨١)

وزد إلى ذلك أن حديث تميم هذا جعل أصلا من أصول الحديث وهو: «رواية الأكابر عن الأصاغر» (تدريب الراوى ٢ /٢٤٣— ٢٤٤)

٢٣٤) أى التجأوا إليها. قال في اللسان: أرفأت السفينة إذا أدنيتها إلى الجدّة، والجدّة: وجه الأرض، أى الشط.

٢٣٥) جمع قارب. وهو سفينة صغيرة تكون مع الكبيرة يتصرف فيها ركاب السفينة لقضاء حوائجهم.

٢٣٦) أى كثير الشعر غليظة.

٢٣٧) قيل: سمّيت بذلك لتجسّسها الأخبار للدجال.

٢٣٨) أى خفنا

رأيناه قطّ خلْقاً، وأشدُّه وثاقاً، مجموعة يداه إلى عنقه، ما بين ركبتيه إلى كعبيه، بالحديد.

قلنا: ويلكِ ما أنتِ؟

قال: قد قدرتم على خبري، فأخبروني ما أنتم؟

قالوا: نحن اناس من العرب، ركبنا في سفينـة بحرية، فصادفنا البحر حين اغتلم[٢٣٩] فلعب بنا الموج شهرا. ثم أرفأنا إلى جزيرتك هذه، فجلسنا في أقربها، فدخلنا الجزيرة، فلقيتنا دابّة أهلب كثير الشعر. لايدرى ما قبله من دبره من كثرة الشعر.

فقلنا: ويلك ما أنت؟

فقالت: أنا الجَسَّاسة!

قلنا: وما الجَسَّاسة؟

قالت: اعمدوا إلى هذا الرجل في الدّير،[٢٤٠] فإنه إلى خبركم بالأشواق، فأقبلنا إليكِ سراعاً، وفزعنا منها، ولم نأمن أن تكون شيطانـة.

فقال: أخبروني عن نخل بيسان![٢٤١]

قلنا: عن أي شأنها تستخبر؟

قال: أسألكم عن نخلها، هل يثمر؟

قلنا له: نعم!

قال: أما إنه يوشك أن لا تثمر.

قال: أخبروني عن بحيرة الطبرية؟[٢٤٢]

قلنا: عن أيّ شأنها تستخبر؟

قال: هل فيها ماء؟

قالوا: هي كثيرة الماء.

---

٢٣٩) أى هاج، وجاوزحدّ ه المعتاد.

٢٤٠) أى دير النصارى، والمراد هنا: القصر.

٢٤١) «بيسان»: قرية بالشام. وقيل غيرذلك.بيسان من قرى فلسطين جوار بحيرة طبريا. ردّها الله = =للمسلمين (تعليق الألبانى على مختصر صحيح مسلم ص ٥٤٧)

٢٤٢) «الطبرية»: هى بحر صغير معروف بالشام.

قال: أمّا إن ماءها يوشك أن يذهب.

قال: أخبروني عن عين زُغَرَ[٢٤٣]؟

قالوا: عن أي شأنها تستخبر؟

قال: هل في العين ماء؟ وهل يزرع أهلها بماء العين؟

قلنا له: نعم! هي كثيرة الماء وأهلها يزرعون من مائها.

قال: أخبروني عن نبيّ الأميين ما فَعَل؟

قالوا: قد خرج من مكّة ونزل يثرب.

قال: أقاتله العرب؟

قلنا: نعم!

قال: كيف صنع بهم؟

فأخبرناه أنّه قد ظهر على من يليه من العرب، وأطاعوه.

قال لهم: قد كان ذلك؟

قلنا: نعم!

قال: أما إنّ ذاك خير لهم أن يطيعوه. وإنّي مخبركم عنّي،

أنا المسيح،[٢٤٤] وإني أوشك أن يؤذن لي في الخروج، فأخرج فأسير في الأرض، فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة، غير مكّة وطيبة،[٢٤٥] فهما محرّمتان عليّ كلتاهما، كلّما أردت أن أدخل واحدة، أو واحدا منهما استقبلني ملك بيده السيف صلتا،[٢٤٦] يصدّني عنها، وإنّ على كل نقب منها ملائكةً يحرسونها.

قالت: قال رسول الله ـ ﷺ ـ، وطعن بمخصرته في المنبر: «هذه طيبة، هذه طيبة، هذه طيبة»، يعني المدينة.

"ألا هل كنت حدثتكم ذلك؟"

فقال الناس: نعم!

---

٢٤٣) «عين زغر»: هى بلدة معروفة في الجانب القبلى من الشام.

٢٤٤) في مختصر صحيح مسلم زيادة: «الدجال» بعد كلمة «المسيح».

٢٤٥) «طيبة» : هى المدينة، ويقال لها أيضا: طابة.

٢٤٦) صلتا: اى مسلولا

«فإنه أعجبنى حديث تميم أنه وافق الذى كنت أحدثكم عنه، وعن المدينة ومكة. أِلا إنه في بحر الشام أو بحر اليمن. لابل من قبل المشرِق، ما هو.[٢٤٧] من قبل المشرق، ما هو. من قبل المشرق، ما هو». وأومأ بيده إلى المشرق.»

قالت: حفظت هذا من رسول الله — ﷺ —.[٢٤٨]

وفي صحيح مسلم من طريق غيلان بن جرير يحدّث عن الشعبي... وفي آخره قال:

«هذه طيبة، وذاك الدجّال»[٢٤٩]

متابعاته وشواهده:

قال الحافظ ابن حجر — رحمه الله — في (فتح الباري ١٣ /٣٢٨):
«وقد توهم بعضهم أنه غريب فرد[٢٥٠]، وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة بنت قيس: أبو هريرة، وعائشة، وجابر.»

وإليكم الآن جدولا لمتابعاته وشواهده، لئلا يلتبس الأمر على من ليس الحديث من تخصصاته:

---

٢٤٧) «قال القاضى عياض: لفظة (ماهو) زائدة صلة للكلام، ليست بنافية، والمراد إثبات أنه في جهات المشرق» راجع التفصيل في «عون المعبود» (١١ /٤٧٤ — ٤٧٥)

٢٤٨) صحيح مسلم (٢٩٤٢)، وأبوداود (٤٣٢٥، ٤٣٢٦، ٤٣٢٧)، والترمذى (٢٢٥٣)، وابن ماجه (٤٠٧٤)، والمصنف لابن أبى شيبة (١٢٤٧٠ (مختصرا)، ١٩٣٦٦، ١٩٤٨٢) أحمد (٦ /٣٧٣، ٤١٣، ٤١٦ــ ٤١٧) ومسند الطيالسى (٢١٨١) منحة المعبود) كلهم عن فاطمة بنت قيس. وأبويعلى في مسنده (٢١٦٤، ٢١٧٨، ٢٢٠٠) عن جابر وابن أبى شيبة (١٩٤٨٢) ذكر عن عائشة وأبى هريرة أيضا. كما سيأتى في متابعاته وشواهده.

٢٤٩) صحيح مسلم (٢٩٤٢)

٢٥٠) «الغريب» في اصطلاح المحدثين هو: مايتفرد بروايته شخص واحد، في أى موضع وقع التفرد به من السند، وهو قسمان: الفرد المطلق، والفرد النسبى (نزهة النظر لابن حجر ص ٢٥ — ٢٨)

* عبد الله بن بريدة[٢٥١]
* سيار أبو الحكم[٢٥٢]
* غيلان بن جرير[٢٥٣]
* أبو الزناد[٢٥٤] ـــــ عامربن شراحيل الشعبي ـ فاطمة بنت قيس
* مجالد بن سعيد[٢٥٥]
* داود بن هند[٢٥٦]
* قتادة السدوسي[٢٥٧]

* ابن شهاب الزهري[٢٥٨] ـ أبو سلمة بن عبد الرحمن ـ ״
* الوليد بن جميع[٢٥٩] ـــ أبو سلمة ـــ جابر
* عامر الشعبى[٢٦٠] ـــ القاسم بن محمد ـــ عائشة
* عامر الشعبى[٢٦١] ـــ المحرزبن أبى هريرة ـــ أبو هريرة

---

٢٥١) صحيح مسلم (٢٩٤٢)، وأبوداود (٤٣٢٦)

٢٥٢) مسلم (٢٩٤٢)، مسند الطيالسى (٢٧٨١ ـ منحة المعبود)

٢٥٣) مسلم (٢٩٤٢).

٢٥٤) مسلم (٢٩٤٢).

٢٥٥) مسند أحمد (٦ /٣٧٣، ٤١٦ ـ ٤١٧) والمصنف لابن أبى شيبة (١٩٣٦٦)، (١٩٤٨٢) وأبوداود (٤٣٢٧) وابن ماجه (٤٠٧٤)

٢٥٦) مسند أحمد (٦ /٤١٣)

٢٥٧) جامع الترمذى (٢٢٥٣).

٢٥٨) أبوداود (٤٣٢٥).

٢٥٩) أبوداود (٤٣٢٨)، ومسند أبى يعلى (٢١٦٤، ٢١٧٨، ٢٢٠٠)

٢٦٠) ذكر ابن أبى شيبة في نهاية الحديث رقم (١٩٤٨٣) أن مجالدا قال: «فأخبرنى عامر قال: ذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد، فقال القاسم: أشهد على عائشة لحدّثتنى هذا الحديث غير أنها قالت: الحرمان عليه حرام: مكة و المدينة»

٢٦١) وقال عامر: فلقيت المحرز بن أبى هريرة، فحدّثته حديث فاطمة فقال: أشهد على أبى أنه حدّثنى كما حدثتك فاطمة مانقص حرفا واحدا، غير أن أبى قد زاد فيه بابا واحدا، قال: «فحطّ النبى ـ ﷺ ـ بيده نحو المشرق قريبا من عشرين مرّة» (المصنف لابن أبى شيبة (١٩٤٨٣)

(فائدة): من أراد التفصيل فليراجع هذه الأحاديث مجتمعة في «جامع الأصول» (١٠ /٣٣٢ ـ ٣٤١)، وفتح البارى (١٣ /٣٢٨، ٣٢٩) وكنزالعمال (١٨ /٢٢١ ـ ٢٢٤)

عقيدة أهل السنة والجماعة في الدجال

لقد تواترت الأحاديث في ظهور الدجال في آخر الزمان، وفي صفاته وما معه من مغريات ومهلكات، وشرور وفتن. وقلما تجد ديواناً من دواوين السنة، وليس فيه باب خاص بذكره، والتحذير من فتنته.(٢٦٢) وكان النبي ــ ﷺ ــ يستعيذ في صلاته دائما، من فتنة المسيح الدجال.(٢٦٣)

«فلا يغتر بمن يدعى في هذه الأحاديث أنها آحاد، فإنهم جهال بهذا العلم. وليس فيهم من تتبّع طرقها، ولو فعل لوجدها متواترة، كما شهد بذلك أئمة هذا العلم كالحافظ ابن حجر وغيره.

ومن المؤسف حقّا أن يتجرّأ البعض على الكلام فيما ليس من اختصاصهم، ولاسيما الأمر دين وعقيدة»(٢٦٤)

واهتم العلماء في جميع العصور بتحذير الناس من شرور المسيح الدجال، حتى قال عبد الرحمن المحاربي بعد رواية الحديث الذي فيه ذكر الدجال وشروره: «ينبغي أن يدفع هذا الحديث إلى المؤدِّب حتى يعلّمه الصبيان في الكتاب»(٢٦٥)

وكذلك لم يكن ظهور الدجال عقيدةً عند المسلمين من أمة محمد ــ ﷺ ــ فحسب، بل روى أنس بن مالك أن النبي ــ ﷺ ــ قال:

«ما من نبي إلا وقد أنذر أمته الأعور الكذاب، ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيه: ك ف ر»(٢٦٦) وأما ما يكون عند

---

٢٦٢) راجع على سبيل المثال: صحيح البخارى مع الفتح (١٣ /٨٩، ٩١، ٣٨٩، وصحيح مسلم رقم (٢٩٣٣ ــ ٢٩٤٧). و «جامع الأصول» (١٠ /٣٣٢ ــ ٣٦١)

٢٦٣) صحيح البخارى (١٣ /٩٠) عن عائشة.

٢٦٤) شرح العقيدة الطحاوية (ص ٥٦٥) تعليق الألبانى.

٢٦٥) ذكره ابن ماجه في سننه في نهاية الحديث رقم (٤٠٧٧) قائلا: سمعت أباالحسن الطنافسى

٢٦٦) صحيح البخارى (١٣ /٩١، ٣٨٩)، وصحيح مسلم (٢٩٣٣) واللفظ له.

(فائدة): وقد تأوّل بعض الناس (ومنهم محمد فهيم أبوعبيه) قوله: مكتوب بين عينيه «كافر»، فقال معنى ذلك ماثبت سمات حدثه، وشواهد عجزه، وظهور نقصه.......

الدجال من مغريات ومهلكات فقد قال المغيرة بن شعبة:

«ما سأل أحد النبي ـ ﷺ ـ عن الدجال ما سألته، وإنه قال لي: ما يضرّك منه، قلت: لأنهم يقولون: إن معه جبل خبز، ونهر ماء. قال: هو أهون على الله من ذلك»(٢٦٧)

مذهب أهل الحق:

* نقل النووي عن القاضي عياض قال:

« هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجّة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده، وأنه شخص بعينه، ابتلى الله به عباده، وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى...»

ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك، فلا يقدر على قتل الرجل ولا غيره، ويبطل أمره، ويقتله عيسى ـ عليه السلام ـ، ويثبّت الله الذين آمنوا.

هذا مذهب أهل السنّة، وجميع المحدثين والفقهاء والنظار، خلافاً لمن أنكره، وأبطل أمره من الخوارج والجهمية، وبعض المعتزلة، وخلافاً للجبائي المعتزلي، وموافقيه من الجهمية وغيرهم أنه صحيح الوجود. ولكن الذي يدعى مخارف وخيالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقا لم يوثق بمعجزات الأنبياء. ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ.

وهذا غلط من جميعهم لأنه لم يدّع النبوة.»(٢٦٨)

وردّ القرطبي على شبهة الجبائي وموافقيه فقال:

=قال أبو عبد الله القرطبى: «وهذا عدول وتحريف عن حقيقة الحديث من غير موجب لذلك....»

راجع «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (٢ /٧٧٨) «ونهاية البداية» لابن كثير (١ /٩١ ـ تعليق أبى عبيه).

٢٦٧) صحيح البخارى (١٣ /٨٩) واللفظ له، وصحيح مسلم (٢٩٣٩).

ومعنى قوله: (هو أهون على الله من ذلك): أى هو أهون من أن يجعل ما يخلقه على يديه مضلّا للمؤمنين، ومشككاًلقلوب الموقنين، بل ليزداد الذين آمنوا إيماناً، ويرتاب الذين في قلوبهم مرض....» (فتح البارى١٣ /٩٣، ونهاية البداية١ /١٤٨)

٢٦٨) شرح صحيح مسلم للنووى (١٨ /٥٨ ـ ٥٩)، ونهاية البداية (١ /١٤٧ ـ ١٤٨)

«وهذا هذيان لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه، فإن هذا إنما كان يلزم لو أن الدجال يدعي النبوة، وليس كذلك، فإنه إنما ادّعي الإلهية، ولهذا قال ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ : «إن الله ليس بأعور» تنبيهاً للعقول على فقره، وحدثه، ونقصه وإن كان عظيماً في خلقه.

ثم قال: مكتوب بين عينيه كافر، يقرؤه كل مؤمن ومؤمنة، كاتب أو غير كاتب»

وهذا الأمر مشاهد للحس يشهد بكذبه وكفره»(٢٦٩)

* وقال الحافظ أبو الفداء ابن كثير:

«وقد أنكرت طوائف كثيرة من الخوارج والجهمية، وبعض المعتزلة خروج الدجال بالكلية، وردّوا الأحاديث الواردة فيه، فلم يصنعوا شيئاً، وخرجوا بذلك عن حيّز العلماء لردّهم ما تواترت به الأخبار الصحيحة من غير وجه عن رسول الله ـــ ﷺ ـــ كما تقدم»(٢٧٠)

والذي يظهر من الأحاديث أن الدجال يمتحن الله به عباده بما يخلقه معه من الخوارق المشاهدة في زمانه... وهذا كله ليس بمخرفة، بل يمتحن الله به عباده في ذلك الزمان، فيضلّ به كثيراً ويهدي به كثيراً، يكفر المرتابون ويزداد الذين آمنوا إيماناً.

وقد حمل القاضي عياض وغيره على هذا المعنى معنى الحديث: «هو أهون على الله من ذلك»

أى هو أقل من أن يكون معه ما يضلّ به عباده المؤمنين، وما ذاك إلا لأنه ظاهر النقص والفجور والظلم. وإن كان معه ما معه من الخوارق، وبين

---

٢٦٩) التذكرة (٢ /٧٧٨) ثم ردّ على من أوّل قوله ـــ ﷺ ـــ : «مكتوب بين عينيه كافر» كما تقدم في التعليق رقم (٢٦٦) آنفا. وراجع نهاية البداية (١ /١٤٩) أيضا.

٢٧٠) نهاية البداية (١ /١٤٨) وقال أبو عبيه في التعليق:

ردّ كل الأحاديث الواردة في الدجال أمر غير مقبول لتوافرها وتعددطرقها، إنما المقبول والمعقول ردّ ما جاء في بعضها مما لا يلتئم وطبيعة الحياة، ولا يتفق ومصلحة البشر. ثم إنه ليس ما يمنع من أن يفهم الدجال على أنه إشارة نبوية صادقة إلى ما سيكون من ظهور دعاة للشر، يكذبون على الله،ويموهون الحقائق....»إلى آخرما تخرّف. ونسأل الله الأيمان والثبات.

عينيه مكتوب كافر كتابة ظاهرة، وقد حقق ذلك الشارع في خبره بقوله: (ك ف ر)، وقد دَلّ ذلك على أنه كتابة حسّية لا معنوية كما يقوله بعض الناس وعينه الواحدة عوراء شنيعة المنظر ناتئة وهو معنى قوله:[٢٧١] «كأنها عنبة طافية...»[٢٧٢]

لقد اتضح مما تقدم من الأحاديث جليا، لا يبقى معه شك لمن له مسحة من العقل في رأسه، وقلب مؤمن بالله ورسوله في جنبه، أن خروج الدجال في آخر الزمان مع ما معه من الخوارق المشاهدة حق ثابت لا محيد عنه. والأحاديث الواردة فيه حجّة لمذهب أهل الحق.

وثبت أنه «ما بين خلق آدم وقيام الساعة خلق أكبر منه»[٢٧٣] ولأجل هذا، حذّر كل نبي من أنبياء الله تعالىٰ أمته من فتنته وشرّه، وكان نبينا ـ ﷺ ـ يتعوذ من فتنته دائما.

هذه كلها أمور متفق عليها بين أهل السنة والجماعة.

ومن المؤسف جدّا، أن هناك فئةً من أدعياء العلم تؤمن ببعض ما ورد في الأحاديث الصحيحة بهذا الصدد، وتنكر بعض ما فيها، بكل جراءة وتهوّر. وذلك ادعاءً للتحقيق الحرّ في الحديث، استغناءً عن فهم أئمة هذا العلم حيناً، واحتكاماً في ردّ الأحاديث إلى «العقل» و «الذوق» ثانيا، ولجوءاً إلى أنها «آحاد» لا تثبت بها الأمور العقائدية حينا آخر. (أ فتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) [البقرة: ٨٥]

ولأجل هذا وذاك نذكر بعض ما ورد في الدجال من التفاصيل في الأحاديث الصحيحة (ليهلك من هلك عن بيّنة ويحيى من حَيَّ عن بيّنة) [الأنفال: ٤٢] وبالله التوفيق.

---

٢٧١) صحيح البخارى (١٣ /٩٠) وصحيح مسلم ما بين الرقمين (٢٩٣٢ ـ ٢٩٣٣)

٢٧٢) نهاية البداية (١ /١٤٨ ـ ١٤٩)

٢٧٣) صحيح مسلم (٢٩٤٦) عن عمران بن حصين.

نبذة عن الدجال

نذكر فيما يلي أمورا وردت في الدجال في الأحاديث، تعطينا فكرة واضحة عنه، حتى لا يفهم ضعفاء النفوس أنه أسطورة ومجرد خرافة.(٢٧٤)

١ ـ من هو الدجال:

وردت الأحاديث الصحيحة في تعيين شخص الدجال. وهل هو «ابن صياد»، أم ذلك الشخص المحبوس في الجزيرة، الذي رآه تميم الداري كما تقدم.

قال الإمام النووي: «قال العلماء: قصة ابن صيّاد مشكلة، وأمره مشتبه في أنه هو المسيح الدجال المشهور أم غيره. ولاشك في أنه دجّال من الدجاجلة

قال العلماء: وظاهر الأحاديث أن النبي ـ ﷺ ـ لم يوحَ إليه بأنه المسيح الدجال، ولا غيره. وإنما أوحى إليه صفات الدجال، وكان في ابن صياد قرائن محتملة، فلذلك كان النبي ـ ﷺ ـ لا يقطع بأنه الدجال»(٢٧٥)

قال ابن المنكدر: «رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن صياد الدجّال، قلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي ـ ﷺ ـ فلم ينكره النبي ـ ﷺ ـ»(٢٧٦)

قال ابن حجر: كأن جابراً، لما سمع عمر يحلف عند رسول الله فلم ينكر عليه، فهم منه المطابقة، ولكن بقي أن شرط العمل بالتقرير أن لا يعارضه التصريح بخلافه، فمن قال أو فعل بحضرة النبي ـ ﷺ ـ شيئاً فأقرّه دلَّ ذلك على الجواز، فإن قال النبي ـ ﷺ ـ افعل خلاف ذلك، دلّ على نسخ ذلك التقرير إلا إن ثبت دليل الخصوصية»(٢٧٧) وقد تكلم ابن دقيق العيد في مسألة التقرير، فقال ما ملخصه:

«إذا أخبر بحضرة النبي ـ ﷺ ـ عن أمر ليس فيه حكم شرعي

---

٢٧٤) راجع التعليق رقم (٢٤٨)

٢٧٥) شرح صحيح مسلم (١٨ /٤٦)

٢٧٦) صحيح البخارى (١٣ /٣٢٣) وصحيح مسلم (٢٩٢٩)

٢٧٧) فتح البارى (١٣ /٣٢٥)

فهل يكون سكوته ـــ ﷺ ـــ دليلاً على مطابقة ما في الواقع ـــ كما وقع لعمر في حلفه على ابن صيّاد هو الدجال، فلم ينكر عليه، فهل يدلّ عدم إنكاره على أن ابن صياد هو الدجال كما فهمه جابر، حتى صار يحلف عليه، ويستند إلى حلف عمر ـــ أو لايدلّ؟: فيه نظر.

قال: والأقرب عندي أنه لا يدلّ، لأن مأخذ المسألة ومناطها هو العصمة من التقرير على باطل، وذلك يتوقف على تحقيق البطلان، ولا يكفى فيه عدم تحقق العصمة، إلا أن يدّعى مدعٍ أنه يكفي في وجوب البيان عدم تحقق العصمة، فيحتاج إلى دليل، وهو عاجز عنه.

نعم! التقرير يسوغ الحلف على ذلك على غلبة الظن لعدم توقف ذلك على العلم»(٢٧٨)

وقال البيهقي: «وليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبي ـــ ﷺ ـــ على حلف عمر، فيحتمل أن يكون النبي ـــ ﷺ ـــ كان متوقفا في أمره، ثم جاءه الثبت من الله تعالى بأنه غيره، على ما تقتضيه قصة «تميم الداري»، وبه تمسّك من جزم بأن الدجال غير ابن صياد. وطريقه أصحّ. وتكون الصفة التي في ابن صياد وافقت ما في الدجال»

قال أيضا: إن الدجال الأكبر الذي يخرج في آخر الزمان غير ابن صياد، وكان ابن صياد أحد الدجالين الكاذبين الذين أخبر النبي ـــ ﷺ ـــ بخروجهم»(٢٧٩)

وقال ابن حجر: «وأقرب ما يجمع به بين ما تضمنه حديث تميم، وكون ابن صياد هو الدجال أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقا، وأن ابن صياد شيطان تبدي في صورة الدجال في تلك المدّة، إلى أن توجّه إلى أصبهان، فاستتر مع قرينه إلى أن تجيء المدة التي قدر الله خروجه فيها. ولشدّة التباس الأمر في ذلك سلك البخاري مسلك الترجيح، فاقتصر على حديث جابر عن عمر في ابن صيّاد.(٢٨٠) ولم يخرج حديث فاطمة بنت

---

٢٧٨) المصدر السابق (١٣ /٣٢٧) وزاد ابن حجر: «لا يلزم من عدم تحقق البطلان أن يكون السكوت مستوى الطرفين، بل يجوز أن يكون المحلوف عليه خلاف الأولى»

٢٧٩) المصدر السابق (١٣ /٣٢٦)، وشرح صحيح مسلم (١٨ /٤٦)

٢٨٠) تقدم تخريجه في التعليق رقم (٢٧٦).

قيس في قصة تميم»[٢٨١]

ذكر ابن كثير الأحاديث الواردة في ابن صياد فقال: «ويحتمل أن يكون هذا قبل أن يوحى إلى رسول الله ـ ﷺ ـ في شأن الدجال وتعيينه. وقد تقدم حديث تميم الداري في ذلك، وهو فاصل في هذا المقام...»[٢٨٢]

وقال أيضا: «كان ابن صياد من يهود المدينة، وكان لقبه عبد الله، ويقال صاف. وجاء هذا وهذا. وكان ابنه عمارة بن عبد الله بن صيّاد من سادات التابعين روى عنه مالك وغيره»[٢٨٣]

وكان مالك لا يقدم عليه في الفضل أحداً.[٢٨٤] وقال ابن كثير أيضاً:

وقد قدمنا أن الصحيح أن الدجال غير ابن صيّاد، وأن ابن صيّاد كان دجّالا من الدجاجلة، ثم تاب بعد ذلك، فأظهر الإسلام، والله أعلم بضميره وسيرته[٢٨٥]

---

٢٨١) فتح البارى (١٣ /٣٢٨)، وراجع قصة خروج ابن صياد إلى أصبهان في «تهذيب التهذيب» (٧ /٤١٩)

٢٨٢) نهاية البداية (١ /١٠٤ ـ ١٠٥) وزاد: وسنورد من الأحاديث ما يدلّ على أنه ليس بابن صيّاد. والله تعالى أعلم وأحكم.

ثم ذكر الأحاديث التى تبيّن صفات الدجال وهى لا توجد في ابن صياد (النهاية ١ /١٠٥ ـ ١٦٥)

* ومنها: حديث عبد الله بن عمر: «أقرب الناس به شبها ابن قطن رجل من خزاعة» (البخارى ١٣ /٩٠، ومسلم ٢١٣٧)

*ومنها: حديث حذيفة: «إن معه ماءً ونارا، فناره ماء بارد، وماءه نار» قال ابن مسعود: أنا سمعته من رسول الله ـ ﷺ ـ (البخارى ١٣ /٩٠ـ ٩١، مسلم ٢٩٣٥)

*ومنها حديث: «مكتوب بين عينيه كافر» (البخارى ١٣ /٩١، مسلم ٢٩٣٣)

* ومنها حديث: «قتله الرجل ثم إحياءه، وقول الرجل فيه ! ما كنت فيك قطّ أشدّ بصيرة منى الآن» وقول النبى ـ ﷺ ـ في ذلك الرجل: هذا أعظم الناس شهادة عند رب العالمين» (مسلم ٢٩٣٨) وغيرها من الأحاديث.

٢٨٣) نهاية البداية (١ /١٥٧)

٢٨٤) تهذيب التهذيب (٧ /٤١٩)

٢٨٥) قال الحافظ ابن حجر: في كلام جابر عند أبى داود [وفي كلام أبى ذر أيضا عند أحمد] إشارة إلى أن أمره ملبّس، وأنه يجوز أن يكون ماظهر من أمره إذ ذاك لا ينافي ما توقع منه بعد خروجه في آخر الزمان» (الفتح ١٣ /٣٢٩)

وأما الدجال الأكبر فهو المذكور في حديث فاطمة بنت قيس الذي روته عن رسول الله ـــ ﷺ ـــ عن تميم الداري، وفيه قصة الجساسة»[٢٨٦]

هذا ما ورد في الأحاديث الصحيحة بصدد تعيين شخص الدجال، وأيضاً قد منعت جلالة الأحاديث النبوية الأخرى العلماءَ من التغاضى عن الصحيحة منها، فسلكوا مسلك التوفيق والترجيح والنسخ والتوقف، لأن رفض أى حديث من الأحاديث الثابتة نتيجة غفلة عن مكانة النبوة السامية. (ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى) [النجم: ٣ ـــ ٤]

وأما ما يقال: إن الاختلاف الواقع بين العلماء في تعيين شخص الدجال يدلّ على أن خبر النبي ـــ ﷺ ـــ لم يكن مبتنياً على الوحي. لو كان كذلك لما وقع هذا الاختلاف، لأن الله تعالى يقول: (لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيرا) [النساء: ٨٢]

فهو مجرد شبهة نشأت ولا تزال تنشأ في اذهان ضعفاء النفوس المعجبين بآرائهم، والمستبدين بعلمهم وفهمهم، والمفسّرين للأمور الإيمانية والعقائدية تفسيراً مادّيا، وذلك لتغاضيهم عن الاستعانة بأقوال أئمة الصنعة الراسخين في العلم، في تأويل هذه الأحاديث.

وقد تقدم تأويل أئمة الفن لحلف عمر ـــ رضي الله عنه ـــ على كون ابن صياد الدجال، وسكوت النبي ـــ ﷺ ـــ عليه، لأجل عدم التبيين له من الله عز وجل فيه حينئذ. ثم موافقته على حديث تميم الداري، وإظهار إعجابه به أخيراً.

أليس في هذا كله دلالةٌ على كون الدجال شخصا معيّناً؟ ألا يكفي هذا للاطمئنان؟! أليس هذا أولى من ردّ الأحاديث الواردة كلها بهذا الصدد، والطلوع برأى آخر ما أنزل الله به من سلطان؟!!

٢ ـــ هل كان الدجال موجوداً في عهده ـــ ﷺ ـــ:

إن حديث تميم الداري ـــ رحمه الله ـــ الذي روى عنه النبي ـــ ﷺ ـــ وأخرجه (مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، والطيالسي وابن أبي شيبة، وأبو يعلي) في كتبهم عن أربعة من الصحابة: وهم (فاطمة بنت قيس، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وأبو هريرة ـــ رضي الله عنهم ـــ)

٢٨٦) نهاية البداية (١ /١٥٧)

يقتضي أنه كان موجودا في العهد النبوي، وأنه محبوس في بعض الجزائر.(٢٨٧)

٣ ـ متى يخرج؟:

إنه يخرج عند فتح المسلمين القسطنطنية.(٢٨٨)

٤ ـ ما سبب خروجه؟:

أخرج مسلم في حديث ابن عمر عن حفصة أنه «يخرج من غضبة يغضبها»(٢٨٩)

٥ ـ من أين يخرج؟:

يخرج من قبل المشرق جزماً.(٢٩٠)

٦ ـ ما صفته؟:

صفات الدجال مذكورة في دواوين السنة،(٢٩١) وقد تقدمت آنفاً كثير منها، مثل:

* إنه أعور العين اليمني، كأنها عنبة طافية»
* و «مكتوب بين عينيه كافر»
* «أقرب الناس به شبهاً ابن قطن رجل من خزاعة»

---

٢٨٧) راجع حديث «الجساسة، والتعليق رقم (٢٤٨)، وفتح البارى (١٣ /٩١).

٢٨٨) أحمد (٥ /٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٥)، وأبو داود (٤٢٩٤، ٤٢٩٥، ٤٢٩٦)، والترمذى (٢٢٣٨)، وابن ماجه (٤٠٩٢، ٤٠٩٣). ونهاية البداية (١ /١٥٧ب)، والفتح (١٣ /٩١).

٢٨٩) مسلم (٢٩٣٢)، والفتح (١٣ /٩١).

٢٩٠) مسلم (٢٩٤٢)، أبو داود (٤٣٢٦)، والترمذى (٢٢٣٧)، وابن ماجه (٤٠٧٢) أحمد (١ /٤، ٢ /٣٥٧، ٤٠٨، ٤٥٧).

(فائدة): دلت الأحاديث الصحيحة أنه يخرج من المشرق جزماً. وقد ورد في رواية أنه يخرج من أرض بالمشرق يقال لها (خراسان). أحمد ١ /٤، ٧، والترمذى ٢٢٣٧، وابن ماجه ٤٠٧٢)

وعن أنس بن مالك: «يتبع الدجال من يهود (أصبهان) سبعون ألفاً» (مسلم ٢٩٤٤) =

= وفي رواية النواس بن سمعان: «إنه خارج خلة بين (الشام والعراق)» (مسلم ٢٩٣٧) أى أنه خارج ما بين البلدين، أى بالطريق بينهما.

ولا يخفى أن (خراسان وأصبهان، والخلّة ما بين الشام والعراق) كل هذه الأمكنة إلى جهات المشرق من المدينة. وحينما يخرج يمرّ بهذه الأمكنة وما بين الشام والعراق. فلا يجعل ورود اسماء هذه الأمكنة المختلفة في الأحاديث سببا لردّها، عند من يبحثون عن مثل هذه الاختلاف لردّ الأحاديث الصحيحة حتى يثبتوا ما يرونه من الأمور.

٢٩١) راجع «صحيح البخارى» (١٣ /٨٩ ـ ٩١، ٣٨٩) ومسلم (٢٩٣٣ ـ ٢٩٤٧).

٧ ــ ما الذي يدّعيه؟:

قال ابن كثير: يظهر أوّلا في صورة ملك من الملوك الجبابرة، ثم يدّعي النبوة، ثمّ يدعي الربوبية، فيتبعه على ذلك الجهلة من بني آدم، والطغام من الرعاع والعوام، ويردّ عليه من هدى الله من عباده الصالحين، وحزب الله المتقين.(٢٩٢)

وقال ابن حجر: «فإنه يخرج أوّلا فيدعي الإيمان والصلاح، ثم يدعي النبوة، ثم يدعي الإلهية.»(٢٩٣)

وقد تقدم قول القاضي، والقرطبي أنه لا يدّعي النبوة. بل يدّعي الالهية، لهذا قال رسول الله ــ ﷺ ــ : «إن الله ليس بأعور» تنبيهاً للعقول على فقره، ونقصه. ومن لا يستطيع أن يغيّر نقص نفسه فكيف يكون إلها؟(٢٩٤)

٨ ــ ما الذي يظهر عند خروجه من الخوارق؟:

تظهر عند خروجه خوارق كثيرة، يكثر لأجلها أتباعه من جهلة الناس. ومنها:

* يكون معه جبل خبز ونهر ماء»؛ ويأمر السماء فتمطر، والأرض فتنبت، ويمرّ بالخربة فيقول أخرجي كنوزك فتتبعه كنوزها كيعاسيب النحل.

* ويقتل الرجل ويحييه. وغيرها من الخوارق.(٢٩٥)

٩ ــ متى يهلك ومن يقتله؟:

إنه يهلك بعد ظهوره على الأرض كلها إلا مكة والمدينة، ثم يقصد بيت المقدس، فينزل عيسى ــ عليه السلام ــ فيقتله بباب لدّ، وهو مكان قريب من بيت المقدس.(٢٩٦)

---

٢٩٢) نهاية البداية (١ /١٥٧)

٢٩٣) فتح البارى (١٣ /٩١)

٢٩٤) راجع التعليقات (٢٦٧ ــ ٢٦٩)

٢٩٥) صحيح البخارى (١٣ /٨٩ ــ ٩١)، ومسلم (٢٩٣٧) وأبو داود (٤٣٥١)

٢٩٦) مسلم (٢٩٣٧)، وأبو داود (٤٣٢١)، والترمذى (٢٢٤١)، وابن ماجه (٤٠٧٥)

١٠ ــ كم يبقى في الأرض؟:

عن النواس بن سمعان قال: قلنا: يا رسول الله! وما لبثه في الأرض؟ قال: أربعون يوماً.[٢٩٧] يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيام كأيامكم»[٢٩٨] قلنا: يا رسول الله! فذلك اليوم الذي كسنة، أتكفينا فيه صلاة يوم؟ قال: «لا»أقدروا[٢٩٩] له قدره»[٣٠٠]

١١ ــ ما الذي يدفع فتنته:

من حفظ عشر آيات من أوّل سورة الكهف ــ وفي بعض الروايات: من آخر الكهف ــ عصم من الدجال.[٣٠١]

هذه نبذة يسيرة مما ورد في الدجال في الأحاديث الصحيحة، ذكرها أكثرها الحافظ ابن حجر، والإمام ابن كثير ــ رحمهما الله ــ.[٣٠٢]

هذا التفصيل الدقيق في صفات الدجال، ووجوده، وخروجه من الجهة المعيّنة، وظهور خوارقه، ومدة بقائه في الأرض، وقتله في مكان معين وبيد شخص مسمّى، إن دلّ على شيءٍ فإنما يدلّ على تثبّت النبي ــ ﷺ ــ في بيان هذه الأمور الغيبيّة التي لا تقال بالظن والقياس والرأى، كما يفهمه بعض الناس.

هذا ما نعتقده، وبه ندين. والله الهادي إلى سواء السبيل.

* * *

٢٩٧) ورد في بعض الروايات «أربعون» فقط، وفي بعضها «أربعون سنة»، والثابت ماورد ههنا» والله أعلم.

٢٩٨) قال ابن كثير: ومعدل ذلك «سنة وشهران ونصف شهر» (نهاية البداية ١ /١٥٧)

٢٩٩) معناه: إذا مضى بعد طلوع الفجر قدر ما يكون بينه وبين الظهر كل يوم فصلوا الظهر. وهكذا الصلوات كلّها.

٣٠٠) مسلم (٢٩٣٧).

٣٠١) مسلم (٨٠٩)، وأبو داود (٤٣٢٣)، والترمذى (٢٨٨٦) وفيه: «من قرأ ثلاث آيات من أول الكهف عصم من فتنة الدجال»

٣٠٢) فتح البارى (١٣ /٩١ ــ ١٠١، ٣٢٣ ــ ٣٢٩) ونهاية البداية(١ /١٥٧).

تحقيق حديث الدجال عند الشيخ المودودي

سئل الشيخ المودودي ـــ رحمه الله ـــ عن الدجال، في الصيغة الآتيـة:

«يشهر عن المسيح الدجال بأنه مقيد بالسلاسل في مكان ما، فما هو المكان الذى حبس فيه، وقد وصل الإنسان اليوم في كل زاوية من زوايا الدنيا، فما هو السبب بأنه لا يوجد له خبر ولا أثر الآن»(٣٠٣)

ردّ عليه الشيخ المودودي بما يأتي:

«هذا المسيح الدجال وغيره من الأساطير(٣٠٤)، التي ليست لها أي حيثيّـة شرعية، وأيضاً لسنا في حاجة إلى البحث عن مثل هذه الأشياء، والإسلام ليس مسئولا عما اشتهر بين العامة من الناس من هذه الأمور. فإن ثبت خطأ بعـضها لا يتضرّر به الإسلام شيئاً؟!»(٣٠٥)

---

٣٠٣) «الرسائل والمسائل» للمودودى (١ /٤٤ ـــ ٤٥) تحت عنوان «القرآن والحديث والحقائق العلمية»

٣٠٤) ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا﴾ [الكهف: ٥]

٣٠٥) «الرسائل» (١ /٤٦) (نقلا عن مجلة «ترجمان القرآن» عدد رمضان ـــ شوال ١٣٦٤. هـ = سبتمبر ـــ اكتوبر ١٩٤٥ . م)

(فائدة): قال محمد فهيم أبو عبيه (رئيس بعثة الأزهر بلبنان ؟!)

في تعليقاته على «نهاية البداية والنهاية» لابن كثير، ما يندى له جبين المأوّلين والمحرّفين، في أمر الدجال وغيره:

* قال: «أليس الأولى أن يفهم من ـــ الدجال ـــ أنه رمز الشر، والبهتان، الافك؟» (النهاية ١ /١٥٢ ـــ تعليق (١)

* وقال أيضا: «امتداد حياة عيسى ـــ عليه السلام ـــ حتى الآن ليس موضع اتفاق بين علماء المسلمين، ولم يرد نصّ قاطع في هذا الأمر، ولهذا فالقول بموت عيسى او بحياته ليس داخلا فى نطاق ما يكلف المسلم الايمان به، فللمسلم أن يختار ما تطمئن إليه نفسه...» (النهاية ١ /١٦٦ ـــ تعليق (٣)

* وقال في قوله تعالى: (...أخرجنا لهم دابّة من الأرض تكلّمهم...) [النمل: ٨٢]: لماذا لا يكون تكليم الدابة للانسان بلسان الحال، لا بلسان المقال؟... ولعل المراد بالدابة هى تلك الجرائم الخطيرة التى تفتك بالانسان وجسمه.... جزاء له على بعض ما تجنى يداه من إثم ونكر (النهاية ١ /١٩٠ تعليق ـــ ٢)

تعقبه سائل على ذلك، فقال:

«سئلتَ في مجلة «ترجمان القرآن» عما هو مشهور عن المسيح الدجال، بأنه محبوس في مكانٍ ما، فما هو المكان، وقد وطئت أقدام الإنسان كل ناحية من نواحي الدنيا، فلماذا لا يوجد له أثر ولا خبر؟

ورددت على السائل «بأن المسيح الدجال وغيره من الأساطير التي ليست لها أي حيثيّة شرعية»

ولكن لحد علمي ورد ذكر الدجال على الأقل، في ثلاثين رواية، ويمكن تصديقه بالرجوع إلى صحيحى البخاري ومسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وشرح السنّة، وسنن البيهقي.

فعلى ماذا ينبني ردّك على السائل عن المسيح الدجال؟»[٣٦] ردّ عليه الشيخ المودودي قائلًا:

إن الأمر الذي تحققت فيه أنه «أسطورة» هو ذلك الوهم الذي يوكّد

= * وقال في خروج المهدى: «يلاحظ أن كل ما ورد من أحاديث تتعلق بالمهدى، وظهوره إنما هو أحاديث ضعيفة على رغم كثرتها ووفرتها، وجمع بعض الناس لها في كتب خاصة بها، وهى بالتالى لا تلزم المسلم اعتقاد مضمونها، وليس ما يمنع شرعا من أن يفهم المسلم أن المهدى رمز إلى انتصار الحق والخير.» (النهاية ١ /٣٧)

(ملاحظة): لقد ذكرنا بعض هذه الأمور الاعتقادية التي تناولها «أبوعبيه» بالتاويل والتحريف هنا، لبعض الشبه الذى يوجد بين كلامه وكلام الشيخ المودودى في «الدجال» (وخاصة حديث الجساسة)، وفي «المهدى» (راجع كتاب «التجديد وإحياء الدين للمودودى)، وفي «رفع عيسى — عليه السلام — إلى السماء»، الذى يرى فيه المودودى:» ان القرآن لا يصرّح بان الله عزوجل رفع عيسى — عليه السلام — إلى السماء بروحه وجسمه، ولا يصرّح أيضا أنه مات موتا طبيعيا على الأرض، ورفع روحه فقط، ولهذا لا يمكن أن ينفى أحد الأمرين نفيا قطعيا أو يثبت على اساس القرآن» (تفهيم القرآن للمودودى ١ /٤٢٠ — تعليق (١٩٥) تفسير سورة النساء) ثم بين الشيخ بأسلوبه الخاص رفع عيسى — عليه السلام وأرى أن سبب هذه المزالق كلها هو قلة اهتمامه بالاستدلال بالأحاديث الشريفة أحيانا، وبردّها بدعوى عدم موافقة العقل والذوق إياها حينا آخر، وما كان للشيخ أن يتكلم فيما لا تخصص له فيه:

للحديث رجال يعرفون به   وللدواوين حسّاب وكتّاب

٣٦) «الرسائل والمسائل» (١ /٤٧) تحت عنوان «تحقيق حديث الدجال».

أن الدجال محبوس في مكان ما.[٣٠٧]

أما عن ظهور مفتنٍ كبيرٍ (الدجال)، فأنا أقول بالأخبار الواردة فيه، ولا أزال أدعو في صلاتي بذلك الدعاء المأثور الذي فيه، مع التعوذات الأخرى ــ: «أعوذ بك من فتنة المسيح الدجال».

نظرة إجمالية في محتويات الأحاديث الواردة في الدجال، توضّح جليّا، أنّ العلم الذي أُعْطِيَه النبي ــ ﷺ ــ في هذا الأمر من الله تعالى، كان إلى حدّ أن دجالاً كبيراً يخرج، وتكون صفاته كذا وكذا، وتكون خصوصياته كذا وكذا، ولكنه لم يخبر بأنه متى يظهر؟ وأين يظهر؟ أهو خلق في عهده؟ أم يخلق بزمن بعيد بعد عهده؟[٣٠٨]

وما ورد عن النبي ــ ﷺ ــ من أقوال مختلفة بهذا الصدد، في الأحاديث، ينبئ اختلاف محتوياته نفسه ــ ويترشح من أسلوب النبي ــ ﷺ ــ أيضا[٣٠٩] عن أنه لم يقله بناءً على الوحي، بل قاله على الظن والقياس.[٣١٠]

---

٣٠٧) هذا إنكار صارخ لحديث الجساسة الذى رواه النبى ــ ﷺ ــ عن تميم الدارى ــ رضى الله عنه ــ وذكره المحدثون الذين كانوا قمة في الدقةوالتحرى، في كتبهم، كما تقدم آنفا.

فَرَفضُ هذا الحديث واصفا بأنه أسطورةٌ وخرافة، تغاضيا عن تحرى المحققين من المحدثين فيه، وباسم التحقيق العلمى ـ وصمة عارٍ على جبين التحقيق والمحققين في العصر الحاضر، وجرأة غبيّة على القول فيما لا يكون من تخصص القائل. ويستبعد أن يصدر هذا ممن يحترم نفسه ودينه، وخاصّة في البيئة التى تحيط بها فتنة إنكار الحديث من كل جهة. ورحم الله العلامة ابن القيم حيث قال:

«إذا كان هذا القدر مبلغ علمه * فليستتر بالصمت والكتمان»

٣٠٨) هذا كلام خطير يقضى على كل ما وردفي الأحاديث الصحيحة من هذه التفاصيل كما تقدم.

٣٠٩) العجيب أن المحدثين الذين نذروا حياتهم لخدمة السنة النبوية لم يفهموا أسلوب النبى ــ ﷺ ــ وفهمه الشيخ حسب زعمه. مع أنهم هم الأحق أن يفهموا خطاب النبى ــ ﷺ ــ وأسلوبه على ما هو عليه، لأنه تخصصهم وأما من كان تخصصه أجنبيّا عنه، وتكلم فيه، فما يقول إلامثل ما قال الشيخ ههنا.

٣١٠) هذه شبهةمنشأها اعتماد الرجل على فهم نفسه، بدون الرجوع إلى أقوال أئمة الفن. وإلا ليست هناك اختلافات في الأحاديث إلا وقد وفّق بينها المعتنون بهذا العلمالشريف.

ربّما أعرب عن رأيه أن الدجال يظهر من خراسان، ومرّة قال، من أصبهان، وقال أيضا: إنه يخرج من خلّة بين الشام، والعراق.(٣١١)

ومرّة شكَّ في ولد يهودي مسمى بـ«ابن صياد» الذي ولد سنة اثنتين أو ثلاث من الهجرة، في المدينـة، لعلّه هو-الدجال.(٣١٢)

وآخر الروايات أن تميما الداري الراهب النصراني لما جاء من فلسطين وأسلم سنة تسع من الهجرة، بيّن للنبي ــ ﷺ ــ أنه وصل ذات مرّة في أثناء سيره في البحر (بحر الروم أو بحر العرب)(٣١٣) إلى جزيرة غير معمورة، فلقى شخصا مهيباً هناك، وقال له إنه الدجال.

فلم يَرَ النبي ــ ﷺ ــ سبباً لتكذيبه أيضاً، ولكنه أظهر الشك، وقال: إن الدجال نظراً إلى هذا البيان في بحر الروم أو في بحر العرب، ولكنني أرى أنه يخرج من المشرق.(٣١٤)

فمن يلقى نظرةً إجمالية على هذه الروايات المختلفـة، وله شيٌ من الإلمام بعلم الحديث، وأصول الدين(٣١٥) لا يصعب عليه فهم أن أقوال النبي ــ ﷺ ــ بهذا الصدد تشمل جزءين:

---

٣١١) قد تقدم التوفيق بين هذه الروايات التى صعب فهمها على الشيخ آنفا في التعليق (٢٩٠)

٣١٢) لم يشكّ فيه، بل توقف في أمره حين وجدت قرائن محتملة في كونه الدجال، حتى جاءه التثبت من الله عزوجل في هذا الأمر. كما تقدم مفصلا.

٣١٣) ورد في الحديث بحر الشام أو بحر اليمن.

٣١٤) هنا عدة ملاحظات على هذا الكلام:

الأولى: عَدَّ أئمةُ الصنعة رواية تميم التى رواها عنه النبى ــ ﷺ ــ من مناقب هذا الصحابى الجليل كما تقدم في التعليق (٢٣٣)، والشيخ يحاول رفضه بكل مالديه من قوة وبيان.

الثانية: أعطى الشيخ المودودى هذه الرواية لونا جديدا، وأظهرها في صيغة غريبة لا تتحملها ألفاظ هذا الحديث. فليُقْرَأ حديثُ الجساسة بدقة وعناية، مع مقارنته مع كلامه ههنا، ليتبين الفرق بينهما.

الثالثة: وما قاله بالنسبة لخروجه من جهة المشرق، ووقوع أسماء الأمكنة الأخرى بهذا الصدر، فليراجع عنه التعليق (٢٩٠).

٣١٥) مما لا مجال فيه للريب أن العباقرة من أئمة هذه الصنعة الذين يتذوقون أسلوب النبى ــ ﷺ ــ على ماهو عليه بدون تأويل ولا تحريف، وبكل ثقة واعتماد، قالوا خلاف ذلك. وهم الملمون بعلم الحديث بل روّاده.

الجزء الأول: أن الدجال يأتي، ويكون متصفا بهذه وهذه الصفات، وينشيء هذه وهذه الفتن. هذه أخبار يقينيّة بالكلية، أخبرنا بها النبي ــ ﷺ ــ عن الله عزّ وجل. ولا تختلف رواية عن أخرى في هذا الأمر.

الجزء الثاني: أن الدجال متى يظهر؟ وأين يظهر؟ ومن هو؟

ففي هذه الأمور لا تكاد تكون الروايات مختلفة فحسب، بل توجد في أكثر رواياتها ألفاظ دالّة على الشك والظن والقياس أيضاً. مثلا قوله ــ ﷺ ــ لعمر في ابن صياد:

«إن يكن الذي ترى فلن تستطيع قتله»[316] ومثلا قوله ــ ﷺ ــ:

«إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي على كل مسلم»[317]

ظاهر أن الحيثيّة الدينيّة والأصولية لهذا الجزء الثاني لم ولن يكون مثل الجزء الأول. ويخطيء من يعدّ جميع تفاصيل هذا الجزء أيضاً من العقائد الإسلامية، بل لا يصحّ أن يدّعى أيضاً على صحة جميع هذا الجزء.[318]

وقد اشتُبه «ابن صياد» عند النبي ــ ﷺ ــ لعله يكون الدجال. وكان عمر حلف أيضا على كونه الدجال.[319] ولكنّه أسلم فيما بعد، وعاش في أرض الحرمين، ومات مسلماً، وصلّى عليه المسلمون.[320]

هل بقي الآن مجال للشك في كون «ابن صياد» الدجال حتى اليوم.»[321]

إن النبي ــ ﷺ ــ استصنوب بيان تميم الداري تقريباً في ذلك الحين. ولكن ألا يكفي عدم ظهور هذا الشخص الذي رآه تميم الداري محبوساً في الجزيرة منذ ثلاثة عشر قرنا ونصف قرن، ألا يكفي لإثبات عدم

---

٣١٦) مسلم (٢٩٢٤)

٣١٧) مسلم (٢١٣٧)

٣١٨) ﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ...﴾ [البقرة:٨٥]

٣١٩) قد تقدم قريبا تحت عنوان «من هو الدجال» توجيه العلماء لحلف عمر، وسكوت النبى ــ ﷺ ــ على ذلك. فمن يتغاضى عن آراء العلماء لاثبات مارآه فليقل ما يشاء.

٣٢٠) هناك رأى آخر في أمر ابن صياد أنه توجّه إلى أصبهان فاستتر ...» راجع التعليق (٢٨١).

٣٢١) لم يبق مجال للشك كما تقدم مفصّلا.

صحة إخباره بأنه الدجال (٣٢٢)

كان من خواطر النبي — صلى الله عليه وسلم — في عهده، لعلّ الدجال يظهر في زمنه، أو بزمن قريب بعده — صلى الله عليه وسلم —.

ولكن أليس من الأمر الواقع أنه مضت ثلاثة عشر قرنا ونصف قرن ولم يأت الدجال بعد؟(٣٢٣)

إن نقل هذه الأمور وروايتها الآن، كأنها من العقائد الإسلامية ليس تمثيلا صحيحا للإسلام، ولا يقال إنه فهم صحيح للحديث أيضا.(٣٢٤)

إنني قلت في مثل هذه الأمور إن لم يظهر بعض منها وفق قياس النبي — صلى الله عليه وسلم — أو ظنه، أو خاطره، لن يقدح ذلك في منصب نبوته، ولا تتأثر به عقيدة عصمة الأنبياء، وأيضاً لم تكلفنا الشريعة بالإيمان بمثل هذه الأمور،(٣٢٥) وقد وضح النبي — صلى الله عليه وسلم — بنفسه هذه الحقيقة الأصولية في

---

٣٢٢) لقد تعدّى الشيخ حدودَه في رفض هذا الحديث، مع ثبوته بالأسانيد الصحيحة كما تقدم. وألّهَ عقله أمام النصّ، واختار أسلوبا لانكاره مالم يستخدمه حتىمنكرى الحديث جملة وتفصيلا، لأنهم ينكرون أن يكون الحديث وحيا، ولكنهم يعتبرونه كوثيقة تأريخية أما هذا الأسلوب الثائر فيقضى حتى على مكانته التأريخية أيضا. وقال أبوعبيه في هذا الحديث ما يشبه كلام الشيخ ههنا:

«هذا الحديث عليه طابع الخيال، وسمة الوضع» (النهاية ١ /٩٦ تعليق (٣)) وذلك لأنه لا يصدقه العقل والذوق. فنسأل الله السلامة

٣٢٣) عتب الشيخ على من صحّحوا هذا الحديث، وأيضا عتب على الدجال بأنه كان كاذبا في إخباره تميم الدارى عن نفسه. ولم ينته الأمر إلى هذا، بل قال مستفزًا مالا ينبغى أن يقوله في حق النبى — صلى الله عليه وسلم — إلاغافل عن قول الله تعالى في تزكية رسوله: ﴿ما ينطق عن الهوى. إن هو إلاوحى يوحى﴾ [النجم: ٣— ٤].

وبهذا لقد أعطى الشيخ أصحابَ العقول المريضة والافكار السقيمة سلاحا لمحاربة الاحاديث التى لا توافق عقولهم وأذواقهم وأهواءهم بأن يقولوا هذا من قياسات النبى — صلى الله عليه وسلم — وإذا وقع شئ منها خلاف الأمر الواقع فهو ليس ضد عصمة الأنبياء. ولاشك أن «العذر أقبح من الذنب».

٣٢٤) قال الشاعر:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد وينكر الفم طعم الماء من سقم

٣٢٥) ياليت لوجُعِلَ فهرس للأمور التيلم تكلّفنا الشريعة بالايمان بها، لتتبين للناس الأمور العقائدية من غيرها، وقد عرفنا ههنا بعضا منها!!!

* * *

---

٣٢٦) صحيح مسلم (٢٣٦١ — ٢٣٦٣)، وردت هذه الرواية بألفاظ متعددة:
ومنها: أنه — ﷺ قال: ما أظن يغنى ذلك [التأبير] شيئا، فخرج شيصاً، فقال: إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه، فإني إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظن، ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئا فخذوا به فإني لن أكذب على الله عزوجل» (مسلم ٢٣٦١)
وفي رواية: «إذا أمرتكم بشئ من دينكم فخذوابه، وإذا أمرتكم بشئ من رايى، فانما أنا بشر» (مسلم ٢٣٦٢)
وفي رواية: «أنتم أعلم بأمور دنياكم» (مسلم ٢٣٦٣)
قال العلماء: قوله — ﷺ — من رأيي — أي في أمر الدنيا ومعايشها، لا على التشريع. فأما ما قاله باجتهاده — ﷺ — ورآه شرعاً يجب العمل به، وليس أبار النخل من هذا النوع، بل من النوع المذكور قبله...»
وقال العلماء: لم يكن هذا القول خبراً، وإنما كان ظنّا، كما بيّنه في هذه الروايات. وقالوا: رأيه — ﷺ — في أمور المعايش، وظنّه كغيره، فلا يمتنع وقوع مثل هذا، ولا نقص في ذلك. وسببه تعلق هممهم بالآخرة ومعارفها والله أعلم» «شرح صحيح مسلم» (١٥ /١١٦)
عرفنا مما مضى من الأحاديث، وأقوال العلماء أن تأبير النخل من أمر الدنيا ومعايشها، وفي مثل هذا قال — ﷺ — «أنتم أعلم بأمور دنياكم» أما الإخبار عن الدجال، وتعيين شخصه ليس من أمر الدنيا في شيئ، ولا يقال مثله بالظن والرأى. فبالتالي اعتبار وقوع الخطأ في هذا الأمر منه — ﷺ — وقياسه على «تأبير النخل» قياس مع الفارق. والله أعلم.

٣٢٧) الرسائل والمسائل (١ /٤٧ — ٥٠) ط. سادسة سنة ١٩٧٤. م (لاهور) تحت عنوان «تحقيق حديث الدجال» نقلا عن «مجلة ترجمان القرآن» للمودودي (ربيع الأول ١٣٤٥. هـ = فبرائر ١٩٤٦. م)

التمثيل الشرعي للدفاع عن الشيخ المودودي

تناول مؤلف كتاب «دارسة علمية للاعتراضات على الشيخ المودودي»(٣٢٨) حديث الدجال بالمناقشة والردّ مفصلا.(٣٢٩) ووافق على ما ذهب إليه الشيخ المودودي من ردّ حديث تميم الداري — رضي الله عنه —، ولكن ليس رفضه لهذا الحديث على طريقة الكتاب المعاصرين لردّ الأحاديث الصحيحة بالعقل والذوق والهوى. بل اختار في ردّه طريقة المتأخرين من الحنفية وغيرهم في إبطال العمل بالأحاديث، عملاً بقاعدتهم الأصولية التي تفيد أن العقائد تكون قطعية، فلا تثبت بأخبار الآحاد. — وبالتالي لا يسلّم تعيين شخص الدجال كما ورد في حديث تميم الداري كعقيدة إسلامية، لأنه خبر الواحد، وهو ليس بقطعي الثبوت والدلالة.

ثم ذكر قول الحافظ(٣٣٠) في حديث الجساسة: «وقد توهم بعضهم أنه غريب فرد، وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة: أبو هريرة، وعائشة، وجابر».

لما كان قول الحافظ هذا، مناقضا لما بنى عليه بنيانَ إبطال العمل بخبر الواحد في العقيدة، علّق عليه بقوله:

«إن رواية اثنين أو أربعة من الصحابة لا تجعل الحديث متواتراً، ولا تُخرِجه من حيّز خبر الواحد، فلا تنبني عليه العقيدة الإسلامية.»

وقال: «على فرض كون حديث» فاطمة بنت قيس «قطعى الدلالة أيضا لا تثبت منه هذه المسألة الاعتقادية كما هو مصرّح في أسفارهم

---

٣٢٨) هذا الكتاب للشيخ المفتى محمد يوسف وهو يرد فيه على الاعتراضات التى وجهت إلى الشيخ المودودى في كثير من المسائل،فحالفه التوفيق لإصابة الحق في بعضها، وجانبه في البعض الآخر. وطبع هذا الكتاب برضى الشيخ المودودى، وقال إنه تمثيل صحيح لكتاباته (دراسة علميه للاعتراضات ١ /٤٣٣ — ٤٤٤) ولهذا، جدير أن يسمّى هذا الكتاب بالتمثيل الشرعى للدفاع عن الشيخ المودودى، وإن يطلع عليه لتزول بعض الشبهات التى أثيرت ضد الشيخ بدون حق. فرحمه الله رحمة واسعة.

٣٢٩) انظر (١ /٣١٣— ٣٩١) ط. ثالثة ١٩٧١ .م (لاهور).

٣٣٠) فتح الباري (١٣ /٣٢٨). وراجع للتفصيل «المتابعات والشواهد» لحديث الجساسة، في بداية هذا الموضوع.

وزبرهم.»[٣٣١]

قاعدة ترك العمل بأخبار الآحاد الصحيحة في العقائد، والتفريق في الاستدلال بها على الأحكام دون الأمور العقائدية، أمر لا دليل عليه من الكتاب والسنّة، بل هو أوّل ثغرة في بناء السنة بدون شعور، ولا أرى فتنة إنكار الحديث فيما بعد عبر القرون والأجيال في صورة فردية أو جماعية إلا امتداداً لهذه الفكرة التي هي وليدة أفكار بعض المتأخرين، ولم يجمع عليها العلماء سلفا وخلفا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ في خبر الواحد:

«هذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمّة محمد ـــ ﷺ ـــ من الأوّلين والآخرين.

أما السلف فلم يكن بينهم خلاف. وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة، والمسألة منقولة في كتب الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية...»[٣٣٢]

وقد تقدّم التفصيل في هذا الموضوع حين الكلام على «ظنّية أخبار الآحاد عند الشيخ المودودي».[٣٣٣] فلا حاجة إلى التكرار، وللعاقل تكفيه الإشارة.

وعذرُ من يقول هذا القول نَظَرُه في كتب المتأخرين، وعدم الاستفادة من كتب المتقدمين الذين فصلوا القول في هذا الموضوع تفصيلا دقيقا، فالأمر واضح مكشوف لا غبار عليه لدى العلماء المحققين سلفاً وخلفا:

وهبني قلت إن الصبح ليل ∴ أيعمى المبصرون عن الضياء

فنسأل الله الإيمان والثبات عليه، والتوفيق لقبول الحق، وإنكار الباطل، وهو ولي التوفيق.

---

٣٣١) دراسة علمية للاعتراضات على الشيخ المودودي (١ /٣٤٥، ٣٦٠ ـ ٣٦١) وقد كرّر مثل هذا الكلام أيضاً في مواضع أخرى من هذا الكتاب.

٣٣٢) مختصر الصواعق (٢ /٣٧٣).

٣٣٣) راجع لزاماً التعليقات (١٠٧ ـ ١٠٩).

إصرار الشيخ المودودي على هذا الموقف من الحديث وردّ العلماء عليه

لقد أصرَّ الشيخ المودودي على هذا الموقف من الحديث رغم المناقشات الكثيرة التي دارت حوله بينه وبين علماء شبه القارة الهندية، وتبنّاه أصحابه أيضاً ــ إلا من رحم ربّهم ــ ودافعوا عنه. حتى سهل الآن على الخاصّة منهم فضلًا عن العامّة أن يردّوا بعض أحاديث الصحيحين بدون أي مبالاة، معتمدين على كتاباته بهذا الصدد.(٣٣٤)

وقد طلب من الشيخ بعض المحبّين له، والمخلصين لدعوته الرجوع عن الكتابات التي تقلّلُ أهميةَ الحديث، وخاصّةً ما ورد في «مسلك الاعتدال»، وأثار ضجّـة في الأوساط الدينيّة، وعوّق سير الدعوة. ولكنه لم يزل مدافعاً عن موقفه، محاولًا إقناع المعارضين له من غير أن يطرأ عليه أي تغيير.(٣٣٥)

ولأجل إصراره على هذا الموقف من الحديث ردّ عليه كثير من العلماء في كتبهم المستقلّة غير البحوث والمقالات المنشورة في الجرائد والمجلّات.(٣٣٦)

---

(٣٣٤) زد إلى ذلك أن كتابه «مسلك الاعتدال» الذي يعتبر قاعدة كلّية لنقد منهج المحدثين نُشِرَ أخيراً في الكويت للتوزيع مجّانا، تعصّباً لرأيه فقط، لأنه لا يخدم أي جانب من جوانب الدعوة. فنسأل الله السلامة.

(٣٣٥) راجع الاستدراك على «مسلك الاعتدال» المنشور في آخره، و «الرسائل والمسائل» (١ /٢١٩ ــ ٢٣٥) حيث ردّ على السائلين عن هذا الموضوع بعناوين مختلفة، مثلًا: «الحديث والفقه»، و «حرّية التحقيق في النظام الإسلامي للجماعة»، و «مكانة الإسناد والتفقّه في تحقيق الأحاديث.»

(٣٣٦) أما الردود على الشيخ المودودي في مجالات أخرى مختلفة فتبلغ حسبما عرفت بالأرقام ــ (مائة وعشرة كتب) ما بين صغير وكبير، ورطب ويابس، وعنيف وليّن.

ردّ عليه من علماء «ديوبند» الأحناف المعروفين:

- الشيخ حسين أحمد المدني.
- والشيخ محمد زكريا الكاندهلوي.
- والشيخ ميان محمد الدهلوى .

ومنهم.

* الشيخ أبو الوفاء ثناء الله الأمرتسري.
* والشيخ عبد الله الأمرتسري الروبري.
* والشيخ عبد الروف الرحماني.
* والشيخ محمد إسماعيل السلفي وغيرهم(٣٣٧)

ولا يفوتني أن أذكر بهذا الصدد، الشيخ أمين أحسن الإصلاحي(٣٣٨) فإنه دافع عن موقف الشيخ المودودي من الحديث دفاعاً مستميتاً، وأبدى بعض الآراء حول السنّة التي تخالف إجماع الأمّة، وأورد الشبه حول بعض

---

* والسيد مهدى حسن (مفتي ديوبند)

* ونظرة عابرة في فهرس الردود على الشيخ المودودي، تكشف أيضاً عن أسماء بعض الشخصيات المعروفة على مستوى العالم الإسلامى، التي التزمت بالجماعة الإسلامية، ثم انفكّت عنها. وألّفت في تحديد مواضع الضعف في الجماعة وأميرها حسب تجاربها.

ومن هذه الشخصيات:

* السيد أبو الحسن على الندوي.
* والأستاذ أسرار أحمد.
* والأستاذ وحيد الدين خان.
* والأستاذ عبيد الله الكاشميري.
* والشيخ منظور أحمد النعماني ـــ وغيرهم.

٣٣٧) نقلتُ كتابه «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي» إلى العربية. وطبعته الدار السلفيه بالكويت سنة ١٤١٧ هـ ـــ ١٩٨٦م.

٣٣٨) كان الإصلاحي من الأعضاء البارزين المتحمّسين للجماعة الإسلامية، بل كان الرجل الثاني فيها بعد الشيخ المودودي، وتولّى المناصب الحساسة فيها. ولكنّه اعتزل عنها. وكتب بعض المقالات بهذا الصدد، وبيّن فيها أسباب اختلافاته مع الأستاذ المودودي، ووجهة نظره نحو جماعته.

الأحاديث التي يأباها العقل على زعمه.(٣٣٩)

ومما يؤسف له أن تلاميذه في باكستان الآن يقودون حركة إنكار السنة.(٣٤٠) فنسأل الله السلامة.

*　　*　　*

---

٣٣٩) ردّ على مزعوماته الشيخ محمد إسماعيل السلفي في «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي».

٣٤٠) كما صرّح به أستاذنا الشيخ صفي الرحمٰن الأعظمي أستاذ الجامعة السلفية بالهند. في تقريره عن سفر باكستان، المنشور في مجلة «محدّث».

مع الأستاذ
محمد الغزالي في رحاب السنّة

مع الأستاذ محمد الغزالي في رحاب السنّـة

إن الأستاذ محمد الغزالي من الكتاب المعروفين في الأوساط الإسلامية ببراعة أسلوبهم وحسن عرضهم للقضايا المطروحة على مدرج الدعوة.

ولكن الأسف على أنه إذا تكلّم عن الحديث والمحدّثين، والعمل بالسنّة يتحرّر من جميع القيود الدعوية. بل بلغ به تهوين العمل بالحديث، والاستخفاف بالسنة إلى أن يرى من يدعو إلى التمسك بالكتاب والسنّـة عقيدة ومنهجاً، وحكماً وتطبيقاً، أكبر عائق في سبيل الدعوة التي يراها حقّة. وهذا هو الظاهر من كتابه، «هموم داعية» و «دستور الوحدة الثقافية للمسلمين». وأما السرائر فالله أعلم بها.

وإليكم بعض الأمثلة من كتاباته حول السنة التي تدلّ على ماقلت.

مقدمة «فقه السيرة»:

* قال الأستاذ الغزالي في مقدمة «فقه السيرة»، وهو يبيّن منهج اختياره لأحاديث هذا الكتاب:

«سرّني أن تخرج هذه الطبعة الجديدة بعد أن راجعها الأستاذ المحدّث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. وقد اثبتُّ فيها كل التعليقات التي ارتأها على مانقلتُ في هذه السيرة من آثار نبوية...

ولكن القاري سيرى في تعقيبات الشيخ ناصر الدين ما يبعث ريبته في هذا الظن.

وهنا أراني مكلّفاً بشرح المنهج الذي سرت عليه.

قد يختلف علماء السنّة في تصحيح حديث أو تضعيفه، وقد يرى الشيخ ناصر ــ بعد تمحيصه للأسانيد ــ أن الحديث ضعيف، وللرجل من رسوخ قدمه في السنّة ما يعطيه هذا الحق أو قد يكون الحديث ضعيفاً عند جمهرة المحدثين، لكنى أنا قد أنظر لمتن الحديث فأجد معناه متفقاً كل الاتفاق مع آية من كتاب الله، أو أثر من سنّة صحيحة فلا أرى حرجاً من روايته ولا

أخشى ضيراً من كتابته.(١)

إذ هو لم يأت جديداً في ميدان الأحكام والفضائل(٢). ولم يزد أن يكون شرحاً لما تقرّر من قبل في الأصول المتيقّنة.

خذمثلًا، أوّل حديث حكم الأستاذ بتضعيفه: «أحبّوا الله لما يغذوكم به من نعمةٍ، وأحبّوني بحبّ الله».

قد يرى الأستاذ المحدّث أن تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم لا تعويل عليهما في قبول هذا الحديث، وله ذلك.

بيد أني لم أجد في المطالبة بحبّ الله ورسوله ما يحملني على التوقف فيه. ولذلك أثبتُّه وأنا مطمئن.(٣)

وفي الوقت الذي فسحت فيه مكاناً لهذا الأثر — على ما به — صددت عن رواية البخاري ومسلم مثلًا للطريقة التي تمّت بها غزوة بنى المصطلق(٤)...

... ولستُ بدعاً في تلك الخطة التي اخترتُها... فإن أغلبَ العلماء جرى على مثلها في مواجهة المرويات الضعيفة والصحيحة على سواء.(٥).

---

١) يعني لا اعتماد على تصحيح المحدّثين وتضعيفهم، بل وجود التوافق بين كلام وبين آية وحديث يكفي لإثباته حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وهذا الكلام في غاية الخطوره، لأنّه ليس كلّ كلام يتفق معناه مع آية أو حديث، أيضاً يكون حديثاً وإنْ ردّه أصحاب الصنعة من المحدّثين.

٢) يأتي الكلام في غير هذا الموضع حول حكم العمل بالضعيف في فضائل الأعمال.

٣) قال بعد كلام الألباني: «ومع نقد الأستاذ لهذا الحديث فنحن نقبله لأن معناه يوافق الآية، ولأنّه في فضائل الأعمال.» (فقه السيرة ص ٢٣)

٤) وهذا مصداق قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ...﴾ [البقرة: ٢ /٦١]

٥) هذا هو طريق أهل البدع والأهواء من المعتزلة والمتكلّمين، فإنّهم يقبلون الأحاديث الضعيفة والموضوعة إذا وافقتْ هواهم، ولا يبالون بردّ أحاديث الصحيحين في إثبات دعواهم.

وقرّروا أن الحديث الضعيف يعمل به مادام ملتئماً مع الأصول العامّة، والقواعد الجامعة.

وهذه الأصول والقواعد مستفادة ــ بداهةً ــ من الكتاب والسنّة.

وعلى ضوء هذا النظر المنصف حكيتُ استشارة رسول الله عليه الصلاة والسلام للحباب في موقعة بدر ــ وإن وهن المحدّثون سندها ــ لأنها تدور في نطاق الفضائل التي أمر بها الله ورسوله، وليس في سوقها ما يُحْذَرُ قطّ.

ذلك بالنسبة إلى الأحاديث الضعاف.

أما الصحاح فإن في تفاوت دلالتها مجالًا رحباً للترجيح والردّ[٦] كما يعلم أستاذ الحديث وما من إمام فقيه إلا ردّ بعض ماصحّ إيثاراً لما ظهر أنه أصحّ. ومعاذ الله أن نشغب على السنّة[٧] فهي الأصل الثاني للإسلام يقيناً...

... بعد هذا لا أرى أن يلزمني أحد بقبول مارواه الشيخان[٨] عن عبدالله بن عون قال: كتبتُ إلى نافع ــ رحمه الله ــ أسأله عن الدعاء قبل الإسلام. فكتب الىّ إنما كان ذلك في أوّل الإسلام. وقد أغار عليه الصلاة والسلام على بنى المصطلق وهم غارّون، فقتل مقاتلتهم، وسبى ذراريهم، وأصاب يومئذ جويرية...

٦) ولكن لابدّ أن يكون الترجيح والردّ خاضعاً للقواعد العلمية المقرّرة لدى علماء هذا الفن الشريف، فلا يسمح لكلّ كاتب أو داعية أن يعبث بها كيفماشاء.

٧) إذا لم يخضع المرء لقواعد المحدثين في تصحيح الحديث وتضعيفه، مع أن الحديث ليس من تخصّصه ــ لا يبقى أيّ معنى لإظهار البراءة من الشغب على السنّة. وأيّ مشاغبة على السنة أكبر من عدم التقيّد بقواعدها، ورفض حكم أهلها فيها تصحيحاً وتضعيفاً؟!

٨) خطورة هذا الكلام لا تنحصر في هذه الكتابة فقط، بل كان للأستاذ المؤلف أن يعى أنه فتح باب المشاغبة على السنّة، وذلك لأن وراءه من يتلقّف هذا الكلام، ويتبنّاه لردّ ما رواه الشيخان، اعتماداً على عقله وفهمه. فيكون هذا «الأصل الثاني للإسلام»وأصحّ مصادره عرضةً لأهواء الطامعين، وفريسة لأغراض الفوضويين.

قال: حدثني به عبدالله بن عمر، وكان في ذلك الجيش[٩]...!!

وكما تجاوزتُ هذا الحديث، تجاوزتُ عن مثله أن الرسول ﷺ خطبَ أصحابه وأعلمهم بالفتن وأصحابها إلى قيام الساعة[١٠] ...

فقد صحّ من كتاب الله وسنّة رسوله — عليه الصلاة والسلام — لا يعلم الغيوب على هذا النحو المفصّل الشامل العجيب.

آثرت هذا المنهج في كتابة السيرة، فقبلتُ الأثر الذي يستقيم متنه مع ماصحّ من قواعد وأحكام، وإن وهي سنده.

وأعرضتُ عن أحاديث أخرى توصف بالصحة، لأنّها — في فهمي

---

٩) صحيح البخاري (٥ /١٧٠)، ومسلم مع شرح النووي (١٢ /٣٥ — ٣٦). بوّب عليه النووي بـ «باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام من غير تقدم إعلام بالإغارة». وقال: «في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: حكاها المازرى والقاضي: (أحدها): يجب الإنذار مطلقاً. قال مالك وغيره،وهذا ضعيف. (والثاني): لا يجب مطلقاً. وهذا أضعف منه أو باطل. (والثالث) يجب إن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن بلغتهم لكن يستحبّ وهذا هو الصحيح ... وهو قول أكثر أهل العلم. وقد تظاهرت الاحاديث الصحيحة على معناه فمنها هذا الحديث وحديث قتل كعب بن الأشرف وحديث قتل أبي الحقيق» ولمّا سئل الاستاذالمؤلفعن ردّ هذا الحديث. قال: «لقد رددت الفهم القذر الذي استقرّ في ذهن بعض الناس لما قرأ هذا الحديث . إننا نحمى السنّة من أفهام الأراذل » (هموم داعية ص ١٦٤) صدق الشاعر:

راعى الشاة يحمى الذئب عنها   فكيف إذا الرعاة لها ذئاب

١٠) يريد به المؤلف حديث حذيفة بن اليمان —رضي الله عنه — أمين سرّ النبي ﷺ: قال حذيفة: «والله إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة، ومابي إلّا أن يكون رسول الله ﷺ أسرّ إلى في ذلك شيئاً، لم يحدّثه غيرى. ولكن رسول الله ﷺ قال وهو يحدّث مجلساً أنا فيه عن الفتن. فقال رسول الله ﷺ وهو يعدّ الفتن: «منهن ثلاث لا يكدن يذرْنَ شيئاً، ومنهنّ فتن كرياح الصيف، منها صغار ومنها كبار» قال حذيفة: فذهب أولئك الرهط كلهّم غيرى (صحيح مسلم رقم ٢٨٩١)

وحذيفة رضي الله عنه كان معروفاً بين الصحابة بصاحب السرّ، قال الحافظ ابن حجر: «وفي الصحيحين أن أبا الدرداء قال لعلقمة: أليس فيكم صاحب السرّ، الذي لا يعلمه غيره — يعني حذيفة.»

وفيهما عن عمر أنه سأل حذيفة عن الفتنة.» (الاصابة: ١ /٣١٨) إن ثقل هذا الأمر على فهم المؤلف بعد ثبوته في الصحيحين وتلقى الامة له بالقبول والتصديق لا يقدّم شيئاً ولا يؤخّره.

لدين الله، وسياسة الدعوة ـــ لم تنسجم مع السياق العام(١١)...

ولا أرى مكاناً لبسط وجهة نظرى في أمور كثيرة خالفت فيها الأستاذ المحدّث.

ولكنّي أرى المكان متّسعاً لتسجيل تعقيباته كلّها على ما أوردتُ من نصوص فإني عظيم الحفاوة بهذا الاستبحار العلمي، وهو يمثّل وجهة نظر محترمة في تمحيص القضايا الدينيّة.(١٢)

وأعتقد أن من حقّ القاريء عليّ أن يعرفَ رأى أحد المحققين المتشدّدين في المرويات التي أحصيتُها هنا، سواءً خالفته أو وافقته.

وشكر الله له جهده في المحافظة على تراث النبوّة. وهدانا جميعاً سواء السبيل.»(١٣)

* * *

---

١١) صدق الشاعر:

وكم من عائبٍ قولًا صحيحاً   وآفته من الفهم السقيم

وزدالي ذلك أنّ كل فهم لدين الله وسياسة الدعوة، لا ينسجم مع السياق العام للأحاديث الصحيحة فهمٌ بدعيّ لأن اهل البدع هم الذين يتغاضون عن الصحاح ويستدلون بالضعاف والموضوعات وذلك لأنهم يجدون فيها متعةً لتأييد أهوائهم بكل سهولة.

١٢) من اطلع على «هموم» الأستاذ المؤلف يشكّ في صحّة هذا الكلام، لأنه وقف هذا الكتاب في الاستخفاف بالسنّة وتهوين العمل بالحديث. وكيف يكون «عظيم الحفاوة بهذا الاستبحار العلمي» وهو يدافع عن موقفه ضد هذا الاستبحار؟ إلى متى هذه التناقضات في حياة الدعاة؟ أما آن لها أن تنتهي؟

١١) مقدمة «فقه السيرة» (ص ٩ ـــ ١٣)

(قذائف الحق)

لقد دافع الأستاذ محمد الغزالي في كتاب «قذائف الحق» (ص ١٢٠ ـــ ١٢٤) عن الأحاديث التي ردّها المستشرقون والمبشرون وسماسرتهم فأجاد ثم جاء ليقرّر «حقيقة إسلامية» بل اعتزالية، لينهار ما بناه من قبل. فقد قال:

«أريد أن أقرر حقيقة إسلاميةً ربّما جهلها البعض: هل رفض حديث آحادٍ لملحظٍ ما يُعَدُّ صدعاً في بناء الإسلام؟

كلّا[1] فإن سنن الآحاد عندنا تفيد الظنّ[2] العلمي، إنها قرينة

---

١) لماذا؟ راجع التعليق (٧) الآتي. وقد وردت أخبار الآحاد في أمور الآخرة، وقد استقرت في قلوب المسلمين جميعاً. فماذا تقول في ذلك؟

٢) أو العلم الظنى ـــ كما قال في «هموم داعية» ـــ ذهب الأصوليون إلى أن «خبر الواحد» ظنى الثبوت، ولكن لا يراد بهذا «الظن» الحاصل منه في «اصطلاح المحدثين» إلّا أن مرتبته أقلّ مما يحصل بالتواتر. وليس هذا «الظن» بمعني «الوهم» كما يزعمه منكروا الحديث.

إن خبر الواحد من حيث الإفادة لم يكن موضع النقاش والجدال أبداً. وكان الأنبياء والرسل يرسلون الوفود للدعوة إلى الله، حتى كانت تقع الحروب على أخبار الوفود، ويقتل فيها مئات من الناس. كل ذلك اعتماداً على خبر الواحد.

ومما لا يخفي أن غالب الأخبار آحادية في كتب السنّة. وقد وردت أخبار الآحاد في كثير من أمور الآخرة مثلًا «عذاب القبر»، و «رؤية الباري تعالى بالأبصار».

قال الشوكاني: «ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم، لأنّ الإجماع عليه قدصيّره من المعلوم صدقه، ومن هذا القسم أحاديث صحيحى البخاري ومسلم. فإن الأمّة قد تلقت مافيهما بالقبول» (إرشاد الفحول ص ٤٩).

وقال ابن حزم: «فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ يجرى على ذلك كل فرقة كأهل السنّة والخوارج والشيعة والقدرية، حتى حدث متكلّموا المعتزلة بعد مائة من التأريخ فخالفوا الإجماع في ذلك» (الأحكام لابن حزم: ١ /١٠٢)

وقال العلامه محمد إبراهيم الوزير اليماني: «... ولم يخالف في هذا الاشر ذمة يسيرة وهم متكلّموا بغداد من المعتزلة. والإجماع منطبق قبلهم وبعدهم على بطلان قولهم» (الروض الباسم: ١ /٣٢)

قال العلامة محمد إسماعيل السلفي: «اعترض على أخبار الآحاد في كل العصور غالباً أولئك الناس الذين كانوا غافلين عن النفسيات الإنسانية، وجاهلين بحدودها. وكذلك في

تستفاد منها الأحكام الفرعية في ديننا، فإذا وجد الفقيه أو المحدّث أن هناك قرينة ألاحج منها تركها إلى الدليل الأقوى دون غضاضة.

ومن شروط الحديث الصحيح «أن لا تكون فيه علّة قادحة» فإذا بدتْ علة في «سنده» أو «متنه» تلاشتْ صحّته، ولا حرج.

وأئمة الفقه الإسلامي بنوا اجتهادهم على هذا النظر الصائب». ثم ذكر أمثلة على هذا، وقال:

«ولا نريد أن ننتقل إلى مباحث فقهية مفصّلة، وإنّما نريد أن نقول: هب أن رجلًا قال: لا أستطيع قبول رواية: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثمّ لينزعه، فإن في إحدى جناحيه داءً، والأخرى شفاءً». ـــ أيكون من الكافرين(٣)؟

كلّا !! فلم يقل أحد أن أركان الإسلام تضمّ الإيمان بالله، واليوم الآخر وغمس الذباب في الشراب إذا سقط فيه.(*)

وحديث الآحاد ليس مصدر عقيدة شرعية(٤) أو حكم قاطع بيد أني من باب استكمال البحث العلمي فقط أسأل: هل الحديث مردود؟

إنّ بعض علماء الحشرات قرّر أن هذه الحشرة تفرز الشيء والشيء

= هذا العصر أيضاً يمهد الطريق للتشكيل فيها من قبل عبّاد الطبيعة والعقل الذين تعودوا على الكلام حول السماء جالسين على الأرض.

وقصارى القول أن الضجّات ضد أخبار الآحاد أثيرت في عصور مختلفة دائماً من مثل هذه الأوساط التي كانت بنفسها إما داعيةً إلى البدع، وإما متأثرة بالمبتدعة نوعاً ما». (موقف الجماعة الإسلامية من الحديث ص ٩٠)

٣) كان إنكار ماثبت من خبر الواحد كفراً في رأي جماعة من أصحاب أحمد وابن راهويه (راجع التعليق (٧) الآتي)

*) هذا الكلام فيه سخرية واضحة بسنّة رسول الله ﷺ

٤) إن الاستدلال بخبر الواحد على الأحكام دون العقائد، كما ذهب إليه بعض أهل العلم ـــ «هذا التفريق باطل بإجماع الأمة...» كما قال ابن القيم (مختصر الصواعق المرسلة: ٢ /٤١٢)

المضاد له فإن استقرّ هذا الرأى الفنّي فالحديث صحيح(٥). وإن ثبت قطعاً أن الذباب مؤذ في جميع الأحوال التي تعرض له، ومن بينها الحالة المروية في الحديث، رددتُه دون غضاضة(٦) وليس بقادح هذا في ديني ويقيني(٧)

وقد روى «البخاري» أحاديث صحيحة السند، لكن أئمة الفقه عملوا بغيرها لأدلّة أقوى عندهم منها... وأنا شخصيا متوقف في هذا الحديث، لم أنته فيه إلى حكم حاسم. وعلى أيّة حالٍ فهو لا يتعلّق بسلوكٍ خاصٍّ أو عام...

إن قواعد الدين وعبادته وفضائله وقيمه ترتكز أوّلًا على القرآن الكريم، ثمَّ ما يشرحه من سنن استراح النقاد الاخصائيون لها...

ومنهج المحدّثين في تلقّي التراث النبوى لا غبار عليه(٨)، بل إن هذا المنهج هو ما تحتاج إليه الديانات الأخرى لتكون موضع ثقة وقبول.»(٩)

---

٥) ولكن عند المؤمن بالله عزوجل وبرسوله ﷺ لا يكون مدار تصحيح الحديث أو تضعيفه إلّا على أقوال أهل الرواية والنقل، أيّده علماء الحشرات أو لم يؤيّدوه. لأن الحديث الصحيح الثابت دليل مستقلّ بذاته، أرفع بكثير من أن يحتاج إلى تأييد علماء الطب والحشرات. ولكن المسلم يزيد إيماناً حينما يرى أن الطب الحديث أيضاً يوافق هذا الحديث. فثبت أن في أحد جناحيه داءً، وفي الآخر شفاءً. فصدق النبي ﷺ، وهلك الشاكّون في كلامه المعجز.

راجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألبانى رقم (٣٨)

٦) يعني الاعتماد في جميع الأحوال على علماء الحشرات، لا على كلام النبي ﷺ

٧) ليس الأمر هيّناً هكذا، بل توسيع نطاق هذا الأسلوب لرفض الحديث يؤدي إلى إنكاره. ولأجل هذا كان إنكار ماثبت من خبر الواحد الصحيح كفراً في رأي جماعة من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، والإمام إسحاق بن راهويه. (مختصر الصواعق المرسلة: ٢ / ٣٦٨)

وقال ابن حزم: «هذا انسلاخ من الإسلام، وهدم للدين، وتشكيك في الشرائع» (الاحكام لابن حزم: ١ / ١١٠ ــ ١١١)

٨) هذا مجرد الاعتراف القولي بجهود المحدثين في تدوين السنّة، ولكن حين الاستدلال بالأحاديث الصحيحة يجعل العقل عياراً عليها. كما لا يخفي على القاري الكريم.

وإذا كان لا غبار على هذا المنهج فلماذا هذا الاضطراب؟

٩) «قذائف الحق» للأستاذ محمد الغزالي (١٢٤ ــ ١٢٥)

(هموم داعية)

هذا الكتاب خلاصة هموم الاستاذ الغزالي في ساحة الدعوة الإسلامية. قال في مقدمة «همومه»:

«... ومن حقّى ــ وأنا أحد المشتغلين بالدعوة الإسلامية ــ أن أصرّح بأشجاني، وأن أبث همومي، انّه هم، وثان، وثالث..!!»(١)

لا يخفي على من اطلع على محتويات هذا الكتاب أن أكبر هموم هذا الداعية هو أن الناس لماذا يحاولون العودة بالأمّة إلى الكتاب والسنّة عقيدة ومنهجاً، وعملًا وتطبيقاً في كل صغير وكبير من شئون حياتهم؟

ولماذا هذا الاهتمام البالغ بفهم أمور العقيدة الإسلامية على منهج سلف هذه الأمة؟

ولماذا العمل بأخبار الآحاد؟ ولماذا؟ ولماذا؟؟

ولقد اختار الأستاذ المؤلف أسلوباً لاذعاً في عرض همومه، لا يلائم أبداً مع عمله في حقل الدعوة الإسلامية، مهما بلغ من العمر عتيا، وعبّر عن دراسة العقيدة على منهج السلف الصالح بالتفكير الصبياني(٢)، والانحراف(٣) الفكري والنفسي (*)

---

١) هموم داعية (ص ١٠ ــ مقدمة المؤلف) دار الاعتصام ــ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م

٢) المصدر نفسه (١٩) تحت عنوان «اقحام السلف فى فقه الفروع»

٣) المصدر نفسه (٢٢) تحت عنوان «حاجتنا إلى منهج يصل حاضرنا بغابرنا»

*) هذا مع احترامه الشديد للروافض وفكرهم الذي يحوى عن الكفريات الكبر مالا يحمله أي فكر منحرف.

ومن ذلك ادعاؤهم تحريف القرآن والزيادة فيه والنقصان منه وتكفيرهم لصحابة رسول الله وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وعثمان وزوجات رسول الله ﷺ ورميهم بالفظاعة وكتبهم ملئية بهذا الضلال المنحط ومع هذا يبدي لهم الغزالي من الولاء والاحترام الامر الذي يثير الدهشة والعجب والى الآن لم ينبس فيهم ببنت شفة. (ربيع)

وإليكم بعض النماذج من همومه التي تنمّ عن استخفافه بالسنّة وتهوينه العمل بالحديث. ويرى الحق حكراً على نفسه، وينظر إلى الآخرين نظرة انتقاص واستباحة.

* «... إن العقول الكليلة لا تعرف إلا القضايا التافهة، لها نهيج، وبها تنفعل، وعليها تصالح وتخاصم...»(٤)

* «... أليس مضحكاً أن يدخل داعية في مسجد، فينظر إلى المنبر ثم يقول: بدعة. لماذا لأنه من سبع درجات. ويرى أن يقف على الثالثة لا يعدوها.

ثم يرى المحراب فيقول أيضا بدعة.. لماذا؟ لأنه مجوف الجدار. ثم ينظر إلى الساعة ويقول: بدعة. لماذا؟ لأنها تدق كالجرس. وأخيراً يتكلّم فيخوض في موضوع غث، لاينبّه غافلًا ولا يعلّمُ جاهلًا، ولا يكيد عدوّا.

المهم عنده الاستمساك بالسنة....!! على الشكل الذي يراه..(٥) ـــ

* «تركنا الاتجاه الإيجابي، ثم شرعنا نقول: النفاق قسمان: نفاق في العقيدة. ونفاق في العمل ـــ الأوّل كفر، والثاني عصيان....

نتج عن ذلك انهيار هائل في بنيان الاخلاق، واستهانة مقبوحة بجملة الفضائل....(٦)

* «هناك من يسوّي بين الأخبار المتواترة، وبين أخبار الاحاد في إفادة اليقين، وهذا غلوّ مرفوض.(٧)

---

٤) المصدر نفسه (٣٢) تحت عنوان «ضرورة العناية بالقرآن الكريم»

٥) المصدر نفسه (٣٤) «هبوط علم الدين واللغة معاً»

٦) المصدر نفسه (٨٠) «واقع أليم» من اسباب انهيار الاخلاق والعقائد كتابات ودعايات المستهترين بالسنة والقيم الاسلامية مثل الحجاب وتوفير اللحى والسخرية بالاحاديث التي تحرم التصوير والأغاني وغير ذلك مما سهل على جمهور المسلمين السقوط في حماة الرذائل الخلقية.

٧) إن أخبار الآحاد ترتق إلى درجة العلم واليقين بتلقى الأمة ايّاها بالقبول. كحديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات» (البخاري: ٩/١، ومسلم رقم ١٩٠٧)؛ وحديث عائشة: «حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك» (البخاري: ٥ /٢٤٩، ومسلم ١٤٣٣)؛ وحديث أبي هريرة: «لا تنكح امرأة على عمتها ولا على خالتها» (البخاري: ٩ / ١٦٠، ومسلم ١٤٠٨)؛ وحديث عائشة وغيرها: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» (البخاري:

وهناك من يرحب بأخبار الآحاد دون تطبيق للشروط العلمية المقررة عن ضرورة خلوّها من الشذوذ والعلل والقوادح.»(٨)

* «تمجيد الفقهاء وتوهيم المحدثين»(٩)

= ٦ /٢١١، ومسلم ١٤٤٤)؛ وحديث سعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف في «تعيين العشرة المبشرين بالجنّة»(أبو داود رقم ٤٦٥، والترمذي ٣٧٤٨، ٣٧٥٨، ٣٤٧٤

قال ابن تيمية — رحمه الله — بعد سرد هذه الأحاديث وغيرها:

«فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ من الأوّلين والآخرين. وأما السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع.

وأما الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة. والمسألة منقولة في كتب «الحنيفة»، و «المالكية»، و «الشافعية»، و «الحنبلية»....وإنما نازع في ذلك طائفة كابن الباقلّاني، ومن تبعه مثل أبي المعالي، والغزالي، وابن عقيل..» (مختصر الصواعق: ٢ /٣٧٢ — ٣٧٣)

قال البزدوي: «ذهب أكثر أهل الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة، وهو مذهب أحمد بن حنبل» (كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري: ٢ /٣٧١)

وقال ابن القيم — وهو يردّ على من ينفي حصول العلم عن خبر الواحد —:

«فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة، وإجماع التابعين، وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة والجهمية، والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة. وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء. وإلّا فلا يعرف لهم سلف من الأئمة بذلك، بل صرّح الأئمة بخلاف قولهم». (مختصر الصواعق: ٢ /٣٦٢ — ٣٦٣)

وقال الآمدي في الأحكام (١ /٢٣٤): «والمختار حصول العلم بخبره إذا احتفت به القرائن، ويمتنع ذلك عادة دون القرائن.»

وقال ابن تيمية: «والآحاد في هذا الباب قد تكون «ظنوناً» بشروطها، فإذا قويت صارت «علوما»، فإذا اضعفت صارت «أوهاما» و «خيالات فاسدة» (مختصر الصواعق: ٢ /٣٧٢).

اتضح من هذا البيان أن التشكيك في أخبار الآحاد نشأ من قبل المعتزلة والمتكلمين. وكذلك لا يقبلها المحدّثون إلا بشروطها.

وعلى هذا قول الأستاذ المؤلف «هذا غلو مرفوض». وقوله: «وهناك من يرحّب بأخبار الآحاد دون تطبيق للشروط» مجرّد تقوّل على أهل الحديث.

٨) هموم داعية (١٠٩) «حديث الآحاد»

٩) المصدر نفسه (١١١)«الإنسان صانع مستقبله» و «وهم المحدثين»

*«خبر الواحد تتلاشى صحته بمخالفته المتواتر»(١٠)

«إني اصادف هذه المناظر المؤذية في طريق الدعوة فأشعر بالنكد وآخر ما لقيت من هؤلاء شاب يقول لي: «أليس في الالتحاق بالجيش شيء من الوثنية؟ قلت ويحك كيف؟

قال ـــ فَضَّ الله فاه ـــ: إنهم يحيّون العلم كلّ يوم وهذه وثنية.(١١)

*«... قضايا صغيرة تتضخّم في رؤوسهم، وقضايا تستخفي، وحماس في موضع البرود، وبرود في موضع الحماس، وأحاديث ضعيفة أو منكرة تصحّح، وصحيحة تضعّف وتردّ(١٢)

كنّا ضيوفاً عند أحد الناس.. فسكب في يدي قطرات من ماء الكلونيا. فإذا أحد الدعاة يصرخ: حرام: نجس!»(١٣)

*«تحت عنوان «نماذج من سوء الفهم» دافع عن موقفه من إنكار بعض الأحاديث (١٤)

*«... وقد ترى العابد من هؤلاء يضع يديه على صدره، وهو قائم للصلاة، ثمّ يعيد وضعهما بعد الرفع من الركوع، ويثير زوبعةً على ضرورة ذلك، فإذا

---

١٠) المصدر نفسه (١١٣). ليس أحد ينكر ذلك. ولكن المؤلف يريد القضاء على رأى الآخذين بخبر الواحد.

١١) المصدر نفسه (١٣٨) «مزاج منحرف لبعض من يتصدّى للدعوة»

١٢) لعلّ الأستاذ المؤلف نسى أنه نفسه صحح الضعاف، وضعّف الصحاح، ودافع عن هذا المنهج في مقدمة «فقه السيرة»

ملاحظة: هذا من باب «رمتني بدائها وانسلّت» فقضايا العقيدة والبدع ماكان رسول الله وأصحابه والسلف الصالح يتساهلون فيها، ولا مكان للبرودة في قلوبهم نحوها. وخصوم أهل التوحيد يبدون إلى ماتحت الصفر تجاه الشرك الأكبر والأصغر والنفاق والبدع. وقد ينشطون فيتحمسّون جدّا في الدفاع عن هذا الباطل وأهله، ويحبونهم. ومن هذه النماذج الغزالى يصمُ كثيراً من العقائد والسنن النبوية بالليونة. ويضخّم أموراً قد لايكون من الاسلام فإلى الله المشتكى. (ربيع).

١٣) المصدر نفسه (١٦٠) «الدعوة علم وفن ورسالة وفهم»

١٤) المصدر نفسه (١٦٢ ـــ ١٦٤)

كلّفته بعمل ترقي به الأمة اختفي من الساحة!!»(١٥)

*«... إن تعلّم الصلاة ــ وهي الركن الأوّل في الإسلام ــ لا يستغرق دقائق معدودات ولكن التدريب على اقتياد دبّابة، أو طائرة، أو غوّاصة يحتاج إلى زمان طويل. فبأيّ فكر يطلع علينا القرن الخامس عشر، وجمهورنا جاهل في فنون الجهاد، وبارع في الحديث حول تحية المسجد، ووضع اليدين في الصلاة؟ مستغرق في قضايا جزئية.

إن هناك علماء ــ هم في حقيقتهم عوام ــ لا شغل لهم إلا هذه الثرثرات والتقعّرات، وقد أضاعوا أمّتهم، وخلقوا أجيالًا من بعدهم، لا هي في دنيا، ولا هي في دين !!»(١٦)

* * *

لا يخفى على قارئ «هموم الداعية» للمؤلف أنّه ضاق ذرعاً بمن يدعو إلى الكتاب والسنة عقيدة ومنهجا، وحكما وتطبيقاً. وبذل أقصى جهده في إعطاء قارئه فكرة بأنهم أكبر عائق في دعوته إلى المنهج الذي يراه حقّا، بعد أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والشيوعيين. وذكرهم في كل موضع مكروه بمناسبة وبدون مناسبة ظلماً وعدواناً. واستهزأ بهم استهزاءً قلّما يوجد له نظير في كتابات الملاحدة، فضلا عن الدعاة، واغتاظ بالعمل بالسنّة اغتياظاً يبقى وصمة عارٍ على جبينه عبر التأريخ، ونادي إلى تهوين التمسّك بالحديث ضامّا صوته بصوت منكريه، وقام بالتشكيك في قبول أخبار الآحاد قياماً يتقاصر دونه أصحاب الأهواء والبدع من المعتزلة والجهمية، والخوارج والروافض.

---

١٥) المصدر نفسه (١٦٧) «الاشتغال بالجزئيات على حساب الكليات» وهل كتاباتكم المتناقضة المتضاربة ترتقي بالامة او توقعهم في الحيرة والبلبلة وما هي اعمال هذا الرجل وأمثاله التي ارتقت بها الأمة وهل يريد الرجل لامته ارتقاء ما ديا على عقائد ضاله واعمال مبتدعة وافكار منحرفة، فإذا تصدي المصلحون لاصلاح هذه الاساسيات صاح وزمجر واقام الدنيا واقعدها على هؤلاء المصلحين المخلصين وسخر من اساليبهم وشكك في نواياهم واهان قضاياهم (ربيع)

١٦) المصدر نفسه (١٦٧) «الاشتغال بالجزئيات»

حصل كل هذا مع علمه بأن الحديث ليس من تخصّصه، ولكن الأسف أنه لم يتأخر في جعل عقله عياراً حتى على «الصحيحين» اللذين هما أصحّ كتبٍ بعد كتاب الله عزّوجل في الحديث. وقال: «وأعرضتُ عن أحاديث أخرى توصف بالصحة، لأنها ــ في فهمي لدين الله وسياسة الدعوة ــ لم تنسجم مع السياق العام..»(١٧) غافلًا عن أن كلّ فهم لا ينسجم مع الأحاديث الصحيحة فهم بدعي. فصدق عليه،ماقال في الآخرين»: وعند ما يشتغل بالفتوى جزّار فلن تراه أبداً إلا باحثاً عن ضحيّة!!»(١٨)

ولله درالقائل:

وللحديث رجال يعرفون به ... وللدواوين كتّاب وحسّاب

هكذا باسم «همومه» نفث سمومه في هذا الكتاب ضد الحديث وأهله، مع قوله: «معاذ الله! أن نشغب على السنّة، فهي الأصل الثاني للإسلام يقيناً.»(١٩)

إذا كان هذا هو الاحترام «للأصل الثاني للإسلام» يجب على مجامع اللغات أن تمحو كلمة «الشّغب» من معاجم اللغة وقواميسها.

«السنّة بين أهل الفقه وأهل الحديث»:

وأخيراً طلع له كتاب«السنّة بين أهل الفقهو اهل الحديث»فأفرغ فيه حثالةأفكاره المريضة وتجاربه السخيفة في مجال الدعوة وأنكر بعض أحاديث الصحيحين، بل بلغ به التخريف إلى أن سوّى بين شهادة الرجل والمرأة خلافاً لحكم الله تعالى. وقال في مقابلة صحفية بكل وقاحة: بنتى طالبة في كلية الآداب هل يعقل أن تكون شهادتها نصف شهادة البواب " ــ إلى آخر ما هنالك من التخليط والتخريف. فنسأل الله السلامة والايمان

فاحفظ وقيت فتحت قدمك هوّة ... كم قد هوى فيها من الإنسان.

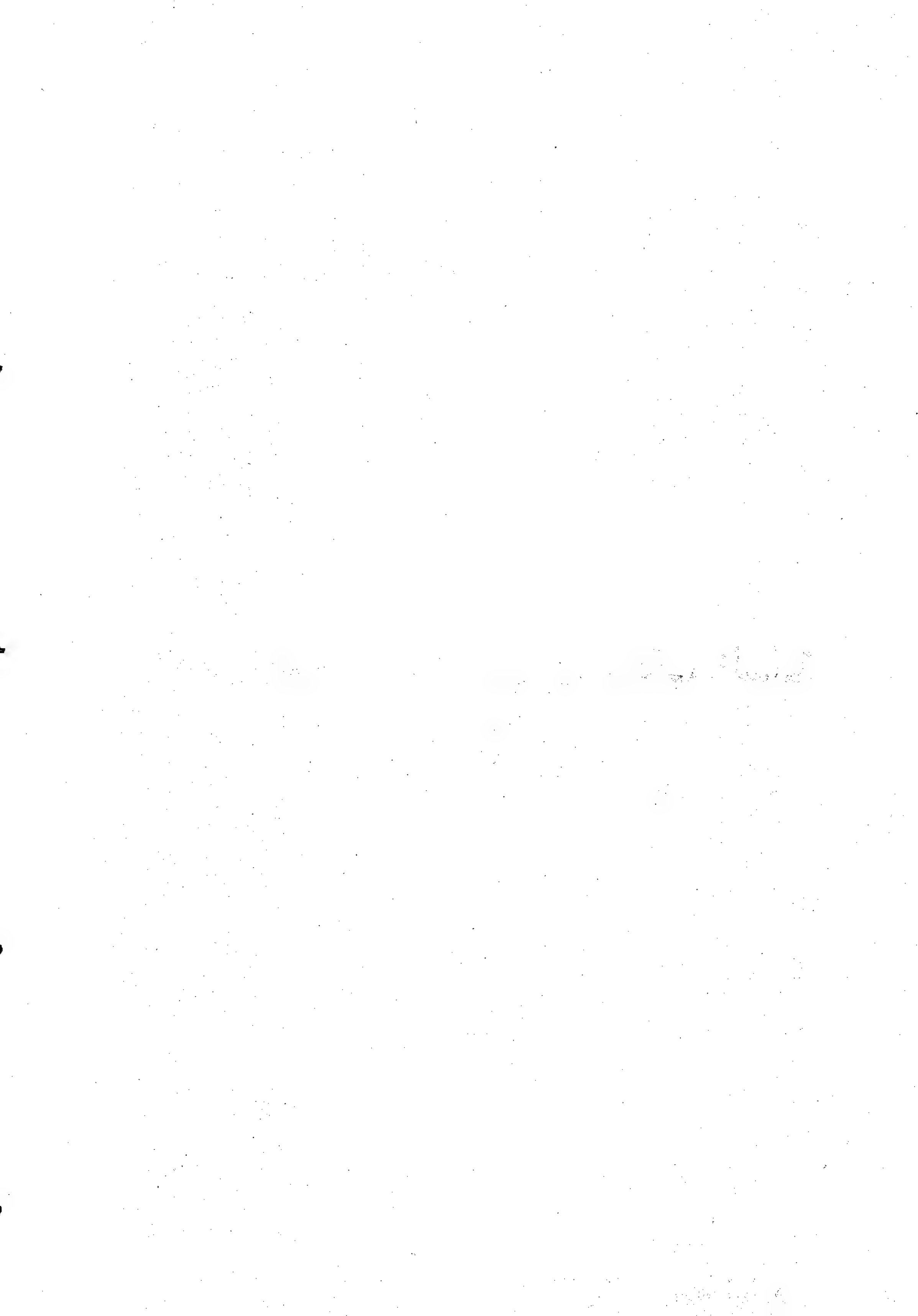
* * * * *

١٧) مقدمة فقه السيرة (ص ١٣٠)

١٨) هموم داعية (٢٠)

١٩) مقدمة فقه السيرة (ص ١٢)

مع الشيخ سعيد حوى في رحاب السنّة



مع الشيخ سعيد حوى في رحاب السنّة

رأيه في إيجاب التقليد:

معروف أن الشيخ سعيد حوى من الكتاب البارزين في ساحة الدعوة وتقرأ إنتاجاته في بعض الأوساط الإسلامية بكل عناية. وكتاباته تنطوى على الدعوة الصارخة إلى التصوف والتمذهب، ودراسة الفقه الإسلامي على مذهب من المذاهب الأربعة. وأوجب التقليد على كلّ مسلم قال:

«... فلم يبق أمام أكثر الخلق إلا أن يتفقّهوا على مذهب إمام مجتهد، وأن يستفتوه في المسائل والحوادث. وذلك واجب شرعي كيلا يسير الانسان على غير بصيرة. وهذا الذي جعل الأمة تستقرّ على المذهبية الفقهية»(١)

شبهاته حول السنّة:

إن إقرار التقليد واتخاذه ديناً ومذهباً أمر يحتاج إلى دليل(٢) ولم يكتف بهذا، بل حاول إقناع الناس على محض التقليد، وإعطاءهم فكرةً بأن أدلة المذهب كلها صحيحة، ضعيفة كانت أو موضوعة . وذلك بإيراد احتمالات بعيدة عن الأمر والواقع، فقال:

«إن الكتب التي بين أيدينا الآن ليست كل ما ألّفه علماء المسلمين، فنحن نعرف كارثة بغداد والأندلس ومكتبتهما.

إن هناك أحاديث نحكم بضعفها الآن، لأن الكتب التي بين أيدينا ترويها من طريق ضعيف، بينما لو كانت كتب أخرى موجودة لاختلف الوضع.

وأكبر مثال على ذلك أن هناك أحاديث أسانيدها ضعيفة رواها الحاكم وغيره، لم تعرف هذه الأحاديث أنها صحيحة إلّا بعد أن عثر على كتاب «صحيح ابن خزيمة» حيث ساق لها أسانيد صحيحة.

هذه النقطة الهامة تجعلنا لا نتسرّع بردّ حكم إمامٍ مجتهد بحجّةٍ أن

١) جولات في الفقهين الكبير والأكبر (ص ٧١)
٢) راجع للتفصيل «مؤلفات سعيد حوّى: دراسة وتقويم» (ص ٨٤) ط. أولى ١٩٨٣م

النصوص الصحيحة التي بين أيدينا تخالفه، إذ أنّ هذا الإمام أقرب عهداً بالرسول ﷺ وأصحابه، وأعرف بما عليه الناس من عمل تلقّنوه عن السلف الصالح رضوان الله عليهم.»(٣)

أثار الأستاذ سعيد حوى هنا عدّة شبهات حول السنّة، تساعد على تنويم الناس على ماهم عليه من العمل بالضعاف والموضوعات، وعلى إقناعهم بأن أدلّة المذهب الضعيفة والموضوعة يمكن أن وردت بأسانيد صحيحة في كتب لم تصل إلينا، وضاعت في أمثال كوارث بغداد والأندلس. وكذلك الإمام الذي هو أقربُ عهداً بالنبي ﷺ إذا خالف النصوص الصحيحة التي بين أيدينا، كأنه تلقّن هذاعمن قبله من السلف الصالح رضوان الله عليهم.

لقد ردّ الإمام عزّالدين بن عبد السلام على مثل هذه الاحتمالات فقال:

«من العجب العجاب أن الفقهاء المقلّدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، ومع هذا يقلّده فيه، ويترك من الكتاب والسنّةوالأقيسةالصحيحة لمذهبه، جموداً على تقليد إمامه، بل يتحيّل لدفع ظواهر الكتاب والسنّة، ويتأوّلها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلّده»

وقال: «... إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه. قال: لعلّ إمامي وقف على دليل لم أقف عليه، ولم أهتد إليه. ولا يعلم المسكين أنّ هذا مقابل بمثله، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح»

فسبحان الله ما أكثر من أعمي التقليد بصره، حتى حمله على مثل ما ذكر!!

وفقنا الله تعالى لاتباع الحق أينما كان، وعلى لسان من ظهر. وأين هذا من مناظرة السلف، ومشاورتهم في الأحكام، ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم.

---

٣) جند الله ثقافةواخلاقاً (ص ١٢٦) دار الكتب العلمية بيروت. ط. ثالثه.

وقد نقل عن الشافعي ـــ رحمه الله ـــ أنه قال: «ما ناظرتُ أحداً إلّا قلتُ: اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معى اتبعنى، وإن كان الحق معه اتبعتُه»(٤)

وقد خشى الإمام الشافعي ـــ رحمه الله ـــ عن هذه الظاهرة الأليمة في مخالفة الأحاديث الصحيحة تقليداً لمتبوعيهم بدعوى احتمال النسخ، أو معارضتها لما هو أقوى منها فقال: «لوجاز هذا خرجتْ عامّة السنن من أيدي الناس بأن يقولوا لعلّها منسوخة»!!(٥).

إذا دقّقنا في احتمالات الأستاذ سعيد حوى تبيّن لنا مايأتي:

.«إن الاحتمال لا يصلح حجّة للاستدلال. ناهيك أنه مخالف لصريح القرآن. فقد تعهّد الله بحفظ دينه: قرآنا وسنّة، فقال: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّ لْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُوْنَ) [الحجر: ٩]

فاحتمال ضياع السنّة أمر مرفوض، لأن الله تعهد بحفظ الذكر، ولا شكّ أن السنّة ذكر لأنها وحى، لقوله تعالى (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوْحىٰ) [النجم: ٣ ـــ ٤]

والوحى ذكر بإجماع الأمة.

وحدوث كورات بغداد والأندلس، وهلاك جُلّ ما فيها من الكتب لا يستأنس به لترجيح هذا الاحتمال، إلا إذا تصوّرنا أنه لا يوجد من هذه الكتب إلا نسخة واحدة. وهذا تصوّر فاسد لأنه يعكس الحقائق التأريخيّة. لقد قرأنا عن مؤلفات بعض العلماء المسلمين الذين أراد خصومهم أن تخلو الأرض من علمهم، فسعوا إلى إحراق مؤلفاتهم، إلّا أنهم لم يفلحوا. فكيف إذا كان الأمر يتعلّق بسنّة رسول الله ﷺ؟

ومن المعلوم أن ضياع ما ألّفه بعض المسلمين لا يقتضى ضياع السنّة أو بعضها؟

وقرب عهد الأئمة بالرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم لا يصلح

---

٤) «قواعد الأنام في نصائح الأنام» للعز بن عبد السلام (٢ /١٥٩ ـــ ١٦٠) طبعة دار الجيل

٥) «الرسالة» للشافعي (١٠٩).

أن يكون دليلًا على صحة كل ما قالوه، أو قبول ما فعلوه، لأنهم لم يحيطوا بكل السنّة علماً...

وهذا من الأعذار التي ذكرها الإمام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ لتعليل وجود أخطاء في أقوال الأئمة ومذاهبهم. وذلك في كتابه القيم «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» جزاه الله خيراً .(٦)

مذهبه العقائدي:

أمّا بالنسبة لعقيدته وتلوثه بكثير من المخالفات الصريحة لأمور الإسلام فقد قال الدكتور على بن ناصر الفقيهي:

«وحين ظهرت بدعة الجهم واعتنقها كثير من الناس لجهلهم بالكتاب والسنّة هبّ علماء السنّة للردّ على هذه البدعة، ولبيان المذهب الحقّ في ذلك أداء للأمانة، ووفاءً بالعهد الذي أخذه الله على العلماء في بيان الحق وعدم كتمانه.

وقد ذكر الذهبى في كتابه «العلوّ للعلى الغفّار» عدداً من الأئمة الذين أنكروا على الجهمية آراءهم المنحرفة. وما الجهميّة إلّا آراء واعتقادات يعتنقها كثير من الناس حتى الآن ... ولذا فإن نشر كتب السلف من واجب الأمة...

إن بعض الدعاة المعاصرين يقولون: إن الجهمية وفرقا أخرى كالمعتزلة وغيرها قد انقرضتْ فلا حاجة إلى البحث فيها، فنشر مثل هذه الكتب لا حاجة إليه لأنّها تبحث في أمور لا يوجد من يعتنقها ويؤمن بها. ثم يقولون مع ذلك أن بحثها لبعضها فيه تفريق لكلمة الأمّة.

وهذا القول في حدّ ذاته دليل على أنه يوجد من يعتقد هذه الآراء بل ويدعى إليها.

ونحن نستعيذ بالله من الدعوة إلى تفريق كلمة الأمة. والله يعلم أننا لا نريد إلا جمع كلمتها. ولكنا نعلم أن رسول الهدى ﷺ مكث في مكّة ثلاثة عشر عاماً يبنى عقيدة المسلم وينقّيها من كلّ شائبة إذ أنها الركيزة الأولى التي يقوم عليها البناء: بناء الاسلام.

---

٦) «مؤلفات سعيد حوى» (٨٦ ــ ٨٧)

فلم تبن عقائد أولئك على الخرافات التي يؤمن بها ويدعو إليها الدعاة المعاصرون من أنّ الذي يعطى البيعة للشيخ الرفاعى، بل أحياناً بدون بيعة، وإنّما إذا انتسب إلى هذه الطريقة فلا تؤثر فيه النّار، ولا الرصاص، ولا السيوف.(٧)

سبحان الله! هل يجوز لهذاالداعية المسلم ولأصحاب هذه الطريقة أن يتركوا القدس ثالث الحرمين الشريفين، وفلسطين يحتلّها اليهود وليس عند اليهود إلا النّار والرصاص، وهما لا يؤثران في هذه الطائفة. ويتركون اليهود في القدس، ولا يطهّرونه من رجسهم. هذا منهج السلوك خرافات الصوفية!

أما في الاعتقاد فيرى هذا الداعية أن العقيدة الصحيحة السليمة المجمع عليها هي عقيدة أبي منصور الماتوريدي(٨)، وعقيدة الأشاعرة المنسوبة لأبي الحسن الأشعري — وهو بريئ منها — فعقيدته ما جاء في الإبانة والمقالات.

ونقول: مهما حاول الدعاة، ومهما سلكوا من طرق غير طريقة الرسول ﷺ في إصلاح شباب هذه الأمّة فلن يفلحوا. فقد قال الإمام مالك — رحمه الله تعالى — ومن هو؟

قال:«لا يصلح آخر هذه الأمّة إلا ما أصلح أوّلها» وما الذي أصلح أوّلها؟ أليس التمسّك بالكتاب والسنّة اللذين قال فيهما رسول الله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي كتاب الله وسنّتي».

فهل طريقة الرفاعية التي يدعوها هذا الداعية، ويحثّ الشباب على جمع المعلومات عنها هي طريقة محمد ﷺ الذي لبس درعين في غزوة أحد وهو إمام المتوكلين. وقد قال الله تعالى له: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَه. وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا

---

٧) انظر «تربيتنا الروحية»لسعيد حوى (٢١٦ — ٢١٧) دار الكتب العلمية دمشق (ط الأولى) وراجع مناظرة شيخ الإسلام ابن تيمية لدجاجلة الرفاعية في دعواهم دخول النار، وأنّها لا تؤثر فيهم، في (مجموعة الرسائل والمسائل ص ١٢٠) تحقيق رشيد رضا.

٨) راجع الفقهين الكبير والأكبر لسعيد حوى (٦٦ ، ٨١)

يَهْدِى القَوْمَ الكَافِرِيْنَ﴾ [المائدة ٥ /٦٧]»(٩)

مأذون على الطريقة الصوفية:

هذا الذي ينتظر من الشيخ سعيد حوّى لأنه نشأ (١٠) في أحضان الطرق الصوفيّة، ولمّا بلغ أشدّه أجازه شيوخ الصوفيّة. قال: «لقد تتلمذتُ في باب التصوّف على من أظنّهم أكبر علماء التصوّف في عصرنا، وأكثر الناس تحقّقا به، وأذن لي بعض شيوخ الصوفية بالتربية، وتسليك المريدين» (١١)

وأضاف قائلًا في موضع آخر: «وإني بفضل الله مع أنّي مأذون على الطريقة الصوفية بتلقين الأوراد عامّة بتلقين الاسم المفرد» (١٢)

لذلك قسّمَ الاسلام: عقائد، وأحكام فقهية، ثم تصوّف وبني على ذلك أوها ما أكبر من جبال هملايا لكنّها أرفع من أعواد الخيزران وأوهن من بيوت العنكبوت (١٣)

هذا، وقد ردّ على المخالفات المبثوثة في «تربيتنا الروحية» و «جولات في الفقهين» عديد من العلماء في كتبهم ورسائلهم ومحاضراتهم (١٤) وهذه المؤثرات بوادر يقظة إسلامية للوقوف في وجه الدعوات التي تريد إصلاح الشباب المسلم عَلى غير منهاج الكتاب السنّة.

---

٩) مقدمة الدكتور على ناصر الفقيهى على «الردّ على الجهمية» للحافظ ابن منده (ص ١٠ ــ ١٢) ط. ثانية ١٩٨٢م

١٠) راجع «مؤلفات سعيد حوى» للهلالي (٦٠ ــ ٨٣)

١١) تربيتنا الروحيّة (ص ١٦) وأشهر شيوخه: عبد القادر عيسى، ومحمد الحامد.

١٢) تربيتنا الروحيّة (٣٠١ ــ ٣٠٢)

١٣) «مؤلفات سعيد حوى» للهلالى (ص ٦٠)

١٤) ومنهم: الأستاذ الخضر عبد الرحيم أحمد في رسالته «الولاية والأولياء في الاسلام» والدكتور على بن محمد ناصر الفقيهى في مقدمة «الردّ على الجهمية» للحافظ ابن منده؛ والدكتورعبد العزيز القاري في محاضرته على مدرج الجامعة الاسلامية والدكتور ربيع بن هاذى المدخلي في رسالته المخطوطة.
راجع «مؤلفات سعيد حوى» للهلالي (ص ١٧٢) وكتاب سليم الهلالي هذا دراسة وتقويم لبعض مؤلفات سعيد حوى وهو مهم جدًا لمن يحب أن يعرف مخالفاته في العقائد والاحكام.

تهوين العمل بالسنّة

وأثره السّيئ

في الأوساط الإسلامية

تهوين العمل بالسنّة في الأوساط الإسلامية

لقد مُنِيَت السنّة المشرّفة في العصر الحاضر بدعاة إلى التحرّر الفكرى، والتشكيل الجديد للإسلام. ولاريب أنهم يسعون لإحياء المفاهيم الإسلامية ولا يشكّ في ولائهم للإسلام والمسلمين، وتعتبر كتاباتهم تمثيلاً للإسلام. ولكنهم تأثّروا في كتبهم وبحوثهم نحو الحديث بالاعتزال قديماً، وبالاستشراق حديثاً، لأن دراستهم كانت أجنبيّة عن السنّة، أو كانوا في غفلة عما بذله المحدّثون من جهود جَبَّارة في تدوينها وجمعها، أو كانوا على جهل بما قام به أساطين الجرح والتعديل، وحفاظ الحديث من تنقيتها من وضع الواضعين، وإبطال المبطلين، وتحريف الغالين.

راجتْ بتأثيرهم(١) النزعة الاعتزالية نحو السنّة، في الشباب الذين

---

١) قال الشيخ مقبل بن هادى الوادعى في مقدمة «الصحيح المسند من دلائل النبوّة» (ص٩— ١١):

«أما المسلمون في عهد النبي ﷺ فإنهم يعتبرون التشريع كلّه دلالة على صدق نبيّنا محمد ﷺ لما فيه من الأسرار العجيبة، والحكم البليغة. وهكذا التابعون لهم بإحسان حتى نبغ أقوام من ذوى الاعتزال، فاعتزلوا الكتاب والسنّة، إلا مايوافق أهواءهم، وهم يزعمون أنهم يعتمدون على عقولهم، وهم في الحقيقة يعتمدون على أهوائهم، لأن العقل الصحيح لايخالف النقل الصحيح،فضاقت صدورهم ببعض المعجزات النبوية. فهذه يؤوّلونها، وتلك يضعّفونها. فأراد الله أن يحقّ الحق ويبطل الباطل. وكاد مذهب الاعتزال أن ينقرض.

وفي هذه الأزمنة المتأخرة نبغ أقوام من ذوي الأهواء، فأرادوا أن يأخذوا بالثأر للمعتزلة، فتا هوا كما تاه أسلافهم من أولئك التائهين الحيارى. ومن أولئك التائرين للاعتزال به. ومنهم من هو ثائر للإلحاد.

(١) جمال الدين الأفغانى الرافضى الإيراني.

(٢) محمد عبده المصرى.

(٣) محمد رشيد رضا، وليس كسابقيه (٤) محمود شلتوت [شيخ الأزهر]

(٥) طه حسين.(٦) أحمد أمين صاحب فجر الإسلام وضحاه وظهره.

(٧) أبورية.

(٨) محمد الغزالى. في كثير من كتاباته استخفاف بأهل السنة، وتهوين العمل بالسنة من ذلكم: (دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين). وكذا كتاب (هموم الدعوة والداعية).

يعيشون على كتبهم فتجد من ينكر بعض المغيبات التي وردت بها النصوص الصريحة من الكتاب والسنّة. وتجد من يستريب بالمعجزات الثابتة بالأحاديث الصحيحة، وتجد من يرفض أخبار الآحاد، أو يجعل دائرة العمل بها محصورة ببعض الأحكام دون العقائد.

أما الاستخفاف بالسنن العملية، وتهوين العمل بكثير من الأحاديث الصحيحة في أوساط بعض الجماعات الإسلامية، فحدِّث عنه ولا حرج.

لقد قامت الصحوة الإسلامية، بفضل الله ومنّه، في جميع الأقطار الإسلامية في الآونة الأخيرة. واتّجهت الطبقة الذكيّة من الشباب إلى الإسلام عقيدة وعملاً، ومنهجاً وسلوكاً، وتمسّكت بالكتاب والسنّة في حياتها تمسّكاً

هؤلاء في آخرين قاموا بحملة على السنّة وانتصرواللاعتزال. ومنهم من انتصر للفرص. وأصبح العلم في مصر ألعوبة بين رادٍّ ومردودٍ عليه...

غالب هؤلاء متاجرون إمامن أعداء السنّة من الرافضة. ولكن يأبي ا للهإلّا أنينصر سنّة نبيّه محمد ﷺ، ويظهر دينه ولو كره الملحدون. فقد استيقظ شباب في جميع الأقطار الإسلامية، ديدنهم: «قال الله قال رسول الله»فباء أعداء السنّة بالخزى.

بالأمس كان يلقّب جمال الدين، ومحمد عبده بالإمامين المجدّدين، واليوم عرفا بالماسونيين ﴿رَبَّنَا لَا تزغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران ٣ /٨]

هؤلاء الضالّون التائهون منهم من تصدّى للطعن في قصص القرآن، ومنهم من تصدّى للطعن في معجزات الأنبياء عليهم السلام، ومنهم من تصدّى للطعن في الصحابة الذين هم نقلة الدين إلينا، ومنهم من تصدّى للطعن في بعض الأحكام، وسنّوا سنناً سيّئةً ترى كتبهم تشجَّعُ من قبل الرافضة، ومن قبل الملحدين.

وإنى أحمد الله فقد رأيت من الإجابة على كتبهم، بل على أباطيلهم وترهاتهم ماتقرّ به أعين أهل السنّة. فجزى الله إخواننا الذين تصدّوا لهذا أخيراً.

هؤلاء المتهالكون الحيارى من ذوى الاعتزال الأقدمون والمتأخرون قوبلوا بأناس من القصّاصين يحدّثون الناس بالغث والسمين، والحق والباطل. ومنهم من يدفعه التعصب الأعمى إلى وضع أحاديث باطلة......

وهناك فريق آخر نظر في دلائل النبوّة فحمّلها مالا تتحمّل. وبين يدى الآن كتاب من كتب الضلال بعنوان (مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيّد البريّة) حرّف كثيراً من الأدلّة، وحمّل أدلّة أخرى مالا تتحمّل. وقد ردّ عليه الشيخ حمود التويجرى بكتاب أسماه: (أيضاح المحجّة في الردّ على صاحب طنجة)». انتهى ملخّصا.

نَبّهَ الآخرين من غفوتهم، حتى بدأ الشباب في الأوساط الإسلامية الأخرى يفاجئون كبارهم بالسؤال بنواياهم الطيّبة:

لماذا عندهم ذلك الالتزام الدقيق بالسنّة، وتطبيقها في كل صغير وكبير؟ولماذا عندنا الاستخفاف بها في كثير من الأمور العقائدية والفقهية؟!

هذا النوع الحسّاس من الشباب، الغيّور على دينه وعقيدته يبحث عن الحق، ويريد الوصول إليه، ويحتاج إلى الإرشاد الهادف، والتوجيه المستقيم بهذا الصدد.

ولكن ـــ وللأسف الشديد ـــ يُهدّأ بأسلوب خاطئ ، ويوجّه إلى مسار غير صحيح، ويلقّن بأنّه على الحق والصواب والاعتدال. وغيره معقّد ومتطرّف ومتشدد، لأنّه يعمل بأخبار الآحاد(٢)!!!

هكذا يغسل مخّه، ويُنَوَّمُ على ما هو عليه.

وهذا الأسلوب الماكر من الإجابة من قبل «الدعاة المعتمد عليهم» عنده، يزرع أوّل شبهة في ذهنه نحو الحديث وأهله، لأنه بنفسه لا يميّز بين الحق والباطل، فتغرّه لوامع الأسماء والألقاب.

طبعاً، تبدأ هذه الشبهة ضئيلة، وتتقوّى في ذهنه بمرور الأيام، فتتفرّع عنها شبهات أخرى. وربّما تنتهي بإنكاره بعض العقائد، والمغيبات، والمعجزات فضلًا عن استخفافه بالسنة. وتهوينه العمل بالحديث.

---

٢) أخبرني أحد من الشباب الثقات أن قريباً له كان رجلا عاديا، وجلس عدّة أيام مع أناس مخصوصين. فجاء يزوره. وقال له أثناء الكلام: أنتم تعملون بأخبار الآحاد، والعمل بها ظني وليس بيقينيّ ـــ مع أنه لا يدري من أمر دينه إلا قليلًا.

هذا، وفوجئت أنا شخصيًا بالسؤال من قبل طالب هو في الثالثة عشرة من عمره يقول: ما هو حكم العمل بأخبار الآحاد؟ وقال فلان: إن العمل بها لا يجوز ـــ وهذا الطالب وأمثاله في أشدّ حاجة إلى أن يُعلَّموا التوحيد ونواقضه، وطريقة الوضوء، وكيفية صلاة النبي ﷺ، قبل أن تُزرَعَ في أذهانهم شبهة ضد الأحاديث الصحيحة.

فإن دلّت هذه التلقينات على شيء، فإنّما تدلّ على هروب هؤلاء الدعاة من العمل بالسنّة، وإيقاقهم المد الإسلامي المتّجه إلى الا لتزام بالأحاديث النبوية، بصنوف من الشبهات. فنسأل الله السلامة، ونعوذ به من الخذلان.

ومن ناحية أخرى، يتربّى هذا الشابّ في هذا الجوّ الخانق على كره من يعتصم بالكتاب والسنّة عقيدة ومنهجاً، ومن ينادى بتوحيد الأمّة بالرجوع إليهما حكماً ودستوراً، والتحاكم إليهما في جميع شئون الأمة، مع الاحترام والتقدير والاعتبار باجتهادات الأئمة، وروّاد الفقه الإسلامي.

ولم ينته الأمرههنا، بل يرمى هذه النخبةَ المختارةَ من شباب الأمة بالشذوذ والتقوقع، والرجعية والتقهقر، والاجتهاد واللامذهبية، وكل ذلك بإيحاء من المحيط الذي يعيش فيه. وهكذا يصبح عنده المعروف بمرور الأيام منكراً، والمنكر معروفاً.

ولا قدّر الله، إذا انفكّ هذا الشاب عن جماعته، واعتزلها لأي سبب من الأسباب فيحلوله أن يو الى أصحاب البدع والأهواء، والانحلال والزندقة، ولكن يتعذّر عليه أن يسير مع الركب الذي يشجّع على العمل بالكتاب والسنّة. ويتمسّك بهما، ويدافع عنهما. وذلك لما نشأ عليه من كرهه إيّاه، من بداية عهده بالدعوة، بتوجيه الدعاة الذين وثق بهم، فخانوه. ﴿وَإِنَّ كَثِيْراً لَيُضِلُّوْنَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ. إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِيْنَ﴾ [الأنعام: ٦ / ١٢٠]

فليتّق الدعاة الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وليحترزوا من هذا الأسلوب الماكر من الدعوة والإرشاد، والتوجيه والتنبيه، لأن الشباب أمانة في أعناقهم، ويُسْألون عنهم يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأقول للشباب كلمة صريحة من سويداء قلبي، وهي أن يدوروا حيث دار الحق، ولا تأخذهم العزّة بالإثم في قبوله بعد العلم به. لأن التمادي في الباطل من الصفات البغيضة عند الله سبحانه وتعالى وكيف بنا نحن و قد حذّر ـ عزوجل ـ النبي ﷺ بهذا الصدد، فقال:

﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ، إِنَّكَ إِذاً لَّمِنَ الظَّالِمِيْنَ﴾ [البقرة: ٢ /١٤٥]

* * * * *

موقف أهل البدع والأهواء من السنّة

* الوضاعون.
* متعصبة المذاهب.

الوضع في الحديث

الوضع في الحديث

لمّا يئس أصحاب الأهواء والبدع، والانحلال والزندقة من أعداء الإسلام من الدسّ والتحريف حسب أهوائهم في كتاب الله سبحانه وتعالى، الذي قال فيه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ١٥ /٩].

عمدوا إلى الوضع في الحديث لأسباب دنيّة، وأغراض دُنيويّة، ومطامع شخصيّة، تنمّ عن كيدهم للإسلام والمسلمين، وطمعهم في مغنم، وحبّهم في منصب، وسعيهم وراء شهرة جوفاء.

أسباب الوضع: تعددت أسباب الوضع في الحديث بتعدّد الوضاعين ومصالحهم، وهم أصناف.(١)

(١) ـــ الزنادقة: حملهم على الوضع الاستخفاف بالدين، والتلبيس على المسلمين.

(٢) ـــ أصحاب الأهواء والبدع: وضعوا أحاديث نصرةً لمذاهبهم، أو ثلبا لمخالفهم.

(٣) ـــ قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوّقا، جرأة على الله ورسوله.

(٤) ـــ قوم ينسبون إلى الزهد: حملهم التدين الناشيء عن الجهل على وضع أحاديث في الترغيب والترهيب ليحثّوا الناس بزعمهم على الخير، ويزجرهم عن الشر. وقد جوّز ذلك الكرّامية، وكذا بعض المتصوفة.

(٥) ـــ أصحاب الأغراض الدنيوية: كالقصاص، والشحّاذين، وأصحاب الأمراء.

(٦) ـــ قوم حملهم الشره ومحبّة الظهور على الوضع، فجعل بعضهم للحديث ذي الإسناد الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً. وجعل بعضهم للحديث إسنادا غير إسناده المشهور ليستغرب، ويطلب.

(٧) ـــ قوم وقع الموضوع في حديثهم، ولم يتعمدوا الوضع، كمن يغلط

---

١) راجع «الموضوعات» لابن الجوزي (١ /٣٧ ـــ ٤٧)، «نزهة النظر» لابن حجر (ص ٤٥)، «وتدريب الرواى» للسيوطى (١ /٢٨١) و «تنزيه الشريعة» لابن عراق الكنانى (١ /١١ ـــ ١٥)

فيضيف إلى النبي ﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن ابتلى بمن يدس في حديثه ماليس منه.

علامات الوضع:

قيضّ الله عزوجل علماء أكفاء للتمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة، والموضوعة، نذروا أنفسهم للذود عن حيازة السنّة، وواصلوا ليلهم بنهارهم في طلب الحديث، وقطعوا الفيافى والقفار في سماعه. ووضعوا القواعد لمعرفة الصحيح من الضعيف والموضوع.

وكذلك حصلت لهم لكثرة مزاولة أحاديث النبي ﷺ هيئة نفسانية وملكة قويّة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوّة، وما لا يجوز(٢)

وقال الربيع بن خثيم التابعي الجليل ــ أحد أصحاب ابن مسعود ــ:

«إن من الحديث حديثاً له ضوءٌ كضوء النهار نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها.»(٣)

قال ابن الجوزي: «رويناه عن ابن المبارك أنه قيل له: «هذه الأحاديث المصنوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة.»(٤)

ولا شك أن هؤلاء الجهابذة حدّدوا علامات لتمييز الموضوع من الصحيح بعدممارستهم لألفاظ النبوّة سنداً ومتنا.

ومن هذه العلامات(٥):

(١) ــ إقرار واضع الحديث بوضعه.

(٢) ــ ما ينزل منزلة إقراره من قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع، كأن يكذبه التأريخ.

---

٢) «تنزيه الشريعة» (١ /٦)

٣) المصدر السابق (١ /٧)، و «السنّة قبل التدوين» (ص ٢٤٧)

٤) «الموضوعات» (١ /٤٦)

٥) راجع «نزهة النظر» لابن حجر (ص ٤٤) و «تدريب الراوى» (/٢٧٤ ــ ٢٧٨). «تنزيه الشريعة» (١ /٥ ــ ٨)، و السنّة قبل التدوين (ص ٢٣٩)

(٣) ـــ أن يصرّح بتكذيب راوية جمع كثير يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب، أو تقليد بعضهم بعضاً.

(٤) ـــ قرينة في حال الرواي تدلّ على وضعه الحديث.

(٥) ـــ قرينة في حال المروي. كمخالفته لمقتضي العقل بحيث لا يقبل التأويل، وكمنافاته لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الاجماع القطعى.

(٦) ـــ أن يكون الحديث خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعى على نقله بحضرة الجم الغفير، ثم لا ينقله إلا واحد منهم.

(٧) ـــ أن يكون فيما يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فينفرد به واحد.

(٨) ـــ ركاكة اللفظ في المروي، مع التنصيص من قبل الرواي بأنه من لفظ النبي ﷺ.

(٩) ـــ فساد المعني: كالأحاديث التي يكذّبها الحسّ. نحو: «الباذنجان لما أكل له». ـــ «والباذنجان شفاء من كل داء» ـــ.

ومنها: سماجة اللفظ، وكونه مما يسخر منه كحديث: «لوكان الأرز رجلا لكان حليما، ما أكله جائع إلا أشبعه».

(١٠) ـــ أن يروى الخبر في زمن قد استقرئتْ فيه الأخبار، ودوّنتْ فيفتّش عنه، فلا يوجد في صدور الرجال، ولا في بطون الكتب.

(١١) كل حديث يدّعى تواطؤ الصحابة على كتمان أمر، وعدم نقله كما تزعم الشيعة.

(١٢) موافقة الحديث لمذهب الراوي كأن يكون الراوي رافضيا، والحديث في فضائل آل البيت، أو في ذم من حاربهم.

(١٣) اشتمال الحديث على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم مقابل عمل صغير وهذا كثير في حديث القصّاص.

(١٤) أن يكون في الحديث نحو: «أعطى ثواب نبيّ، أو النبيّين» ـ ونحوهما.

* * *

هكذا قام علماء الإسلام بمقاومة الوضع في الحديث، وبكشف عوار الوضاعين من المبتدعة والملحدين الذين أرادوا الدس على الإسلام والمسلمين والنيل من كرامة النبي ﷺ.

قال أبو الفضل الهمداني ــ وهو يبين خطر المبتدعة على الإسلام ــ:

«مبتدعة الإسلام والواضعون للأحاديث أشدّ من الملحدين، لأن الملحدين قصدوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل.

فهم كأهل بلد سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالحاضرين من خارج فالدخلاء يفتحون الحصن. فهو شرّ على الإسلام من غير الملابسين به».(٦)

---

٦) الموضوعات لابن الجوزي (١ /٥١)

المؤلفات في الموضوعات

الموضوع من الحديث هو المختلق المصنوع. وهو شرّ أنواع الضعيف، وأقبحه. وتحرم روايته به مع العلم بوضعه، في أيّ معنى كان، سواء الأحكام، والقصص والترغيب وغيرها، إلا مبّيناً مقروناً ببيان وضعه (١)

وذلك لحديث مسلم: «من حدّث عنّي بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكَاذِبَيْن».(٢) واتفقوا على أن تعمُّدَ الكذب علي النبي ﷺ من الكبائر. وبالغ أبو محمد الجويني فكفَّرَ من تعمّد الكذب على النبي ﷺ.(٣)

وقد ورد في حديث متواتر عن جمع من الصحابة، قال النبي ﷺ: «من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النّار».(٤)

وعلى هذا، تنبيه الناس على الموضوع من أجلّ الأعمال وأفضلها، ليتجنّبوا من معرّة العمل بالمكذوب على النبي ﷺ.

ولأجل هذا، تصدّي جهابذه الحديث، وأساطين الجرح والتعديل لكشف النقاب عن الكذّابين والوضاعين. فألّفوا كتباً مستقلّة في بيان أحوالهم، وإثبات عوارهم، لئلا يغترّ برواياتهم من لاعلم له بالحديث. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، دوّن حفّاظ الحديث العباقرة مؤلفاتٍ مستقلّةً في ذكر الأحاديث الموضوعة، ونصّوا فيها على أعيانها بكل كفاءة وجدارة، ليتخلّص المسلمون من العمل بها في جميع شئون الحياة. وفي الأحاديث

---

١) «تدريب الراوي» (١ /٢٧٤).

٢) صحيح مسلم (١ /٩ ــ المقدمة). وهو من حديث سمرة بن جندب.

٣) «نزهة النظر» (ص ٤٥)

٤) صحيح البخاري (١ /١١٩، ٢٠١، ٣ /١٨٠، ١٠ /٥٧٨)، وصحيح مسلم (رقم ١ ــ المقدمة، ٣، ٤، ٢٢).
راجع تخريج هذا الحديث في كتاب «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع» لابن حجر (الحديث رقم ٣٩) بتحقيقي طبع الدار السلفية بالكويت.

الصحيحة غنية عن الأحاديث الموضوعة الواهية التي سبّبت تخلّف الأمّة، واعتقادها في الخرافات والأوهام، وتمزيقها شرّ ممزّق.

ومن هذه المؤلفات التي اقتصرت على ذكر الأحاديث الموضوعة:

(١) ــ تذكرة الموضوعات لأبي الفضل بن طاهر المقدسي (ــ ٥٠٧هـ)

(٢) ــ الأباطيل للحسين بن إبراهيم الجور قي (ــ ٥٤٣ هـ)

(٣) ــ الموضوعات لأبي الفرج بن الجوزي (ــ ٥٩٧ هـ)

(٤) ــ المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (ــ ٦٢٣ هـ)

(٥) ــ العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة. له أيضاً

٦) ــ الموضوعات لأبي الفضائل الحسن بن محمد الصغاني (ــ ٦٥٠ هـ)

٧) ــ الدرّ الملتقط في تبيين الغلط له أيضاً.

٨) ــ الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات لمحمد بن أحمد السفاريني (ــ ٦٥٦ هـ)

(٩) ــ تلخيص موضوعات الجوزقاني لشمس الدين الذهبي (ــ ٧٤٨ هـ)

(١٠) ــ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم (ــ ٧٥١ هـ)

(١١) ــ سفر السعادة للفيروزآبادي (ــ ٨٢٦ هـ)

(١٢) ــ اللآلى المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي (ــ ٩١١ هـ)

(١٣) ــ ذيل اللآلى. له أيضاً.

(١٤) ــ النكت البديعيات على الموضوعات. له أيضاً.

(١٥) ــ التعقّبات له أيضاً. (اختصر فيها النكت البديعيات)

(١٦) ــ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن يوسف الدمشقي الصالحي (ــ ٩٤٢ هـ)

(١٧) ــ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن بن عراق الكناني (ــ ٩٦٣ هـ)

(١٨) ــ تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر الفتني الهندي (ــ ٩٨٦ هـ)

(١٩) ــ الفوائد الموضوعة لمرعي بن يوسف الكرمي (ــ ١٠٢٣ هـ)
(٢٠) ــ الأسرار المرفوعة لعلى القاري (ــ ١٠١٤ هـ)
(٢١) ــ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع. له أيضاً
(٢٢) ــ الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي لمحمد بن محمد الحسيني السندروسي (ــ ١١٧٧ هـ)
(٢٣) ــ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن على الشوكاني (ــ ١٢٥٠ هـ)
(٢٤) ــ الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لأبي الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى (ــ ١٣٠٤ هـ)
(٢٥) ــ اللؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له، أو بأصله موضوع، لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي (ــ ١٣٠٥ هـ)
(٢٦) ــ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لمحمد بن بشير ظافر المالكي (ــ ١٣٢٥ هـ)
(٢٧) ــ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة لمحمد ناصر الدين الألباني (المعاصر العلامة المحدّث).

هذا غيض من فيض، من جهود العلماء عبر القرون للدفاع عن الأحاديث النبوية الصحيحة، والذبّ عنها، بحيث يتميّز الطيب من الخبيث، ولا يختلط الحابل بالنابل، وأن لا تبقي حجّة للمتشبّثين بالموضوعات التي تروّج الخرافات والأوهام، وتشوّه جمال الإسلام.

هكذا «ردّ الله كيد هؤلاء الوضاعين الكذابين بأخبار أخيار فضحوهم، وكشفوا قبايحهم. وماكذب أحد قطّ إلا افتضح. ويكفي الكاذب أن القلوب تأبي قبول قوله، فإن الباطل مظلم، وعلى الحق نور، وهذا في العاجل. وأما في الآخرة فخسرانهم فيها متحقق»

قال سفيان: «ما ستر الله عزّوجل أحدا يكذب في الحديث».
وقال ابن المبارك: «لو همّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون فلان كذاب[٥]

٥) راجع «الموضوعات» لابن الجوزي (١ /٨ ٤ ــ ٤٩)

موقف متعصبة المذاهب
من الحديث

موقف متعصّبة المذاهب من الحديث

كان أئمة الإسلام يبذلون أقصى جهودهم للوصول إلى الحق في المسائل، ومع هذا لم يكونوا يقطعون بأن تحقيقهم هو مسك الختام، والأمر الآخر الذي لا يجوز خلافه قطعاً. بل كانوا يحتاطون احتياطاً لازما عند إبداء آرائهم، وخاصةً في المسائل الاجتهادية، ويخافون أن لا يقعوا في مخالفة النصوص الصريحة من الكتاب والسنّة، وذلك لكون إحاطة العلم بالشريعة كلها ممتنعة على البشر.

وقد أشار الإمام الشافعي ــ رحمه الله ــ إلى هذا المعنى بكل براعة، فقال:

«وأمّا ما نخالف حديث رسول الله ﷺ ثابتاً عنه، فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله. وليس ذلك لأحد. ولكن قد يجهل الرجل السنّة فيكون له قول يخالفها، لا أنّه عمد خلافها. وقد يغفل المرءُ ويخطي في التأويل».(1)

أقوال الأئمة في الرجوع إلى السنة:

وخوفاً من وقوعهم في مخالفة الأحاديث أوصوا أصحابهم وتلاميذهم بترك أقوالهم المخالفة لها، ونصّوا على الرجوع إليها من غير توقّف وتردّد.

وقد حفظت لنا كتب السير والتراجم شيئاً كثيرا من هذه الوصايا والأقوال التي تجدر أن تخطّ بماء الذهب.

★ قال الإمام أبو حنيفة ــ رحمه الله ــ:

«إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين»(2) وكان إذا أفتى يقول: «هذا رأي النعمان بن ثابت ــ يعني نفسه ــ وهو أحسن ما قدرت عليه.

---

1) «الرسالة» للشافعي (ص ٢١٩)

2) «إحياء العلوم» للغزالي (١ /٧٩)، ومختصر المؤمل لأبي شامة (المقطع رقم ١٤٧). ومعنى قول الإمام المطلبي للسبكي (٣ /١٠٥ ــ الرسائل المنيرية).

فمن جاء بأحسن منه، فهو أولى بالصواب».(٣)

★ وقال هو وأبو يوسف وزفر:

«لا يحلّ لأحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلناه».(٤)

★ وقال الإمام مالك ــ رحمه الله ــ:

«ما من أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك، إلا صاحب هذا القبر ــ وأشار إلى قبر النبي ﷺ ــ»(٥)

★ وقال الإمام الشافعي ــ رحمه الله ــ:

«كل ما قلت، وكان قول رسول الله ﷺ خلاف قولي مما يصحّ، فحديث النبي ﷺ أولى، ولا تقلّدونى.»(٦)

★ وقال الإمام أحمد ــ رحمه الله ــ.

«لا تكتبوا عنّي شيئاً، ولا تقلّدوني، ولا تقلّدوا فلانا وفلانا ــ وفي رواية: مالكاً، والشافعي، والأوزاعي، ولاالثوري ــ وخذوا من حيث أخذوا.»(٧)

إن دلّت هذه الوصايا والتصريحات على شيء فإنما تدلّ على تمسكهم الشديد بالسنّة، وحرصهم البالغ على تقديمها على أقوالهم التي وقعت خلافها خطأً

ومعلوم من صفات العالم أنه لا يرتضي أن يقدم قوله ولا قول غيره على قول النبي ﷺ. وإلا لم يكن عالماً متبعاً لرسول الله ﷺ.

ومن فعل ذلك عمداً فإنه أقام غير النبي ﷺ بمنزلته، وهذا كفر.

---

٣) إعلام الموقعين (١ /٧٥)، والميزان للشعراني (١ /٥٥) «تحفة الأنام» للسندى (ص ٤٦) وحجة الله البالغة (١ /١٥٧) والإنصاف (ص ١٠٤) كلاهما للدهلوى.

٤) الإعلام (٢ /٢٠١، ٢١١)، وحجة الله (١ /١٥٨)، والانصاف (ص ١٠٥)، وعقد الجيد (ص ٣٢)، وإرشاد النقّاد (ص ١٤٤)، والإيقاظ (ص ٧٠)، وتحفة الأنام (ص ٤٦)

٥) مختصر المؤمل (رقم ١٦٠) ومعنى قول الإمام (١٠٥) وحجة الله (١ /١٥٧)

٦) مختصر المؤمل (رقم ١٣١)، وحجة الله (١ /١٧٥)

٧) مختصر المؤمل (١٤٤)، والإعلام (٢ /٢٠١)، والإنصاف (١٠٥)، والإيقاظ (١١٣)

ونعوذ بالله منه.

مدى حرّية التفكير عند الأئمة، واختلاف أصحابهم معهم:

إني أعتقد وأدين بأن أئمة الإسلام كانوا أبعد من أن يتصفوا بالاستبداد بالرأي، وفرضه على الآخرين. بل كانوا يدورون مع الحق حيث دار بكل أمانة وإخلاص. لأنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن الحق ليس محصوراً في رأي أحد منهم إلا النبي المعصوم ﷺ.

وقد تقدم قول الإمام أبي حنيفة: «هذا رأى النعمان، فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب»(٨)

وقال الإمام الشافعي:

«ما ناظرتُ أحداً إلّا قلت: اللهم أجرِالحق على قلبه ولسانه، فإن كان الحق معي اتّبعني، وإن كان الحق معه اتّبعته».(٩)

انطلاقاً من هذا المبدأ العادل من حرّية التفكير، وتقدير رأي الآخرين اختلفت الأئمة فيما بينهم في الأصول(*) واختلف الأصحاب مع أئمتهم أيضاً في الأصول، كما اختلفوا معهم في الفروع.

فقد اختلف أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني مع شيخهما الإمام أبي حنيفة حتى في الأصول. قال السبكي:

«فإنهما يخالفان أصول صاحبهما».(١٠)

وقال ابن خلكان:

«كان الغالب عليه مذهب أبي حنيفة، وخالفه في مواضع كثيرة»(١١)

وقال إمام الحرمين الجويني:

---

٨) الإعلام (١ /٧٥)

٩) قواعد الأحكام في نصائح الأنام للعز بن عبد السلام (ص ١٠٤)

*) أي أصول الفقه، لا أصول الدين.

١٠) طبقات الشافعية (١ /٢٤٣)

١١) وفيات الأعيان (٦ /٣٧٩)

«استنكف محمد بن الحسن وأبو يوسف عن متابعته في ثلثي مذهبه، ووافقا الشافعي — رحمهم الله — في أكثر المسائل.»[١٢]

وقال السيوطي:

«وكذلك ابن وهب، وابن الماجشون، والمغيرة بن أبي حازم، ومطرف بن كنانة لم يقلّدوا شيخهم مالكاً في كل ما قال. بل خالفوه في مواضع، واختاروا غير قوله.

وكذلك القول في المزني، وأبي عبيد بن حربويه، وابن خزيمة، وابن سريج فإنّ كلّا منهم خالف إمامه في أشياء، واختار منها غير قوله»[١٣]

وكان الإمام أحمد يمنع أصحابه من كتابة آرائه، ويحثهم على الأخذ من الكتاب والسنّة بالمباشرة.[١٤]

هكذا كان الأئمة الأعلام يهابون مخالفة أحاديث النبي ﷺ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيْبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيْبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْمٌ﴾ [النور: ٢٤ /٦٣]

وهكذا كان الفقه الإسلامي في القرون المشهود لها بالخير في ازدهار مستمرّ، ونموّ متواصل، وتقدّم دائم. وكانت اجتهادات الأئمة بين الأخذ والعطاء، والردّ والقبول حتى في أوساط أصحابهم، إلى أن فشا التقليد في نصف القرن الرابع، وبدأ التعصب المذهبي يبيض ويفرخ.

وصوّر الحكيم ولى الله الدهلوي ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة قائلا:

«ولم يأت قرن بعد ذلك إلا وهو أكثر فتنةً، وأوفر تقليداً، وأشدّ انتزاعاً للأمانة من صدور الرجال، حتى بترك الخوض في امر الدين، وبأن يقولوا:

---

١٢) مغيث الخلق في ترجيح القول الحق (ص ٤٤)

١٣) «الردّ على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض» للسيوطى (ص ١٣٨)

١٤) الإعلام (٢ /٢٠١)، والإنصاف (ص ١٠٥)

﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف : ٤٣ /٢٢] وإلى الله المشتكي وهو المستعان، وبه الثقة وعليه التكلان»(١٥)

كل حزب بمالديهم فرحون:

نظرة عابرة في كتب المذاهب الفقهية، وسير الأئمة المتبوعين، وكتابات علماء المذاهب لتقويم مذاهبهم وترجيحها على المذاهب الأخرى تكشف ما بينها من أحقاد متأصّلة، واتهامات متبادلة، وحروب متطاولة، وهجمات عنيفة حتى على الأئمة، وحَطٌّ أقدارهم وتسفيه آرائهم، مايجعل الإنسان المسلم المنصف العادل يتيقّن أن قول مقلّدة المذاهب الشائع بينهم «إن المذاهب كلها حق وعلى الصواب» من الدعاوى المجردة العارية عن الصحة. والواقع التأريخي يثبت ذلك منذ نشوء التعصب الأعمى للمذاهب حتى يومنا هذا(١٦)

---

١٥) الإنصاف للدهلوى (ص ٩٦)

١٦) ولا تزال تصدر كتب وبحوث في إقناع النّاس على ماهم عليه من محض التقليد. وأسو أمثال في هذا الباب هو كتيّب معاصر مسمّى ب «أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء» واسمه ينبئى عن نوايا مؤلفه. كأن الذنب كل الذنب للأحاديث الشريفة، لا لمن لا يعمل بها من المقلّدة. والسبب في وقوعه في هذه الهوة أنه يستنبط الحكم الكلى من الأحداث الجزئية لإثبات مايراه من الالتزام بالتقليد.

فالكتاب محاولة مستميتة لإقناع الناس بمحض التقليد، وصدهم عن قبول الحق. وزد إلى ذلك أنه يلمز ويهمز بمن يد عو إلى العمل بالحديث وترك التقليد الأعمى، ويرميهم بالجهل، ويدعي أن الدعوة إلى العمل بالحديث الآن يعتبر هدماً لبناء السنّة فنسأل الله السلامة.

لقد ردّ الشيخ الألباني على هذا الكتيب في مقدمة الطبعة الثالثة من كتاب «الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات». وهناك كتيب آخر في نفس الموضوع باسم «لزوم إتباع مذاهب الأئمة حسماً للفوضى الدينية» للمدعو الشيخ محمد الحامد، يحاول فيه فرض التقليد على الناس بما يندى له جبين التقليد. ونعوذ بالله من هذا الخذلان.

لعلّ الشيخ عبد الحى الكهنوى ـــ رحمه الله ـــ قال في أمثال هؤلاء في كتابه «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (ص ١١٦): «وإلى الله المشتكى من جهلة زماننا حيث يطعنون

وإليكم بعض الأدلّة من كلام بعض المقلّدة الذين يدّعون أن الحق ماهم عليه، وما عليه غيرهم فباطل.(١٧)

★ قال محمد علاءالدين الحصفكي وهو من أشهر المؤلفين في الفقه الحنفي:

«فيها (أي في الأشباه): إذا سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوباً: مذهبنا صواب يحتمل الخطأ، ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب».(١٨)

* وأيضا ذكر الحصفكي أبيات في مدح الإمام أبي حنيفة. ومنها:

فَلَعْنَةُ رَبِّنَا أعداد رَمْـلِ ... عَلَى مَنْ رَدَّ قولَ أَبِيْ حَنِيْفَهْ(١٩)

وقال أبو الحسن الكرخي الحنفي:

«كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وحديث كذلك فهو مؤوّل أو منسوخ.»(٢٠)

★ وأنشد منذر بن سعيد عدّة أبيات تصوّر حالة تشبّث المالكية بقول الإمام بدون دليل فقال:

عذيري من قوم يقولون كلّما ... طلبتُ دليلًا: هكذا قال مالك

فإن عُدْتُّ قالوا هكذا قال أشهب ... وقد كان لا تخفي عليه المسالك

= على من ترك تقليد إمامه في مسألة واحدة لقوّة دليلها، ويخرجونه عن جماعة مقلّديه. ولا عجب منهم فإنهم من العوام، إنما العجب ممن يتشبّه بالعلماء، ويمشي مشيهم كالأنعام»

١٧) راجع مقدمة مختصر المؤمل (ص ١٣ — ١٤)، ومقدمة «ارشاد النقاد (ص ١٧)

١٨) الدر المختار مع ردّ المحتار (١ /٤٨ — ٤٩)

١٩) المصدر السابق (١ /١٦٣)

لقد عرفنا مما مضى أن الأئمة الثلاثة وغيرهم من علماء الأمّة ردّوا قول الإمام أبي حنيفة في كثير من الأصول والفروع، حتى أبي يوسف ومحمد اللذين هما من أخص تلاميذه خالفاه في ثلثي مذهبه. وعلى هذا، لا أدرى من يسلم من هذه اللعنة؟!! هذا موقف بعض متعصب المذاهب ودعاة السنة لم يلعنوا من خالف سنة محمد ﷺ

٢٠) «مالا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين» (ص ٩٥) و «بدعة التعصب المذهبى» (ص ٣٢٧)، وتأريخ التشريع الإسلامي للخضرى (٣٣٧)

فإن زدتُ قالوا: قال سحنون مثله ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
فإن قلت: قال الله، ضجّوا وأكثروا وقالوا جميعاً: أنت قرن مماحك
وإن قلت: قد قال الرسول فقولهم أتت مالكاً في ترك ذاك المسالك(٢١)

* وقد سار مثل عند العامة من المالكية: «لولم يكن مالكاً لكان الدين هالكاً.

* وقال إمام الحرمين الجويني الشافعي:

«نحن ندّعي أن يجب على كافة العاقلين وعامة المسلمين شرقاً وغرباً، بعداً وقرباً انتحالُ مذهب الشافعي. ويجب على العوام الطغام والجهال الأنذال أيضاً انتحالُ مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولا، ولا يريدون به بدلا»(٢٢)

* وقال أحد الحنابلة، كما وجد مكتوباً على نسخة خطّية لكتاب «منار السبيل» في الفقه الحنبلي:

انا حنبليّ ما حييت (*) وإن أمُتْ فوصيتى للناس أن يتحنبلوا

وفيها أيضاً:

لئن قلّد الناسُ الأئمةَ إنّنى لفي مذهب الحبر ابن حنبل راغبُ
أقلّد فتواه وأعشق قوله وللناس فيما يعشقون مذاهبُ(٢٣)

وهكذا كثير من أصحاب المذاهب يعظّمون إمامه ويرجّحون مذهبه، ويدعون إلى التقيّد به، ويسفّهون مذاهب الآخرين، ويحاولون في حطّ أقدارهم.

---

٢١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢ /١٧١ — ١٧٢)

٢٢) مغيث الخلق (ص — ١٦)

*) الانصاف يتطلب منا أن نقول: أن معظم الحنابلة على مدار التأريخ هم الدعاة إلى الكتاب والسنّة عقيدة وعملا. وقد لا قوا في سبيل ذ لك شدائدو أهوالا ففرق كثير بين الحنابلة وغيرهم. (ربيع)

٢٣) إرواء الغليل في تخريج أحاديث «منار السبيل» للألباني (١ /٢٢ — ٢٣)

وربّما بالغ بعضهم في مدح إمامه فرفعه إلى منزلة لم يبلغها أحد من أصحاب النبي ﷺ — كما قال الحصفكي الحنفي مانصه:

«والحاصل أن أبا حنيفة النعمان من أعظم معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من مناقبه اشتهار مذهبه. ما قال قولا إلّا أخذ به إمام من الأئمة الأعلام. قد جعل الله الحكم لأصحابه وأتباعه من زمنه إلى هذه الأيام، إلى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام...»(٢٤)

ثناء الأئمة بعضهم على بعض: إن الأئمة الأعلام — وكذلك أصحابهم — كانوا أبعد من أن يحطّ أحدهم من أقدار الآخرين، بل تميّزوا بالإخلاص والأمانة، والصدق والنزاهة في الآراء المختلف فيها من دون النيل من كرامة المخالفين لهم.

وتحدّثنا كتبُ السير والتراجم شيئاً كثيراً من ثناء بعضهم على بعض ومنها:

* قال الشافعي: قيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلًا لو كلّمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقَامَ بحجّته.»(٢٥)
* وقال الشافعي: «من أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك، ومن أراد الجدل فعليه بأبي حنيفة، ومن أراد التفسير فعليه بمقاتل بن حبان»(٢٦)
* وقال أيضاً: «من أراد أن يتبحّر في الفقه، فهو عيال على أبي حنيفة»(٢٧)
* وقال مالك في الشافعي: «ما يأتيني قرشيّ أفهم من هذا الفتى — يعني الشافعي —»(٢٨)
* وقال أحمد: «كان الفقهاء والمحدثون صيادلة، فجاء الشافعي طبيباً

٢٤) الدر المختار (١ /٥٥ — ٥٨ المقدمة)
٢٥) طبقات الفقهاء لأبي اسحاق الشيرازى (ص ٨٦)
٢٦) المصدر السابق (ص ٨٦)
٢٧) المصدر السابق (ص ٨٦) وحاشية ردّ المحتار لابن عابدين (١ /٥٠)، ما أظنه ليصح وقد نقل ابن أبي حاتم غمز الشافعي لفقه أبي حنيفة وكلام أحمد في أبي حنيفة في العلل مشهور. (ربيع)
٢٨) مختصر المؤمل (رقم ١١)

صيدلانيا. ما رأت العيون مثله.»(٢٩)

* وقال الشافعي: «أحمد إمام في ثمان خصال:

إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنّة.»(٣٠)

على الباحث المنصف أن يقارن بين أدب الأئمة بعضهم مع بعض، وحبّهم المتبادل، وبين جنايات المتأخرين من مقلدة المذاهب على غيرهم، ويحكم بنفسه على ماهم عليه من عداوات وتناقضات.

* * *

٢٩) المصدر السابق (رقم ١٥) قال الدكتور ربيع: «ما أظن انّ هذا يثبت عن أحمد وقد اتّخذ المتعصبون هذا الكلام سلما للطعن في أهل الحديث وأنهم حملة اسفار دون فقه»

٣٠) طبقات الحنابلة (١ /٥).

جنايات المقلدين على الأحاديث النبوية

جنايات المقلدين على الأحاديث النبوية

ولقد عظمت جناية المقلّدين على أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أئمة مذاهبهم الذين تبرؤا عن إثبات مقالٍ لهم يخالف نصّا نبويّا. فإن الأحاديث إذا وردت خلاف ما قرّره إمامهم حرّفوها عن مواضعها وحملوها على غير ما أراده النبي ﷺ.

ذكر الإمام ابن القيم جهود الأئمة الأعلام في حث الناس على العمل بالحديث والتمسّك بالسنّة، وأن نصوص النبي ﷺ كانت أجلّ في صدورهم، وأعظم في نفوسهم من أن يقدّموا عليها قول أحد من الناس، أو يعارضوها برأى أو قياس. فقال ــ رحمه الله ــ:

«ثمّ خلف من بعدهم خلوف فرّقوا دينهم وكانوا شيعا كلُّ حزب بمالديهم فرحون. وتقطعوا أمرهم بينهم :برا وكلّ إلى ربّهم راجعون. وجعلوا التعصب للمذاهب ديانتهم التي بها يدينون، ورؤس أموالهم التي بها يتجرون.

وآخرون منهم قنعوا بمحض التقليد، وقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٣ ٢٣]

والفريقان عما ينبغي اتباعه من الصواب، ولسان الحق يتلوا عليهم: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٤ ، ١٢٣]

إن العلماء هم ورثة الأنبياء. وإن الأنبياء لم يورّثوا ديناراً ولا درهماً وإنّما يورثوا العلم. فمن أخذه أخذ بحظٍّ وافر. وكيف يكون من ورثة الرسول ﷺ من يجهد ويكدح في ردّ ما جاء به إلى قول مقلّده ومتبوعه، ويضيع ساعة عمره في التعصب والهوى ولا يشعر بتضييعه.(٣١)

---

(٣١) ممايؤسف له ان الظروف تغيرت ولكن العقلية المتعصّبة لم تتغيّر وحتى في زماننا هذا يرمى العامل بالحديث والداعي إليه بالشذوذ والتقوقع، والرجعية والتقهقر، والاجتهاد واللامذهبية، والحرب على المذاهب، والعداوه للأئمة.

هكذا أصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً. فنسأل الله السلامة. والباحث المحايد هو الذي يحكم من هو أحرى أن يتّصف بهذه الصفات، في ضوء مامضى آنفاً من الحقائق والوثائق.

تالله إنما فتنة عمّت فأعمتْ، ورمت القلوب فأصمت، ربا عليها الصغير، وهرم فيها الكبير، واتخذ لأجلها القرآن مهجوراً. وكان ذلك بقضاء الله وقدره في الكتاب مسطوراً.

ولما عمّت بها البليّة، وعظمت بسببها الرزيّة، بحيث لا يعرف أكثر الناس سواها، ولا يعدّون العلم إلا إياها. فطالبُ الحق من مظانّه لديهم مفتون، ومؤثره على من سواه عندهم مغبون. نصبوا لمن خالفهم في طريقتهم الحبائل. وبغوا له الغوائل. ورموه عن قوس الجهل والبغي والعناد. وقالوا لإخوانهم كما قال فرعون لملأه في موسى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر:٢٦](٣٢)

وقال أبو شامة المقدسي ــ رحمه الله ــ:

«ومن العجب أن كثيراً منهم إذا ورد على مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة يقول مبادراً بلا حياء وحشمة: «مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجّة» ويردّ قول أبي بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ ولا يردّ قول أبي إسحاق والغزالي.

ومع هذا يرون مصنفات أبي إسحاق وغيره مشحونة بتخطئة المزني وغيره من الأكابر فيما خالفوا فيه مذهبهم. فلا تراهم ينكرون شيئاً من هذا!!

فإن اتفق أنهم سمعوا أحداً يقول: أخطأ الشيخ أبو إسحاق في كذا بدليل كذا وكذا، انزعجوا وغضبوا، ويرون أنه ارتكب كبيراً من الإثم.

فإن كان الأمر كما ذكروا، فالأمر الذي ارتكبه أبو إسحاق أعظم. فمابالهم لا ينكرون ذلك، ولا يغضبون منه.

لولا قلة معرفتهم، وكثرة جهلهم بمراتب السلف»(٣٣)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ:

«وجمهور المتعصبين لا يعرفون من الكتاب والسنّة إلا ماشاء الله بل يتمسّكون بأحاديث ضعيفة، وآراء فاسدة، أو حكايات عن بعض العلماء

---

٣٢) إعلام الموقعين (١ /٦ ــ ٨)

٣٣) مختصر المؤمل لأبي شامة (ص ٧١)

والشيوخ قد تكون صدقاً وقد تكون كذبا.

وإن كانت صدقا فليس صاحبها معصوما يتمسكون بنقل غير مصدّق عن قائل غير معصوم، ويدعون النقل المصدّق عن القائل المعصوم. وهو ما نقله الثقات الأثبات من أهل العلم، ودوّنوه في الكتب الصحاح عن النبي ﷺ.

فإن الناقلين لذلك مصدّقون باتفاق أئمة الدين. والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى. قد أوجب الله تعالى على جميع الخلق طاعته واتباعه. قال تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُوْنَ حَتَّى يُحَكِّمُوْكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوْا فِيْ أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوْا تَسْلِيْماً﴾ [النساء:٤/٦٥]

وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيْبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيْبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْمٌ﴾ [النور: ٢٤ ٦٣][٣٤]

وقال الإمام ابن الجوزي ــ رحمه الله ــ:

«ومن ذلك (أي من تلبيس إبليس على الفقهاء) أنّ أحدهم يتبيّن له الصواب مع خصمه ولا يرجع، ويضيق صدره كيف ظهر الحق مع خصمه؟ وربما اجتهد في ردّه مع علمه أنه الحق. وهذا من أقبح القبيح. لأن المناظرة إنما وضعت لبيان الحق. وقد قال الشافعي ــ رحمه الله ــ:

«ما ناظرت أحداً فأنكر الحجّة إلاسقط من عيني، ولا قبلها إلا هبته وما ناظرت أحداً فباليت مع من كانت الحجّة، إن كانت معه صرتُ إليه»[٣٥]

وقال الإمام محمد حياة السندي ــ رحمه الله ــ:

«لوتتبع الإنسان من النقول لوجد أكثر مما ذُكِرَ، ودلائل العمل على الخبر أكثر من أن تُذْكَرَ، وأشهر من أن تُشْهَرَ. ولكن لَبّس إبليس على كثير

---

٣٤) فتاوى شيخ الإسلام (٢٢ /٢٥٤ ــ ٢٥٥)

٣٥) تلبيس إبليس (ص ١٢٠)

من البشر، فحَسَّنَ لهم الأخذ بالرأى لا الأثر، وأوهمهم أن هذا هو الأولى والأخْيَر، فجعلهم بسبب ذلك محرومين عن العمل بحديث خير البشر ﷺ. وهذه بليّة من البلايا الكبر. وإنّالله وإنّا إليه راجعون

ومن أعجب العجائب أنهم إذا بلغهم عن بعض الصحابة — رضي الله عنهم — ما يخالف الصحيح من الخبر، ولم يجدوا له محملا، وجوّزوا عدم بلوغ الحديث إليه(٣٦) ولم يثقل ذلك عليهم. وهذا هو الصواب(٣٧)

وإذا بلغهم حديث يخالِفُ قولَ من يقلّدون، اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد، وسعوا في محامله النائية والدانية. وربّما حرفوا الكلم عن مواضعها. وإذا قيل لهم عند عدم وجود المحامل المعتبرة: لعلّ من تقلّدونه لم يبلغه الخبر، أقاموا على القائل القيامة، وشنّعوا عليه أشدّ الشناعة، وربّما جعلوه من أهل البشاعة، وثقل ذلك عليهم.(٣٨)

---

٣٦) لم يقتصر الأمر على هذا، بل قال أبو شامة الشافعي: «ومن العجب أن كثيرا منهم إذا ورد على مذهبهم أثر عن بعض أكابر الصحابة يقول مبادراً بلاحياء وحشمة: «مذهب الشافعي الجديد أن قول الصحابي ليس بحجة».ويردّ قول أبي بكر وعمر — رضي الله عنهما — ولا يردّ قول أبي إسحاق والغزالي.» (مختصر المؤمل ص ٧١)

٣٧) قد خفي على أكابر الصحابة ومن بعدهم شيء من السنّة، كما خفي على أبي بكر «ميراث الجدّة»، وعلى عمر بن الخطاب «توريث المرأة من دية زوجها»، وعلى عثمان بن عفّان «قيام المتوفي عنها زوجها في بيته» وعلى علي بن أبي طالب «قتل المرتدين» فأمر بإحراقهم، وعلى عبدالله بن مسعود «وضع اليدين على الركبتين في حالة الركوع في الصلاة». حتى نَبَّهَهم على ذلك غيرهم. ولذلك أمثلة كثيرة.

راجع «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (١ /١٣٨ — ١٤١)، ومختصر المؤمل (ص ٧٠)

٣٨) بين الإمامُ الشوكاني — رحمه الله — حال المتعصبين للمذاهب في عصره فقال: «وأما في هذه الأزمنة فقد أدركنا منهم من هو أشدّ تعصّباً من غيرهم، فإنهم إذا سمعوا برجل يدعي الاجتهاد، ويأخذ دينه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قاموا عليه قياماً تبكى عليه عيون الإسلام، واستحلوا منه مالا يستحلونه من أهل الذمة من الطعن واللعن، والتفسيق والتنكير..» (القول المفيد للشوكاني ص ٢٩)

وقال أيضاً: «وبالجملة فهو عندهم ضال مضلّ، ولاذنب له، الا أنه عمل بكتاب الله وسنّة رسول الله ﷺ. واقتدى بعلماء الإسلام في أن الواجب على كلّ مسلم تقديم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على قول كل عالم كائناً من كان» (المصدر السابق ص ٢٢)

فانظر أيها العاقل إلى هؤلاء المساكين، يجوّزون عدم بلوغ الحديث في حق أبي بكر الصديق الأكبر وأحزابه، ولا يجوّزون ذلك في أرباب المذاهب(٣٩)، مع أن البون بين الفريقين كما بين السماء والأرض.

وتراهم يقرأون كتب الحديث، ويطالعونها، ويدرسونها لا ليعملوا بها، بل ليعلموا دلائل من قلّدوه، وتأويل ما خالف قوله. ويبالغون في المحامل البعيدة. وإذا عجزوا عن المحمل قالوا: «من قَلَّدْنَا أَعْلَمُ منّا بالحديث»(٤٠)

أو لا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله تعالى عليهم بذلك، ولا يستوى العالم والجاهل في ترك العمل بالحجّة.

وإذا مرّ عليهم حديث يوافق قول من قلّدوه انبسطوا، وإذا مرّ عليهم حديث يخالف قوله، أو يوافق مذهب غيره ربما انقبضوا(٤١). أَو لم يسمعوا

---

٣٩) بل ويتنازلون عن قول إمامهم لقولٍ له جديد في المسألة نفسها، ولكن لا يتنازلون عنه لقول رسول الله ﷺ الصحيح الثابت الذي خفي على إمامهم. ويؤوّلون الحديث بالتأويلات البعيدة من النسخ والمعارضة، وعدم الثبوت عند الإمام.

قال أبو شامة الشافعي: «فإن ذكر لذلك المتعصب الصواب في مثل ذلك، نادى وصاح وزمجر وأخفى العداوة. وكان سبيله أن يفرح بوصوله إلى مالم يكن يعرفه. ولكن أعماه التقليد، وأصمّه عن سماع العلم المفيد.» (مختصر المؤمل ص ٦٨)

٤٠) ردّ حديث رسول الله ﷺ بمثل هذا الهذيان يفتح باباً لإنكار السنّة. لأن خصمه في مثل هذا هو: «الله» و «رسوله» لأن الله تعالى افترض علينا طاعة رسوله. فقد وصلنا إلى حديثه فلا نردّه إلى قول أحد.

إن الأئمة تعصّبوا على من كان قبلهم من العلماء بمثل ذلك من دلالات الكتاب والسنّة، مما ظنّوه خفي على من سبقهم.

وكان من الممكن أن يقال لهم: «أما كان أولئك يعرفون هذا، وأولئك المتقدمون أولى بذلك من المتأخرين؟ فلو سمعوا مثل هذا الهذيان لبطلت المذاهب. بل ينبغي للطالب أن يكون أبداً في طلب ازدياد علم مالم يعلمه من أي شخص كان. وعليه الإنصاف وترك التقليد، وإتباع الدليل. فكل أحد يخطئ ويصيب إلا من شهدت له الشريعة بالعصمة، وهو النبي ﷺ. (راجع التفصيل في مختصر المؤمل ص ٦٨ — ٦٩)

٤١) يحصل هذا حتى لكبار العلماء منهم فضلا عن العامة. وأقرب مثال لذلك هو صنيع «الشيخ حبيب الرحمان الأعظمى الحنفي الهندى» الذي نهض بخدمة السنّة النبوية منذ أكثر من ستين سنة، وأخرج من كتب السنة ما يزيد على أربعين مجلّدا». ولكن عقليته المتعصبة لم تتغيّر. فما الفائدة من هذا الجهد إلا أنه أقام على نفسه الحجة: فنسأل الله السلامة.

قول الله:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُوْنَ حَتَّى يُحَكِّمُوْكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوْا فِيْ أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوْا تَسْلِيْماً﴾ [النساء: ٦٥].

وكثير من هؤلاء الطائفة المتعصّبة، من يدّعى عدم فهم الحديث(٤٢)،

وإليكم مثالاً واحداً بهذا الصدد:

غير خافٍ على من اطلع على تحقيقات الشيخ الأعظمى أنه لا يزيد في أكثر الاحيان على قوله «كذا في الأصل» «كذا في الكنز» «كذا في المجمع» ولكن لما ذكر رواية البراء ابن عازب في ترك رفع اليدين إلّا مرةً واحدة، في مصنف عبد الرزّاق (٢ /٧١) علّق عليها خلاف عادته بما يقارب أحد عشر سطراً. وقال: رحم الله منهم الإمام الترمذي فإنه لم يحمله التعصب لشيخه الإمام البخاري أن يحيد عن الحق ويداهن. فقد صرّح بتحسين حديث ابن مسعود أوّلا، ثم أعلن قائلا بأنه ذهب إليه، وقال به غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ.....»

وقد مضتْ قبلها عشرُ روايات في رفع اليدين في الصلاة، ولكن لم ينبسط بها مثل ما انبسط بالتعليق على هذه الرواية، وأشار إلى حياد البخاري عن الحق.

وزد إلى ذلك أنه لما ذكر رواية الحميدى من طريق «سالم بن عبد الله عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفعُ رأسه من الركوع فلا يرفع ولا بين السجدتين.» (مسند الحميدي ٢ /٢٧٧)

علّق عليها بقوله: «وفي رواية الحميدى نفيه في الركوع والرفع منه، وفيما بين السجدتين جميعا. ولم يتعرض أحد من المحدّثين لرواية الحميدى هذه»!!!

كيف يتعرض لها المحدّثون وهي محرّفة في النسخ التي اعتمد الأعظمى عليها في التحقيق. وأما في نسخة «الظاهرية» التي ادعى أنه قابل المسند عليها أيضاً، فخلاف ما في المطبوعة بلفظ:

«... إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعدما يرفع رأسه من الركوع. ولا يرفع بين السجدتين.» (سيأتي التفصيل في هذا الموضوع قريباً)

هكذا يفعل التعصب الأفاعيل. والعجيب أنه كيف انبسط بوجود هذه الرواية المحرفة التي تؤيد ما يذهب إليه وانقبض بما يخالف رأيه. فنعوذ بالله من هذا التحريف والرضابه في حديث النبي ﷺ.

٤٢) لقد انبرى الأمير الصنعاني على من يتحايل في ترك العمل بالحديث بعذر عدم فهمه إياه فقال:

«هلا جعل هذا المقلّد المجتهد أمامه «كتاب الله» و«سنّة رسوله» عوضاً عن كلام إمامه، وتتبّع نصوص الكتاب والسنّة عوضاً عن تتبّع نصوص إمامه. والعبارات كلها ألفاظ دالّة على معانيها فهلّا استبدل بألفاظ إمامه ومعانيها ألفاظ الشارع ومعانيها، ونزّل الأحكام =

إذا قيل له: لِمَ لا تعمل بالحديث، مع ادّعائه الفضيلة، وتعليمه، وتعلّمه، واستدلاله لمن قلّده؟

وهذا من أغرب الغرائب. ولو أذهب لِأَذْكُرَ لك ما فيهم من العجائب لطال الكلام. وفي هذا المقدار كفاية لمن نوّر الله بصيرته، وأرشده إلى الصواب». (٤٣)

ولقد أحسن من قال:

قد أَسْمَعْتَ لو نَادَيْتَ حيًّا ... ولكن لاحياةَ لِمَنْ تُنَادِيْ

* * * *

= عليها إذا لم يجده نصّا شرعيا، عوضاً عن تنزيلها على مذهب إمامه فيما لم يجده منصوصاً؟

تالله لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة السنة والكتاب، إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب، وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم.

ومن المعلوم يقيناً أن كلام الله وكلام رسوله أقرب إلى الأفهام، وأدنى إلى إصابة بلوغ المرام. فإنه أبلغ الكلام بالاجماع، وأعذبه في الأفواه والأسماع، وأقربه إلى الفهم والانتفاع، ولا ينكر هذا إلا جلمود لطباع، ومن لا حظّ له في النفع والانتفاع.

والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الإلهي والخطاب النبوي هي كأفهامنا، وأحلامهم كأحلامنا. إذ لوكانت الأفهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معه فهم العبارات الإلهية والأحاديث النبوية لَمَا كنّا مُكَلّفِين ولا مأمورين ولا منهيين، لااجتهاداً ولا تقليداً.

أما الأوّل فلا ستحالته.

وأما الثاني، فلأنا لا نقلّده حتى نفهم جوازه وأدلّته، ولا يفهم ذلك إلا من أدلة الكتاب والسنّة. ولا يفهم ذلك إلّا بعد فهم أدلّة الكتاب والسنّة على جوازه لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد. فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل، نفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل...»

راجع: «سبل السلام شرح بلوغ المرام» للأمير الصنعاني (٤ /٢٣٨ ــ ٢٣٩)، و «إرشاد النقاد» له أيضا (ص ١٦١ ــ ١٦٢)

٤٣) «تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه السلام» للسندي (ص ٦٣ ــ ٦٧)

أدلّة

على التحريف والتأويل والإنكار

والوضع في الحديث

تحريف معاني الأحاديث في موافقة المذهب

«ولقد عظمتْ جنايات المقلدين على أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى أئمة مذاهبهم الذين تبرّؤوا عن إثبات مقال لهم يخالف نصّانبويا، فإنها إذا أوردت بخلاف ما قرّره من قلّدوه حرّفوها عن مواضعها، وحملوها على غير ما أراده ﷺ.

وقد ذكر الأمير الصنعاني عدة أمثلة على ذلك[١]. ومنها:

(١) قال بعض المعتزلة في حديث: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[٢] وقد اعتقد ذلك المعتزلى أنه لا شفاعة للعصاة. فقال: مراده ﷺ بـ «أهل الكبائر» «المؤمنون أهل الصلاة»، لأن الصلاة كبيرة. قال الله عزّوجل: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيْرَةٌ إِلَّا عَلى الْخَاشِعِيْنَ﴾ [البقرة: ٢ /٤٥]

فانظر أي تحريف أعجب من هذا الذي قاده إليه مذهبهواعتقاده، أن لا شفاعة لأهل الكبائر، وكونه تحريفاً لا يحتاج إلى دليل.[٣]

(٢) ومثل قول بعض من اعتقد ندب صوم يوم الشكّ، لأنّه مذهب إمامه في حديث عماربن ياسر — رضي الله عنه —:

«من صام يوم الشكّ فقد عصى أبا القاسم ﷺ»[٤] أنه مراده بأبي القاسم «عمّار» نفسه. قال: فقد عصاني. وإنما وضع الظاهر موضع المضمر.

---

١) راجع إرشاد النقاد (ص ١٦٣ — ١٦٨)

٢) حديث صحيح رواه أبو داود (رقم ٤٧٣٩)، والترمذي (رقم ٢٤٣٧) عن أنس بن مالك؛ وابن ماجة (رقم ٤٣١٠) عن جابر.

٣) إرشاد النقاد (ص ١٦٣)

٤) حديث صحيح رواه أبو داود (٢٣٣٤)، والترمذي (٦٨٦)، والنسائي (٤ /١٥٣) وابن ماجه (١٦٤٥)، والدارمي (٢ /٢)

قال الترمذي: «حديث عمار حديث صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين.وكرهوا أن يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه. ورأى أكثرهم إن صامه فكان من شهر رمضان، أن يقضى يوماً مكانه»

ولا يخفى ما في هذا الحمل من تحريف مع اتفاق الناس على كنية[٥] «عمار» أبو اليقظان[٦]

(٣) وكقدح بعض الحنفية في أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ كما ذكره الحافظ في فتح الباري لما روى حديث «المُصرَّاة»[٧] على خلاف ما يعتقدونه مذهباً[٨]

«والحاصل أن من اعتقد مذهباً من المذاهب فإنه يؤدي ذلك إلى المحاماة عليه، وإلى إخراج الآيات والأحاديث عن معانيها التي أرادها الله ورسوله ﷺ.

فإن من قال بتحريم أكل طعام أهل الذمّةوتحريم ذبائحهم حمل قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِيْنَ أُوْتُوْا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَ طَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة: ٥ /٥] على أخذ الحبوب منهم كالحنطة والشعير.

فليحذر المؤمن المؤثر للحق الخلق عن هذه الاعتقادات، وردّ الأحاديث والآيات إلى مثل تأويل الفرقة الباطنيّة.

وكل هذا من قبائح الاعتقادات المذهبيّة. وإني لأخاف ممّن حرّف الآيات والأحاديث ليوافق اعتقاده أن يقلب فؤاده وقلبه، فلا يوفّق لمعرفة الحق عقوبة، كما فعله الله فيمن ردّ براهين النبوّة، كما أسلفناه[٩] في قوله: ﴿وَنقلّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ [الأنعام: ٦ /١١٠]

ولو تتبّعت ما وقع لأهل التقليد من التحريف لجاء منه مجلّد

---

٥) راجع «الإصابة في تمييز الصحابة» (٤ /٢٢٢)، والتقريب (٢ /٤٨)، والرياض المستطابة (ص ٢١١)

٦) إرشاد النقاد (١٦٣ ــ ١٦٤)

٧) فتح الباري (٤/ ٣٦١ ٣٦٧)

٨) راجع «إرشاد النقاد» للشوكاني (ص ١٦٥)

٩) راجع «إرشاد النقاد» (ص ١٥٣) وقال: والمقصود أنّ من اتبع الرسول ﷺ بعد إقامة البرهان زادهم هدى، وآتاهم تقواهم. ومن عانده وكابره وجحد ما أتى الله به، عاقبه الله بتقليب فؤاده وبصره، كما قال الله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوْا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الانعام: ٦ /١١٠]

وسيع. ولكن مرادنا النصيحة لا التشنيع، وهي تحصل بأقلّ مما سقناه، وأيسر مما رقمناه»(١٠)

* * *

١٠) المصدر السابق (١٦٦ — ١٦٧)

تحريف ألفاظ الأحاديث في موافقة المذهب

وقد بلغ ببعضهم التعصب المذهبى إلى ان تجرّأوا على تحريف الكلم عن مواضعه في الحديث ليوافق مذهبهم، وليحلولهم التفاخر به كذبا وزورا أمام غيرهم من المخالفين. وهم غافلون عن مغبة هذه الجريمة الشنعاء التي تبقى وصمة عارٍ لهم في الدنيا والآخرة.

وصرّح القرآن الكريم أنّ تحريف الكلم عن مواضعه من صفات اليهود. قال عزّوجل: ﴿مِنَ الَّذِيْنَ هَادُوْا يُحَرِّفُوْنَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤ /٤٦] وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُوْنَ أَنْ يُؤْمِنُوْا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيْقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُوْنَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُوْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوْهُ وَهُمْ يَعْلَمُوْنَ﴾ [البقرة: ٢ /٧٥] ﴿يُحَرِّفُوْنَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُوْلُوْنَ إِنْ أُوْتِيْتُمْ هٰذَا فَخُذُوْهُ وَ إِنْ لَمْ تُوْتَوْهُ فَاحْذَرُوْا.﴾ [المائدة: ٥ /٤١]

هكذا قامت اليهود بتحريف كتاب الله عزوجل، فأبى الله إلّا أن يكشف عن نوا ياهم الخبيثة، ويفضحهم أمام الناس، ويذلّهم إلى يوم القيامة: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوْا بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوْا يَكْفُرُوْنَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُوْنَ النَّبِيِّيْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذٰلِكَ بِمَاعَصَوْا وَكَانُوْا يَعْتَدُوْنَ﴾ [البقرة: ٢ /٦١]

كذلك قيّض الله عزوجل رجالًا أكفاء لحفظ الحديث من الدس والتحريف حتى قال ابن المبارك: «لوهَمَّ رجلٌ في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح الناس يقولون: فلان كذّاب.»(١)

ولا شكّ أن التقول على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ خذلان في الدنيا والآخرة مابعده خذلان. فنعوذ بالله منه.

وإليكم الآن بعض الأمثلة في تحريف ألفاظ الحديث.

---

١) «الموضوعات» لابن الجوزي (١ /٤٩)

(١) تحريف في المستدرك للحاكم

روى الحاكم في مستدركه (١ /٥٨) من طريق أبان بن يزيد، عن قتادة، عن زرارة بن أوفي،عن سعد بن هشام عن عائشة قالت:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بثلاث (لايسلّم) إلا في آخرهن. وهذا وتر أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب رضي الله عنه. وعنه أخذه أهل المدينة»[٢] وردتْ هذه الرواية في المطبوعة هكذا بلفظ: «...لا يسلّم إلا في آخرهن». وقد حرّفت كلمة «لا تقعد إلا في آخرهن» عمداً إلى كلمة «لا يسلّم» كما أشير إلى ذلك في التعليق.

وإليكم بعض الأدلة على هذا التحريف:

* قال العلامة المحدّث أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي (صاحب عون المعبود) في «التعليق المغني على الدارقطني» (١ /٢):

«وليس حديث عائشة من طريق أبان في المستدرك بلفظ: «لا يسلّم إلا في آخرهن».

وإنما نبّهتُ على ذلك، لأني ظفرت على نسخة المستدرك التي مرّتْ عليها أنظار «حسن على» المحدّث اللكنوي من تلامذة الشيخ عبد العزيز المحدّث الدهلوى، وكانت نسخة حسنة. ورأيت هذا الحديث — أي حديث يزيدبن العطّار — فيها. فإذا كان فيها بياض على لفظ: «لا يقعد». — أو كان الكاتب سها عن كتابة هذه اللفظة من غير ترك البياض، لم يحضرلى الآن كيفيته.

وعلى كل حال، ما كان فيه لفظ: «لا يقعد» ولا لفظ: «لا يسلّم» قطّ وكان واحد من علماء الحنفية ينقل نسخة المستدرك من تلك النسخة المذكورة. فأخبرتُ له أن الأصل المنقول عنه ليس فيه هذا اللفظ — أي لفظ: «لا يقعد» — فهل سها الكاتب عن كتابته أو ترك البياض. فنظر فيها فوجد كما قلتُ.

فقلت له: ههنا تكون لفظة: «لايقعد». فقال: من أين قُلتَ؟ قلتُ:

---

٢) المستدرك على الصحيحين (١ /٥٨) طبعة دارالفكر ١٩٧٨م.تصوير طبعة حيدرآباد، الهند

هكذا نقلها العلماء. وهذه الرواية بهذه اللفظة مشهورة من رواية المستدرك. فلم يقنع بقولي. ولم يكن هناك كتاب فيه هذه الرواية إلّا «شرح الزرقاني على المواهب». وكان عنده. فطلبت منه «الجزء الثامن» من الشرح المذكور، وأطلعت له على هذه. وقلت: اتركا البياض على هذا الموضع. واكتبوا على هامش المستدرك المنقول: ان البياض وجد في الأصل المنقول عنه، لكن عبارة شرح الزرقاني هكذا.

لكن لم يفعل ما أرشدتُ إليه، وكتب موضعه في هامش نسخته لفظ: «لا يسلّم إلا في آخرهن». فإنالله وإنا إليه راجعون»[٣]

وأشدّ منه وأنكي أنه زيدت لفظة «لا يسلّم» في الأصل المطبوع، وكتبت لفظة «لا يقعد» في الهامش. فنسأل الله السلامة.

* نقل الحافظ ابن حجر أيضاً هذه الرواية فقال:

«حديث: إنه ﷺ كان يوتر بثلاث لا يجلس إلا في آ خرهن. أخرجه أحمد، والنسائى، والبيهقي، والحاكم من رواية عائشة.

ولفظ أحمد: «كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهن».

ولفظ الحاكم: «لا يقعد إلّا في آخرهن.»[٤]

* نقل الإمام البيهقي أيضاً في «معرفة السنن والآثار» هذا الحديث عن أبان بن يزيد عن قتادة، بفلظ:

«كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن»

وهو بخلاف رواية ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائى، ومعمر، وهمام عن قتادة.»[٥]

* وأكبر دليل على تحريفه أن الإمام الذهبي أيضاً ذكر حديث عائشة في تلخيصه على المستدرك من طريق إبان بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلّا في آخرهن. وهذا وتر عمر أخذه أهل المدينة»

---

٣) «التعليق المغني على الدار قطني» لأبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١ /٢) طبعة السيد عبد الله هاشم اليمانى المدنى ١٣٨٦ هـ.

٤) «التلخيص الحبير» (٢ /١٥) طبعة السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ١٣٨٤ هـ. و «فتح البارى» (٢ /٤٨١) أيضا بلفظ «لايقعد» عن عائشة عند الحاكم.

٥) راجع «التعليق المغني» (٢ /٢٥)

وتلخيص الذهبي مطبوع مع المستدرك. فالعجب أن في الأصل لفظة: «لا يسلّم» وفي تلخيصه المطبوع تحته لفظة «لا يقعد»

ولله في خلقه شئون. وهكذا إذا لم يكن الكاذب ذكوراً واعياً يفضح نفسه بنفسه.

* * *

(٢) تحريف في سنن أبي داود

قال أبوداود:

حدثنا شجاع بن مخلد، حدّثنا هشيم، أخبرنا يونس بن عبيد، عن الحسن: أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلّى لهم عشرين ليلةً، ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي.

فإذا كانت العشر الأواخر تخلّف فصلّى في بيته. فكانوا يقولون: أُبِقَ أبي»[١]

وقد حُرِّفَتْ كلمةُ «عشرين ليلة» إلى «عشرين ركعة» في بعض الطبعات الهندية لسنن أبي داود. وبناءً على هذه الكلمة المحرّفة قام بعض المتعصبين من الحنفية بتوزيع نشرة يصبّ فيها اللوم على أهل الحديث لغفلتهم — على حد زعمه — عن هذه الرواية الصريحة في عشرين ركعة.

وإليكم بعض الأدلّة على تحريفها انتصاراً للمذهب:

* لا توجد لفظة «ركعة» في نسخ سنن أبي داود إلا في بعض الطبعات الهندية. كما سيأتي.

* نقل العلماء عبر التأريخ هذا الحديث عن «سنن أبي داود» بلفظ «عشرين ليلة» بدون أي إشارة إلى أي اختلاف في الرواية أو في نسخ السنن لأبي داود.[٢]

---

١) سنن أبي داوُد (٢ /١٣٦ رقم ١٤٢٩ — طبعة حمص)

٢) راجع على سبيل المثال:

مشكاة المصابيح (رقم ١٢٩٣) طبعة الألباني.

ونصب الرايةُ للزيلعى (٢ /١٢٦) ط. ثانيه. ١٩٧٣م.

والمغني لابن قدامة (٢ /١٦٧).

(تنبيه) ذكر الشيخ محمد على الصابوني في كتابه «الهدى النبوي الصحيح في صلاة التراويح» (ص ٥٦) «عشرين ركعة» نقلا عن المغني لابن قدامة. ولكنّه حرّف في النقل لأن في المغني «ليلة» وأحاله ابن قدامة إلى أبي داود على الصحيح [أبو داود ٢ /١٣٦ رقم ١٤٢٩]

معروف أن الشيخ الصابوني يعادى أهل الحديث والسنة في العقائد والاحكام، ويتنابزهم بالألقاب ولأجل هذا تصدّى عديد من العلماء للردّ عليه، ومنهم :

* ورواه البيهقي أيضاً مسنداً من طريق أبي داؤد فذكر «عشرين ليلة»[٣] موافقاً لما في نسخ السنن.

تأريخ هذا التحريف:

توجد عبارة «عشرين ليلة» في جميع النسخ لسنن أبي داود التي طبعت في الهند إلى سنة ١٣١٨ هـ. ولم تكن فيها أي إشارة إلى اختلاف النسخ والرواية. ولكن لمّا طبع السنن بتحشية الشيخ محمود حسن قام ناشروه بأنفسهم، أو بمشورة أحد بالتحريف في هذه الرواية، فأثبتوا لفظة «ليلة» في متن الكتاب على الصحيح، ولكن ذكروا لفظة «ركعة» في حاشيته تمهيداً للتحريف في ألفاظ الحديث.

وبهذه العملية الماكرة أعطوا الناس فكرة بأن هناك اختلافا في الرواية في نسخ أبى داود. وكذا فعلوا في حاشية سنن أبي داود مع بذل المجهود أيضا [٤].

---

* علامة الجزيرة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في كتابه «تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد على الصابوني في صفات الله عزوجل»
* والدكتور صالح بن فوزان في مقالاته
* والشيخ سفر بن عبد الرحمٰن الحوالى في كتابه «منهج الأشاعرة في العقيدة» (تعقيب على مقالات الصابوني وردّ الشيخ الفوزان)
* والشيخ محمد بن جميل زينو في كتابه «الردّ على أخطاء محمد على الصابوني في كتابيه: صفوة التفاسير ومختصر تفسير ابن جرير».
* والأستاذ محمد سيف العجمي في كتابه «الردّ على الصابوني فيما سمّاه الهدى النبوى الصحيح في صلاة التراويح»
* والدكتور محمد محمود أبو رحيم في كتابه «نظرات في كتاب النبوة والأنبياء للشيخ محمد على الصابوني»
* والعلامة محمد ناصر الدين الألباني في مقدمة الجزء الرابع من «سلسلة الأحاديث الصحيحة»

٣) سنن البيهقي (٢ /٤٩٨)

٤) امّا الشيخ خليل أحمد السهارنفوري الحنفي صاحب «بذل المجهود» فلم يشر إلى لفظة «ركعة». ولكن يوجد في حاشية المتن («ركعة» كذا في نسخه مقروءة على الشيخ مولانا محمد إسحاق رحمه الله).

ثمّ لما طبع السنن بتحشية الشيخ فخر الحسن أثبتوا في متنه لفظة «عشرين ركعة» وأشاروا في حاشيته إلى لفظة «عشرين ليلة».

وهدف كل هذا الجهد المشبوه في التلاعب بألفاظ الحديث هو الإستدلال به على إثبات التراويح عشرين ركعة، لا غير.

يمكن أن يتساءل أحد بأنه كيف يسكت كبار العلماء على هذا التحريف، ولا يسعون لشطبه في الطبعات القادمة للسنن.

فيقال له: إنهم سكتوا على ما هو أشدّ منه وأنكي، وهو التحريف في الآية. من القران الحكيم.(٥)

فنسأل الله السلامة.

* * *

وهذه طامّة أخرى، فإن قائلها مجهول، ولم يذكر اين رأى هذه النسخة، وأين توجد الآن

٥) راجع التفصيل عن تحريف الآية، وهذا الحديث في رسالة «نعم الشهود على تحريف الغالين في سنن أبي داود» للشيخ سلطان محمود، و «جماعة التبليغ عقيدتها وأفكار مشايخها» للقائد محمد أسلم الباكستاني (ص ١٨ — ١٩) مطبوع على الآلة الكاتبة.

(٣) تحريف في مصنف ابن أبي شيبة :

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة رحمه الله:

«حدثنا وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه قال: رأيت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وضع يمينه على شماله في الصلاة»[١]

* ثمّ ذكر بعده أثر إبراهيم فقال:

«حدثنا وكيع عن ربيع، عن أبي معشر، عن إبراهيم قال:

يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرّة»[٢]

* * *

غير خافٍ على القارى الكريم أن حديث وائل بن حجر رضي الله عنه لا توجد فيه زيادة «تحت السرّة». وهي توجد في أثر إبراهيم النخعى الذي يلي حديث وائل في «المصنف» لابن أبي شيبة كما تقدّم.

هكذا ورد حديث وائل بن حجر ـ رضي الله عنه ـ بدون هذه الزيادة في «المصنّف» في الطبعة الأولى بحيدرآباد سنة ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م، وفي الطبعة الثانية ببومبائى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م، والثانية مصوّرة من الطبعة الأولى.

التحريف في هذا الحديث:[٣] قامت «إدارة القرآن والعلوم الإسلامية» بكراتشى (باكستان) بطبع المصنّف لابن أبي شيبة، وامتازت هذه الطبعة على الطبعتين السابقتين لاستدراكها عليهما الأبواب الساقطة منهما.

ولكن الأسف على أن ناشره زاد عبارة «تحت السرّة» في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه متعمداً، وبخطّ جليّ. وهذا الحديث يوجد في الصفحة ذات الرقم (٣٩٠) من المجلد الأوّل في الطبعات الثلاث من المصنّف.

---

١) المصنّف لابن أبي شيبة (١ /٣٩٠) طبعة الدار السلفية ببمبائى ١٩٧٩م .

٢) المصدر السابق (١ /٣٩٠)

٣) راجع التفصيل عن هذا التحريف في مقال الأستاذ إرشاد الحق الأثرى بعنوان «تحريف الحديث تحت ستار خدمة الحديث» المنشور في جريدة «الاعتصام» الأسبوعية، الصادرة من لاهور، في (٢٠ /جمادى الأخرى ١٤٠٧ هـ = ٢٠ / فبرائر ١٩٨٧م) (ص ٩ ـ ١٤)

وبعد تحريفه في طبعة «إدارة القرآن» ورد كمايلي:

«حدثنا وكيع، عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه قال: رأيت النبي ﷺ وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرّة»(٤)

هكذا وردت زيادة «تحت السرّة» في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه، في الطبعة المشار إليها، ولم يشر ناشرها إلى النسخة التي وُجِدَتْ فيها هذه الزيادة. وأين توجد هذه النسخة؟

تأريخ هذا التحريف: ذكر الحافظ قاسم بن قطلوبغا (ـــ ٧٨٩ هـ) هذه الزيادة في «تخريج أحاديث الاختيار» من المصنّف لابن أبي شيبة، وبناءً على ذكره إياها ادّعى الشيخ محمد قائم السندى، والشيخ محمد هاشم السندى وغيرهما من علماء الحنفية على صحّتها.(٥)

وقال الشيخ محمد أنور شاه الكاشميرى الحنفي مؤيّداً العلامة محمد حياة السندى في إنكاره هذه الزيادة في حديث وائل بن حجر رضي الله عنه:

«ولا عجب أن يكون كذلك، فإني راجعت ثلاث نسخ للمُصَنَّف فما وجدتُه في واحد منها»(٦)

وقال الشيخ ظهير أحسن النيموى الحنفي:

«الإنصاف أن هذه الزيادة وإن كانت صحيحة لوجودها في أكثر النسخ من المصنّف، لكنّها مخالفة لروايات الثقات، فكانت غير محفوظة»(٧)

وقال الشيخ بدر عالم الميرتهى الحنفي:

«ولم يرتض به العلامة ظهير أحسن رحمه الله تعالى، وذهب إلى أن

---

٤) المصنّف لابن أبي شيبة (١ /٣٩٠) طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشى.

٥) ''نقل الحافظ قطلو بغا نفسه يحتاج إلى دليل فكيف يعتمد عليه بدون دليل؟ اللّهم الا أنه يوافق مذهبهم وهذه بلية من البلايا العظام

٦) فيض الباري للكاشميرى (٢ /٢٦٧)

٧) التعليق الحسن للنيموى (ص ٧١)

تلك الزيادة معلولة»[٨]

أدلّة أخرى على هذا التحريف: عرفنا آراء كبار علماء الحنفية في العصر الحاضر في شبه القارة الهندية، الذين نذروا حياتهم للدفاع عن المذهب الحنفي، وإثبات أنه هو المذهب الصحيح الموافق للأحاديث النبوية. وفي سبيل ترجيح المذهب لا يتأخرون عن رفض بعض أحاديث الصحيحين أو تأويلها بما لا تتحمّله اللغة العربيـة.

اعترف هؤلاء الفطاحل بعدم وجود هذه الزيادة في نسخ المصنَّف، أو أنها ــ على الأقلّ ــ معلولة وغير محفوظة. وبعد هذه التصريحات من قبل كبار العلماء في شأن هذه الزيادة، إصرار نَاشِرِ المصنّف على إدخالها في الحديث المرفوع بدون دليل، لم يؤدِّ إلّا إلى فضيحته في الدنيا، والتشكيك في مدى أمانته في خدمة السنّـة النبوية.

هذا، وقد روى الإمام ابن أبي شيبة هذا الحديث: عن وكيع عن موسى بن عمير، عن علقمة بن وائل بن حجر، عن أبيه...» كما تقدّم.

وروى بعض المحدثين الآخرين أيضاً من طريق وكيع، أو شيخه موسى بن عمير، أو من طريق علقمة بدون هذه الزيادة، ومنهم:

* الإمام أحمد بن حنبل عن وكيع به نحوه.[٩]
* والإمام مسلم من طريق عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل به نحوه مفصّلًا.[١٠]
* والإمام النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عمير العنبري وقيس بن سليم العنبري به نحوه[١١]

---

٨) التعليق على فيض الباري (٢ /٢٦٧) نقلًا عن «الدرّة الضرّة في وضع اليدين تحت السرّة»

٩) مسند أحمد (٤ /٣١٦)

١٠) صحيح مسلم (رقم ٤٠١)

١١) سنن النسائي (١ /١٠٥ رقم ٨٨٨) مع التعليقات السلفية للفوجياني.

* والإمام الدارقطني من طريق يوسف بن موسى قال: ناوكيع به نحوه[١٢]

* والإمام أبو بكر بن خزيمة من طريق ابن إدريس، وابن فضيل، وسفيان كلهم عن عاصم بن كليب عن أبيه، عن وائل بن حجر ــ مطوّلًا.[١٣]

هذه الدواوين للسنة النبوية أيضاً خلت عن زيادة «تحت السرّة» في الحديث المرفوع عن وائل بن حجر رضي الله عنه. ولم يتجرأ أحد من ناشرى كتب السنـة حتى الآن على إدخال هذه الزيادة في متونها.

وكذلك بالنسبة لطبعات المصنّف لابن أبي شيبة أيضاً، لم يعمل به ما عمل ناشره فيه من زيادةٍ في هذه الحديث عمداً، انتصاراً لمذهبه، وباسم خدمة السنّة. وتحت «إدارة القرآن والعلوم الإسلامية».

وراعى الشاة يحمى الذئب عنها فكيـف إذا الرعـاة لها ذئـاب

* * *

١٢) سنن الدار قطني (١ /٢٨٦) مع التعليق المغني للعظيم آبادي.

١٣) صحيح ابن خزيمة (١ /٢٤٢ ــ ٢٤٣). ولفظه من طريق مؤمل عن سفيان: «صليتُ مع رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» (رقم ٤٧٩)
وقال الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: «إسناده ضعيف، لأن مؤملا ــ وهوابن إسماعيل ــ سئى الحفظ، ولكن الحديث صحيح جاء من طرق أخرى بمعناه. وفي الوضع على الصدر أحاديث تشهد له.»

(٤) تحريف في مسند الحميدى:

وردت رواية عبد الله بن عمر في رفع اليدين في الصلاة، في مسند الحميدى كمايلي:

«حدثنا الحميدى[١] قال: ثنا الزهرى، قال: أخبرنى سالم بن عبد الله عن أبيه قال:

رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذومنكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع فلا يرفع، ولا بين السجدتين.»[٢]

هكذا وردتْ هذه الرواية محرّفةً في مسند الحميدى المطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمى. ولما كان هذا التحريف في الرواية يوافق مذهبَ الحنفية في ترك رفع اليدين في الصلاة تناولتْها عديد من الصحف والمجلات في أوساط الأحناف في شبه القارة الهندية بالنشر والدعاية في تأييد المذهب، لأنه حديث وحيد في الموضوع ورد بسند صحيح متفق عليه لدى أئمة الصنعة[٣]

انبساط الشيخ الأعظمى لهذا التحريف:

وعلى هذا، كان طبيعيّاً انبساط الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمى لهذه الرواية فعلّق عليها خلاف عادته[٤] بالآتى:

«أخرج البخاري أصل الحديث من طريق يونس عن الزهرى.

وأما رواية سفيان عنه فأخرجها أحمد في مسنده، وأبوداود عن أحمد في سننه. لكن رواية أحمد عن سفيان تخالف رواية المصنّف عنه. ففى مسند أحمد:

---

١) سقطت من المطبوعة هنا عبارة: «ثنا سفيان». كما هو واضح.

٢) مسند الحميدى (٢ /٢٧٧)، الحديث رقم (٦١٤) بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي الحنفي (الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣م) وسيطبع على تسع نسخ خطّية بتحقيق حسين بن ناصر الحكمي بالرياض.

٣) وقد نشرت «دار الدعوة السلفية» ردّاً على هذه المشاغبة مسمّى بـ «دراسة تحقيقيّة للمحاولة الجديدة في مسالة رفع اليدين».

٤) لأنه غالباً لا يتجاوز في تحقيقه على قوله: «كذا في الأصل» و «كذا في الكنز»، و «كذا في المجمع»، كما لا يخفى على من يطلع على تحقيقاته.

«رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى منكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع — وقال سفيان مرة: وإذا رفع رأسه. وأكثر ما كان يقول: وبعد ما يرفع رأسه من الركوع — ولا يرفع بين السجدتين»(ج ٢ ص ٨)

ففيه كما ترى: إثبات الرفع عند الركوع، والرفع منه. ونفيه بين السجدتين.

وفي رواية الحميدي: نفيُه في الركوع، والرفع منه، وفيما بين السجدتين جميعاً. ولم يتعرّض أحد من المحدّثين لرواية الحميدى هذه»(٥)

* * *

صَدَقَ الشيخ الأعظمى. ولا شك أنه لم يسْبَقْ في الوصول إلى هذه الرواية التي تؤيّد مذهبَه في ترك رفع اليدين في الصلاة، وهي موجودة في النسخ الهندية المحرّفة فقط لمسند الحميدى التي اعتمد عليها في تحقيقه(٦)

وعلى هذا، أنّى للمحدّثين أن يتعرضوا لرواية الحميدى هذه المحرّفة!!!

وإليكم بعض الأدلة القاطعة على تحريف هذه الرواية:

* وردت هذه الرواية على وجهها الصحيح في نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، بلفظ:

«حدثنا الحميدى، ثنا سفيان، نا الزهرى، أخبرنى سالم بن عبد الله عن أبيه قال:

«رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذومنكبيه، وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه من الركوع. ولا يرفع بين السجدتين».

هذا السياق يوافق مارواه البخاري من طريق يونس عن الزهرى، وكذا يوافق ما رواه أحمد عن سفيان عن الزهرى — كما أشار إليه الأعظمى نفسه في تعليقه على مسند الحميدى.

---

٥) مسند الحميدى (٢ /٢٧٧ — = التعليق رقم ٦).

٦) المصدر السابق (١ /٣ — ٤ مقدمة المحقق)

وبعد هذا الإيضاح، قولُه في التعليق: «لكن رواية أحمد عن سفيان تخالف رواية المصنّف [أي الحميدي] عنه ـ» لا ينطبق إلا على ما في النسخ الهندية. وقد عرفنا أن هذه الرواية فيها محرّفة.

والشيخ الأعظمي لا يعذر عند الباحثين في عدم الإشارة إلى التحريف في هذه الرواية بل ملابسات التحقيق تنم عن تعمده في هذا الأمر. لأنه اطلع على نسخة الظاهرية أيضا، وقابل نسخته عليها. وهو القائل بعد التعريف بالنسخ الهندية الثلاث التى اعتمد عليها في التحقيق:

«ثمّ ظفرتُ بنسخة مصوّرة عن نسخة دارالكتب الظاهرية (بدمشق) في أثناء طبع هذا المسند، فعارضت بها نسختى ثانياً. فزدتُ ما استفدتُ منها في تعليقاتى على مالم يطبع منه.

وأما الفوائد التي تتعلق بما فرغ من طبعه فأفردتها وألحقتها في آخر الكتاب. ورمزُ هذه النسخة «ظ».[٧]

* * *

إن تعجب فعجب من هذا الخذلان في السكوت على هذا التحريف في الحديث النبوي، بدون الإشارة إليه، مع أنه أشار إلى نسخة «الظاهرية» عند التعليق على الحديث (رقم ٦١٣) الذي هو قبل هذه الرواية المحرفة (رقم ٦١٤)، وكذا أشار إلى مابعدها أيضاً.[٨]

ولو ذكر ما في نسخة «الظاهرية» حتى في «الاستدراك والتعقيب على المجلد الثاني»[٩] لكفاه عذراً عند الناس، والله يتولّى السرائر ــ ولكن لم يفعل ذلك أيضاً، مع أنه استدرك على تعليق الحديث (رقم ٦١٥) الذي هو بعد

٧) المصدر السابق (١ /٤ مقدمة المحقق)

٨) راجع «مسند الحميدى» (٢ /٢٧٧ = التعليق رقم (٥) وقال: ما بين القوسين سقط من الأصل، زدناه من ع و ظ) و (٢ /٢٧٩ = الحديث رقم (٦٢٠) التعليق رقم (٥) قال: كذا في ع و ظ)

٩) الملحق في آخر المجلد الثاني.

الرواية المحرّفة فوراً.(١٠)

كذا لم يذكرهُ في جدول تصحيح الأخطاء أيضاً، وذكر خطأً واقعاً في التعليق (رقم ٥) من الحديث (رقم ٦١٣)، قبل التعليق (رقم ٥) الذي يتعلق بالرواية المحرّفة.

إن دلّ هذا التغاضي عن التحريف في هذه الرواية على شيء فإنما يدلّ على أنه أُعْمَاهُ التقليد، وأَصَمَّهُ عن سماع القول المفيد، فغفل عن معرّة الكذب في الحديث في موافقة المذهب، حتى هان عليه أن يقول بلاحياء وحشمة:

«... ولم يتعرض أحد من المحدثين لرواية الحميدى هذه»

وما هي بأول قارورة كسرت.

وهدف هذا الأسلوب الماكر التعيس في تحريف الأحاديث هو إقناع الجهلة بما هم عليه من العمل خلاف السنة الثابتة. وهذا يخالف مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم التي تنشأ من الاشتغال بعلم الحديث النبوي. فنسأل الله السلامة!

---

١٠) وقال: «ص ٢٧٨، التعليق (٢) [أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (ص ٨) عن الحميدي] زد في آخره: ورواه أحمد بن حنبل عن الوليد بن مسلم، فلم يقل: «كلّما خفض ورفع» كما في المحلّى (٣ /٢٣٥). وحمله ابن حزم على أن ابن عمر كان يحصب من ترك رفع اليدين عند التحريمة.

قلت: إن هذه الزيادة مما تفرّد به الحميدى ولم يتابع عليها.

أوروى الأثر بالمعنى الذى فهمه» يعنى به الأعظمى حديث ابن عمر الذى رواه الحميدى (٢ /٢٧٧ — ٢٧٨) قال: «ثنا الوليد بن مسلم، قال: سمعت زيد بن واقد يحدّث عن نافع أن عبدالله بن عمر كان إذا أبصر رجلا يصلّى ولا يرفع يديه كلّما خفض ورفع حصبه حتى يرفع يديه.» [حَصَبَه: أى رماه بالحصباء]

رواه جماعة من المحدثين، وتابعه على زيادة «كلّما خفض ورفع» عيسى بن أبي عمران، عن الوليد بن مسلم عند الدار قطني في سننه (١ /٢٨٩).

وعلى هذا قول الأعظمى: «إن هده الزيادة مما تفرّدبه الحميدى ولم يتابع عليها...» مدفوع.وأماما ذكر ابن حزم الحصب على ترك رفع اليدين عند التحريمة فهو من تأويله. وهو غير مصرّح في الرواية.

علم الحديث يناسب مكارم الأخلاق: قال الإمام النووي ــ رحمه الله ــ:

«علم الحديث شريف، يناسبُ مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وهو من علوم الآخرة. ومن حُرِمَهُ حُرِمَ خيراً عظيماً، ومن رُزِقَهُ نال فَضْلًا جزيلًا. فعلى صاحبه تصحيح النيّة، وتطهير قلبه من أغراض الدنيا»(١١)

نقف وقفة تأمل. ونتساءل، هل استفاد الأعظمي من هذه الأوصاف النبيلة شيئاً خلال «نهوضه بخدمة السنة النبوية منذ أكثر من ستين سنة، وإخراجه من كتب السنة الشريفة ما يزيد على أربعين مجلدا»(١٢)

تحامل الأعظمي على الألباني:

ومن قرأ ردّه على العلامة محمد ناصر الدين الألباني يشهد على أنه بعيد من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، لأن الأعظمي لم يترك كلمة في المعاجم تدلّ على التجهيل والتضليل إلا نعت الألباني بها.

وإليكم ما وقع في ثلاث صفحات فقط من كتابه، من الغمز واللمز، والتعيير والتشنيع، والتجهيل والتفسيق. بدأ كتابه فقال:

* «الشيخ ناصر الدين الألباني شديد الولوع بتخطئة الحذّاق من كبار(١٣) علماء الإسلام ولا يحابي في ذلك أحداً كائنا من كان ... ويكثر من ذلك حتى يظنّ الجهلة والسذّج(١٤) من العلماء أن الألباني نبغ في هذا العصر نبوغاً يندر مثله(١٥) ...

* وهذا الذي ينمّ عنه ما يتبجّح به الألباني في كثير من المواطن. ويلفت إليه أنظار قارئيه...

---

(١١) التقريب (١٤٣ ــ المنهل الروي).

(١٢) كما ذكر ناشرُ كتابه «الألباني شذوذه وأخطاؤه» في مقدمته(ص ٦) في الطبعة الكويتية.

(١٣) هل هناك أحد أشد حذقاً ومهارة في الحديث من الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ، ومع هذا يتحامل الأعظمي عليه تحاملا بغيضاً لأنه يخالف رأيه في مذهبه. ويقدّم على حكم البخاري حكم غيره في الحديث. ولكنّه يُخْفي حاله أمام الناس، ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٩ /١٣]

(١٤) أصحاب العقول يعرفون من هم الجهلة السذّج ــ الذين يوافقون أمثال الأعظمي أم أمثال الألباني؟

(١٥) بلاشك. ولا يختلف في نبوغه النادر في الحديث اثنان من أصحاب العقول السليمة، ولا ينكره إلا معاند مكابر.

* وتارة يدعى أنه خصّه الله تعالى بالوقوف على زيادات الحديث الواردة في مختلف طرقه(١٦) ...

* ولكن من كان يعرف الألباني، ومن له إلمام بتأريخه، يعرف أنه لم يتلقّ العلم من أفواه العلماء... فماله وللعلم، ولم يتعلّم(١٧) . وقد بلغني أن مبلغ علمه مختصر القدوري، وجُلّ مهارته في تصليح الساعات. ويعترف بذلك هو ويتبجّح(١٨)

ولازم ذلك أنه — والله لا يعرف ما يعرفه آحاد الطلبة الذين يشتغلون بدراسة الحديث في عامة مدارسنا(١٩) ...

* آحاد الطلبة يعرفون أن الصواب...؟

* ومنها زعمه أن المباركفورى صاحب التحفة حنفي، كما في فهرس «المسح على الجوربين»

والواقع أن المباركفوري من مشاهير الشّاذة المعاندين(٢٠) للأئمة الأربعة. وإن كان الألباني في شك من هذا، فليسأل تلميذه: الشيخ تقي

---

١٦) هذا من مِنن الله عزوجل عليه، فيجب عليه شكره، وتحديثه بنعمته.

١٧) والحمد لله على أنه لم يتعلّم، مع هذا قدّم خدمة جليلة في مجال السنة لا تنسى أبدا الدهر و من تعلّم ماذا قدّم؟ قدّم بعض كتب السنة محقّقة مشبوهة، اضطرّ الباحثون إلى تحقيقها مرةً ثانية.

١٨) يا سبحان الله، يعيّر الألباني على أنه ساعاتي، وينسى نفسه وهو عارٌ لمن يتبعه في مثل هذه الأمور. وجاء الاسلام للقضاء عليها لأنها من أمور الجاهلية ولله في خلقه شئون!!

١٩) كذب فاضح. غير خافٍ على العارفين أن دراسة الحديث النبوي في مدارس الأحناف في شبه القارة الهندية للتبرك فقط.

ومع هذا، إذا جاء حديث يخالف رأى الحنفية يحاول المدرس دفعه باحتمالات سخيفة، وترجيح مذهبه عليه، ومع كل هذا لا ينبغي لمثل الأعظمى أن يتصجع ويقول بلا حياء: «لا يعرف (الألباني) ما يعرفه آحاد الطلبة...»

٢٠) عرفنا مدى احترام كبار الحنفية للأئمة فلا يحتاج إلى تفصيل وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل الحنفية في العصر الحاضر: إن الشافعي لا ميزة له عنده سوى قرشية فيها=

الدين الهلالي المراكشي.

* ومنها قوله: هذا تحقيق استفدناه من تحقيقات الأئمة - (الصحيحة ٣ /١٨٨).

فإن هذا كلام من لم تتّسع آفاق علمه، ولو اتسعت لعلم أن محدّث الهند الشيخ النيموي(٢١) سبقه إلى الظفر بهذا التحقيق...

* وهذا من أشنع الأغلاط وأبين الجهل، ولم يقع فيه لو أنه حضر دروس العلماء وجلس في حلقات العلم، فإن صبيان مدارسنا يعلمون...(٢٢)

خلاف، وليس لمالك ميزة سوى سكني المدينة في وقت لا فضل في سكناها، وليس لأحمد بن حنبل فضل سوى كثرة الحديث من غير تمحيص فهى قليلة الجدوى (المقابلة بين الهدى والضلال للشيخ عبد الرزاق حمزة ص ٦٩)

أما العلّامة عبد الرحمان المباركفوري فهو عالم متبع غير مقلد لأحد تقليداً أعمى فإذا استبانت عنده سنة النبي ﷺ لا يقدم عليها قول احدٍ كائنا من كان وكتابه «تحفة الاحوذى» أكبر شاهد عليه وطبعاً هذا لا يعجب الأعظمى، ولا يحبّه أبداً، وعلى هذا لا يضير المباركفوري بأن يرمى بالشذوذ والعناد. وأخطأ الألباني حينما قال فيه إنه «حنفي»

وذكر الأعظمى العلامة الدكتور محمد تقي الدين الهلالى المراكشى بدون مناسبة وهذا يدل على أنه متضايق من شخصيّته الجبارة العملاقة. ومعروف أن الدكتور الهلالى من المعروفين باتباع السنّة، والدفاع عن الحديث، والتمسك به عقيدة ومنهجاً.

وأخيراً كتب الدكتور كتاباً قيّماً في تنبيه جماعة التبليغ على أخطائهم. وأظنّ أن الأعظمى الآن يضيق به ذرعاً أكثر مما كان عليه من قبل. ولله الحمد والمنّة. وبنعمته تتم الصالحات.

٢١) هو الشيخ محمد ظهير أحسن شوق النيموى الحنفي (١٣٢٢ هـ) قضى حياته في ارساء قواعد الحنفية وتأييدها، له مباحث ومناقشات حول المسائل الخلافية.

ومن مؤلفاته: «آثار السنن» جمع فيه الأحاديث المؤيدة للمذهب الحنفي....» (جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة ص ١٤٨) وكتاب «آثار السنن» ألّف لمضاهاة «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر لأنه كتاب جمع فيه مؤلفه البارع المحدث أحاديث الأحكام بكل دقة ومهارة. ولم يعجب النيموي هذا العمل الجادّ في بيان الأحكام في ضوء الأحاديث الصحيحة الثابتة. فألّف «آثار السنن» ليقويّ به مذهب الحنفية.

وقد ردّ المباركفوري على «آثار السنن» بكتابه «أبكار المنن» ففي هذه الظروف والملابسات يمكن فهم عقلية الأعظمى في ذكر المباركفوري والهلالى بهذا الجفاء.

٢٢) كلام في غاية السخافة. والله صبيان مدارسهم لا يعرفون الحديث إلا في صفوفهم المتقدمة، لأجل التركيز على الكتب الفقهية. وبعد ما ترسخ في أذهانهم قواعد المذهب، يبدأون بتدريس الأحاديث للتبرك حيناً، وللردّ عليها وترجيح الفقه الحنفي حيناً آخر

* وقد زاد الألباني نغمة في الطنبور...
* فقارنوا بين دعوى هذا الشاذ المتهوّر....(٢٣)
* ولم يقع في هذا إلا لتغلغله في الجهل(٢٤)

(هكذا الكتاب كلّه مليئ باللعن والطعن والفحش والبذاءة. وما فيه حق وصواب أيضاً عرضه الأعظمي بأسلوب باطل سخيف ، لا يليق إلا بمن هو بعيد من مكارم الأخلاق. هذا ما وقع في الصفحات الثلاث الأولى من كتابه. فهل هذا من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم التي تناسب علم الحديث الشريف، وأسلوب خادم له نهض بخدمته منذ أكثر من ستين سنة ولم يتّعظ بما قال الله تعالى ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٦ /١٢٥]، هذا مع غير المسلمين، فكيف بالمسلمين. ونسي قول النبي ﷺ. «ليس المؤمن باللعّان، ولا الطعان، ولا الفاحش، ولا البذيّ»(٢٥)

وقد أحسن من قال:

وما من كاتب إلا سيفنى	ويبقى الدهر ماكتبت يداه
فلا تكتب بخطّك غير شيء	يسرّك في القيامة أن تراه

وأني للشيخ الأعظمي أن ينتبه لهذا الأمر العظيم والخطب الجسيم، وقد نشأ منذ نعومة أظفاره على كره «أهل الحديث»، الذين ينادون بالعودة بالأمة إلى الكتاب والسنة عملا ومنهجاً، وهديا وسلوكاً.

قال الدكتور عبد الرحمان الفريوائي وهو يذكرتلا مذة الشيخ محمد أنور

---

٢٣) قال احد الفضلاء في الشيخ الألباني:

فماعسى أن يقول الشعر في رجل	يدعوه حتى عداه ناصر الدين
وأيّ خير إذا فردٌ تجاهله	وقد فشا فضله بين الملايين

٢٤) طلبة العلم هم الذين يحكمون أيّهما المتغلغل في الجهل؟

٢٥ رواه أحمد في مسنده (١ /٤٠٥، ٤١٦) عن عبدالله بن مسعود.

شاه الكشميرى(٢٦) —:

«والشيخ حبيب الرحمن الأعظمى أحد مشاهير الحنفية في هذا

---

٢٦) الكشميرى أحد كبار الحنفية الأذكياء، المفلقين في علوم المعقول والمنقول تخرّج على الشيخ محمود الحسن الديوبندي. وكان عارفاً بعلوم الحديث والفقه مولعاً بتأييد الفقه الحنفي طول حياته...» (جهود مخلصة ص ١٣٤) هذا الذي يقول في كتابه «فيض الباري على صحيح البخاري» (١ /١٧٠):

«أما محمد بن عبد الوهاب النجدى، فإنه كان رجلا بليداً قليل العلم، فكان يتسارع إلى الحكم بالكفر، ولا ينبغي أن يقتحم في هذا الوادى إلا من يكون متيقّظاً متقناً عارفاً بوجوه الكفر وأسبابه.» انتهى.

وقال الشيخ حسين أحمد المدنى تلميذ الشيخ محمود الحسن الديوبندى، وزميل الكشميرى في كتابه «الشهاب الثاقب» (ص ٤٦):

«اعلموا أن محمد بن عبد الوهاب ظهر أمره في أوائل القرن الثالث عشر في نجد، وكانت له عقائد فاسدة ونظريات باطلة فلذلك قَتَلَ وقاتَلَ أهل السنّة، وأجبرهم أن يذعنوا لعقائده، ونظرياته، وكان يستحلّ نهب أموالهم...

والحاصل أنه ظالم باغٍ سفّاك فاسق. ولذلك أبغضته العرب أشدّ من اليهود والنصارى...»

هكذا كلّما يذكر الشيخ حسين أحمد المدنى أهل التوحيد والسنّة إلا ويصفهم بالوهابية الخبيثة (راجع التفصيل في مقدمة شرف أصحاب الحديث للخطيب (ص ١١ — ١٥) بقلم الشيخ محمد إسماعيل السلفي)

ملخص القول أننا عرفنا أن الأعظمى ليس وحيداً في النيل من كرامة أنصار السنة والحديث، بل شيخه وزميله أيضاً وتلامذته كلهم يحقدون عليهم — رحمهم الله تعالى رحمة واسعة —.

(فائدة): جاء الشيخ منظور أحمد النعماني (تلميذ الكشميرى) أحد العلماء الأحناف المشهورين في الهند يبرّر موقف الشيخ حسين أحمد المدنى في شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب — رحمه الله — ويقول: إن المدنى لم يكن يعرف الحقيقة، واعتمد في كتاباته على كتابات الآخرين، فكتب ماكتب.

وهذا العذر أقبح من الذنب، لأن الشيخ حسين أحمد المدنى أقام في المدينة عدة سنين، وكانت كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب عامّة، حتى وزّعت بعضها في الهند مجّاناً في ذلك الوقت. وبعد هذا كلّه، تبرير موقفه بأنه كان جاهلا بالحقيقة لأمر عجيب وتبرير سخيف.

وأثبت الأخ الفاضل الشيخ / محفوظ الرحمن الفيضي كذب دعواه بالأدلة القاطعة في رسالة مستقلة بالأردية.

العصر، تخرّج في الدار[٢٧] على الكشميرى. وهوشديد التمسّك بالمذهب الحنفي الذي يتعصّب له. لما تدلّ عليه مؤلفاته الأردية في المسائل الخلافية، والمناقشات الجدلية مع علماء أهل الحديث...»[٢٨]

تحامله على الإمام البخارى:

ويظهر من تحقيقاته، وتعليقاته على المسائل الخلافية بين أهل الحديث وأهل الرأي أنه يبحث عن أدلّة تقوّى مذهبهُ وترسى قواعده وبهذا الصدد لا يتأخر عن الوقيعة في أهل الحديث، ولمزهم وغمزهم — وهو يدلّ على خذلان فاعله إن لم يرد به إلا الانتصار لمذهبه — حتى قال:

«... رحم الله منهم الإمام الترمذي، فإنّه لم يحمله التعصب لشيخه الإمام البخاري أن يحيد عن الحق ويداهن، فقد صرّح بتحسين حديث ابن مسعود[٢٩] أوّلا، ثمّ أعلن قائلا بأنّه ذهب إليه وقال به غير واحد من أهل العلم...»[٣٠]

هذا التعليق ينبىءعن تحامله البغيض على الإمام البخاري — رحمه الله — انتصاراً للمذهب الحنفي. وإعجابه بقول الإمام الترمذي في موافقة مذهبه مع ضعفه. وصدق العلامة محمد حياة السندى حيث قال:

«وتراهم يقرأون كتب الحديث، ويطالعونها ويدرسونها، لا ليعملوا بها، بل ليعلموا دلائل من قلّدوه، وتأويل ما خالف قوله، ويبالغون في المحامل البعيدة، وإذا عجزوا عن المحمل قالوا: «من قلّدنا أعلم منّا بالحديث»

أو لا يعلمون أنهم يقيمون حجّة الله تعالى عليهم بذلك، ولا يستوى العالم والجاهل في ترك العمل بالحجّة.»[٣١]

---

٢٧) أي «دار العلوم» بديوبند، الهند.

٢٨) جهود مخلصة (ص ١٣٩)

٢٩) حديث ابن مسعود هو قوله: «ألا أصلّي بكم صلاة رسول الله تعالى عليه وسلم، فصلّى ولم يرفع يديه إلا مرّة» ذهب البخاري وأحمد وأبو حاتم وغيرهم إلى عدم ثبوت هذه الزيادة، مع العلل الأخرى «جزء رفع اليدين للبخاري مع جلاء العينين للراشدى (ص ٨٦ — ٩٠). وقال النووى في الخلاصة: اتفقوا على تضعيف هذا الحديث، وأ نكروا على الترمذي تحسينه» (المصدر السابق ص ٨٨ — التعليق)

٣٠) مصنّف عبد الرزاق (٢ /٧١) التعليق رقم (١)

٣١) تحفة الأنام (ص ٦٥)

يظهر من كتابات الشيخ الأعظمي لمن لا يعرف حقيقة أمره بأنه يدافع عن السنة حتى لا يحابي الإمام البخاري قديما في حكمه على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً، ولا الألباني حديثاً حتى لا يترك العمل بالصحيح الذي يضعّفه البخاري أو الألباني أو العمل بالضعيف الذي صححّاه.

إذا كان هذا الاختلاف مع المحدّثين ينبني على الغيرة على السنة، والدفاع عنها حتى لا يتعبّد الله سبحانه وتعالى الا بالصحيح، فلماذا شلّت يده من الرّد على «تبليغى نصاب» [المقرر التبليغى][32] للشيخ محمد زكريا الحنفي، الذي يحتوى على سيل من الخرافات والواهيات، وانتشر الكتاب بصورة رهيبة في الأوساط الدينيّة بواسطة جماعة التبليغ. وبدت آثاره السيئة في المجتمع حيث أبْعَدَ كثيراً من الناس السذّج من المَنْهل الصافي للكتاب والسنّـة، ونزع من قلوبهم العقيدة الصحيحةَ النقيةَ من أدران الشرك والوثنيّة، والتصوف والرهبانية.

حصل هذا ولا يزال على مرأى ومسمع من الشيخ الأعظمى، وفي أوساط الحنفيّة، ولكن لم يحرّك ساكنه. ولعله التزم بالصمت في هذا الأمر ـ والله أعلم ـ لئلا يفقد ثقته عند جماعة التبليغ وقوّادها أيضاً، كما فضح نفسه لدى طلبة العلم في العالم الإسلامي. والذين يوافقونه على تطاوله على الحديث والمحدّثين لا يوافقونه حباً له بل بغضاً لهم. وكما يقال: «لا حبّا لعليٍّ بل بغضاً لمعاوية»[33]

---

٣٢) سيأتي شيء من التفصيل عن هذا الكتاب ومحتوياته.

٣٣) إن الذين طبعوا كتاب الأعظمى في الردّ على الألباني، وقاموا بنشره وتوزيعه معروفون باتجاهاتهم المعادية للحديث وأهله، ومن الدكاترة الذين اهتموا بطبعه من يحقد على الإمام أبي حنيفة تعصباً لمذهبه. فهل يمكن أن يحقد الإنسان على الإمام ويحبّ مقلّده. لا، وألف لا.

بل اتفقوا في هذا الأمر على قدر مشترك بينهم، وهو عداوة الألباني، الذي قدّم خدمة جليلة إلى الأمة الإسلامية. ودعا شبابها إلى العمل بالأحاديث الصحيحة، ونبذ الضعيفة والموضوعة. فلماذا يرضى عنه من يقوم مذهبه على الأخير؟

الفرق بين صاحب سنّة وصاحب بدعة:

إن الذين يدافعون عن الآراء الفقهية المخالفة للسنة الصحيحة بالتأويلات السخيفة، ويبذلون أقصى جهودهم لإثبات ما ذهب إليه إمامهم هو الصحيح لا غير. فهم ينسون أن خلافهم في هذه الحالة مع إمام الثقلين الموحى إليه المختص بالاتباع الكامل النبي المعصوم ﷺ الذي قال: «لو كان موسى حيّا لما وسعه إلا اتباعي.»(٣٤)

فكيف برجل من أمته ﷺ يترك قوله لقول إمامه انتصاراً لمذهبه، وهذا أمر لا يرضى عنه إمامه أبداً. وكيف وأن إمامه نصّ على رجوعه إلى الحديث إذا صحّ، وترك قوله فيما يخالف السنّة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله — بعد إيراد الآيات في وجوب طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ:

«والمقصود بهذا الأصل أنّ من نصب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً: اعتقاداً أو حالًا، فقد ضَلّ في ذلك، كأئمة الضلال الرافضة الإمامية، حيث جعلوا في كل وقت إماماً معصوماً تجب طاعته. فإنه لا معصوم بعد الرسول، ولا تجب طاعة أحد بعده في كل شيء..»

«وكذلك من دعا لإثبات شيخ من مشايخ الدين في كل طريق من غير تخصيص ولااستثناء، وأفرده عن نظرائه...»

«وكذلك من دعا إلى اتباع إمام من أئمة العلم في كلّ ما قاله، وأمر به، ونهى عنه مطلقاً، كالأئمة الأربعة»(٣٥)

ملخص القول أنه لا يجب على أحد من المسلمين اتباع شخص معيّن في كلّ ما يأمر وينهى غير النبي المعصوم ﷺ.

وعلى هذا، على الإنسان المؤمن بالله ورسوله أن يبحث عن الحق،

---

٣٤) هذا حديث حسن بمجموع طرقه، رواه أحمد في مسنده (٣ /٣٣٨، ٣٨٧)

٣٥) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٩ /٦٩ — ٧٠)

ويدور معه حيث دار. ولا يحاول دفعه انتصاراً لمذهبه، لأنه من طريقة أصحاب البدع والأهواء وليس من طريقة أهل السنّة والحديث.

قال وكيع: «من طلب الحديث كما جاء، فهو صاحب سنّة. ومن طلب الحديث ليقوّي هواه فهو صاحب بدعة»[٣٦]

قال البخاري: «يعني أن الإنسان ينبغي أن يلغى رأيه لحديث النبي ﷺ حيث ثبت الحديث، ولا يعلّل بعلل لا يصح ليقوّى هواه.»[٣٧]

وقال وكيع أيضاً: «لو أن الرجل لم يصب في الحديث شيئاً إلّا أنه يمنعه من الهوى كان قد أصاب فيه.»[٣٨]

وقال أيضاً: «أهل السنّة يروون مالهم وما عليهم وأهل البدعة لا يروون إلّا مالهم.»[٣٩]

وفي ضوء ما تقّدم من بعض الأمثلة على التحريف في ألفاظ الحديث يسهل التفريق بين صاحب سنّة وصاحب بدعة ولم ينته الأمر إلى هنا، بل تجرّأ أصحاب البدع على ما هو أشد من هذا وأشنع هو: الوضع في الحديث لموافقة أهوائهم، كما مضى في مبحث «أسباب الوضع» وستأتي الأمثلة على ذلك قريباً إن شاء الله.

تنبيه هام:

أوجّه نداءً حارّاً إلى المسئولين في الدول الإسلامية، والعلماء القائمين بالدفاع عن الكتاب والسنة، والطلاب الباحثين عن الحق في أي مكان أن يتّخذوا قراراً حاسماً ضد أولئك الذين يحرّفون في ألفاظ الحديث في كتبهم المغرضة وتحقيقاتهم المشبوهة انتصاراً لمذهبهم، وأن يقاطعوا تلك المكتبات التي تقوم بطبعها وتوزيعها.

وليس العجب من تحريف من يُعْرَفُ بمعاداته للسنّة من أصحاب

---

٣٦) جزء رفع اليدين للبخاري مع جلاء العينين (ص ١٢٠ — ١٢١)

٣٧) المصدر السابق (ص ١٢١)

٣٨) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (ص ٦٠)

٣٩) أخبار أصبهان (٢ /١٨)، والتحقيق في اختلاف الحديث لابن الجوزي (١ /٥)

البدع والأهواء والزندقة والإلحاد ، وأولى المصالح الشخصية والأغراض الدنيوية، لأن المسلمين يكونون على حذر منهم. ولكن إن تعجب فعجب من صنيع أولئك «الخدّام» للسنّة، الذين لا يشكّ أحد في حبّهم لها، ودفاعهم عنها في الظاهر، ولكن يدسّون فيها ماليس منها. ويقوّون هواهم بالتحريف في ألفاظ الحديث بكلّ دقة ومهارة. ولا يخافون من الله العزيز الجبّار، ولا يستحيون من الناس في جرأتهم على القيام بالدس والتحريف في الحديث، والكذب على النبي ﷺ غافلين عن معرّته في الدنيا، ومغبّته في الآخرة.

ولكن من حفظ الله عزّوجل لهذا الدين أنه قيّض الجهابذة من علماء الحديث للدفاع عن السنّة، والذود عن حياضها. فلا يمكن لأحد الآن أن يتلاعب بها حسب هواه، ولا يكشف الله عزوجل عواره، ويفضحه في الدنيا قبل الآخرة.

قال سفيان: «ما ستر الله عزوجل أحداً يكذب في الحديث.»(٤٠)

وقال ابن المبارك: «لوهمّ رجل في السحر أن يكذب في الحديث، لأصبح الناس يقولون: فلان كذّاب.»(٤١)

فعلى المسلمين الغياري على سنّة النبي ﷺ أن يبذلوا قصاري جهودهم للقضاء على هذه الظاهرة الأليمة في كتب الأحاديث، وينقذوها من تلاعب هؤلاء المغرضين من أصحاب البدع والأهواء بألفاظها، ويكشفوا عوارهم، وينبّهوا الخاصّة والعامة على خطرهم على عقيدة المسلمين وتشويههم جمال الإسلام تأديبا لهم، ودفاعاً عن السنّة النبوية المشرفة، اقتداءً بسلف هذه الأمة، واستبشاراً بحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

---

٤٠) الموضوعات لابن الجوزي (١ /٤٨)

٤١) المصدر السابق (١ /٤٨ — ٤٩)

٤٢) رواه البيهقى مرسلاً. (راجع مشكاة المصابيح،الحديث رقم ٢٤٨ — تعليق الألباني)

وضع الأحاديث في موافقة المذهب

إن أصحاب الأهواء والبدع وضعوا أحاديث نصرةً لمذاهبهم وثلباً لمخالفهم. وقد اعترف بعضهم بعد رجوعهم عن بدعتهم.

* قال رجل من أهل البدع بغد ماتاب: «انظروا عمن تأخذون دينكم، فإنّا كنّا إذا هوينا أمراً صيّرنا له حديثاً»(١)

* كان محمد بن القاسم الطالقاني من رؤساء المرجئة يضع الحديث على مذهبهم.(٢)

* كان محمد بن شجاع الثلجي يضع الأحاديث التي ظاهرها التجسيم، وينسبها إلى أهل الحديث يقصد الشناعة عليهم لما بينه وبينهم من العداوة المذهبية. (٣)

* قال حماد بن سلمة: أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث.(٤)

هذه النصوص تدلّ على أن أصحاب الأهواء والبدع من الفرق الضالّة كانوا يضعون الأحاديث في تأييد أهوائهم، وموافقة مذاهبهم، حتى قال محمد بن سعيد المصلوب الكذّاب الوضاع: «لا بأس إذا كان كلام حسن أن تضع له إسنادا»(٥)

هذه الظاهرة الأليمة في وضع الحديث لم تكن تستبعد من أصحاب الزندقة والإلحاد، والرفض والتشيع. ولهذا كان علماء الحديث يفحصون رواياتهم بكل يقظة وحذر على ميزان القواعد الحديثيّة الدقيقة، ويفضحونهم

---

١) الموضوعات لابن الجوزى (١ /٣٨ ــ ٣٩)، وتنزيه الشريعة (١ /١١)، وتدريب الراوى (١ /٢٨٥)

٢) تنزيه الشريعة (١ /١١)، وتدريب الراوى (١ /٢٨٥)

٣) تنزيه الشريعة (١ /١١)

٤) تدريب الراوى (١ /٢٨٥)

٥) الموضوعات (١ /٤٢)، وتدريب الراوى (١ /٢٨٤)

في وضعهم الأحاديث، وكذبهم على النبي ﷺ.

ولكن زاد الطين بلّة، والقلب علّة استحسانُ بعض أهل الرأى نسبةَ القول إلى النبي ﷺ زوراً وبهتاناً حسب أهوائهم. فوقعوا في معرّة الكذب على النبي ﷺ متعمدين، وزيّن لهم الشيطان هذا الفعل الشنيع. حتى قال بعض أهل الرأى فيما حكاه القرطبى: «ما وافق القياس الجلى جاز أن يعزى إلى النبي ﷺ.»(٦)

وقال أبو العباس القرطبي ــ كما نقل عنه ابن عراق ــ:

«استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دلّ عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية، فيقول في ذلك: قال رسول الله ﷺ كذا.

ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنّها موضوعة، لأنّها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنّهم لا يقيمون لها سنداً.»(٧)

هذا، وفريق آخر كَذِبَ على النبي ﷺ بدون أي تأويل، ووضع الأحاديث في تأييد مذهبه، وإرساء قواعده، ليقنع مقلّديه أن ماهم عليه هو الصحيح الموافق لحديث النبي ﷺ. وهذا يدلّ على خذلان فاعله في الدنيا والآخرة.

وإليكم بعض الأمثلة على وضع الأحاديث في موافقة المذهب:

(١) أصبغ بن خليل أبو القاسم كان حافظاً للرأى على مذهب مالك وأصحابه، فقيهاً في الشروط، بصيراً بالعقود. دارت عليه الفتيا بالأندلس خمسين عاماً...

ولم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بطرقه، بل كان يباعد ويطعن على أصحابه. وكان متعصباً لرأى أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم. وبالغ في التعصب لأصحابه أن افتعل حديثاً في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام. وقف الناس على كذبه فيه:

---

٦) تدريب الرواى (١ /٢٨٤)

٧) تنزيه الشريعة (١ /١١)

قال عبد الله بن عمر، قال أحمد، حدثنى أحمد بن خليل، عن الغازي بن قيس، عن سلمة بن وردان، عن ابن شهاب، عن الربيع بن خثيم، عن ابن مسعود قال:

«صليتُ وراء رسول الله ﷺ، وخلف أبي بكر سنتين وخمسة أشهر، وخلف عمر عشر سنين، وخلف عثمان اثنتى عشرة سنة. وخلف على بالكوفة خمس سنين، فما رفع واحد منهم يديه إلّا في تكبيرة الإحرام وحدها»

قال أحمد: فوقع الشيخ في حفرةٍ عظيمة.

منها أن الإسناد غير متصل لأن سلمة بن وردان لم يرو عن ابن شهاب. وابن شهاب لم يرو عن الربيع بن خثيم حرفاً قطّ ولارآه.

وقال: إن ابن مسعود صلّى خلف على بالكوفة خمس سنين، وابن مسعود مات في خلافة عثمان بن عفان»[٨]

وزاد الذهبي فقال:

«منها أنه ما صلّى خلف عمر وعثمان إلّا قليلًا لأنه كان في غالب دولتهما بالكوفة. فهذا من وضع أصبغ.»[٩]

إذا لم يكن الكاذب ذكوراً واعياً ينكشف أمره في أسرع وقت ممكن ويفتضح أمام الناس. هذا في الأمور العامة. فكيف به في الحديث وقد قام أهله بردّ كيد هؤلاء الوضاعين الدجّالين بقواعد موضوعية دقيقة. واستعانوا بكشف قبايحهم بالتأريخ. قال حسّان بن زيد:

* لم يستعن على الكذّابين بمثل التاريخ. يقال للشيخ: سنة كم ولدتَّ؟ فإذا أقرَّ بمولده عرفنا صدقه من كذبه.»[١٠]

---

٨) تأريخ العلماء والرواة للعلم لابن الفرضي (١ /٩٣)، وترتيب المدارك للقاضى عياض (٣ /١٤٣)، وميزان الاعتدال للذهبى (١ /٢٦٩ — ٢٧٠)، ولسان الميزان لابن حجر (١ /٤٥٨ — ٤٥٩)

٩) الميزان (١ /٢٧٠)

١٠) الموضوعات (١ /٤٩)

هكذا ظهر كذب أصبغ في هذه الرواية المفتعلة بالتأريخ. ولم يمنعه تصدّره للفتيا من وضع الحديث في موافقة مذهبه، وهذا من القدماء، فكيف بالمحدثين.

«فإذا كان من كان إليه المرجع في الفتيا إلى خمسين سنة قد بلغ إلى هذا الحدّ من التعصب فإلي الله المشتكى، وأعوذ بالله من هذا التعصب الشديد بحيث لا يستحي من الله، فيجترئ على الكذب على النبي ﷺ حمايةً لمذهبه. نسأل الله العافية.»(١١)

* * * *

١١) «جلاء العينين» للراشدى (ص ١٤)

(٢) قال محمد بن حبان البستي (ـ ٣٥٤ هـ):

روى مأمون بن أحمد السلمي، عن أحمد بن عبد الله الجويباري، عن عبد الله بن معدان الأزدي، عن أنس، عن النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ:

«يكون في أمتي رجل، يقال له: محمد بن إدريس أضرُّ على أمتي من إبليس. ويكون في أمّتي رجل يُقال له: أبو حنيفة هو سراج أمتي»(١)

لقد تناول هذه الفرية الدجاجلة من الأعاجم فاختلقوا لها ألفاظاً مختلفة من عدة طرق إلى عدّة من أصحاب النبي ﷺ، ومنهم أنس، وأبو هريرة، وعلى بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين.

أقوال العلماء في هذه الفرية وما في معناها:

* قال ابن حبان: «مأمون بن أحمد السلمي كان دجّالًا من الدجاجلة، ظاهر أحواله مذهب الكرّامية وباطنها مالا يوقف على حقيقته.

وبعد ما ذكر بعض الأحاديث التى وضعها مأمون قال: فمن حدّث بهذه الاحاديث أو ببعضها يجب أن لايذكر في جملة أهل العلم. وإنّما ذكرتُه لأن الأحداث بخراسان كتبوا عنه ليعرف كذبه في الحديث وتعمدّه في الإفك على أهل العلم...» (٢)

* قال الحاكم أبو عبد الله: «مأمون خبيث كذاب، يروى عن الثقات أحاديث موضوعة. ثم ذكر هذا الحديث. (٣)

وقال أيضاً: «ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنى معرفة بأنها موضوعة على رسول الله ﷺ.»(٤)

---

١) المجروحين لابن حبان (٣ /٤٦)، والمدخل إلى الصحيح للحاكم (ص /٢١٦) وتأريخ بغداد (١٣ /٣٣٥ ـ عن أبي هريرة)، والموضوعات (٢ /٤٨ ـ ٤٩ ـ عن أبي هريرة أيضاً) وميزان الاعتدال (٣ /٤٣٠)، ولسان الميزان (٥ /٧).

٢) المجروحين (٣ /٤٥ ـ ٤٦)

٣) المدخل إلى الصحيح (ص ٢١٥)

٤) اللسان (٥ /٨)

* وقال ابن الجوزي بعدما أورد حديث أنس: هذا حديث موضوع، لعن الله واضعه.» (٥)

* قال الذهبي: «مأمون عن هشام. وعنه الجويباري. أتى بطامّات وفضائح ــ وذكر منها هذا الحديث ــ» (٦)

* وقال أبو نعيم الأصبهاني: «مأمون من أهل هراة، خبيث وضّاع....مثله يستحق من الله تعالى ومن الرسول، ومن المسلمين اللعنة»(٧)

* وذكره الخطيب من طريق محمد بن سعيد البورقي عن أبي هريرة فقال:

«هو حديث موضوع تفرَّد بروايته البورقي»(٨)

* وقال علي القاري: «موضوع باتفاق المحدّثين»(٩)

وزد إلى ذلك أن ملابسات هذه الرواية تدلّ على أن واضعها المتعصب كان يغيظ بانتشار مذهب الإمام الشافعي في خراسان. فأراد باختلاق هذه الفرية صرف وجوه الناس عن مذهبه إلى مذهب الإمام أبي حنيفة. وقد نصّ عليه الحاكم أبو عبد الله فقال:

«إنّ مأموناً قيل له: ألا ترى إلى الشافعي، ومن تبعه بخراسان. فقال: حدثنا أحمد...إلخ

فبان بهذا أنّه الواضع له. فعليه من الله ما يستحقّه»(١٠)

حقيقة طرق هذه الفرية:

ولا يستبعد أن الأعاجم من الجهلة المتعصبين أن يتقربوا إلى الله عزّوجل بتكثير طرق هذه الفرية، تأييداً لمذهبهم، وثلباً لمذهب غيرهم. حتى «استجاز بعض فقهاء أهل الرأى نسبة الحكم الذي دلّ عليه القياس إلى

---

٥) الموضوعات (٢ /٤٨)
٦) الميزان (٣ /٤٢٩ ــ ٤٣٠)
٧) اللسان (٥ /٨)
٨) تاريخ بغداد (١٣ /٣٣٥)
٩) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص ٧٦)
١٠) تنزيه الشريعة (٢ /٣٠)، وكشف الخفاء للعجلونى (١ /٣٤)

رسول الله ﷺ....»(١١)

وقد اختلفت لهذه الفرية عدة طرق إلى عدّة من أصحاب النبي ﷺ. بيّن عللها العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني، ثم قال:

«هذا، ومن شأن الدجالين أن يركّب أحدهم للحديث الواحد عدّة أسانيد تغريراً للجهال، وأن يضع أحدهم فيسرق الآخرُ ويركّب سنداً من عنده. ومن شأن الجهال المتعصبين أن يتقرّبوا بالوضع والسرقة وتركيب الأسانيد....»(١٢)

وقال أيضاً:

«والذي تفنّن في طرق هذه الفرية هو: يونس بن طاهر النضرى الملقب بشيخ الإسلام.

ومن جملة رواياته ما ذكر الموفق في مناقبه (ج ١ ص ١٦) من طريق النضرى بسنده:

رأى أبو حنيفة في المنام.... فارتحل إلى البصرة فسأل محمد بن سيرين عن هذه الرؤيا. فقال: لستَ بصاحب هذه الرؤيا. صاحب هذه الرؤيا أبو حنيفة.

فقال: أنا أبو حنيفة. فقال: اكشف عن ظهرك، فكشف فرأى بين كتفيه خالًا.

فقال له محمد بن سيرين: أنت أبو حنيفة الذي قال رسول الله ﷺ: «يخرج في أمّتي رجل يقال له أبو حنيفة، بين كتفيه خال، يحيى الله على يديه السنّة.»

ولا يخفي مافي ذكر الخال بين الكتفين من المضارعة لخاتم النبوّة»(١٣)

---

١١) تنزيه الشريعة (١ /١١)

١٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل (١ /٤٤٩)

١٣) المصدر السابق (١ /٢٠)

دفاع مستميت عن هذه الفرية:

من كانت عنده أدنى معرفة بأحاديث النبي ﷺ وزاولَ ألفاظ النبوّة ومارسَها،يحكم على أنه مختلق موضوع على رسول الله ﷺ فضلًا عن أن يدرس أسانيده.

قال عبد الرحمن المعلمي:

«وتناول الأعاجم هذه الفرية فاختلقوا لها عدّة طرق، وقبلها علماء الحنفية واحتجّوا بها. حتى أن البدر العينى شارح صحيح البخاري ذكر تلك الطرق كما نقل الأستاذ [محمد زاهد الكوثرى] في تأنيب الخطيب (ص ٣٠): «استو في طرقه البدر العينى في (تاريخه الكبير) واستصعب الحكم عليه بالوضع مع وروده بتلك الطرق الكثيرة. وقد قال:

«... فهذا الحديث كما ترى قد روى بطرق مختلفة [بل مختلقة]، ومتون متباينة، ورواة متعددة عن النبي عليه الصلاة والسلام.فهذا يدلّ على أنّ له أصلًا. وإن كان بعض المحدّثين بل أكثرهم ينكرونه. وبعضهم يدعون أنه موضوع، وربّما كان هذا من أثر التعصّب ورواة الحديث أكثرهم علماء. وهم من خير الأمم، فلايليق بحالهم الاختلاق على النبي عليه الصلاة والسلام متعمداً.»

ثم ذيّل عليه الكوثرى بقوله: «وعالم مضطهد طول حياته يموت وهو محبوس، ثم يعمّ علمه البلاد من أقصاها إلى أقصاها شرقاً وغرباً، ويتابعه في فقهه شطر الأمة المحمدية بل ثلثاها على توالى القرون (١٤)، رغم مواصلة

---

١٤) لقد تفطّن المستشرق اليهودى (غولتسيهر) مواطن الضعف في المتعصبين للمذاهب بأنهم لا يتأخرون عن وضع الأحاديث في الأمور المختلف فيها، فقال:

«إن الواضعين كانوا يدخلون النبي نفسه كحكم أعلى في الخلاف الذي يفصل بين علماء العراق وعلماء الحجاز. فللبرهنة أن أبا حنيفة هو أفضل فقيه من فقهاء الشريعة الدينيّة، اخترع تلامذته الحديث التالى: «يكون في أمتى رجل يقال له: أبو حنيفة، وسيكون سراج الأمة.»

وقد وجب أن يكون أبو هريرة، هو الصحابى الذي قد سمع هذا الحديث بشكل مباشر من فم النبي،ولم يجهدوا مطلقاً في أن يجعلوا الناس يصدّقون بأنّ النبي قد ذكر فعلًا اسم العالم العراقي.» =

الخصوم من فقيه ومحدّث ومؤرّخ مناصبة العداء له، نبأ جلل لا يستبعد أن يخبر به النبي ﷺ.....»

أقول: لا أدرى أعِلْمُ هؤلاء القومِ أحرى أن يؤسف عليه أم دينهم أم عقولهم؟ قد تأملتُ روايات هذا الحديث في مناقب أبي حنيفة وغيرها فرأيته يدور على جماعة ــ ثم ذكر علله وقال:

«فتدبّر ماشرحناه، ثم تأمّل ماتقدّمَ عن العينى، ثم راجع الطرق الكثيرة بالأسانيد الصحيحة لقصّة استتابة أبي حنيفة....مرّتين. وأكثر تلك الطرق مسلسلة بالرجال المعروفين ما بين محدّث ثقة، وحافظ ثقة، وإمام شهير. انظر ما يقول فيها العينى والكوثري حتى كأن أئمة الحديث ورجاله وفقهاء المذاهب الأخرى أهلٌ عندهما لكل كذب، وإن اشتهروا بالإمامة والثقة والصدق والتقوى، بخلاف أصحابهما أهل الرأى كأنه لا يكون منهم ولا من حمرهم وكلابهم إلا الصدق.

ومع ذلك يرمى هؤلاء القوم مخالفهم بالتعصب واتباع الهوى. ويكثر الأستاذ [الكوثرى] من قوله: «وقانا الله اتباع الهوى، نسأل الله الصون،

= (راجع: «منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر(ص ٤٤٥ ــ ٤٤٦) نقلًا عن «دراسات في الشريعة الإسلامية»لغو لتسيهر).

ولنا على كلامه ملاحظتان:

الاولى: تجنيه على راوية الإسلام أبي هريرة رضي الله عنه،وطعنه«بان كثيراً من الاحاديث التي نسبها الرواة إليه قد نحلت عليه في عصر متاخر» ــ يريد بذلك التشكيك في مروياته كلها كما صرح به فقال ــ كل هذه الظروف تجعلنا نقف من أحاديث أبي هريرة موقف الحذر والشك «دائرة المعارف الاسلامية: ١ /٤١٨ ــ ٤١٩ .مادة«ابو هريرة» وطعنه في أبي هريرة في غير محله بل ينبي عن حقده على الاحاديث النبوية أما وضع الوضاعين الاحاديث ونسبتها إلى أبي هريرة فهذا لايخص به فقط،بل نسبت الموضوعات إلى غيره من الصحابة أيضاً فما دنبه او ذنب هؤلاء فيه؟

الثانية: قوله «لم يجهدوا مطلقا في أن يجعلوا الناس يصدقون بان النبى قد ذكر ــ فعلا ــ اسم العالم العراقي» يمكن أن ينطبق على امثال العينى والكوثرى لدفاعهما عن هذه الفرية ولكنه عند التحقيق ــ كما تقدم آنفا مناقض للحقيقة والواقع والتجرد والموضوعية وقد أحسن علماء الأمة الرد عليها وعلى أمثالها وبدون هوادة وغولتسيهر يعلم ذلك ولكن اعماه الحقد على الاسلام والمسلمين.

ونسأل الله السلامة.» وأشباه ذلك. ويتحرّى بهذه الكلمات مواضع ارتكابه الموبقات! والله المستعان.»(١٥) ــ

ألد أعداء أهل السنّة والحديث في العصر الحاضر: الشيخ محمد زاهد بن حسن بن على الكوثرى الجركسى الحنفى (١٢٩٦ ــ ١٣٧١ هـ) كان عارفاً باللغات: العربية والتركية والفارسية والجركسية فجمع في شخصه بدع هذه البلاد وخرافاتها وساعده على ذلك تقلبه في بعض البلاد، واحتلاله بعض المناصب هناك فوقع في أهل السنّة من المحدّثين والفقهاء مالم يقع فيهم القدامى من أصحاب البدع والأهواء. وذلك مع غزارة علمه،وسعةاطلاعه على المصادر الإسلامية.فنسأل الله السلامة.

ووصفه الشيخ الألباني بماله وما عليهفقال:

«... الذي كان ــ والحق يقال ــ على حظ وافر من العلم بالحديث ورجاله، ولكنه ــ مع الأسف ــ كان علمه حجة عليه ووبالًا. لأنه لم يزدد به هدى ونوراً، لا في الفروع ولا في الأصول. فهو جهمى معطل، حنفي هالك في التعصب، شديد الطعن والتحامل على أهل الحديث قاطبة، المتقدمين منهم والمتأخرين.

فهو في العقيدة يتهمهم بالتشبيه والتجسيم، ويلقّبهم في مُقدمة «السيف الصقيل» (ص ــ ٥) بالحشوية السخفاء. ويقول في كتاب «التوحيد» للإمام ابن خزيمة: «إنه كتاب الشرك»! ويرمى نفس الإمام بأنه مجسّم جاهل بأصول الدين!(١٦)

---

١٥) راجع التفصيل في «التنكيل» (١ / ٢٠ ــ ٢١، ٤٤٦ ــ ٤٤٩).

١٦) هذا مع علمه بأن الإمام ابن خزيمة إمام الأئمة. «وكان رحمه الله سلفي العقيدة على طريق أهل الحديث يقول بما قال أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم من علماء التابعين وتابعيهم. ويمرّ صفات الباري تعالى ذكرهُ وعلت أسماؤه على ظاهرها بدون تأويل لمتشابهها، ولا تحريف لظاهرها، وينزّه الخالق جلّ ذكره عن الشبة والنظير والمثل. ومن اطلع على كتابه [التوحيد] هذا يجد معتقده وما ينحو إليه في صفات المولى عزّوجل. وما يردّ به على

وفي الفقه يرميهم بالجمود وقلّة الفهم، وأنّهم حملة أسفار(١٧)!

وفي الحديث طعن في نحو ثلاثمائة(١٨) من الرواة أكثرهم ثقات(١٩) وفيهم نحو تسعين حافظاً، وجماعة من الأئمة الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد(٢٠) ويصرّح بأنه لا يثق بأبي الشيخ ابن حبّان، ولا بالخطيب البغدادي ونحوهما(٢١)! ويكذّب الإمام عبد الله ابن الامام أحمد بن حنبل المتفرّد برواية «المسند» عن أبيه، وكأنه لذلك لا يعتبره من المسانيد التي — ينبغي الرجوع إليها، والاعتماد عليها. فيقول في كتابه «الاشفاق على أحكام الطلاق» (ص ٢٣ طبع حمص):

«مسند أحمد على انفراد من انفرد به ليس من دواوين الصحة أصلا» ثم قال (ص ٢٤):

الجهمية والمعطلة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه مع إيراده الحجج الشرعيّة والبراهين العقلية على مذهبه في العقيدة، وبيان أن هذا ما ذهب إليه السلف الصالح والرعيل الأوّل، وترى الحق ينير بين دفّات سطور هذا الكتاب المبارك..» (تقديم كتاب «التوحيد» بقلم محمد خليل هراس ص: «ح»).

قال الدكتور ربيع: نصوص الصفات ليست من المتشابهة فانتبه فان المبتدعة هم الذي يصمونها بهذا اللفظ ليتمكنوا من تاويلها وتحريفها

١٧) وذلك لأنّهم يعملون بالحديث، وقد يخالفون في المسائل مع الحنفية. ولا يخافون في الله لومة لائم. وهذا جريمة عند المتعصب للمذهب. فيرميهم بما يشاء. وهذا لا يضيرهم أبداً.

١٨) راجع «طليعة التنكيل» (ص ١٧)

١٩) وفيهم الصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه خادم النبي ﷺ.

٢٠) وقد لخّص الشيخ عبد الرزاق حمزة كلام الكوثري في الأئمة الثلاثة بقوله:

«... فليس للشافعي عنده مزية من علم ولا فضل ولا فهم ولا عربية ولا معرفة بالكتاب والسنة سوى قرشية فيها اختلاف. وليس لمالك مزيّة سوى سكنى المدينة في وقت لا فضل في سكناها. وليس لأحمد بن حنبل فضل سوى كثرة الحديث من غير تمحيص ولا غوص، فهى قليلة الجدوى» (المقابلة بين الهدى والضلال حول ترحيب الكوثرى بنقد تأنيبه: ص ٦٩ — مكتبة العلوم ١٩٧٣م)

وراجع للردّ على هرائه في الأئمة «التنكيل» للمعلمى (تراجم الأئمة الثلاثة في المجلد الأول)

٢١) وقد جار على الخطيب البغدادى في كتابه «تأنيب الخطيب» لروايته ما سجّله الخطيب من حال أبي حنيفة ولم يزد على التاريخ حرفاً واحداً. فيزيده الكوثرى بوسام يخصّه به هو: «انّه سخيف من سخفاء الرواة». (المقابلة بين الهدى والضلال ص ٧٩)

«ومثل مسند أحمد لا يسلم من إقامة السماع والتحديث مقام العنعنة، لقلّة ضبط من انفرد برواية مثل هذا المسند الضخم»!

ثم هو يصف الحافظ العقيلي بقوله: «المتعصب الخاسر». وبالجملة فقلَّ من ينجو من الحفاظ المشهورين وكتبهم من«غمز»و«لمز»[22] هذا المتعصب الخاسر حقاً، مثل ابن عدى في «كامله»، والآجرّى في «شريعته»، وغيرهما.

وهو إلى ذلك يضعّف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه، ولو كان مما أخرجه البخاري[23] ومسلم في «صحيحيهما» دون علّة قادحة فيه. وقد

---

(٢٢) وهذا منهج أصحاب البدع والأهواء قديماً وحديثاً، فكيف يمكن له أن يحيد عنه.

(٢٣) تكلّم الكوثرى في البخاري فقال في «تأنيبه» (ص ٤٨):

«وأما قوله في (تاريخه الكبير) كان مرجئاً سكتوا عنه، وعن رأيه وعن حديثه... فبيان لسبب إعراض من أعرض عنه على أن إرجاءه محض السنّة رغم تقولات جهلة النقلة... فالمعرض عنه إما خارجي يزكى مثل عمران بن حطّان وحريز بن عثمان، أو معتزلّى قائل بالمنزلة بين المنزلتين».

قال المعلمى: «... أما عمران وحريز فقد اتفق أهل العلم على أنهما من أصدق الناس في الرواية وقد جاء أنهما رجعا عن بدعتيهما. وذكر البخاري رجوع حريز في ترجمته من التاريخ. ولم يحتج البخاري بعمران، إنّما ذكره في المتابعات في حديث واحد.

لعمرى أن محاولة الأستاذ في دفاعه عن أبي حنيفة بالطعن في أئمة الإسلام ــ كسفيان الثوري، وأبي إسحاق الفزاري، والحميدى، وأحمد، والبخاري وغيرهم من الأئمة ــ لأضرّ على أبي حنيفة من كلام هؤلاء الأئمة فيه. ولو قال قائل: لا يتأتي تثبيت أبي حنيفة إلا بإزالة الجبال الرواسي لكان أخفّ على أبي حنيفة ممن يقول: لا يتأتى محاولة ذلك إلا بالطعن في هؤلاء الأئمة. وإن صنيع الكوثرى لأضرّ على أبي حنيفة من هذا كلّه...

هذا وفضائل البخاري معروفة حتى قال أبو عمرو الخفاف ــ وهو من الحفاظ كما في (أنساب ابن السمعانى): «حدثنى التقي النقي» العالم الذي لم أرَ مثله: محمد بن إسماعيل، وهو أعلم بالحديث من إسحاق وأحمد وغيرهما بعشرين درجة. من قال فيه شيئاً، فعليه منى ألف ألف لعنة» (التنكيل: ١ /٤٢٧ ــ ٤٢٨) وراجع «هدى السارى» (ص ٤٨٥)، وتهذيب التهذيب (٩ /٥٤).

وقال الإمام مسلم للبخاري: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك» (تهذيب الأسماء واللغات (١ /٧٠)

وقال القسطلاني: «وأما تآليفه فإنها سارت مسير الشمس، ودارت في الدنيا فما جحد فضلها إلا الذي يتخبّطه الشيطان من المس، وأجلّها وأعظمها الجامع الصحيح.» (إرشاد =

سبق ذكر بعض ما ضعّفه منهما.(٢٤)

وعلى العكس من ذلك فهو يصحّح انتصاراً لعصبيته المذهبيّة ما يشهد كلّ عارف بهذا العلم أنّه ضعيف بل موضوع. مثل حديث: «أبو حنيفة سراج أمّتي»! إلى غير ذلك من الأمور التي لا مجال لسردها وبسط القول فيها الآن.

وقد ردّ عليه وفصّل الأول فيها بطريقة علمية سامية، وبحث منطقى نزيه العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه «طليعة التنكيل» ثم في كتابه الفذّ العظيم «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، فليراجعهما(٢٥) من شاء الوقوف على حقيقة ما ذكرنا فإنّه سيجد الأمر فوق ما وصفنا. والله المستعان.»(٢٦)

= الساري: ١ /٣٦)
وقال الشاه ولى الله الدهلوى: «وأنّه كل من يهوّن أمرهما فهو مبتدع متبعٌ غير سبيل المؤمنين (حجة الله البالغة: ١ /١٣٤) وكذا قال النواب صديق حسن خان البوفالى أيضا في «السراج الوهاج» (ص ٤)

٢٤) راجع مقدمة الألباني على شرح الطحاوية (ص ٣٢ — ٣٣) ومن الأحاديث المتفق عليها التي ضَعّفها الكوثري:
* حديث مراجعة موسى للنبي ﷺ في الخمسين صلاة، التي فرضت أول الأمر في ليلة الإسراء (في تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقى ص: ١٨٩)
*وحديث الرؤية يوم القيامة. وفيه أن الله تعالى يأتي المنافقين في غير صورته. أخرجه الشيخان (ص ٢٩٢ منه)
* وحديث: تكون الأرض يوم القيامة خبزة...أخرجه الشيخان. (ص ٣٢٠ منه)
* وحديث ضحكه ﷺ تصديقاً لليهودى... أخرجه الشيخان (ص ٣٣٦ منه)
* وحديث الحشر والساق أخرجه الشيخان (ص ٣٤٤ منه)
* وحديث مالك بن الحويرث في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. أخرجه الشيخان (ص ٨٣ — تأنيب الخطيب)
* وحديث أنس في رضخ رأس اليهودى لرضحه رأس الجارية. رواه الشيخان (ص ٢٣ منه)

٢٥) وكذلك: «المقابلة ين الهدى والضلال» للشيخ عبد الرزاق حمزة.

٢٦) مقدمة الألبانى على شرح الطحاوية (ص ٤٥ — ٤٦).

ابن تيميـة شيخ الإسـلام رغم أنوف الحاقدين:

لم ينته الكوثرى من تحامله البغيض على علماء الإسلام والأئمة الأعلام، حتى قال في شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:

ولو قلنا لم يبل الإسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضرّ من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين لما كنّا مبالغين في ذلك، وهو سهل متساهل مع اليهود والنصارى...» (الإشفاق على أحكام الطلاق ص ٨٦)(٢٧)

وقال أيضا:

«إن كان ابن تيمية لا يزال يعدّ شيخ الإسلام. فعلى الإسلام السلام.» (الإشفاق ص ٨٩)(٢٨)

لعلّه يتّبع في هذا الأمر أحد أسلافه الشيخ علاءالدين محمد بن محمد البخاري الحنفي (ـ ٨٤١ هـ) الذي نسب شيخ الإسلام إلى الكفر، ونسب معه أيضاً من سمّاه شيخ الإسلام.

وقد ردّ على العلاء البخاري، العلامة محمد بن ناصرالدين الدمشقي الشافعي (ـ ٨٤٢ هـ) مؤرخ الديار الشامية ومحدثها في كتابه «الردّ الوافر على من زعم أنّ من سمّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر.»(٢٩)

قال الشيخ مرعى بن يوسف الكرمى الحنبلي (ـ ١٠٣٣ هـ) في كتابه: «الشهادة الزكية»:

«فقد كتب جماعة من الأئمة الأماثل، والعلماء الأماثل تقاريظ(٣٠) على كتاب «الردّ الوافر» تصنيف ابن ناصر الدين الذي ألّفه في الردّ على من يطعن في ابن تيمية. ولقد بالغ هذا الطاعن [أي العلاء البخاري] المتهاون

---

٢٧) مقدمة الألباني على شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٩)

٢٨) المصدر السابق (ص ٤٧)

٢٩) طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ زهير الشاويش ـ المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٣هـ

٣٠) وهم سبعة وثمانون عالماً من أفاضل علماء الأئمة،رتّبهم على حروف المعجم،ولم يشترط استيعاب من أثنى على ابن تيمية، بل ذكر من حضر ذكره.

بذنبه، والمتجرىء على ربّه-فنسب الشيخ إلى الكفر، بل نَسَبَ معه أيضاً من أطلق عليه «شيخ الإسلام».

فانظر إلى مايقع من سفهاء الأنام، ورعاع اللئام وغوغاء العوام،ومن يعد نفسه بشراً، وهو من الأنعام. وما هو إلا على حد قول الأعشى(٣١)

كناطح صخرة يوماً ليوهنها : فلم يضرها، وأوهي قَرْنَهُ الْوَعِلُ

ثمّ ذكر الشيخ مرعى بن يوسف صور تقاريظ بعض العلماء. ومنهم:

*الحافظ ابن حجر (ــ ٨٥٢ هـ) فقد قال:

«... وشهرة إمامة الشيخ تقي الدين ابن تيمية أشهر من الشمس، وتلقيبه «بشيخ الإسلام» في عصره باقٍ إلى الآن على الألسنة الزكيّة، ويستمرّ غداً كما كان بالأمس. ولا ينكر ذلك إلّا من جهل مقداره، وتجنّب الإنصاف...»

واستطرد الحافظ قائلا:

«... حتى كان أشدّ المتعصبين عليه والقائمين في إيصال الشرّ إليه، وهو الشيخ كمال الدين «الزملكاني» شهد له بذلك، وكذلك الشيخ صدر الدين «ابن الوكيل» الذي لم يثبت لمناظرته غيره.

ومن أعجب العجب أن هذا الرجل كان أعظم الناس قياماً على أهل البدع من الروافض، والحلولية، والاتحادية. وتصانيفه كثيرة شهيرة، وفتاويه في ذلك لا تدخل تحت الحصر.

فياقرّة أعينهم إذا سمعوا بكفره، ويا سرورهم إذا رأوا من يكفّر من لا يكفّره»(٣٢)

* وقال الشيخ بدرالدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ــ ٨٥٥ هـ):

«وبعد فإن مؤلف كتاب «الردّ الوافر» قد جدّ في هذا التصنيف البديع الزاهر، وجلابمنطقه السحّار الردَّ على من تفوّه بالإكفار لعلماء الإسلام...

---

(٣١) ديوان الأعشى (ص ٢٠). وفيه «ليفلقها» بدل «ليوهنها».

(٣٢) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية (ص ٧١ ــ ٧٤) بتحقيق نجم عبد الرحمن خلف. طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٣م.

فمن قال إنه كافر فهو كافر حقيق، ومن نسبه إلى الزندقة فهو زنديق... وقد كتب على بعض مصنفاته قاضي القضاة «ابن الزملكاني» ــ رحمه الله ــ:

ماذا يقـــول الواصفـــون له   وصفاتـــه جَلّت عن الحـصر
هو حجّـــةٌ لله قاهـــرةٌ   هو بيننا أعجوبـة الدهـــر

أفلا تكفي شهادة هذا الحبر لهذا الإمام، حيث أطلق عليه حجّة الله في الاسلام ودعواه أن صفاته الحميدة لا يمكن حصرها، ويعجز الواصف عن عدّها وسبرها. فإذا كان كذلك كيف لا يجوز إطلاق «شيخ الإسلام» عليه أو التوجّه بذكره إليه؟ وكيف يسوغ إنكار المعاند الماكر الحاسد؟ وليت شعري ما متمسّك هذا المكابر الجاهل المجاهر؟»(٣٣)

* * *

مما تقدّم من رمي الكوثري علماء الإسلام، والأئمة الأعلام، والحفاظ المحدّثين والفقهاء الكرام بماليس فيهم حقداً عليهم، وتعصباً لمذهبه بل جهميته «يدلّ على أنه ألدُّ أعداء أهل السنّة والحديث اطلاقاً في العصر الحاضر»(٣٤)

تلامذة الكوثري: ومما يؤسف له أن تلامذة الكوثري، ومن لفّ لفّه اعتقاداً ومذهباً في جميع أنحاء العالم يتبنّون أفكاره المسمومة، وآراءه المدسوسة في علماء الأمة من أهل الحديث، ويبثّونها في محيطهم بكلّ دقّة ومهارة.

«... حتى في البلاد التي كانت حراماً على أفكارهم وضلالاتهم!! وعلى من عندهم من تعصب. نعم: لقد قام في هذه السنوات الأخيرة تلامذة الكوثري بحملات ظاهرة في بعض البلاد، ومبطنة في البعض الآخر. وحيناً بأسمائهم الصريحة كما يفعل عبد الفتاح أبو غدّة(٣٥) في دسّ أقوال شيخه

---

٣٣) المصدر السابق (ص ٧٤ ــ ٧٧)

٣٤) مقدمة الألباني على شرح العقيدة الطحاوية (ص ٤٨)

٣٥) لقد ردّ عليه عديد من العلماء، ومنهم:
الشيخ الألباني في «مقدمته على شرح العقيدة الطحاوية» وفي «كشف النقاب عما في كلمات أبي غدّه من الأباطيل والافتراءات» والأستاذ محمد فهر في «التصوف بين الحق

الكوثري في كتب علماء الأمّة.... وأحياناً تحت أسماء مستعارة مثل (أبي حامد) و (أرشد[٣٦]) و (الدكتور) أو من غير اسم اصلًا. كما فعل أبو غدّه نفسه فيما سمّاه «التعقيب المفيد»و «براءة الأشعريين»[٣٧] وغير ذلك من نشرات ورسائل وتقارير إلى مختلف الجهات»[٣٨]

إن تلامذة الكوثري ـــ اعتقاداً ومذهباً ـــ قاموا بنفث سموم أفكاره في قلوب الشباب المسلم بواسطة المحاضرات والدروس في المعاهد والمدارس أحياناً، وبواسطة كتبهم ورسائلهم حيناً آخر وعلى هذا يتحتم الواجب على علماء الأمة أن يتولوا بكشف عوارهم، وخبايا مقاصدهم، ويقوموا بنصح الشباب وتنبيههم على خطر كتاباتهم، وعلى الابتعاد عنها، لئلا يقعوا فريسةً في حبائلهم مخدوعين بلوامع الأسماء والألقاب.

* * *

= والخلق» (ص ٢٢٠)
والشيخ عبد العزيز الربيعان في «السيف الصقيل العبقرى على أباطيل تلميذ الكوثري»
والأستاذ زهير الشاويش في «التوضيح» المنشور مع شرح العقيدة الطحاوية.
والشيخ عبد الله بن صالح المدنى في مقدمته على «المقابلة بين الهدى والضلال» للشيخ العلامة عبد الرزاق حمزة.

٣٦) تبيّن أخيرا أنه «حبيب الرحمان الأعظمى». وقد ردّ على افترائه على الألباني: سليم الهلالى وعلى عبد الحميد.

٣٧) وقد ردّ على هاتين الرسالتين العلامة محمد بهجة البيطار.

٣٨) راجع مقدمة الشيخ عبد الله المدنى على «المقابلة بين الهدى والضلال» (ص ٤ — ٥)

مخالفة جزء من الحديث وقبول الجزء الآخر منه في موافقة المذهب

من العجب العجاب أنهم إذا أخذوا بالحديث مسنداً كان أو مرسلًا لموافقته رأيهم، ثمّ وجدوا فيه حكماً يخالف رأيهم لم يأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد. وكأنّ الحديث حجّة فيما وافق رأى من قلّدوه، وليس بحجّة فيما خالف رأيه.

وقد ذكر الإمام ابن القيم ـــ رحمه الله ـــ أمثلة كثيرة على هذا.[١]

ومنها:

(١) احتجوا على أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاثة أيّام بحديث «المصرّاة»[٢]، وهذا من إحدى العجائب، فإنهم من أشدّ الناس إنكاراً له، ولا يقولون به. فإن كان حقّا وجب اتباعه، وإن لم يكن صحيحا لم يجز الاحتجاج به في تقدير الثلاث، مع أنه ليس في الحديث تعرّض لخيار الشرط.

فالذي أريد بالحديث ودَلَّ عليه خالفوه، والذي احتجّوا عليه به لم يدلّ عليه[٣]

(٢) واحتجّوا على وجوب القضاء على من تعمّد القئ بحديث أبي هريرة[٤] ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا:

إن تقيأً أقلّ من ملأ فيه فلا قضاء عليه.[٥]

---

١) راجع «إعلام الموقعين عن ربّ العالمين» (٢ /٢١٤ ـــ ٢٢٦) طبعة دارالجيل.

٢) صحيح البخاري مع فتح الباري (٤ /٣٦١)

٣) الإعلام (٢ /٢١٦) وإرشاد النقاد للأمير الصنعاني (ص ١٦٥)

٤) سنن أبي داود (رقم ٢٣٨٠)، وجامع الترمذي (رقم ٧٢٠)

٥) الإعلام (٢ /٢١٧)

(٣) واحتجّوا على أن الفاتحة لا تتعيّن في الصلاة بحديث المسئ في صلاته حيث قال له: «اقرأ ما تيسَّر معك من القرآن».

وخالفوه فيما دَلّ عليه صريحاً في قوله: «ثم اركع حتى تطمئنّ راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثمّ اسجد حتى تطمئن ساجداً» وقوله: «ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ»[٦]

فقالوا: من ترك الطمانينة فقد صلّى، وليس الأمر بها فرضاً لازما، مع أن الأمر بها وبالقراءة سواء في الحديث[٧]

(٤) واحتجّوا على إسقاط جلسة الاستراحة بحديث أبي حميد[٨] حيث لم يذكرها فيه. وخالفوه في نفس ما دَلّ عليه من رفع اليدين عند الركوع والرفع منه.[٩]

(٥) واحتجّوا على عدم شرط الصوم في الاعتكاف بالحديث الصحيح عن عمر أنه نذر في الجاهلية أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فأمره رسول الله ﷺ أن يوفي بنذره[١٠]

وهم لا يقولون بالحديث فإن عندهم نذر الكافر لا ينعقد، ولا يلزم الوفاء به بعد الإسلام.[١١]

(٦) واحتجّوا على أن مسّ المرأة لا ينقض الوضوء بصلاة النبي ﷺ حاملا أمامة بنت أبي العاص بن الربيع. إذا قام حملها وإذا ركع أو سجد وضعها.[١٢]

---

٦) صحيح البخاري (٢ /٢٧٦ – ٢٧٧)، وصحيح مسلم (رقم ٣٩٧)

٧) الإعلام (٢ /٢١٩)

٨) البخاري (٢ /٣٠٥)، وأبو داوُد (٧٤٤)، قال أبو داوُد: «في حديث أبي حميد الساعدى حسين وصف صلاة النبي ﷺ: إذا قام من الركعتين كبّر ورفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه كما كبّر عند افتتاح الصلاة»

٩) الإعلام (٢ /٢٢٠)

١٠) البخاري (٤ /٢٨٤)

١١) الإعلام (٢ /٢٢١)

١٢) البخاري (١ /٥٩٠)

ثم قالوا: من صلّى كذلك بطلت صلاته وصلاة من ائتمّ به.

قال بعض أهل العلم: من العجب إبطالهم هذه الصلاة، وتصحيحهم الصلاة بقراءة (مُدْهَامَّتَانِ) بالفارسية [أي دو برگ سبز]، ثمّ يركع قدر نَفس ثمّ يرفع قدر حدّ السيف، أو لا يرفع بل يخرّ كما هو ساجداً، ولا يضع على الأرض يديه ولا رجليه، وإن أمكن أن لا يضع ركبيته صحّ ذلك، ولا جبهته، بل يكفيه وضع رأس أنفه كقدر نفس واحد، ثم يجلس مقدار التشهّد، ثمّ يفعل فعلًا ينافي الصلاة من فُسَاء، أو ضُراط، أو ضحكٍ أو نحو ذلك.[١٣]

(٧) ومن العجائب أنهم احتجوا على جواز صوم رمضان بنيّة ينشئها من النهار قبل الزوال بحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يدخل عليها فيقول: هل من غداء؟ فتقول: لا، فيقول: فإني صائم»[١٤]

ثمّ قالوا: لو فعل ذلك في صوم التطوّع لم يصح صومه.

والحديث إنما هو في التطوّع نفسه.[١٥]

* * * *

هذا غيض من فيض وقليل من كثير ذكره الإمام ابن القيم ثم قال:

«فإن هذه الأحاديث إن كانت حقًا وجب الانقياد لها، والأخذ بما فيها وإن لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشيء مما فيها فأما أن تصحح ويؤخذ بها فيما وافق قول المتبوع، وتضعّف أو تردّ إذا خالفت قوله، أو تؤوّل، فهذا من أعظم الخطأ والتناقض.

فإن قلتم: عارض ما خالفناه منها ما هو أقوى منه، ولم يعارض ما وافقناه منها ما يوجب العدول عنه واطراحه.

---

١٣) الإعلام (٢ /٢٢٢)

١٤) مسلم (رقم ١١٥٤)

١٥) الإعلام (٢ /٢٢٥ — ٢٢٦)

قيل: لا تخلو هذه الأحاديث وأمثالها أن تكون منسوخةً أو مُحْكَمةً، فإن كانتْ منسوخة لم يحتجّ بمنسوخ ألبتّة. وإن كانتْ محكَمةً لم يَجُزْ مخالفة شيء منها ألبتّة.

فإن قيل: هي منسوخة فيما خالفناها فيه، ومحكَمةٌ فيما وافقناها فيه. قيل: هذا مع أنّه ظاهر البطلان يتضمّن مالا علم لمدعيه به، فهو قائل مالا دليل له عليه. فأقلُّ ما فيه أن معارضا لو قَلَبَ عليه هذه الدعوى بمثلها سواء لكانتْ دعواه من جنس دعواه، ولم يكن بينهما فرق، ولا فرق، وكلاهما مدع مالا يمكنه إثباته.

فالواجب اتباع سنن رسول الله ﷺ، وتحكيمها والتحاكم إليها حتى يقوم الدليل القاطع على نسخ المنسوخ منها. أو تجمع الأمة على العمل بخلاف شيء منها. وهذا الثاني محال قطعا فإن الأمة ــ ولله الحمد ــ لم تجمع على ترك العمل بسنّة واحدة، إلا سنّة ظاهرة النسخ، معلوم للأمّة ناسخها. وحينئذ يتعيّن العمل بالناسخ دون المنسوخ. وأما أن تترك السنّة لقول أحد من الناس فلا، كائناً من كان، وبالله التوفيق.»[١٦]

* * *

١٦) المصدر السابق (٢ /٢٢٦ ــ ٢٢٧)

ظاهرة إنكار الحديث أوتأويله بعد الاعتراف بصحته لِيُجْعَل موافقاً للمذهب

توجد هذه الظاهرة المؤسفة في كتب المتعصبة من أهل المذاهب الفقهية. وهى تؤدى إلى تقديم الرأى الفقهى على الحديث، أو تؤدى إلى إنكاره أحيانا. وما تقتضيه أمانة الرجل وديانته أن لا يقدَّم شيء على أحاديث النبى ﷺ لأنه لا ينطق عن الهوى، وكل يؤخذ من قوله أو يترك إلا النبى ﷺ.

إن كتب علماء الحنفية في شبه القارة الهندية مليئة بمثل هذه المخالفات والمهاتكات، وهى لا تحتاج إلى مراجعة.

وإليكم مثالًا لأسلوب ردّ الحديث بكل استغناء:

قال الشيخ محمود الحسن الديوبندى في «التقرير للترمذى» (ص ٤٠ — طبعة الهند):

قوله: ''باب في المصرّاة "

ذهب الإمام الشافعى إلى ظاهر الحديث.

وقلنا برجوع النقصان، والحديث بظاهره يخالفنا.

فأجيب عنه بوجوه ... (ثمّ قال) فبسبب ماذكرناه من الوجوه تركنا حديث المصرّاة، والله أعلم »

كيف تصانُ مكانةُ حديث النبى ﷺ من أيدى العابثين الأغرار إذا كان «شيخ الهند» لايتأخر في تحكيم عقله ضدّ الصحيح الثابت من أحاديث النبي ﷺ؟ فإلى الله المشتكى:

شكوتُ وما الشكوى لمثلى عادة   ولكن تفيض الكأس عند امتلائها

* * *

بعض الكتب المليئة بالأحاديث

الضعيفة والموضوعة

بعض الكتب المتداولة التي هي مليئة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة

لقد راجت في كثير من الأوساط الإسلامية بعض الكتب المشحونة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، والأخبار الملفّقة، والشطحات الصوفية، التي تشوّه جمال الإسلام، وتشغل المسلمين عن الاغتراف من منهله الصافي، وتربّيهم على الأفكار السقيمة، والتخيّلات المريضة، وتدفع بهم إلى حضيض من الاعتقادات الفاسدة، وتسبّب إلحادهم، وتحول دون تقدّمهم، وتلهيهم عن الجهاد في سبيل الله تعالى.

رحم الله سلفنا الصالح فقد كانوا يحذّرون المسلمين عن مخالطة أصحاب الأهواء والبدع، ومطالعة كتبهم، حتى لا يقعوا فريسةً في حبائلهم. وذلك عملًا بحديث النبي ﷺ: «الدين النصيحة..» ولم يكونوا يخافون في ذلك لومة لائم.

قال العلامة أبو الفرج بن الجوزى رحمه الله تعالى:

«وروينا عن أحمد بن حنبل أنه سمع كلام الحارث المحاسبي[1]، فقال لصاحب له: لا أرى لك أن تجالسهم.

وعن سعيد بن عمرو البردعي قال: شهدت أبا زرعة وسئل عن الحارث المحاسبى وكتبه. فقال للسائل: ايّاك وهذه الكتب. هذه كتب بدع

---

١) هو الحارث بن أسد المحاسبى صاحب التواليف. قال أبو القاسم النصرآبادي: بلغنى أن الحارث تكلّم في شيء من الكلام، فهجره أحمد بن حنبل، فاختفى، فلمّا مات لم يصلّ عليه إلا أربعة نفر ـــ وهذه حكاية منقطعة (ميزان الاعتدال للذهبي: ١ /٤٣٠ وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٢ /١٣٥) والمحاسبى من المتصوفة الذين خلطوا التصوف بالحديث والكلام (فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٠ /٣٦١) ومن مؤلفاته: الرعاية، ورسالة المسترشدين في التصوف، مع أنّه يوجد فيهما مخالفات كثيرة للعقيدة الصحيحة يوصى بتداولهما بعض الدعاة في كتبه. (مؤلفات سعيد حوى: دراسة وتقويم للأستاذ سليم الهلالى ص ٤٠ ـــ ط. أولى ١٩٨٣م)

وضلالات. عليك بالأثر فإنّك تجد فيه ما يغنيك عن هذه الكتب.(٢)

قيل له: في هذه الكتب عبرة.

قال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة(٣)

---

٢) قال الإمام الذهبي: «مات الحارث سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وأين مثل الحارث؟ فكيف لورأى أبو زرعة تصانيف المتأخرين كالقوت لأبي طالب. وأين مثل القوت؟! كيف لو رأي «بهجة الأسرار»لابن جهضم، و «حقائق التفسير» للسلمي لطارلبّه. كيف لو رأي تصانيف أبي حامد الطوسى [الغزالى] في ذلك على كثرة ما في «الإحياء» من الموضوعات.

كيف لو رأي «الغنية» للشيخ عبد القادر؟! كيف لو رأي «فصوص الحكم»و «الفتوحات المكيّة»؟!

بلى لما كان الحارث لسان القوم في ذلك العصر كان معاصره ألف إمام في الحديث فيهم مثل أحمد بن حنبل، وابن راهويه.

ولمّا صار أئمة الحديث مثل ابن الدخميسى وابن شحاتة، كان قطب العارفين كصاحب «الفصوص» وابن سبعين. نسأل الله العفو والمسامحة. آمين» (الميزان: ١ /٤٣١)

٣) «رحم الله سلفنا الصالح فقد كانوا ذوى أبصار ثاقبة، وأقوال صائبة، رضعوها ممن تلقوا الإسلام غضّا طريّا. وهذه الكلمة من فقه هذا الإمام، وعلوّ كعبه في الاستنباط وقد نبتت ناشئة في هذه العصور سرتْ على مسرى قدامي المتصومة، ونسجتْ على منوالهم، تذكر المسلمين بالقصص المختلفة، وتضرب لهم الأمثال المكذوبة مدّعية أنها ذات تأثير على القلوب فترققها وتحييها، وزعموا أنّ من ذاق عرف. ذلك قولهم بأفواهم.

إن هذه الأماني التي ينقصها الدليل سرعان ما تنوبهوتتلاشى أمام قوّة القرآن الّذي يدفع الباطل فإذا هو زاهق. فمن المعلوم ضرورة أن الدعوة إلى الإسلام واجبة — قدر الاستطاعة — ضمن قواعد فقه الدعوة المستنبط من الأدلّة الشرعية، لا من مجرّد التجارب الشخصية، والنزعات العقلية. وفي ذلك يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيْلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ والموعظة الحَسَنَة، وجادِلْهم بالتي هى أَحْسَنُ، إنّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عن سبيله وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِيْنَ﴾ [النحل: ١٦ /١٢٥] والحكمة هى السنة لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مايُتْلَى في بُيوتِكُنَّ من آياتِ الله وَالحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب ٣٣ /٣٤]

ولا يجوز الترغيب والترهيب إلّا بالقرآن وماصحّ من النسة المطهّرة لقوله عزّوجلّ: ﴿فَذَكِّرْ بالقرآن من يَخَافُ وَعِيْد﴾ [ق: ٥٠ /٤٥] أما اختلاق القصص والمواعظ فلا تجدى نفعاً في تحقيق الإصلاح لأن النفس البشرية إن لم تستجب لكلام فاطرها فهل تستجيب لأكاذيب البشر، قال تعالى: ﴿فَبأيِّ حَدِيْثٍ بعد الله وآياتِه يؤمنون﴾ [الجاثية ٤٥ /٦] وفي سورة أخرى: ﴿فَبأيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٧٧ /٥٠] إن الدعوة الإسلامية تَوْقيفيّة لم يتركها الله همَلاً مرتعاً لكل ناعق لم يستضيئُوا بنور العلم، ولم يلجاؤوا إلي ركن وثيق.» (مؤلفات سعيد حوى للهلالى: ٤١ تعليق)

بلغكم أن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والأئمة المتقدّمة صنّفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس. وهذه الأشياء هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم، يأتوننا مرّةً بالحارث المحاسبى، ومرّةً بعبد الرحيم الديبلى، ومرّةً بحاتم الأصمّ، ومرّة بشقيق، ثمّ قال: ما أسرع الناس إلى البدع.»(٤)

«وجاء في كتاب «أخبار البشر» للملك المؤيد إسماعيل أبي الفداء (٤ /٧٩) مايلي:

لما دخلتْ سنة سبعمئة وأربع وأربعين. وفيها مزّقنا كتاب «فصوص الحكم» بالمدرسة العصفورية بحلب، عقب الدرس وغسلناه. وهو من تصانيف محيى الدين ابن عربى تنبيها على تحريم قنيته وسطالعته.

وقلت فيه:

هذه فصوص لم تكن بنفيسة في نفسها
أنا قد قرأت نقوشها فثوابها في عكسها»(٥)

وجاء في كتاب حاشية ابن عابدين (الجزء الرابع) فتوى من قبل أحد ملوك بنى عثمان بتحريم قراءة كتب ابن عربي بحجّة أنّ اليهود قد دسّوا فيها ما يخالف الشريعة الإسلامية. فتأمّل.

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تسمح الدوائر الإسلامية المسئولة بطبع كتب ابن عربي، وتشجّع على قراءتها؟!(٦)

تلقت الأوساط الإسلامية بالقبول ولا تزال، كتباً عديدة للمؤلفين القدامى والمحدثين، تحمل في فصولها مخالفاتٍ كثيرةً في العقائد والأحكام. وقد نبّه عليها العلماء بالكتاب والسنّة الذين لا يخافون في الله لومة لائم في

---

٤) «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (١٦٦ — ١٦٧ دار الكتب العلمية بيروت)، والميزان للذهبى (١ /٤٣١)

٥) «كتب ليست من الإسلام» للأستاذ محمود مهدى الإستانبولى (ص ١٠) المكتب الإسلامي ط ثانية ١٩٨٣م.

٦) المصدر السابق (ص ١٠)

جميع العصور، نظراً إلى تأثيراتها الخطيرة في مستقبل الأمّة. وذلك لأنّ الحق كان أغلى عندهم من أن يلوذوا بالسكوت على مخالفات المؤلفين، مهما كانوا معروفين بالعلم والصلاح.

ومن هذه الكتب التي تحتوى على موضوعات كثيرة، ومخالفات ظاهرة في كثير من أمور الإسلام:

* * *

إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي

إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي

كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسى (ـــ ٥٠٥ هـ)، من الكتب السائرة بين الناس، المعتمدة لدى المائلين إلى التصوّف، مع ما فيها من مخالفات صريحة لأمور التوحيد والنبوّة والمعاد حتى قيل: «من لم يقرأ الإحياء ليس من الأحياء».

استفاد الغزالي في «الإحياء» من كتب المتصوّفة، حتى تبطّن «قوت القلوب» لأبي طالب المكى، و «الرعاية» للحارث المحاسبى.

وقد تقدّم آنفاً: أنّ الإمام أحمد ترك المحاسبى، وكذا حذّر منه، ومن كتبه أبو زرعة ـــ رحمهم الله تعالى ـــ.

أما «قوت القلوب» فقد وصفه ابن الجوزي بما فيه الكفاية حيث قال:

«وصنّف لهم أبو طالب المكيّ «قوت القلوب» فذكر فيه الأحاديث الباطلة ومالا يستند فيه إلى أصل من صلوات الليل والليالي وغير ذلك من الموضوع، وذكر فيه الاعتقاد الفاسد»(١)

لقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ عن «إحياء علوم الدين» و «قوت القلوب» الخ.

فأجاب: أمّا (كتاب قوت القلوب) فكتاب الإحياء تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب: مثل الصبر والشكر، والحبّ والتوكّل، والتوحيد ونحو ذلك. وأبو طالب أعلم بالحديث والأثر وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي. وكلامه أسدّ وأجود تحقيقاً، وأبعد عن البدعة، مع أنّ في «قوت القلوب» أحاديث ضعيفة وموضوعة، وأشياء كثيرة مردودة.

---

١) تلبيس إبليس (ص ١٦٤).

أما في «الإحياء» من الكلام في «المهلكات» مثل الكلام على الكبر، والعجب، والرياء والحسد ونحو ذلك، فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في «الرعاية» ومنه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود، ومنه ما هو متنازع فيه.

و «الإحياء» فيه فوائد كثيرة، لكن فيه موادّ مذمومة. فإنه فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة تتعلق بالتوحيد والنبوّة والمعاد. فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوّا للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين.

وقد أنكر أئمة الدين على «أبي حامد» هذا في كتبه، وقالوا: مرضه «الشفاء» ــ يعنى شفاء ابن سينا في الفلسفة.

وفيه أحاديث وآثار ضعيفة بل موضوعة كثيرة.

وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترّهاتهم.

وفيه مع ذلك من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنّة، ومن غير ذلك من العبادات والأدب. ما هو موافق للكتاب والسنّة، ما هو أكثر مما يردّ منه. فلهذا اختلف فيه اجتهاد الناس وتنازعوا فيه»(٢)

هذا وصف دقيق للإحياء ومحتوياته، يشمل ماله وما عليه بكل أمانة وإنصاف.

إذا تدبّرنا في «الإحياء» نجد سلبيّات تتلخّص في النقاط التالية:(٣)

* ملىء بالأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد قام الحافظ العراقى بتخريج أحاديثه في كتابه «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»

وقد اعترف الغزالي ــ رحمه الله ــ في بعض كتبه بأنه قليل الزاد في الحديث فقال: «وبضاعتى في الحديث مزجاة»(٤)

---

٢) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠ /٥٥١ ــ ٥٥٢)

٣) راجع «مؤلفات سعيد حوى» للهلالى (ص ٣٢ ــ ٣٩)

٤) قانون التأويل للغزالى (ص ١٦، ونقض المنطق لابن تيمية (ص ٥٢)

وقد أدرك ــ رحمه الله ــ في آواخر حياته أهمية الحديث فشدّ المئزر، وشمّر عن ساعده ليتدارك ما فاته، إلّا أنّ المنيّة اخترمتْه قبل أن يحقّق ما عزم عليه، فماتَ وهو يشتغل في «صحيح البخاري»(٥)

* بيّن عديد من العلماء أن الغزالي تأثر بالفلاسفة والمتكلمين،ثمّ بالمتصوفة بشكل عجيب، وحاول أن يتخلّص من رواسبهم ولكنه لم يستطع.

قال أبو بكر بن العربي معاصر الغزالي: «شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة ثمّ أراد أن يخرج منهم فما قدر»(٦)

وقال ابن الجوزي: «وجاء ابو حامد فصنف لهم كتاب «الإحياء» على طريقة القوم، وملأه بالأحاديث الباطلة، وهو لا يعلم بطلانها. وتكلّم في علم المكاشفة، وخرج عن قانون الفقه، وقال: المراد بالكوكب والشمس والقمر اللواتي رآهنّ إبراهيم ــ صلوات الله عليه ــ أنوار هي حجب الله عزّوجلّ، ولم يرد هذه المعروفات ــ وهذا من جنس كلام الباطنيّة»(٧)

وقال أيضا: «قال في كتابه المفصح بالأحوال: إن الصوفية في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء ويسمعون منهم أصواتاً، ويقتبسون منهم فوائد، ثمّ يترقّى الحال من مشاهدة الصورة إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق.

وكان السبب في تصنيف هؤلاء مثل هذه الأشياء قلّة علمهم بالسنن والإسلام والآثار، وإقبالهم على ما استحسنوه من طريقة القوم.»(٨)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «علم أبو حامد بذكائه وصدق طلبه، ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب، وآتاه الله إيماناً مجملًا، كما أخبر به عن نفسه، وصار يتشوّف إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشايخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحقّ، وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند خاصّة

---

٥) «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لابن تيمية (١ /٩٤) ط. القاهرة
٦) المصدر السابق (١ /٢)
٧) راجع مفصلًا في المصدر السابق (١ /١٩٦ ــ ١٩٨)
٨) تلبيس إبليس (ص ١٦٦)

الأمّة، وما وصل إليه السابقون من العلم والعبادة فصار يعتقد أن تفصيل الجملة يحصل بمجرّد تلك الطريق، لانسداد« الطريقة السنيّة النبوية عنه، بما كان عنده من قلّة العلم بها، ومن الشبهات تقلّدها عن المتفلسفة والمتكلّمين.»(٩)

* والإحياء مليئ بانحرافات وزلّات لا يقرّها شرع ولايقبلها عقل. منها زعم مؤلفه أن هناك علماً أخفاه الرسول ﷺ عن الناس، وتوصّل إليه المتصوفة، وهو علم المكاشفة(١٠) يتعرّف فيه الإنسان على حقائق الأمور وتنكشف له حجب الغيب، ويطلع على خفايا الناس(١١). ويتمّ ذلك دون حاجة إلى طلب العلم الشرعى، وإنما يحصل بالرياضيات الروحيّة كالخلوة، قال:

«والخلوة لا تكون إلا في بيت مظلم، فإن لم يكن له مكان مظلم فيلفّ رأسه بجيبه، أو يتدثّر بكساء أو إزار، ففى هذه الحالة يسمع نداء الحق، ويشاهد جلال الحضرة الربوبية.»(١٢)

* وتكثر في الإحياء الدعوة إلى التربية الصوفية، ويضرب عليها الأمثال، والتي قوامها استسلام المريد الكامل للشيخ في كلّما يدع ويأتي، وجعل نفسه كالميّت بيد المغسّل لا إرادة ولا اختيار.(١٣)

* يدندن الغزالي في الإحياء وعيره من الكتب حول وحدة الوجود، ويمجّد الحلاّج غيره من الزنادقة.

لقد ذكر الشيخ عبد الرحمٰن الوكيل بعض المتصوّفة، وعقائدهم في الإلٰه، ثم بين تحت عنوان «إله الغزالي» عقيدته في التوحيد، فقال:

«لعلّ ما يقلق دهشتك ويثير ثائرتك أن يُقْرَنَ بأولئك هذا الذي

---

٩) نقض المنطق (ص ٥٤)

١٠) «إحياء العلوم الدين» للغزالى (١ /١٩ ــ ٢٠) مطبعة الاستقامة ــ القاهرة.

١١) المصدر السابق (٣ /١٨ ــ ٢٦)

١٢) المصدر السابق (٣ /٦٦)

١٣) المصدر السابق (١ /٥٠، ٥١؛ ٣ /٧٥، ٧٦)

راجع تفصيل ما يتعلق بالإحياء في «مؤلفات سعيد» للهلالى (٣٢ ــ ٣٥)

افترى له الصوفية أضخم لقب في التاريخ، وهو «حجّة الإسلام»، ليفتكوا بهذا اللقب الخادع بما بقي من ومضات النور الشاحبة في قلوب المسلمين،فاسمع إلى كاهن الصوفية — لا حجّة الإسلام — يتحدّث عن التوحيد ومراتبه.

«للتوحيد أربع مراتب...

والثانية: أن يصدق بمعنى اللفظ قلبه، كما صدق به عموم المسلمين. وهو اعتقاد العوام[١٤]

والثالثة: أن يشاهد ذلك بطريق الكشف بواسطة نور الحق، وهو مقام المقرّبين وذلك بأن يرى أشياء كثيرة، ولكن يراها على كثرتها صادرة عن الواحد القهّار.[١٥]

الرابعة: ألّايرى في الوجود إلا واحداً[١٦]. وهي مشاهدة الصدّيقين، وتسمّيه الصوفية: الفناء في التوحيد، لأنّه من حيث لايرى إلّا واحداً، فلايرى نفسه أيضاً. وإذا لم يرنفسه لكونه مستغرقاً بالتوحيد، كان فانياً عن نفسه في توحيده، بمعنى أنه فنى عن رؤية نفسه والخلق.»

ثم يحدّثنا الغزالى عن مقامات الموحّدين في كلّ مرتبة، فيصف صاحب المرتبة الرابعة من التوحيد بقوله:

«والرابع موحدّ بمعنى أنه لم يحضر في شهوده غير الواحد، فلايرى الكل من حيث إنه كثير، بل من حيث إنه واحد، وهذه هى الغاية القصوى في التوحيد.

فإن قلت: كيف يتصوّر ألّا يشاهد إلا واحداً، وهو يشاهد السماء والأرض وسائر الأجسام المحسوسة وهى كثيرة؟ فكيف يكون الكثير واحداً؟

---

(١٤) تدبّر وصفه لعموم المسلمين بأنهم عوام في الاعتقاد. ولاحول ولا قوّة إلّا بالله.

(١٥) في هذه المرتبة يقرّر وحدة الفاعل بدليل ما سيقرّره بعد، وهو أنه لايشاهد إلا فاعلا واحداً، فيلزمه نسبة فعل المجرم إلى ذلك الفاعل الواحد.

(١٦) قرّر فيما سبق وحدة الفاعل، ولكن لم ينفِ وجود غيره. أما في هذه فيقرّر وحدة الموجود أى وحدة الوجود، يقرّر أن الذوات على كثرتها هى في الحقيقة ذات واحدة.

فاعلم أن هذه غاية علوم المكاشفات(١٧)، وأسرار هذا العلم لايجوز أن تسطّر في كتاب(١٨). فقد قال العارفون: إفشاء سرّ الربوبية كفر(١٩)».

ثمّ يضرب لنا مثلاً عن شهود الوحدة في الكثرة بقوله:

«كما أن الإنسان كثير إن التفتَّ إلى روحه وجسده وأطرافه وعروقه وعظامه وأحشائه، وهو باعتبار آخر ومشاهدة أخرى واحد.... فكذلك كل ما في الوجود من الخالق والمخلوق له اعتبارات ومشاهدات كثيرة مختلفة، فهو باعتبار من الاعتبارات واحد، وباعتبارات أخر سواه كثير، ومثاله الإنسان، وإن كان لايطابِق الغرض ولكنّه في الجملة على كيفية مصير الكثرة في حكم المشاهدة واحداً.

ويستبين بهذا الكلام ترك الإنكار والجحود لمقام لم تبلغه، وتؤمن إيمان صدق(٢٠). وإلى هذا أشار الحسين بن منصور الحلّاج(٢١) حيث رأى الخواص يدور في الأسفار. فقال: فيما ذا أنت؟ فقال: أدور في الأسفار، لأصحّح حالتى في التوكّل.

---

(١٧) يكمل المعرفة بأسمى مراتب التوحيد إلى علوم المكاشفات، فما تلك العلوم؟ إنها قطعاً شئى آخر غير الكتاب والسنّة. إنها أساطير الصوفية التى استمدوها من «أذواقهم ومواجيدهم» ثم سجّلوها في كتبهم. فكأن القرآن وسنة الرسول ليس فيهما مايصل بالقلب إلى قدس الحق من التوحيد الخالص...

(١٨) اقرأ بعد هذا قول الله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شئى﴾، وأهم شيء هو توحيد الله في إلٰهيته وربوبيّته، ولكنّه يزعم أن حقيقة التوحيد الحق لايجوز أن تسطر في كتاب، وهذا معناه أنّها ليست في كتاب الله، وأنّه لايعرفها أحد إلا الصوفية أرباب الكشف!!

(١٩) هذا معناه أنه هو وأمثاله من الصوفية يعرفون أسرار الربوبية غير أنهم يضنون بها على الكتب، وأن المسلمين جميعاً لايعرفون حقيقة التوحيد،ومعناه مرّة أخرى: ان كتاب الله ليس فيه الحق من التوحيد!!

(٢٠) بهذا يستدل الغزالى على الوحدة بين الخلق والخالق، ويحتّم علينا الإيمان به !! كنا نحبُّ أن يأتينا بآية من كتاب الله، أو أثارة من فكر صحيح وبرهان عقلى. بيد أنه لجأ إلى الخيال السقيم يشبه الوحدة بين الله وعباده بالوحدة بين الإنسان وأعضائه!!

(٢١) عجيب أن يمجّد الغزالى صوفيا يزعم أن الله آكل شارب، يحبّ الحياة،ويخاف الموت، ويمحقه العدم،ويقتله الحزن وتزلّ به الشهوات لأنه عين خلقه!!

فقال الحسين: فقد أفنيتَ عمرك في عمران باطنك، فأين الفناء في التوحيد؟ فكأنّ الخواص كان في تصحيح المقام الثالث، فطالبه بالمقام الرابع.»

وقال: لقد فضح الغزالى سرّه حين تمثّل في إعجابٍ بتوحيد الحلّاج. وهذا وحده كافٍ في إدانة الغزّالى بالحلّاجية، ولقد علمتَ ماهى؟!(٢٢)

هذا وما أثبته الغزالى في «مشكاة الأنوار» من عقيدة وحدة الوجود فهو أشدّ وأنكى بكثير مما في «الإحياء».(٢٣)

قال محمد فهر شقفه:

إن عقيدة التوحيد النقيّة الواضحة التى جاء بها الإسلام لم ترض عقول كثير من المتصوّفة المتأثرين بالثقافات الصوفية، فراحوا يفهمون التوحيد فهماً بعيداً عن الإسلام.

ثم نقل عن أبى حامد الغزالى ماتقدّم في مراتب التوحيد وقال: «ولا أدرى من أين أتانا الغزالى بهذه المراتب للتوحيد ممّا ينكره الكتاب والسنّة،

وقال الحلاج في الطواسين (ص ١٣٠، ١٣٢):

سبحان من أظهرنا سوته ... سرّسنا لاهوته الثاقب
ثمّ بدا في خلقه ظاهراً ... في صورة الآكل الشارب
حتى لقد عاينه خلقه ... كلحظة الحاجب بالحاجب

* * * *

مزجت روحك في روحى كما ... تمزج الخمرة بالماء الزلال
فإذا مسّك شيئٌ مسّنى ... فإذا أنت أنا في كل حال»

* * * *

ألم يجد الغزالى من المؤمنين من يتمثل به في بلوغ أسمى مراتب التوحيد، ألم يعطفه توحيد أبى بكر وعمر، فينصرف عنهما إلى تمجيد زندقة الحلاج. وقتل سنة ٣٠٩ هـ لثبوت زندقته، وسعيه لهدم دولة الإسلام!!

(٢٢) إحياء علوم الدين للغزالى (٤ /٢١٢ ــ وما بعدها) طبعة دارالكتب العربية،وراجع التفصيل في «هذه هى الصوفية» للشيخ عبدالرحمن الوكيل (٤٧ ــ ٤٩) طبعة دارالكتب العلمية ١٩٧٩.م

(٢٣) انظر شيئاً عن «مشكاة الأنوار» في «هذه هى الصوفية» .

حتى جعل التوحيد الأوّل، وهو التوحيد المكلّف به الأنبياء، هو توحيد العوام، وقد نهج المتصوّفة نهجه من بعده، فبعدوا عن صفاء التوحيد الذى جاء به الإسلام!

ولسنا وحدنا القائلين بذلك فقد سبقنا إليه الدكتور أبو العلاء العفيفى فقال بعد أن تحدّث مفصّلا في الموضوع:

«فلا عجب إذن أن نقول أن نظرة المتصوّفة في معنى «التوحيد» ومبالغتهم في تحليل دقائقه، أدّى ببعضهم إلى القول بوحدة الوجود، وأننا لسنا بحاجة إلى البحث عن أصل هذه النظرية عند المسلمين في مصدر خارج عن التفكير الإسلامى كالفيدانتا الهندية أو نحوها...»(٢٤)

ولم يكتف الغزالى بذلك بل راح يشبه الوحدة بين الله وعباده بالوحدة بين الإنسان وأعضائه مما هو تمهيد لنظرية وحدة الوجود.

ومن عجيب أمر الغزالى أنّه يثنى على الحلّاج. وذكر بعض شعره في غير هذا الموضع، مع العلم بأنّ أكثر علماء عصره من القضاة والمفاتى أفتوا بكفره، وسعيه لهدم الدولة الإسلامية، وقُتِلَ بسبب ذلك»(٢٥)

عرفنا مما تقدّم أن الغزالى جمع في «إحياء علوم الدين» بين الغث والسمين حتى قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوّا للمسلمين وألبسه ثياب المسلمين.»(٢٦)

وعلى هذا، نشكّ في ولاء «بعض الدعاة» للعقيدة الإسلامية الصافية، الذين يدعون إلى العضّ بالنواجذ على «إحياء علوم الدين»، ويعتبرونه من مظان علم الأخلاق الإسلامية. ومنهم الشيخ سعيد حوى فقد قال:

«والإسلام جاء فيه تفصيل لكلّ شيء، من جملة ذلك آفاق القلب والنفس، ومعالجة أمور النفس والقلب وطريق العلاج، وموازين الصحة والمرض.

---

(٢٤) التصوف: الثورة الروحية في الإسلام (ص ١٥٠)

(٢٥) «التصوف بين الحق والخلق» للأستاذ محمد فهرشقفه. الدارالسلفية ١٩٨٣م.

(٢٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠ /٥٥٢)

وذلك شئى لايمكن أن يكون في هذا العالم جواب صحيح عليه إلا في الإسلام، ولا تفسير كامل إلا في الإسلام. وأنّ الذين كتبوا في هذه الشئون من أمثال حجّة الإسلام الغزالى كتبوا في الحقيقة في أرقى الأمور وأعلاها على الإطلاق، وأنه لخسارة للبشرية كلّها أن لا تقرأ ما كتب أمثال هؤلاء.»[٢٧]

وينصح مريديه بمراجعته والاعتماد عليه إذا استعجم عليهم أمر في شئون التصوف فقال:

«إن الذين تكلّموا عن أركان المجاهدة ذكروا أركانا أربعة، هى: العزلة، والصمت، والسهر، والجوع. وسنتكلّم عن إجمال ليعود الأخ إذا أراد تفصيلًا إلى الكتب الموسّعة كالإحياء وغيره.»[٢٨]

ويُلبس الغزالى حلّة فضفاضة، ويضعه في قمّة سامقة لايرقى إليها العلماء وهو يستدلّ بقول العقّاد: «إن العالم كلّه شرقه وغربه لم يعرف قبله مفكرًا»[٢٩] ويعتبره حجّة في كلّ ما يقول، موثوقاً في كلّ ماينقله: «من قرأ سيرة الغزالى وماكتبه وهو إنسان موثوق رأى الكثير من هذا [أي الكشف]، فإن فيما وقع للغزالى، أو فيما نقله عن أمثاله حجّة كافية في حقّ المنصف، إذ أن الغزالى رجل صدق عند جماهير الأمة.»[٣٠]

كنّا نحبّ أن يفطن إلى خطر كتابات الغزالى، بعضُ من يمجّدونه في هذا العصر باسم الدعوة والإرشاد كما فطن إليه المستشرق المسيحى «نيكلسون» فقال:

«إن الغزالى أوسع المجال لبعض صوفية وحدة الوجود أمثال ابن عربى وغير هؤلاء من طوائف الصوفية الذين كانوا إخواناً في ذلك الدين الحرّ بكلّ ما لكلمة الدين الحرّ من معنى.»[٣١]

---

(٢٧) تربيتنا الروحية لسعيد حوى (ص ١١٣)

(٢٨) المصدر السابق (ص ١٤٨)

(٢٩) المصدر السابق (١٨٠)، وجند الله ثقافة وأخلاقاً لسعيد حوى أيضاً (١١٥)

(٣٠) تربيتنا الروحية (ص ١٩٧)

(٣١) التصوّف الإسلامى ــ ترجمة الدكتور العفيفى (ص ١٠٤)

وقال كارل بكر: «ولقد سادت روح الغنوص فرق صدر الإسلام كلّها، ثم سادت التصوّف الذي كان يعدّ في البدء بدعة خارجة عن الدين، ولكنّه أصبح بفضل الغزالى خالياً من السمّ معترفاً به من أهل السنّة»(٣٢)

هذا هو خطر الغزالى!! صوّر التصوّف للمسلمين رحيقاً خالياً من السمّ، فترشفوه، ففتك بهم.»(٣٣)

وما قاله شيخ الإسلام في الغزالى قبل المستشرقين بعدة قرون أحسن وصف وأعدل نقد فيما أراه لكتاباته في التصوّف:

«فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوّا للمسلمين وألبسه ثياب المسلمين.»(٣٤)

فاعتبروا يا أولى الأبصار!!

---

(٣٢) «التراث اليونانى» ترجمة الدكتور بدوى (ص ١٠)
(٣٣) راجع للتفصيل «هذه هى الصوفية» للشيخ عبدالرحمن الوكيل (ص ٥٠ — ٥١)
(٣٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١٠ /٥٥٢)

(فائدة): لقد حلّل الشيخ عبدالرحمن الوكيل كتابات الغزالى المتناقضة فقال — والعهدة عليه —: «لاتعجب حين ترى الغزالى يجنح في دهاء إلى السلفية في بعض ماكتب. فللغزالى وجوه عدّة يرائى بها صنوف الناس في عصره.

فهو أشعرى لأن نظام الملك صاحب المدرسة النظامية أراده على ذلك. وهو عدوّ للفلسفة لأن الجماهير على تلك العداوة، وهو متكلم، ولكنّه يتراءى بعداوته للكلاميين اتّقاء غضب الحنابلة.

أما هو في كتبه «المضنون بها على غير أهلها» فصوفى إشراق من قمّة رأسه إلى أخمص قدميه.

وفي كتبه الأخرى تجده أشعرياً تارةً، وسلفياً مشوبا بأشعرية تارة أخرى. هكذا كان يلقى كل فريق بالوجه الذى يعرف أنهم يحبّونه. لا يهمه أكان وجه حقّ أم وجه باطل.» (هذه هى الصوفية: ٥٦ — ٥٧ — تعليقاً)

وقال أيضاً: يحاول السبكى في كتابه «طبقات الشافعية» تبرئة ساحة الغزالى بزعمه أنه اشتغل في أخريات أيامه بالكتاب والسنّة، ونحن نسأل الله أن يكون ذلك حقّا. ولكن لابدّ من تحذير المسلمين جميعاً من تراث الغزالى. فكل ما له من كتب في أيديهم تراث صوفى. ولم يترك لنا في أخريات أيّامه كتاباً يدلّ على أنه اشتغل بالكتاب والسنّة» (المصدر السابق: ٥٢ — تعليقاً)

تبليغى نصاب [المقرّر التبليغى]

للشيخ محمد زكريا الكاندهلوى

تبليغى نصاب [المقرّر التبليغى]

كتاب «تبليغى نصاب»(١) [المقرّر التبليغى] للشيخ محمد زكريا الكاندهلوى(٢) (ــ ١٤٠٢ هـ)، وهو باللغة الأرديّة. وتلقّته «جماعة التبليغ» في شبه القارّة الهندية الباكستانيّة بالقبول، لأنّ مؤلّفه كان من أقرباء مؤسس الجماعة، ومن علماء الحنفية المعروفين في الهند وخارجها.

وبما أنّ المؤلف ــ له اطلاع واسع على دواوين السنّة. وقد شرح بعض كتب الحديث أيضاً. أتعجّب حشوه هذا الكتاب، بعد ذكر الآيات والأحاديث، بكثير من شطحات الصوفية التى ما أنزل الله بها من سلطان.

والأسف على أنه من أكثر الكتب رواجاً في شبه القارة الهندية الباكستانية، وجماعة التبليغ تتبنّاه بدون أى تحقيق لمحتواه ثقةً بمؤلفه المعروف. حتى قال الأستاذ تابش مهدى ــ والعهدة عليه ــ:

«... ولا يتلى بعد الصلوات إلا «تبليغى نصاب» حتى في مسجد جامعة دينيّة عظيمة مثل دارالعلوم بديوبند، ولا تجد أثراً ولا دثراً لدرس القرآن

---

(١) لم تكن الحاجة إلى أن يذكر هذا الكتاب ههنا، لكونه في الأردية، لغة المسلمين في شبه القارة الهندية. ولكن أمره الآن أشهر من أن يذكر حتى لدى العارفين باللغة العربية. وذلك لأمرين:
أوّلا: لكثرة ترداد اسم هذا الكتاب في أوساط جماعة التبليغ، وبيان محتوياته حتى للعارفين بالعربية.
ثانياً: لقد تناول بعض الإخوة بكشف مافيه من الشطحات والخرافات، في اللغة العربية، ومنهم الأخ الأستاذ محمد أسلم الباكستانى في بحثه «جماعة التبليغ: عقيدتها وأفكار مشايخها» الذى قدّمه لنيل الشهادة العالية في الجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة. ومنهم الأخ الأستاذ سعد الحصين الملحق الدينى بالأردن، في خطابه الموجّه إلى سماحه الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز ــ حفظه الله ــ كما سيأتى إن شاء الله.

(٢) راجع ترجمته في «جماعة التبليغ» للأستاذ محمد أسلم (ص ٣٢)

والحديث، وإذا طالب به أحد من المقهورين يتصوّر أنه ضالّ ملحد.»(٣)
وقال السيّد أنور على في تقديمه لكتاب «تبليغى نصاب دراسة نقدية»:

«لقد أُعَدَّ الشيخ محمد إلياس [مؤسس. جماعة التبليغ] رحمه الله، خطّة أوّلية للإصلاح نظراً إلى أحوال العامّة من الناس، وظروفهم الخاصة، ولكنه ــ ولسوء الحظ ــ توفّى قبل عرضه الخطّة الكاملة أمام الناس. ومن قام بعده بمسئولية جماعة التبليغ من العلماء لم يستطيعوا أن يعيروا اهتمامهم إلى هذه الناحية.

وأسوأ من هذا أن المقرّر الذى أُعِدَّ لقليلى العلم هؤلاء، لم تُلْقَ أى نظرة نقدية على محتوياته، وهو خليط من الرطب واليابس.

وبما أن الملتزمين بجماعة التبليغ يؤكّد عليهم بأن لايقرؤا كتب الآخرين، يصعب عليهم أن يدركوا لسذا جتهم وحسن ظنّهم بمشايخهم خطر ما يمارسونه بعد مطالعته من أمور مجانبة عن الصدق، وغير ملائمة مع طبيعة الإسلام أيضاً»(٤)

وقال الأستاذ تابش مهدى:

«ومن العجب العجاب أن الكتاب لايحظى في نظر مؤلّفه بالأهمية التى يحظى بها في نظر قرّائه، لأنّ مؤلفه بعد إيراد الروايات فيه يذكر الحكم عليها بالعربية فيقول: صحيحة، أوضعيفة، أومنكرة، أو موضوعة، أو باطلة، أو ساقطة الاعتبار، أو في سندها كذّاب.

ولكن مع هذا لانحمل الخطأ على القرّاء، لأنّ أغلبيتهم لايعرفون العربية والمؤلّف يترجم نصوص الروايات فقط إلى الأردية، ويسكت عن نقل الحكم عليها إلى الأردية تماماً.»(٥)

---

(٣) «تبليغى نصاب: دراسة نقدية» للأستاذ تابش مهدى (١٥) مكتبة الإيمان بديوبند. ط. ثالثه.

(٤) المصدر السابق (ص ١٠)

(٥) المصدر السابق (ص ٩٩ ــ ١٠٠) باختصار.

وعلى هذا يفهم العامّة من الناس بأنّ الروايات كلّها صحيحة، ويحسنون الظنّ بالمؤلف المحدّث أيضاً بحيث أنه لايمكن أن يكتب كتاباً لإفادة الآلاف المؤلفة من الناس يحتوى على سيل من البدع والخرافات. ويزيد حسن ظنّهم بالكتاب أيضاً سكوت كبار علماء ديوبند من الردّ عليه، حتى أصبح منهجاً مقرّراً لجماعة التبليغ.

وإليكم بعض الأمثلة من هذا الكتاب، التى تدلّ على أنّ المؤلّف لم يوفّق في انتخاب مواده:

(١) ــ «عن عمر قال، قال رسول الله ﷺ لمّا أذنب آدم الذنب الذى أذنبه رفع رأسه إلى السماء،فقال: أسألك بحقّ محمد إلا غفرت لى. فأوحى الله إليه من محمد. فقال: تبارك اسمك لمّا خلقتنى رفعتُ رأسى إلى محمد، فإذا فيه مكتوب: «لا إله إلا الله محمد رسول الله» فعلمتُ أنه ليس أحد أعظم عندك قدراً عمّن جعلتَ اسمه مع اسمك فأوحى الله إليه: يا آدم إنه آخر النبيين من ذرّيتك، ولولا هو ماخلقتك.» (فضائل الذكر: ٩٥ ــ ٩٦)

* أخرجه الطبرانى في الصغير، والحاكم، وأبو نعيم والبيهقى كلاهما في الدلائل، وابن عساكر في الدر. وفي مجمع الزوائد: رواه الطبرانى في الأوسط والصغير وفيه من لم أعرفهم.

قلت: ويؤيّد الحديث الآخر المشهور: «لولاك لما خلقت الأفلاك» قال القارى في الموضوعات الكبير «موضوع». (فضائل الذكر ص ٩٦)

(٢) ــ عن أنس أنّ أبابكر دخل على النبي ﷺ، وهو كئيب. فقال له النبي ﷺ: مالى أراك كئيباً. قال: يا رسول الله كنت عند ابن عم لى البارحة فلان، وهو يكيد بنفسه. قال: فهل لقّنته لا إله إلا الله. قال: قد فعلتُ يا رسول الله. قال: فقالها. قال نعم. قال: وجب له الجنّة.

قال أبو بكر: يا رسول الله كيف هى للأحياء؟ قال: هى أهدم لذنوبهم، هى أهدم لذنوبهم. (فضائل الذكر ص ١٠٢)

رواه الديلمى في تأريخ همدان، والرافعى، وابن النجّار كذا في منتخب كنز العمال لكن روى نحوه السيوطى في ذيل اللآلى. وتكلّم على سنده. وقال: الإسناد كله ظلمات. رمى رجاله بالكذب...

قلت: وروى بمعناه مرفوعاً لكنهم حكموا عليه بالوضع كما في اللآلى». (فضائل الذكر ص ١٠٢ — ١٠٣)

(٣) — عن أبى الدرداء عن النبي ﷺ قال: ليس من عبد يقول: «لا إله إلا الله» مائة مرّة إلا بعثه الله يوم القيامة. ووجهه كالقمر ليلة البدر. ولم يرفع لأحد يومئذٍ عمل أفضل من عمله إلّا من قال مثله أوزاد». (فضائل الذكر ص ١٠٧)

* رواه الطبرانى، وفيه عبد الوهاب بن الضحاك متروك كذا في مجمع الزوائد.

قلت: هو من رواة ابن ماجه، ولاشك أنهم ضعّفوه جدّاً (فضائل الذكر ص ١٠٧)[٦]

هذا غيض من فيض، وقليل من كثير مما يحتوى عليه هذا الكتاب. وينشأ ههنا سؤال يجول في خاطر كلّ من عنده مسحة من العقل والفهم. هو أنّه ما الذى دعاه إلى إيراد هذه الروايات الموضوعة والباطلة في الكتاب، التى ردّ عليها المحدّثون وأنكروها؟

وإن كان لا بدّ من إيرادها فلماذا لم ينقل الحكم عليها إلى الأردية حتى يعرفه قرّاؤه.

وأشدّ من هذا وأنكى ماحصل بـ «مدينه بك دبو» (مكتبة المدينة) بدلهى، حين طبعت «تبليغى نصاب» بتعليق أحد من العلماء. وأشار فيه إلى بعض مواطن الضعف في الكتاب.

ولم يكن بعد هذا إلّا أن جنّد مركز التبليغ جنوده للمؤامرة ضدّ هذه

---

(٦) المصدر السابق (٩٩ — ١١٥)

المكتبة. فصمّموا على إكسادها، والدعاية على صاحبها، وعلى من علقّ عليه، وهما منهم. ووزّعوا نشرة ما معناها:

«نداء إلى المسلمين في أنحاء العالم».

«طالعتُ «تبليغى نصاب» المطبوع في (مدينه بك دبو) بدهلى، مع التعليق عليه حرفاً حرفاً: لقد أثبت هذا المعلّق المتعصب أن حجّة الإسلام الغزالى لم يكن عالماً بالحديث، وكذلك مؤلّف «تبليغى نصاب» حضرة الحاج مولانا الحافظ المحدّث محمد زكريا شيخ الحديث دامت بركاته، لم يكن يفهم الحديث، وأن أحاديث هذا الكتاب موضوعة.

لهذا نرجو من المسلمين في العالم أن لايقرؤا «تبليغي نصاب» المطبوع في (مدينه بك دبو) بدهلى، ولا يتركوا الآخرين يقرؤن، لأن في قراءة تعليقاته خطراً يقينيّاً للضلال، وخوف سوء الظن بعلماء الإسلام، وبالاحاديث، لأن معلّقه طفل الكتّاب، وجاهل بالعربية والحديث، وقد أضرّ بمكتبة المدينة من الداخل للحصول على قيمة التعليق فقط.

نرجو من المسلمين في العالم أن يستجيبوا بهذا النداء، ويرموا بهذه الطبعة في البحر، ويحترزوا منها. فقط.

مولوى دين محمد خطيب ميواتى. مولوى جميل أحمد إلياسى خطيب مسجد كرزن رود نيو دلهى.»(٧)

* * * * * *

وبعدما أورد الأستاذ تابش الروايات مع نقل الحكم عليها، أشار إلى هذا النداء الذى وجّه إلى المسلمين في أنحاء العالم وقال:

«لم يكن غير مناسب لوقيل أنّه حوول في هذا الكتاب لتضليل القرّاء وتركهم في الظلمات قصداً.»(٨)

---

(٧) المصدر السابق (ص ٢٢)

(٨) المصدر السابق (ص ١١٥)

ولأجل هذا وذاك أصاب الأستاذ سعد الحصين الملحق الديني بالأردن حيث قال: «... وكتاب «تبليغى نصاب» الذى أرسلتُ لكم ترجمةً لبعض فقراته قامت بها الجامعة الإسلامية في المدينة، ومكتب الدعوة التابع للرئاسة في لاهور، يشتمل على سيل من الخرافات والبدع والشركيات. وعند ما انتشر نقده أعادوا طباعته بعنوان: «فضائل الأعمال»[٩]، ويقال: إنهم أزالوا الفصل الخاص بالصلاة على النبي ﷺ لأنّ فيه بعض الشركيات. ولكن هذا — على فرض صحته — غير كافٍ فالمخالفات منتشرة بين مختلف فصوله»[١٠]

ثمّ ذكر بعض سلبيات جماعة التبليغ وقال:

«....القضية تحتاج إلى مواجهة جادّة ومباشرة. فلأوّل مرّة منذ قيام دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب — رحمه الله — تهدّد الجزيرة العربية بالصوفية الهندية عن طريق السكوت، ثمّ القبول، ثم الممارسة في أجيال لاحقة.

أنا لم أنكر مرّة واحدة تأثيرهم في الغافل والعاصى، ولم أتهمهم ولا غيرهم من المبتدعة بسوء القصد، ولم أطالبهم بعدم الخروج لأن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى ما قبل (٥٠) سنة لم يفعلوه لأنّى أعتبره وسيلة ناجحة لعبادة مشروعة. ولكنّى أرى فيهم من الخطر على مستقبل الأمّة أكثر من خطر الغفلة وارتكاب المعاصى دون الشرك بالله.

والخطر قد بدأ يظهر ثماره الشريرة اليوم قبل الغد، فأوّل مبايعة صوفية سمعت عنها في الجزيرة العربية حدثت على أيديهم...»[١١]

---

(٩) هذه حيلة أخرى لترويج هذا الكتاب بإعطاء قرّائه فكرةً بأن العمل بالضعيف جائز في فضائل الأعمال. وأنّى لهم هذا، والكتاب ملىء بالموضوعات والأباطيل. و راجع «الحكم بالعمل بالضعيف في فضائل الأعمال» فيمقدمتى على «الأربعين لابن حجر» طبع الكويت

(١٠) رسالة الأستاذ سعد الحصين إلى فضيلة الشيخ /عبدالعزيز بن باز — حفظه الله (ص ٢)

(١١) الرسالة السابقة (ص ٣ — ٤)

ونقل الأستاذ فالح بن نافع الحربي في رسالته «الدين النصيحة» فتوى في جماعة التبليغ صادرة من «لجنة الفتوى في إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد مانصها:

«جماعة التبليغ فيهم حسن سمت، ووداعة نفس، ومداومة على الصلوات في المسجد، ولكن هذا جانب من الدين الإسلامي. وقد تركوا جوانب أخرى من الإسلام كالدعوة إلى التوحيد، وتعليم الناس تفاصيل أركانه وعقائده الثابتة الصحيحة، وإرشادهم إلى أحكام العبادات، والمعاملات، والدعوة إلى تطبيق أحكام شريعة الإسلام في السفر والإقامة، وليس مجرّد الخروج جهاداً في سبيل الله، ولم يفعله النبي ﷺ.

وإنما الجهاد في سبيل الله الذى حقّقه ﷺ هو الجهاد باللسان بلاغاً وإرشاداً وتعليما ودفعاً للشبهة ودحضاً للشرك والإلحاد، والجهاد بالمال والسلاح قتالًا للكفّار وإذلالًا لهم وإضعافاً لشوكتهم وتذليلًا للعقبات التي تعتبر عائقاً وعقبة في سبيل نشر الإسلام فبلّغ ﷺ وأرشد وعلّم وجاهد هو وأصحابه رضى الله عنهم بالنفس والمال والسلاح، حتى صارتْ كلمة الله هى العليا وكلمة الكفر هى السفلى، وعزّ المؤمنون وذَلّ الكافرون إلى غير ذلك من أنواع الجهاد الذى زانت به سيرته وسيرة أصحابه وسار على نهجها الرعيل الأوّل من سلف هذه الأمّة وسادتها، وليس في خروج جماعة التبليغ شيء من ذلك. فخروجهم على النحو المعروف عنهم بدع في القول والعمل، وتحديد مدّة له بدعة، وتركهم للأهل والأعمال من أجله بدعة، ودعواهم أنه جهاد في سبيل الله كذب وتحريف لنصوص الإسلام وأعمال الرسول ﷺ ومن تبعه عن مواضعها.»

ثم أحالت لجنة الفتوى على فتوى سابقة عن اللجنة أكثر تفصيلا. وهى نحو نصّ هذه الفتوى ومما فيها قولهم:

«...غلت في السلبية والإجمال ... ولم يعرف عن جماعة التبليغ أنهم وقفوا مواقف الرسل عليهم الصلاة والسلام في الدعوة إلى تفاصيل الشريعة:

أصولها وفروعها. وإنّما لديهم مجرد خروج، وإجمال في الدعوة. لايصل من يخرج معهم إلى وعى إسلامى، أو معرفة بتفاصيل دينه، وليس في هذه اتباع لسنّة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وما ذكر فهو على سبيل المثال ...»

«أقول [أى فالح]: إن كل من عرف دعوة جماعة التبليغ واطلع على هذه الفتوى يعلم يقيناً أنها حقّ لايجوز العدول عنه.»(١٢)

* * * * * *

هناك كتب أخرى مشحونة بالضعاف والموضوعات، لها أهمية كبيرة بين العوام من المسلمين. فعلى العلماء أن ينبّهوهم من خطورتها على عقائد المسلمين، لأنها تسبّب تشويه جمال الإسلام. ويكفينا كتاب الله عزوجل وما صَحّ من أحاديث النبى ﷺ في العقائد والأحكام والعبادات والمعاملات، والأخلاق والفضائل وأمور المعاش والمعاد.

ومن لم يتعظ بكتاب الله تعالى وبما صح عن النبي ﷺ لا اتّعظ.

«قيل لأبى زرعة: في هذه الكتب عبرة.

قال: من لم يكن له في كتاب الله عبرة، فليس له في هذه الكتب عبرة»(١٣)

* * * * *

---

١٢) الدين النصيحة» للأستاذ فالح بن نافع الحربى (ص ١٧ — ١٨ تعليقاً)
(ملاحظة): ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع يراجع كتاب «حقيقة الدعوة إلى الله تعالى وما اختصت به جزيرة العرب وتقديم مناهج الدعوة الإسلامية الوافدة إليها» للأستاذ سعد بن عبدالرحمن الحصين (٦٢ — ٧٤) الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

١٣) الميزان للذهبى (١/ ٤٣١)

اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه، واجعلنا ممن يسمعون القول فيتبعون أحسنه. فإنك ولى التوفيق، وبنعمتك تتم الصالحات.

سبحانك اللهم أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

والحمد لله أولا وآخرا. وصلى الله تعالى على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الراجى إلى عفو الله الصمد

صلاح الدين مقبول أحمد

غفر الله له ولوالديه وإخوانه ومشايخه.

* * *

الفهـــارس

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الآيات

(على ترتيب السور في القرآن الكريم)

فهرس الأحاديث

ت

هـ

و

ى

* * *

فهرس
الفرق والقبائل والجامعات والجماعات

(أ)

(ب)

(ث)

(ج)

(ح)

(م)

(ن)

• • •

المدن والبلاد والبقاع

(أ)

(ب)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ش)

(ع)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

• • •

فهرس الأعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(ه)

• • •

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

* الآيات البينات في عدم سماع الأموات للآلوسى، تحقيق الألبانى طبعة ثالثة
* أبوالأعلى المودودى فكره ودعوته لأسعد جيلانى، طبعة المنصورة بلاهور ١٩٨٣م.
* أثر الحديث الشريف في اختلاف الفقهاء لمحمد عوامة.
* الإحكام في اصول الأحكام لابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة العاصمة بالقاهرة.
* الإحكام في أصول الأحكام للآمدى، طبعة دار الفكر،
* إحياء علوم الدين للغزالى، طبعة الاستقامة بالقاهرة.
* أخبار أصبهان لأبى نعيم، طبعة إيران (مصوّر).
* اختصار علوم الحديث لابن كثير (مع الباعث الحثيث) تحقيق أحمد محمد شاكر.
* إرشاد السارى في شرح صحيح البخارى للقسطلانى. طبعة دار إحياء التُراث العربى، بيروت.
* إرشاد الفحول إلى علم الاصول للشوكانى، طبعة دارالمعرفة بيروت.
* إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد للصنعانى. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. طبعة الدارالسلفية بالكويت، ١٩٨٥م.
* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألبانى. طبعة المكتب الاسلامى. بيروت.
* الأستاذ المودودى في نظر علماء أهل الحديث. طبعة غوجرانواله،
* الأستاذ المودودى ونتائج بحوثه وأفكاره لمحمد زكريا الكاندهلوى، طبعة

باكستان ١٩٧٧م.
* الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لملّا على القارى. تحقيق محمد الصباغ، طبعة المكتب الاسلامى بيروت.
* الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى. طبعة القاهرة ١٩٣٩م.
* أصول البزدوى لفخرالاسلام على بن محمد البزدوى. طبعة دارالكتب. بيروت ١٩٧٤م.
* إضاحة الحق لعبدالحق الهاشمى.
* اضواء على السنة المحمدية لمحمود أبورية. طبعة ثالثة، دارالمعارف القاهرة.
* إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم. طبعة دارالجيل، بيروت.
* إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم. دارالمعرفة. بيروت.
* الأم للشافعى. طبعة القاهرة ١٣٢٥ هـ.
* الإمتاع بأربعين المتباينة بشرط السماع لابن حجر، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. طبعة دارالسلفية. الكويت. ١٤٠٨هـ.
* الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لولى الله احمد بن عبدالرحيم الدهلوى. تحقيق عبدالفتاح أبو غده، دارالنفائس.
* الإيقاظ للفلانى، طبعة دارالمعرفة للطباعة والنشر ١٩٧٨م.
* الإيمان لابن مندة، تحقيق على ناصر الفقيهى. طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة ١٩٨١.م

(ب)

* بدعة التعصب المذهبى لعيد العباسى. طبعة السلفية.

(ت)

* تأريخ بغداد لأبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى، طبعة دارالكتاب

العربى ببيروت.
* تأريخ التشريع الإسلامى للخضرى.
* تاويل مختلف الحديث لابن قتيبه. طبعة مصر ١٩٦٦م.
* تحفة الأنام محمد حياة السندى. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، طبعة المعلا بالكويت ١٤٠٦هـ.
* التحقيق في اختلاف الحديث لابن الجوزى.
* تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى للسيوطى. طبعة عبدالوهاب بالمدينة الطيبة.
* التذكرة في أحوال الموتى وأمورالآخرة للقرطبى.
* تربيتنا الروحية لسعيد حوى، دارالكتب العلمية بدمشق طبعة أولى.
* ترجمان القرآن (مجلة) للمودودى.
* التعليقات السلفية للفوجيانى. طبعة الدار السلفية بلاهور.
* التعليق المغنى على الدارقطنى للعظيم آبادى. طبعة السيد عبدالله ١٣٨٦هـ.
* تفسير الخازن = لباب التأويل.
* تفسير الطبرى = جامع البيان. طبعة الحلبى مصر.
* تفسير غرائب القرآن المطبوع على هامش تفسير الطبرى لنظام الدين حسن بن محمد القمى.
* تفسير القرآن العظيم لأبى الفداء إسماعيل بن كثير. طبعة دارالمعرفة ببيروت.
* التفسير الكبير للرازى الطبعة الأولى.
* التفهيمات للمودودى الطبعة الرابعة عشرة ١٩٨٢م.
* تفهيم القرآن للمودودى (طبعة أولى).
* تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانى، دارالمعرفة ببيروت، طبعة ثانية ١٩٧٥م.
* تلبيس إبليس لابن الجوزى، دارالكتب العلمية بيروت. (مصوّرة).
* التلخيص الحبير لابن حجر العسقلانى طبعة السلفية بالمدينة الطيبة.

١٣٨٤ هـ.
* تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الضعيفة والموضوعة لابن عراق الكنانى.
* التنكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل لعبدالرحمن المعلمى اليمانى.

(ج)

* جامع الأصول لابن الأثير الجزرى تحقيق عبدالقادر الارناؤوط. طبعة دارالإفتاء. رياض.
* جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالله، طبعة السلفية وأيضا المنيرية ١٩٧٨ م
* جامع البيان في تفسير القرآن للطبرى، طبعة دار الفكر.
* جزء رفع البدين للبخارى مع جلاء العينين للراشدى.
* جندالله ثقافة وأخلاقا لسعيد حوى، دارالكتب العلمية بيروت، طبعة ثالثة.
* الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح للإمام ابن تيمية — مطبعة المجد التجارية.
* جولات في الفقهين: الكبير والاكبر لسعيد حوى.
* جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة لعبدالرحمن الفريوائى. طبعة الجامعة السلفية بنارس بالهند.

(ح)

* حجة الله البالغة للشاه ولى الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوى. طبعة دارالمعرفة بيروت.
* حديث الأحاد حجة في العقائد والأحكام للألبانى، طبعة السلفية بالكويت.

* حصول المأمول من علم الأصول للنواب صديق حسن. طبعة السلفية.

(د)

* دراسات في الحديث النبوى للدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمى، طبعة ثانية ١٩٨١ م بالرياض.
* دراسة علمية للاعتراضات على الشيخ المودودى. للمفتى محمد يوسف. طبعة ثالثة ١٩٧١. بلاهور
* الدر المختار مع رد المحتار لابن عابدين.
* الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطى. طبعة دارالفكر بيروت ١٩٨٣ م
* الدفاع عن الحديث النبوى وتفنيد شبهات خصومه لمحمد ابو شهبة. مطبعة الإمام بالقاهرة.

(ر)

* الرد على الجهمية لابن منده. تحقيق الفقيهى. طبعة ثانية ١٩٨٢.م
* الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطى.
* الرد الوافر لابن ناصر الدمشقى. تحقيق زهير الشاويش. طبعة المكتب الاسلامى ١٣٩٣هـ.
* رسائل ومسائل للمودودى. طبعة رابعة ١٩٨١.م دلهى.
* الرسالة للشافعى. طبعة أحمد محمد شاكر.

(ز)

* زعماء الإصلاح لأحمد أمين. طبعة النهضة المصرية ١٩٤٨ م.

(س)

* سبل السلام شرح بلوغ المرام للأمير الصنعانى. طبعة جامعة الامام. الرياض.
* سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى. طبعة المكتب الاسلامى.
* سنن ابن ماجة طبعة محمد فؤاد عبدالباقى.
* سنن أبى داود طبعة الدعاس.
* سنن الترمذى طبعة أحمد شاكر.
* سنن النسائى طبعة دارالكتب العلمية بيروت.
* السنة قبل التدوين. لمحمد عجاج الخطيب طبعة ثالثة ١٩٨٠ م.
* السنة ومكانتها في التشريع الاسلامى لمصطفى السباعى ـــ المكتب الإسلامى ـــ طبعة ثانية ١٩٧٨ م.

(ش)

* شرح العقيده الطحاوية. طبعة المكتب الإسلامى.
* شرف أصحاب الحديث للخطيب طبعة أوغلى.
* شرح النووى على صحيح مسلم، المطبعة المصرية.
* الشهادة الزكية في ثناء الائمة على ابن تيمية لمرعى بن يوسف الحنبلى. تحقيق نجم عبدالرحمن خلف. طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٣ م.
* شيخ المضيرة لمحمودأبورية، طبعة ثالثة.

(ص)

* الصحيح المسند من دلائل النبوة لمقبل بن هادى الوادعى.
* صحيح الإمام البخارى (مع فتح البارى) طبعة السلفية بالقاهرة.

* صحيح الإمام مسلم، طبعة محمد فؤاد عبدالباقي.

(ط)

* طبقات الشافعية الكبرىٰ لتاج الدين السبكى. طبعة الحلو والطناحى. دارإحياء الكتب العربية.
* طبقات الفقهاء لأبى اسحاق الشيرازى. طبعة إحسان عباس. دارالرائد العربى ١٩٨١.م.

(ع)

* عقدالجيد في الاجتهاد والتقليد لولى الله الدهلوى. طبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٥ .هـ
* علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف. طبعة دارالقلم ١٩٧٨.م بالكويت.
* علوم الحديث لابن الصلاح، طبعة نورالدين عتر. المكتبة العلمية بالمدينة. ١٩٨١ م.
* عمدة القارى شرح صحيح البخارى لبدرالدين العينى. طبعة الإدارة المنيرية.
* عناية المحدثين بمتن الحديث لمحمود الطحان. طبعة الكويت.

(ف)

* فتاوى شيخ الإسلام، تصوير الطبعة الأولى. الرياض.
* فتح القدير للشوكانى. طبعة مصطفى الحلبى ١٩٦٤.م
* فجر الإسلام لأحمد أمين. طبعة النهضة المصرية ١٩٧٥.م

* الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى. طبعة ثانية ١٩٧٧ م. دارالأفاق الحديثة.
* الفصل في الملل والنحل لابن حزم. طبعة مصر.
* فقه السيرة لمحمد الغزالى.
* الفقيه والمتفقه لأبى بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى. طبعة دارإحياء السنة النبوية ١٩٧٥ م.
* الفوائد البهيئه في تراجم الحنفية لأبى الحسنات اللكنوى. مطبعة السعادة. ١٣٢٤ هـ.

(ق)

* قذائف الحق لمحمد الغزالى.
* قواعد الأنام في نصائح الأنام لأبى محمد عزالدين بن عبدالسلام السلمى. تحقيق عبدالروف سعد. طبعة دارالجيل. بيروت.
* قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمى. طبعة دار إحياء الكتاب العربية
* القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد لمحمد بن على الشوكانى. ضمن الرسائل السلفية. طبعة ابن تيمية.

(ك)

* كتب ليست من الإسلام، لمحمود مهدى استامبولى. المكتب الإسلامى. طبعة ثانية ١٩٨٣ م.
* كشف الأسرار لعبد العزيز البخارى، طبعة دارالكتاب بيروت. ١٩٧٤ م.
* كشف الخفاء للعجلونى.
* الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادى. مطبعة السعادة.
* كنز العمال لعلى المتقى الهندى.

(ل)

* لباب التأويل في معانى التنزيل لعلاء الدين على بن محمد الخازن. طبعة دارالفكر بيروت ١٩٧٩ م.
* لسان الميزان لابن حجر العسقلانى طبعة الهند. ١٣٣٠هـ.
*

(م)

* مؤلفات سعيد حوى: دراسة وتقويم لسليم الهلالى. طبعة أولى ١٩٨٣ م
* المتعة والإسلام للسيد على النقوى. طبعة المكتبة الإمامية بلاهور.
* المجروحين لابن حبان.
* مختصر الصواعق المرسلة لابن عبدالهادى.
* مختصر المؤمل في الردّ إلى الأمر الأول لأبى شامة. تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. طبعة مكتبة الصحوة بالكويت.
* المدخل إلى الصحيح للحاكم.
* مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملّا على القارى. طبعة دارإحياء التراث العربى. بيروت.
* المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى. طبعة دائرة المعارف. حيدرآباد. ١٩٧٨ م.
* مشاهير علماء الأمصار لابن حبان. طبعة ألمانيا. ١٩٥٩ م
* مشكاة المصابيح للخطيب التبريزى. تحقيق الشيخ الألبانى. طبعة المكتب الإسلامى.
* المصنف لابن أبى شيبة. طبعة السلفية بمبائى (مصور) ١٩٧٩ م.
* معالم التنزيل المطبوع على هامش تفسير الخازن للحسين بن مسعود الفراء البغوى. طبعة دارالفكر بيروت ١٩٧٩ م.
* المعتمد لأبى الحسين المعتزلى. طبعة محمد حميدالله بدمشق ١٩٦٥ م.

* معرفة علوم الحديث للحاكم. طبعة دائرة المعارف. حيدرآباد، بالهند.
* معنى قول الإمام المطلبى لتقى الدين على السبكى. مطبوع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية.
* المغنى لابن قدامة المقدسى. مكتبة الرياض الحديثة.
* مغيث الخلق في ترجيح القول الحق للجوينى.
* المقابلة بين الهدى والضلال لعبد الرزاق حمزة. مكتبة العلوم ١٩٧٣ م
* الملل والنحل للشهرستانى. طبعة الحلبى ١٩٦٨ م.
* المنار (مجلة) محمد رشيد رضا.
* المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم. طبعة أبو غدّه.
* منزلة السنة وبيان أنه لايستغنى بالقرآن للألبانى. طبعة السلفية ١٣٢١ هـ.
* منهاج السنة النبوية في الردّ على الشيعة والقدرية. لابن تيمية. طبعة الأميرية ببولاق.
* منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى لصلاح الدين الأدلبى.
* المودودية والاحاديث النبوية للشيخ عبدالله الأمرتسرى (طبعة ثانية).
* الموضاعات لابن الجوزى. طبعة السلفية بالمدينة الطيبة.
* موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوى لمحمد اسماعيل السلفى. تعريب: صلاح الدين مقبول أحمد. طبعة السلفية بالكويت.
* ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبى. تحقيق البجاوى. طبعة دارالمعرفة بيروت.

(ن)

* نزهة النظر لابن حجر. المكتبة العلمية بالمدينة، طبعة ثالثة.
* نصب الراية لأحاديث الهداية لعبدالله بن يوسف الزيلعى. طبعة ثانية ١٩٧٣م.

* نظرة عامة في الفقه الإسلامى لعلى حسن. طبعة ثانية، مصر ١٩٥٦ م.
* نهاية البداية لابن كثير. تعليق أبى عبية.

(هـ)

* هموم الدعوة والداعية (طبعة أولى) دارالاعتصام ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.

(و)

* وفيات الأعيان لابن خلكان.

فهرس محتويات الكتاب

(فتنة إنكار السنّة)

* * *

* * * *

مَجمع البُحوث العِلميّة الإسلاميّة

تحت إشراف
مركز "أبو الكلام آزاد"
للتوعية الإسلامية
٨/١ جوغاباي - نيودلهي ١١٠٠٢٥ (الهند)

بسم الله الرحمن الرحيم

مجمع البحوث العلمية الإسلامية.
في سطور

كان من أهداف مركز ''أبوالكلام آزاد '' للتوعية الإسلامية من أول يوم من تأسيسه، أن يكون له قسم خاص يعتني بإحياء التراث الإسلامي، ونشر إنتاجات الباحثين الثقات في علوم الكتاب والسنة وغيرها من شتى مجالات العلم والمعرفة والخبرة.

لتحقيق هذا الهدف السامي أنشيء ''مجمع البحوث العلمية الإسلامية '' تحت إشراف ''المركز ''.

أهداف المجمع :

- إحياء نفائس تراث السلف الصالح.
- إبراز إنتاجات الكتاب المعروفين بدينهم وعقيدتهم في مختلف العلوم والمعارف والخبرات.
- نشر الثقافة الأصيلة المستقاة من الكتاب والسنة.
- تنشئة الجيل الجديد على الاعتصام بالمصدرين الأساسيين للإسلام والاعتزاز بالدين، وقيمه العليا.

الدعوة إلى العودة بالأمة، على اختلاف بلادها وأجناسها ولغاتها، إلى التوحيد الخالص من شوائب الشرك والوثنية والكفر والإلحاد.

- معالجة القضايا المستحدثة في ضوء الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.
- محاربة البدع والأهواء والعادات والتقاليد التي تسود الأوساط الإسلامية، وتبصير أهلها بالحق أسوة بسلف هذه الأمة.
- مواجهة التحديات المعاصرة ضد أصول الإسلام باسم الإسلام، من قبل أصحاب الأفكار المستنيرة المزعومة من المسلمين.
- تحذير الشباب المسلم من مبادىء الحركات الهدامة والمذاهب المعاصرة، وكتابات المستشرقين من اليهود والنصارى، وأتباعهم من أدعياء العلم من المسلمين.
- السعي الجاد إلى توحيد صفوف الأمة، وجمع كلمتها على أساس الكتاب والسنة، والاجتناب الكامل من دواعي الفرقة والاختلاف.

تطلعا إلى هذه الأهداف النبيلة، بدأ ''المجمع '' ـــ متوكلًا على الله ـــ مسيره حثيثا ليواكب نشر بعض الأعمال التراثية والعلمية والدعوية في لغات مختلفة، وفي فترة قصيرة من الوقت.

ومنها:

* الزهر النضر في حال الخضر لابن حجر العسقلانى.
* زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً.
* دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة.

الأردية:

* زادالمعاد في هدى خير العباد لابن القيم (طبعة أردية)
* التصور القرآني في التوحيد للاستاذ ألطاف أحمد الأعظمى (تحت الطبع)
* تقوية الإيمان للعلامة إسماعيل الدهلوى (تحت الطبع)
* الخمر وسائر المسكرات: تحريمها وأضرارها، للقاضى بن حجر آل بوطامى (طبعة أردية)
* هل تسمع الأموات؟ (مطبوع).
* النبأ العظيم للدكتور عبدالله دراز (طبعة أردية)

الإنجليزية:

* الخطوط العريضة للعلامة محب الدين الخطيب (طبعة انجليزية)
* الدين الصحيح (The True Religion.)
* الإسلام (What is Islam.).

* * * *

هذا، ويقوم ''المجمع '' بمواصلة أعماله بجد ونشاط إن شاء الله. ويحاول المسئولون لتوسيع نطاق النشر والتوزيع في مختلف المواضيع واللغات، لتعم الفائدة، ويستفيد منها القاصى والدانى، وتنتشر الثقافة المستقاة من الكتاب والسنة، ويتضح منهج السلف الصالح في العقيدة والعمل والسيرة

والسلوك لدى الأوساط المسلمة.

هذا ما يتطلّع إليه ''المجمع'' والأمر بيدالله. وهو الموفق الهادى إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

كتب للمؤلف

ـ التحقيقات :

- مسألة العلو والنزول لابن طاهر، مكتبة ابن تيمية بالكويت
- مختصر المؤمل في الردّ إلى الأمر الأوّل، لابن شامة، مكتبة الصحوة
- وإرشاد النقّاد للأمير الصنعانى، الدار السلفية
- تحفة الأنام لمحمد حياة السندى مكتبة المعلا
- المتوارى لابن المنيّر الإسكندرانى مكتبة المعلا
- الإمتاع بالأربعين، لابن حجر العسقلانى، الدار السلفية
- الزهر النضر في حال الخضر، له أيضا. مجمع البحوث الإسلامية نيو دلهى
- الحمية الإسلامية للسرّ مرّى (قصيدة) (لم يطبع)

ـ التعريبات :

- موقف الجماعة الإسلامية من الحديث لمحمد إسماعيل السلفى الدار السلفية بالكويت
- نظرة في مذهب أهل الحديث لأبى القاسم البنارسى (لم يطبع)

ـ التأليفات :

- دعوة شيخ الإسلام وأثرها في الحركات المعاصرة. مجمع البحوث العلمية الإسلامية
- زوابع في وجه السنّة "
- تأريخ أهل الحديث في شبه القارّة الهندية. (لم يطبع)
- الدفاع عن الحديث وردّ شبهات المستشرقين. "
- عوامل وحدة الأمة الإسلامية. "
- مدارسنا مهدّدة من داخلها. "


وآخر دعواهم
أن
الحمد لله
رب العالمين

جدول الخطأ والصواب

(زوابع في وجه السنّة)

ص	س	الخطأ	الصواب
١١	٢١	فجراهم	فجزاهم
١٥	٧	العاصر	المعاصر
١٨	١٦	منهاج ...	المنتقى من منهاج ...
٤٣	٤	نبت	بَنَتْ
٥٨	٢٨	الدنية	الدينيّة
٦١	٢٣	فجر الإسلام	٦٥) فجر الإسلام
٧٢	٢٩	زعماء الإصلاح	٩٣) زعماء الإصلاح
٨٠	١٨	الجرح	لجرح
٨٧	٨	بتنبيه	بتنبيهه
٩٤	١٧	الذى	التى
٩٩	٦	أى يسلّم	أن يسلّم
١٠١	٣٤	التوضيع	التوضيح
١٠٧	١٥	لمخالفة	المخالفة
١٠٨	١٣	وضلت	وصلت
١١٨	١٥	رجاء	وجاء
١٣٠	٣	عمياناً	عمىً
١٣٦	٢٦	لعمر	العمر
١٥٥	٢٠	التصر	التصريح
١٥٧	٧	غمارة	عمارة
١٦٨	١	...	حديث(٣٢٦) تأبير النخل،(٣٢٧)
١٨٧	٢٥	أضعفت	ضعفت
١٩٥	٨	دفّقنا	دقّقنا
٢٠٣	٥	الغيّور	الغُيُور
٢١٠	٥	حيازة	حوزة
٢١٤	٥	الجورق	الجوزق
٢٢٣	٢	[٢٢	[٢٣
٢٢٥	١٦	إمامه	إمامهم
٢٣١	١١	برا	زبرا
٢٣١	١٤	٤٣ ٢٣	٤٣/ ٢٣
٢٣١	١٥	عمّا	بمعزل عمّا
٢٣٧	١٤	لطباع	الطباع
٢٥٤	٨	هذه	هذا
٢٦٨	٢١	الجاهلين	الجاهلين(٤٢)
٢٨١	٢٦	لرضحه	لرضخه
٢٨٧	٢٢	حسين	حين
٢٩٤	٣٢	لم يترلها	لم يتركها
٢٩٤	٣٣	لم يلجاؤوا	لم يلجأوا
٣٠٠	١٨	ملى	ملىء
٣٥٢	٨	محمد مصطفى	مصطفى
٣٨١	١٠	الفريقة	الفرية

(تنبيه): هناك أخطأ أخرى يعرفها القارىء من غير الإشارة إليها.